

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.  
تحت عنوان

**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**  
**- دراسة قياسية للفترة 1990-2019 -**

من إعداد:

بوقفطان سمية

تحت إشراف:

د. العجاج فاطمة الزهراء

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. العجاج فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	مشرفة
د. قليل زينب	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنة
د. بوري صراح	أستاذة محاضرة "أ"	المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	ممتحنة
د. اينال أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنة
د. حلايلي نريمان	أستاذة محاضرة "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنة

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله

بما تعملون خير "

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة.

## إهداء:

إلى من تملك الجنة تحت القدم..... إلى من كان لي سندا عند المحن

إلى من لا توفي كل الكلمات شكرهما... والداي

إلى إخوتي عضدي في الحياة

إلى زوجي رفيق درب

إلى كل من امتدت يده لتصفح أوراق هذه الرسالة

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى العلي القدير أن يساهم هذا العمل في نفع الغير.

سمية بوقفطان

## شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الشكر لله القدير والصلاة والتسليم على أنبل خلق الله سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

بصدق الوفاء أتوجه بالشكر إلى المشرفة الموجهة الانسانة النبيلة والمعطاءة الدكتورة الأستاذة "العجاج فاطمة الزهراء"، التي كانت بمثابة الأخت والرفيقة، الناصحة المشجعة والمحفزة في كل الأوقات، الداعمة لي بكل السبل لإنهاء واتمام هذا العمل، فجزاك الله عني كل خير.

وكل الشكر لكافة أعضاء لجنة المناقشة على تقييمهم للبحث ولكل ملاحظاتهم القيمة.

كما أتوجه بالشكر للأستاذة والصديقة والأخت "عباس غالية" على دعمها لي طيلة المشوار.

فخر رس  
الکتابتوں کی

# الفهرس

فهرس المحتويات	
الصفحة	بيان المحتوى
--	أية قرانية
--	إهداء
--	تشكر
--	فهرس المحتويات
--	فهرس الجداول
--	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة عامة
<b>164-01</b>	<b>الجزء الأول: الإطار النظري للدراسة.</b>
01	تمهيد
02	1. أساسيات حول السياسة المالية
02	1.1 مفهوم السياسة المالية
02	1.1.1 مفهوم السياسة المالية.
04	2.1.1 تعريف السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.
11	2.1 أهداف وأدوات السياسة المالية.
11	1.2.1 أهداف السياسة المالية.
13	2.2.1 الأدوات.
37	3.1 أنواع السياسة المالية وفعاليتها
37	1.3.1 أنواع السياسة المالية.
41	2.3.1 فعالية السياسة المالية
43	2. مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
43	1.2 ماهية السياسة النقدية
44	1.1.2 تعريف السياسة النقدية
46	2.1.2 تعريف السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
54	2.2. أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية

54	1.2.2. أهداف السياسة النقدية
62	2.2.2. قنوات إبلاغ السياسة النقدية.
65	3.2. أدوات السياسة النقدية وأنواعها وفعاليتها وشروط نجاحها
65	1.3.2. أدوات السياسة النقدية
79	2.3.2. أنواع السياسة النقدية
82	3.3.2. فعالية السياسة النقدية في الدول النامية والمتقدمة وشروط نجاحها
84	4.2. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
84	1.4.2. التأثير المتبادل بين السياسة النقدية والمالية.
89	2.4.2. التنسيق بين السياستين.
96	3.4.2. تحليل آثار السياستين ضمن نماذج توازن الاقتصاد الكلي.
116	3. النمو الاقتصادي، نظرياته ونماذجه ودور السياسات المالية والنقدية في تحقيقه.
116	1.3. تعريف وقياس النمو الاقتصادي
116	1.1.3. التعريف والهدف
119	2.1.3. مقاييس النمو الاقتصادي
120	2.3. محددات وتكاليف النمو الاقتصادي
120	1.2.3. محددات تحقيق النمو الاقتصادي
122	2.2.3. تكاليف النمو الاقتصادي
122	3.3. نظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي
123	1.3.3. النظريات
135	2.3.3. النماذج
155	4.3. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي
155	1.4.3. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي
159	2.4.3. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي
162	خلاصة الفصل الأول
230-165	<b>الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.</b>
166	تمهيد
167	1. الدراسات الخاصة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي

179	2. الدراسات الخاصة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي
191	3. الدراسات الخاصة بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على النمو الاقتصادي
230	خلاصة الفصل الثاني
282-233	<b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لمدى تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019</b>
233	تمهيد
234	1. تحليل تطور متغيرات السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019
234	تمهيد الجزء الأول
234	1.1. تطور متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي
234	1.1.1. تطور حجم الانفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019
235	2.1.1. تطور تطور حجم الجباية العادية خارج قطاع المحروقات الحكومي مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019
236	2.1. تطور متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي
236	1.2.1. تطور حجم الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019
237	2.2.1. تطور سعر الصرف الأجنبي (دولار/دج) (RER) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019
238	3.2.1. تطور التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين (CPI (INF) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019
239	2. النمذجة القياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
239	تمهيد
239	1.2. عينة الدراسة والبيانات والنموذج
240	1.1.2. متغيرات الدراسة
243	2.1.2. النموذج القياسي
244	3.1.2. تحليل وصفي لبيانات الدراسة
246	2.2. الفرضيات والنتائج المتوقعة
251	3.2. النمذجة القياسية واختبار الفرضيات والنتائج
251	1.3.2. الدراسة المعلمية

251	1.1.3.2. منهجية طريقة العزوم المعممة GMM
254	2.1.3.2. مناقشة نتائج التقدير
259	3.1.3.2. تشخيص صلاحية النموذج العلمي
259	2.3.2. الدراسة اللامعلمية
259	1.2.3.2. منهجية الانحدار الكمي
264	2.2.3.2. مناقشة نتائج التقدير
272	3.2.3.2. تشخيص صلاحية النموذج اللامعلمي
273	الخلاصة
277	الخاتمة
284	المراجع
319	الملاحق
325	الملخص

## فهرس الجداول.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
27	الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.	01
57	تقسيمات الأهداف الأولية.	02
74	عمل أدوات السياسة النقدية	03
112	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	04
113	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	05
114	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن	06
115	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن	07
118	نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	08
203	تلخيص الدراسات السابقة	09
245	ملخص إحصائي للمتغيرات التجريبية	10
246	العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة	11
254	مخرجات طريقة التقدير GMM.	12
259	اختبار هان - هانسن للكشف عن صلاحية المتغيرات الآلية المستخدمة في النموذج	13
262	تأثير مختلف كميات المتغيرات الاقتصادية (0.25، 0.50، 0.75) على النمو الاقتصادي في الجزائر	14
271	اختبارات صلاحية النموذج المقدر	15

## فهرس الأشكال.

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
38	السياسة المالية الانكماشية.	01
39	السياسة المالية التوسعية.	02
41	معالجة الفجوات الانكماشية بالسياسة المالية	03
49	اشتقاق منحني الطلب الكلي من منحنيات الطلب على النقود بدافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة.	04
51	عمل السياسة النقدية ضمن النموذج الكينزي.	05
55	الاستراتيجية الحديثة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية	06
62	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لكالدور)	07
80	آلية السياسة النقدية التوسعية.	08
81	آلية السياسة النقدية الانكماشية.	09
97	اشتقاق منحني IS	10
99	اشتقاق منحني LM	11
100	التوازن الآني للسوقين IS-LM	12
101	أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقد	13
102	أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي النقد والإنتاج	14
103	التداخل بين السياستين المالية والنقدية	15
104	أثر السياسة المالية ضمن المنطقة الكينزية	16
105	أثر السياسة المالية ضمن المنطقة الكلاسيكية	17
106	أثر السياسة النقدية ضمن المنطقة الكينزية.	18
106	أثر السياسة النقدية ضمن المنطقة الكلاسيكية.	19
107	المزج بين السياستين المالية والنقدية	20
110	توازن ميزان المدفوعات BP	21
111	التوازن الآني في ظل اقتصاد مفتوح	22
128	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب فكر مالتوس	23
131	الفكر الكلاسيكي والنظام الرأس مالي في الأجل الطويل.	24
138	التمثيل البياني لنموذج solow	25

234	تطور حجم الانفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019	26
235	تطور حجم الجباية العادية خارج قطاع المحروقات مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال	27
236	تطور حجم الكتلة النقدية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019	28
237	تطور سعر الصرف الأجنبي (دولار/دج) (RER) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019	29
238	تطور التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك (CPI (INF مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019	30
244	ملخص الدراسة القياسية لنمذجة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي	31
270	تأثير مختلف كميات المتغيرات المفسرة (0.25، 0.50، 0.75) على النمو الاقتصادي في الجزائر	32

# المقدمة العامة

### المقدمة العامة:

لعل أكثر ما يتأثر به النشاط الاقتصادي أدوات كل من السياسة المالية والنقدية -أبرز محاور السياسة الاقتصادية-، والتي تستعملهما الدول لتجنب التبعية والسعي لتفعيل النظام الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي باعتباره معيار لنجاح الحكومات من عدمه، وخاصة عند الدول النامية والمتخلفة التي يشغل تفكيرها الخروج من دائرة الفقر ومحاربتة، إلا أن فعالية هتين السياستين في تعزيز النمو الاقتصادي تعرضت لجدل كبير، فعند الرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية، نجد أنه في القرن التاسع عشر احتلت السياسة النقدية مكانة عالية من طرف الكلاسيك باعتبارها الأداة الوحيدة المعترف بها حتى الثلاثينات إلى غاية حدوث أزمة الكساد العالمي في 1929 والتي أكد فيها الاقتصادي جون مينارد كينز على فعالية السياسة المالية وضرورة تدخل الدولة للخروج من هذه الأزمة، لكن السياسة النقدية عاودت احتلال الصدارة في الخمسينات على يد زعيم الفكر النقدي ميلتون فريدمان، ومع حدوث هذا التضارب والنزاع، ظهر تيار اقتصادي آخر يحث على الدمج بين أدوات كلتا السياستين لما لهما من أهمية.

تعتبر السياسة المالية على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التفتيش عن موارد لتمويل النفقات وسد العجز، من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والضريبية، والتي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعرقل الاستقرار الاقتصادي، وتشهد الدول التي عانت من اختناقات مالية عن الدور المنقذ للسياسة المالية، أما السياسة النقدية فتتمثل في الإجراءات التي ينتهجها البنك المركزي ليوازن تلك الاختلالات في الكتلة النقدية وفق ما يتماشى معه النشاط الاقتصادي، استنادا إلى مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النشاط الاقتصادي للبلد يتأثر بالسياسة النقدية من خلال التأثير على المعروض النقدي واستهداف التضخم، ومجموعة أخرى من الأدوات، ويتأثر بالسياسة المالية عن طريق التحكم في معدلات الضريبة والانفاق العام، وباعتبار أن لكل سياسة أهداف خاصة بها، وما هو متعارف عليه، ذلك التضارب بين أهداف كل من السياستين في أغلب الأحيان، فقد يضيع الكثير من الجهود السدى، وهذا ما أدى إلى اهتمام الاقتصاديين بعامل التنسيق بين السياستين لضمان عدم تضارب أهدافهما ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي تسمح بالهناء الاقتصادي، وفق استراتيجيات وترتيبات وضوابط تقوم بها السلطات المالية والنقدية.

تعتبر الجزائر بلدا ريعيا بامتياز، يتأثر اقتصادها بأسعار النفط في السوق العالمي، حيث انتهجت الجزائر في السبعينات سياسة انفاقية توسعية نظرا للفائض المالي نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، إلى أن اصطدم الاقتصاد بأزمة النفط لعام 1986، أين توضحت هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، وتفاقم حجم المديونية الخارجية، وسجلت انخفاضات في قيمة العملة الوطنية ومعدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى الاستنجد بالمؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها المالي واجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث وضعت هذه المؤسسات مجموعة من الشروط ألزمت الدولة على اتباعها ولعل أهم بوادر هذه الشروط ميلاد قانون النقد والقرض عام 1990 والذي جاء بمجموعة من الإصلاحات المالية والنقدية، ولعل أهمها التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ومنح الاستقلالية للبنك المركزي، واستكملت الدولة الجزائرية هذه الإصلاحات، حيث أقرت اعتماد برامج انعاش اقتصادية، تمثلت في المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)،

## المقدمة العامة

وبرامج تكميلية (2001-2010) ، صبت هذه البرامج في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتقليص معدلات التضخم، ورغم ما وفرتة الدولة الجزائرية من إصلاحات في المنظومة الاقتصادية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تصل للمستويات المطلوبة، نظرا للتبعية النفطية التي لم يتحرر منها الجانب الاقتصادي للبلد.

### إشكالية الدراسة:

يقودنا مفهوم علاقة السياسة المالية والنقدية بالنمو الاقتصادي في الجزائر إلى مسأرة تأثير أهم أدوات هتين السياستين على معدلات النمو الاقتصادي، مما يقلص كل التساؤلات وبمحورها في تساؤل واحد تحاول الدراسة الإجابة عليه والذي يصاغ كالتالي:

### ما هو أثر السياسة المالية والنقدية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى نستوفي الإجابة عن التساؤل الجوهرى وللإمام أكثر بالموضوع، قمنا بتقسيم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي حسب الطرح النظري للمدارس الاقتصادية؟
- ماهي سبل فعالية السياسة المالية والنقدية في الجزائر؟
- كيف تستجيب معدلات النمو للتغيرات الحاصلة في السياسة المالية والنقدية؟
- هل أدت السياسة المالية والنقدية الجزائرية المتبعة إلى تحسين معدلات النمو خلال فترة الدراسة؟

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلات البحث الفرعية، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، والتي نسعى لاختبارها والمتمثلة في:

- عززت أدوات السياسة المالية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019.
- عززت أدوات السياسة النقدية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في صياغة سياسة اقتصادية فعالة سواء كانت سياسة مالية أو سياسة نقدية، تساعد على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحديد أثر أدوات كل من السياستين على النمو الاقتصادي عند مستويات متعددة، منخفضة، متوسطة ومرتفعة، بانتهاج أساليب إحصائية مساعدة على ذلك.

## المقدمة العامة

### أهداف الدراسة :

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما لتحقيق نمو اقتصادي مقبول.
- تحديد السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية والمثلى والتي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي.
- دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي وفق نظريات الفكر الاقتصادي.
- مع تحديد دقيق للمستويات التي يتأثر فيها النمو الاقتصادي بأدوات السياستين المالية والنقدية (المستوى المنخفض، المتوسط أو المرتفع).
- اثناء المكتبة الجزائرية وتكملة الدراسات السابقة.

### حدود الدراسة:

خصت الدراسة الاقتصاد الجزائري وقياس واختبار أثر أدوات السياسة المالية والنقدية عليه، أما من حيث الزمن فتمتد الدراسة من سنة 1990 إلى 2019، حيث تعذر علينا ادراج سنة 2020، جراء وباء كورونا وما أحدثه من انكماشات في الكثير من الدول حسب تصريح صندوق النقد الدولي.

### أسباب اختيار الموضوع:

من المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره:

### أسباب ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية.
- تماشي الموضوع مع التخصص.

### أسباب موضوعية:

- التعرف على أهم الوسائل والأدوات لتحقيق نمو اقتصادي جيد.
- التعرف على أهم العوامل التي يعتمد عليها في نجاح السياسة المالية والنقدية في الجزائر.

## المقدمة العامة

- ضبط المستويات التي تكون فيها أدوات السياسة المالية والنقدية فعالة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

### منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث، وللإلمام بجوانب الموضوع، واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على الوصفي في المعالجة النظرية للدراسة، من خلال معرفة كل ما يخص السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي نظريا، وفعالية السياستين ضمن نماذج الاقتصاد الكلي، وضمن نظريات الفكر الاقتصادي، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل أدوات السياسة المالية و النقدية المنتهجة خلال فترة الدراسة، وطبيعة العلاقة بين هذه الأدوات والنمو الاقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لدراسة مدى تأثير السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019 بالاعتماد على الأسلوب المعلمي (طريقة العزوم المعممة GMM)، و الأسلوب اللامعلمي (طريقة الانحدار الكمي)، بالاعتماد على برنامج eviews 10، وتم استخلاص البيانات الإحصائية من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر ووزارة المالية الجزائرية.

### هيكل البحث:

بعد المقدمة العامة، وللإجابة على إشكالية الدراسة، وتحقيق أهدافها، ولتفصيل أوسع في الموضوع، قمنا بتقسيم البحث على

النحو التالي:

#### ● الفصل الأول يخصص الإطار النظري للدراسة والذي عالجنا فيه:

- مفهوم السياسة المالية وتعريفها في الفكر الاقتصادي، أهدافها وأدواتها، أنواعها وفعاليتها في الدول المتقدمة والنامية.
- تعريف السياسة النقدية بصفة عامة وتعريفها في الفكر الاقتصادي، أهدافها وفتوات ابلاغها، أدواتها وأنواعها، شروط نجاحها وفعاليتها في الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى تخصيص جزء خاص بالتنسيق بين السياستين، والتأثير المتبادل بينهما، والترتيبات والضوابط الخاصة ليتحقق هذا التنسيق، وتحليل فعالية السياستين ضمن نماذج توازن الاقتصاد الكلي، في حالة اقتصاد مغلق (IS-LM)، واقتصاد مفتوح (IS-LM-BP).

- تعريف النمو الاقتصادي وذكر أهدافه، طرح كيفية قياسه، محددات تحقيقه وتكاليفه، وكذا نظرياته ونماذجه، وختمنا الفصل النظري بجزء درس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي نظريا وفق نماذج نظرية تابعة لمدارس الفكر الاقتصادي.

#### ● تطرقنا في الفصل الثاني إلى جمع الدراسات السابقة حول أثر السياستين على النمو الاقتصادي من خلال:

- الدراسات التي تخص السياسة المالية والنمو الاقتصادي

## المقدمة العامة

---

- الدراسات التي بحثت في موضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- الدراسات الخاصة بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على النمو الاقتصادي، وأخيرا قمنا بتصنيف وتلخيص كل الدراسات السابقة في جدول ليسهل علينا استخلاص نتائجها.
- أما الفصل الثالث فقسمناه إلى جزئين:
  - جزء أول حللنا فيه أدوات السياستين المالية والنقدية خلال فترة الدراسة، والعلاقة بين هذه الأدوات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
  - الجزء الثاني خصص للدراسة القياسية، والتي اعتمدنا فيها على التحليل المعلمي بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM، والتحليل اللامعلمي بالاعتماد على منهجية الانحدار الكمي.
- كما ختمنا الدراسة بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج المتوصل إليها من الدراسة النظرية، التحليلية والقياسية، بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات، وكذا الوقوف على الفرضيات بالمصادقة على بعضها وتفنيدها الأخرى، وختاما قدمنا مجموعة من التوصيات التي تمكن من توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للأثر السياسي المالي والنقدية

على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

مرت الأدبيات الاقتصادية بجدل عميق قام بين مختلف المدارس الاقتصادية حول أهمية وفعالية كل من السياسة المالية والنقدية اللتان تعتبران أساس السياسة الاقتصادية العامة، وقد رتّبهما على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وعلى رأسها تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي للبلد، حيث أنه بعد الاحتدام القوي الذي وقع بين أنصار كلا السياستين، إلا أنه في الأخير توصل الاقتصاديون إلى أنه لا تعلق أية سياسة شأنها عن الأخرى، بل تحققان أحسن النتائج وأفضلها في حال ما إذا عملا معا وفق صياغة مزيج من قبل السلطات المالية والنقدية دون خلق أي تضارب بين أهدافهما، فتعملان كسياستين متناسقتين متكاملتين لدعم النمو ودفع عجلته ليعود على الاقتصاد بالانتعاش وتحقيق الأهداف الكلية بصورة أوضح وأكثر فعالية.

حيث تعتبر السياسة النقدية تلك السياسة التي تعنى بالشؤون النقدية للبلد، ويتولى زمام أمرها البنك المركزي، أما السياسة المالية فهي السياسة التي تنتهجها السلطات المالية من خلال التحكم في نفقاتها وإيراداتها بغية تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

من خلال ما سبق، سنتطرق في فصلنا النظري إلى التأسيس النظري لكل من السياسة المالية والنقدية، من خلال تعريفهما عبر النظريات الاقتصادية وكذا التعريف العام، مع التطرق إلى آلية عملهما في حالي التضخم والركود الاقتصادي، وإبراز عمل أدواتهما لتحقيق أهدافهما المسطرة، ومدى فعالية كل منهما في الدول النامية والمتقدمة، وكذا التطرق لماهية التنسيق بينهما، وتحليل آثارهما ضمن نماذج توازن الاقتصاد الكلي في حالة اقتصاد مغلق IS-LM، وفي حالة اقتصاد مفتوح IS-LM-BP في ظل نظام صرف ثابت ومرن، وفعاليتها معا لتحقيق الأهداف النهائية وعلى رأسها تحقيق النمو الاقتصادي، أما هذا الأخير فخصصنا له إطارا نظريا للتعريف به ونظرياته ونماذجه القائمة، وكيف تؤثر السياسة المالية والنقدية عليه.

## 1. أساسيات حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية للبلد، تهدف كباقي السياسات الاقتصادية إلى النهوض بالاقتصاد القومي وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في ربوع ذلك البلد، وكما هو بديهي أن لهذه السياسة أداتين أساسيتين تتحكم الدولة من خلالهما في التأثير على اقتصاد البلد، فهما الإيرادات العامة والنفقات العامة، اللذان يسمحان بتحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات الاجتماعية، مع تحقيق ما يسمى بتكافؤ الفرص.

فيما يلي سوف نقوم بتبيان تعاريف السياسة المالية ودراسة تطوراتها في الفكر الاقتصادي من وجهة نظر الكلاسيك، الكنزيون أنصار السياسة المالية ومن ثم النقديون، ولماذا كانت هذه السياسة محل جدل لتلك المدارس، مع تحديد أهدافها وأدواتها، وطبيعة العلاقة التي تجمعها بالسياسة النقدية.

### 1.1. مفهوم السياسة المالية - التعريف وتعريفها في الفكر الاقتصادي -.

باعتبار السياسة المالية تنبثق من مفهوم المالية العامة، فيمكن أن نقف عند تعريف هذه الأخيرة على أنها علم يبحث في القواعد المنظمة للنفقات وطرق توزيعها، وكذا الأساليب المتبعة من قبل الإدارة المالية للحصول على الموارد اللازمة لإشباع رغبات الأفراد<sup>1</sup>. تعمل السياسة المالية على تحقيق نمو اقتصاد الوطن من خلال العمل على توفير الموارد المالية، كما أنها تعمل من خلال أدواتها على القضاء على التضخم والبطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام<sup>2</sup>، وسنقوم فيما يلي بتعريف هذه السياسة، وتتبع تطورها عبر النظريات والأفكار الاقتصادية عبر الزمن.

#### 1.1.1. مفهوم السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية جزءاً من السياسة الحكومية لأنها متعلقة بتحصيل الإيرادات بطرق عديدة من بينها الضرائب، ومنه تحديد مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات<sup>3</sup>.

- يرجع أصل هذه الكلمة - السياسة المالية - إلى القاموس الفرنسي "fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>. يوسف شباط، محمد الحلاق، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص16.

<sup>2</sup>. R.A Madgrave, Public finance in théory and praitice, Third édition, McGraw hill Tokyo, 1980, p 3.

<sup>3</sup>. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1980، ص323.

<sup>4</sup>. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1983، ص157.

- تعرف كذلك على أنها تلك الاجراءات التي تتخذها الدولة لتأثر على الاقتصاد القومي والمجتمع بغاية المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله<sup>5</sup>، من خلال مجموعة من الأدوات المتمثلة في الانفاق العام والايادات العامة للدولة<sup>6</sup>.
  - هي تلك السياسات المدروسة والمعتمدة التي ترتبط بنمط الانفاق الذي تتخذه الحكومة من جهة وبمستوى الإيرادات من جهة أخرى<sup>7</sup>.
  - يعرفها البعض على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، تتضمن تكييفاً كمياً للإيرادات والنفقات العامة ونوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر الإيرادات، لتحقيق الأثار المرغوبة وتجنب تلك الأثار غير المرغوب فيها على متغيرات الاقتصاد الكلي كالعمالة والادخار والاستهلاك<sup>8</sup>.
  - في كتب الاقتصاد الإسلامي، جاءت عدة تعريفات تتعلق بالسياسة المالية، من أهمها وأشملها: هي قيام الدولة بتدبير مواردها ومصارفيها بما يكفل سد النفقات التي تقتضيها المصالح العامة من غير إرهاب للأفراد ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة<sup>9</sup>.
  - تعتبر السياسة المالية مجموعة من الإجراءات الحكومية المعتمدة في مجال إنفاق الأموال وفرض الضرائب والاقتراض للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالعمالة ومستوى الأسعار في الاتجاه المطلوب<sup>10</sup>، تتخذها الدولة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، والتأثير على معدلات نمو الناتج الوطني<sup>11</sup>.
  - هي أداة رئيسية في يد الدولة تتحكم فيها لتحقيق أهدافها المرجوة<sup>12</sup>، من خلال التغيير في حجم الانفاق العام والاياد العام لتحقيق الرفاهية لدى الأفراد<sup>13</sup>.
- وعرفها بعض الاقتصاديين منهم chelliah سنة 1960: هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها، لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف<sup>14</sup>.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص212.

<sup>6</sup> حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص339.

<sup>7</sup> Philip. A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

<sup>8</sup> عمر صخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص212.

<sup>9</sup> فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص26.

<sup>10</sup> Amal MATALLAH, Siham MATALLAH, Does fiscal policy spur economic growth ? Empirical evidence from Algeria, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIV (2017), No. 3(612), pg 126.

William A, McEachern, Economics, college division, South-Western Publishing, Cincinnati Ohio, 1994, p 87

<sup>11</sup> كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق، 1997، ص220.

<sup>12</sup> Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry, "Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris. 2001, p.77

<sup>13</sup> Josep G. Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004, p132

<sup>14</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص187.

كما عرفها الاقتصادي bach على أنها: أداة لاستخدام كل من الانفاق الحكومي والضرائب والقروض للتأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب ظروف البلد الاقتصادية، كما أنها تسعى لتحقيق نمو اقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل<sup>15</sup>.

وعرفها لغاستون جيزز أنها مجموعة من القواعد تطبقها الحكومات والهيئات العامة في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد تلك النفقات من خلال توزيع أعبائها على الأفراد.<sup>16</sup>

أما الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA)، فعرفت السياسة المالية على أنها تلك السياسة التي يجب عليها أن تهتم بأثار الإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل والإنتاج والاستخدام<sup>17</sup>.

أما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالولايات المتحدة عرفت السياسة المالية على أنها تلك التدخلات المالية المرتبطة بالاقتصاد الكلي، واعتبرت الحكومة الوسيط المالي في أي اقتصاد قدر استيعابها من خلال فرض الضرائب<sup>18</sup>.

وكتعريف شامل نخلص إليه، أن السياسة المالية هي الية تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالطريقة التي تسمح لها بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد في فترة زمنية متفق عليها مسبقاً ومحددة، كما تعتبر دراسة تحليلية للنشاط المالي المتبع وما يترتب عن هذا النشاط من أثار على مختلف القطاعات، فهي تجمع بين الثلاثية: الأدوات، الأهداف، الزمن.<sup>19</sup>

### 2.1.1 تعريف السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

بعد أن قمنا بإبراز أهم التعاريف الخاصة بالسياسة المالية، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى مفهوم هذه السياسة عبر المفكرين الاقتصاديين، انطلاقاً من الاقتصاديين القدامى، باعتبار أن الفكر المالي في تطوره باحثاً عن تعريف السياسة المالية مر بثلاث مراحل، العصور القديمة، يليها الفكر الكلاسيكي والنظرية التقليدية، ومن ثم الفكر الحديث.

#### السياسة المالية عند الاقتصاديين القدامى (التجاري):

<sup>15</sup>. نزار كاظم الخيكاني، حيدر بونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص45.

<sup>16</sup>. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص49.

<sup>17</sup>. Chand, S.N. Public Finance, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi; India.2018,

<sup>18</sup>. تشاندر اسكهار، السياسات المالية، برنامج الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك، 2007، ص10.

<sup>19</sup>. خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص28.

عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 188.

من المفكرين القدامى نجد أفلاطون وأرسطو اللذان ناديا بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كمرقبة الأسعار، وتحقيق العدالة في التوزيع، إضافة إلى توجيه انفاقها في التعليم وتحقيق الأمن وتغطية النفقات الحربية، إلا أنهما لم يتطرقا لعامل الضريبة أو الرسوم<sup>20</sup>.

مع نهاية القرن الخامس عشر وبعد حروب طويلة، نشأ ما يسمى بالدولة القومية في أوروبا، وأخذت الدول تسعى لبناء قواها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومع هذا التوسع أصبحت كل دولة مطالبة باتخاذ إجراءات تحفزها على زيادة مواردها المالية، فلجأت إلى إصدار تشريعات يتم بموجبها جباية الضرائب من الأفراد كمصدر أولي للإيرادات، كما أنه هناك دول أخرى زادت من نشاطها التجاري لتحقيق غاياتها.

من هنا تولدت أفكار ونظريات تنظم العمل التجاري للأفراد سميت بالمذهب التجاري الذي بدأ يحرك الدولة تجارياً، وانطلق الاهتمام بالأمور المالية من قبل المفكرين الألمانين فان جوستي van justy وداريس daris حيث قاما بتنظيم موارد خزينة الدولة وتصنيف نفقاتها، كما كان للاقتصادي ويليام بيتي william petty أثر مهم في تنظيم الجوانب المالية والمحاسبية للدولة، حيث اهتم بتشييد الانفاق العام وعدم اسرافه ونادى لذلك، أما رأيه في عامل الضرائب لا يجب الافراط في فرضها لأن ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من مجال النشاط الاقتصادي<sup>21</sup>، إضافة إلى حد مفهوم الدولة في الإدارة، الدفاع والعدل مع تخصيص جزء من الانفاق للعاطلين كدعم لهم إن أمكن الوضع من ذلك<sup>22</sup>.

يكمن دور الدولة وفقاً لهذا المذهب فيما يلي:

- يجب أن تكون الدولة قوية.

- على الدولة السعي في مختلف المجالات لتنويع ثروتها

- السعي لجعل الميزان التجاري في حالة فائض

ومن خلال الأفكار التي جاء بها التجاريون، تدل على سعيهم لتدخل الدولة في الحياة العامة، ومن جانب آخر نادى إلى إخضاع التجارة الخارجية لسيطرة كاملة من قبل الدولة، حيث يكمن هذا التدخل في فرض رسوم جمركية على الواردات، حماية المنتجات المحلية، وتوفير إيرادات مالية لخزينة الدولة<sup>23</sup>.

السياسة المالية عند الكلاسيك:

<sup>20</sup> حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص 164-166.

<sup>21</sup> جورج ناهمانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة: صقر أحمد صقر، ط 1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997، ص 81.

<sup>22</sup> عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 40.

<sup>23</sup> اعيد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972، ص 508-512.

حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 15، 14.

أمن أنصار هذا التيار أمثال دافيد ريكاردو، جون ستوارت ميل وألفرد مارشال أن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل أقصى استغلال وتوظف توظيفاً كاملاً بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي ( لا في الإنتاج ولا في الاستهلاك)، ما يعني حيادية الدولة، لأن تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي يعيق حرية القطاع الخاص ويجرمه من رؤوس الأموال ليزيد انتاجه ويعمل على تنمية الاقتصاد، ويؤدي التدخل كذلك وحتماً إلى اختلال توازن القوى التلقائية<sup>24</sup>، مع ضرورة المحافظة على ميزانية متوازنة، فالضرائب التي يجب فرضها يكون لها أقل أثر على الإنتاج والأثمان والاستهلاك والتوزيع، والانفاق لا يتعدى نطاقاً ضيقاً محدوداً<sup>25</sup>.

كما أنها لم تعط أهمية بالغة للميزانية العامة، بل اعتبروها وثيقة حسابية سنوية، يتم من خلالها المساواة بين النفقات والإيرادات العامة فقط<sup>26</sup>، حيث عارضوا حدوث فائض أو عجز في ميزانية الدولة، بل الاكتفاء بتغطية النفقات بالإيرادات دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، باعتبار الفائض يزيد العبء المالي على العائلات من خلال الضرائب المرتفعة التي قد تفرض، أما العجز فستقوم بتغطيته من خلال الاقتراض والذي يعتبر اهدار للمدخرات القومية حسب نظرهم<sup>27</sup>.

اقتصر دور الدولة عند الكلاسيك في الحفاظ على الأمن والدفاع وتحقيق العدل والتي أطلق عليها مفكرو عهدها بالدولة الحارسة، حيث قام المذهب الاقتصادي الكلاسيكي على الحرية الاقتصادية بمعنى حرية التجارة والتعاقد ومزاولة أي نشاط اقتصادي، بالاعتماد على شعار آدم سميث (دعه يعمل دعه يمر)<sup>28</sup>، وقانون ساي للأسواق القائل أن "العرض يخلق الطلب المساوي له" الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له ذلك المستوى من الدخل الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية<sup>29</sup> وبالتوازي مع "قانون ساي"، فإن التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل بسبب تلقائية قوى السوق، ومنه تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وبالتالي لا يحدث أي اختلال ولا توجد بطالة، ويكون التوازن تلقائياً دون تدخل السلطات المالية لتؤثر على مستوى الدخل أو الأسعار أو الإنتاج<sup>30</sup>.

ومنه يتحدد أنه في ظل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، لا تعطى للسياسة المالية أهمية بالغة ولا تعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية<sup>31</sup>، ينحصر دورها في تزويد الدولة بالموارد لنفقاتها اللازمة ما يعرف بالأرامل الأربعة (الدفاع، الأمن، العدالة والمرافق

<sup>24</sup> عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص323.

<sup>25</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص22.

<sup>26</sup> علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص254.

<sup>27</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص22.

<sup>28</sup> رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة -، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، العدد22، 1997، ص163.

<sup>29</sup> محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعزز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص228.

<sup>30</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص219.

<sup>31</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي -، مرجع سابق، ص53.

العامة)، والتي تجعلها تقوم بدورها التقليدي بأقل تكلفة ممكنة<sup>32</sup>، ويعتبر تدخلها في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي اختلالاً للقوى (التوازن) التلقائية، وتضييع جانب من الموارد عن استعمالها الأمثل، والتي لا يحققها سوى القطاع الخاص.

ومنه يمكن تعداد الركائز الأساسية التي تحكم السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي في النقاط التالية<sup>33</sup>:

- حياد السياسة المالية في معظم النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، ومنه يتحقق التوازن تلقائياً بفعل قوى السوق.
  - اقتصر أوجه الانفاق العام على أوجه محددة تتماشى وحياد الدولة كالأمن والدفاع.
  - النفقات العامة هي من تحدد الإيرادات العامة.
  - لا بد من توازن الإيرادات والنفقات أي توازن الموازنة العامة سنوياً.
  - تقليص الميزانية إلى أقصى حد ممكن.
  - الاعتماد بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة كالضرائب على الاستهلاك لتوفير الإيرادات الضرورية وتغطية النفقات.
- اعتبر الكلاسيك السياسة المالية سياسة حيادية تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزانية الدولة بأقل الإيرادات والنفقات تحت ظل الحيادية<sup>34</sup>.

#### السياسة المالية عند كينز:

بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينات بالضببط في 1929 المكنة بأزمة الكساد العالمي، تفاقمت المشاكل الاقتصادية المتمثلة في زيادة المعروض السلعي مع زيادة المخزون، وتوقفت العديد من المنشآت الصناعية، وسرح عدد كبير من العمال وظهرت البطالة التي وصل معدنها إلى 25% صاحبها انخفاض في الأجور، فعجزت النظرية الكلاسيكية على إيجاد تفسيرات وحلول لما وقع<sup>35</sup>، وأثبتت قصور النظرية التقليدية والأفكار التي جاء بها الكلاسيك، من بينها عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي ألياً، كما أثبتت قصور أدوات السياسة النقدية المنحصرة في الرقابة على العرض النقدي وسعر الفائدة، كما أوضح بجلاء أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في أحداث التوازن المنشود.<sup>36</sup>

<sup>32</sup>. رعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص15.

<sup>33</sup>. دردوري لحسن، لقلطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص 21.

مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الاقتصاد المالي - نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص12، 13.

Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963, p 11- 13

<sup>34</sup>. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993، ص346.

<sup>35</sup>. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، مرجع سابق، ص17.

<sup>36</sup>. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص45.

بعد كل هذا جاء الاقتصادي كينز\* والذي كان من الأوائل الذين وقفوا في وجه الفكر الكلاسيكي وقاموا بانتقاده، والذي نادى بضرورة تدخل الدولة للحفاظ على نوع من الاستقرار<sup>37</sup>، من خلال إعادة الانتعاش الاقتصادي ومحاربة البطالة، بحيث يسمح بوجود عجز أو فائض في الميزانية إن كان هذا علاجاً للتضخم الذي أصاب الاقتصاد في ذلك الوقت<sup>38</sup>.

ومن بين أهم العوامل التي عملت على ضرورة تدخل الدولة وتطور مفهومها هي<sup>39</sup>:

- الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة الكساد العالمي.
- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي عند الشعوب، الذي نَمى الوعي بضرورة تدخل الدولة، إضافة إلى تحطم معظم اقتصاديات الدول بعد الحرب العالمية الثانية، لذا نادى الأفراد بتدخل الدولة لتحسين مستويات معيشتهم
- التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، أوجب تدخل الدولة للقيام باستثمارات كبناء المستشفيات، والمدارس باعتبارها مكلفة ولا تدر أية أرباح لصاحبها.
- الثورة الكينزية، المتجسدة في أن التوازن يمكن أن يحدث دون مستوى التشغيل الكامل،

لم يقبل كينز قانون ساي لأنه يمكن أن يحدث العجز أو القصور في الطلب، ومنه وجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات من شأنها التغلب على هذا الوضع باستخدام قواعد المالية السليمة عن طريق الانفاق غير المغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب، إذ يكون العجز في جانب الطلب الكلي مسبباً للبطالة (الطاقة الإنتاجية الفائضة)، والفائض يحدث التضخم أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا من خلال ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالدخل الكلي<sup>40</sup>.

اتسعت دائرة الانفاق العام وتعددت مبادئه، وتغيرت النظرة نحو الضرائب والقروض، فأصبحت هذه الأخيرة تسعى لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية خالصة كالتقليل من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل القومي وحماية الناتج الأهلي وصون التكافل الاجتماعي، كما أن الموازنة لم تبق مجرد توازن بين الإيرادات والنفقات نهاية السنة، بل أصبحت هي الأخرى تسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بالمستوى المعيشي، وبالتالي أوضح كينز أن العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل العبرة بتوازن موازنة الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة على المدى القصير على الأقل<sup>41</sup>.

<sup>37</sup>. Levine (Chars) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p 13

\*: هو اقتصادي انجليزي ولد في 1883 وتوفي عام 1946، من مؤلفاته: النقود والمالية الهندية 1953، النتائج الاقتصادية للسلم 1919، الإصلاح الاقتصادي 1923.

<sup>38</sup>. عادل فليح العلي، طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص9.

<sup>39</sup>. هشام مصطفى الجميل، مرجع سابق، ص56.

<sup>40</sup>. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي -، مرجع سابق، ص54.

<sup>41</sup>. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص22،23.

كما أكد كينز على عدم جدوى الأفكار الكلاسيكية وعدم فاعليتها وعقمها لتحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار والوصول إلى مستوى التشغيل التام، حيث قام في تحليله للتضخم والعمالة بربطه بين السياسة المالية للدولة ومستويات العمالة والدخول، ومنه تؤثر على مستويات النشاط الاقتصادي بتأثيرها في مستوى الطلب الفعلي<sup>42</sup>.

كما قامت النظرية الكينزية أيضا على افتراض نقص التشغيل وأن التوازن يمكن أيضا أن يتحقق عند مستويات أقل من التشغيل الكامل، وهو الوضع الذي يسود في ظل وجود فجوة انكماشية أو تضخمية ومنه يمكن أن تحدث البطالة عند مستوى التوازن، حيث أطلق على هذه الحالة بـ "توازن العمالة الناقصة"<sup>43</sup>.

وبهذا قضى كينز على مبدأ حيادية الدولة وأخرج السياسة المالية من عزلتها، بل وأصبح مفهومها أنها تلك الجهود التي تقوم بها الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي وأطلق عليها لقب الدولة المتدخللة بدل المحايدة<sup>44</sup>، إضافة إلى ما ترتب من آثار بعد الحرب العالمية الثانية، وما عقبها من مساوئ اقتصادية واجتماعية ناتجة عن التضخم، استخدمت الدول الرأسمالية السياسة المالية في حل هذه الظروف لرفع مستوى الإنتاج القومي، وكبح الآثار السلبية التي ترتبت عن أزمة الكساد<sup>45</sup>.

إضافة إلى اهتمامه بالطلب الكلي، واعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو من خلق مشكلة الكساد الذي عانى منه النظام الرأسمالي في تلك الفترة، لذا فإن ارتفاع معدل النمو في مكونات الطلب الكلي تعمل على ارتفاع حجم العمالة والتوظيف ومنه التقرب من التوظيف الدائم<sup>46</sup>.

خلاصة القول أن كينز أكد في تحليله أن التوازن لا يحدث تلقائيا، ويمكن تحديد انعكاس تحليله على السياسة المالية وفق النقاط التالية<sup>47</sup>:

- حلول التوازن الاقتصادي.

- لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- تعد الأدوات المالية من بين أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية.

أشاد كينز بفعالية السياسة المالية في القضاء على البطالة الناتجة عن عجز الانفاق الاستثماري، لذا تتدخل الدولة لتكملة النقص في حجم الطلب الكلي، وتساهم في رفع الميل الحدي للاستهلاك، ومنه رفع الدخل القومي من خلال عمل المضاعف<sup>48</sup>.

<sup>42</sup> دردوري لحسن، لقلبي الأخر، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص22.

<sup>43</sup> محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 288.

<sup>44</sup> Levine Chars, Rubin Jrene, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, U.K, 1980, p13

<sup>45</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 46.

<sup>46</sup> محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

<sup>47</sup> حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) -دراسة مقارنة-، ط1، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص275،276.

<sup>48</sup> رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص68،69.

تعمل السلطات المالية في حالة وجود التضخم على التأثير على الطلب الفعال من خلال أدوات السياسة المالية، فينخفض منحى الطلب الكلي إلى نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي، أما في حالة الركود وباستعمال أدوات السياسة المالية تؤثر على الطلب الفعال من خلال رفع منحى الطلب الكلي<sup>49</sup>.

من خلال ما سبق، أصبحت السياسة المالية تكتسب مكانة هامة في المجال الاقتصادي، واتسع الانفاق العام باتساع دورها.

### مفهوم السياسة المالية عند النقديون:

تحت ظل تطور الاقتصاديات النقدية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر تيار آخر تحت زعامة الاقتصادي "ميلتون فريدمان"<sup>\*</sup> من جامعة شيكاغو، والذي أكد على أهمية السياسة النقدية، متحدياً بهذا كينز وأفكاره، حيث أن المنهج النقدي تفرع إلى فرعين، أحدهم سار على التحليل الكلاسيكي القديم، والفرع الأخر تحت مسمى الكلاسيك الجدد.

اختلف فريدمان عن كينز في أن الطلب الإجمالي يتأثر بشكل رئيسي بالمعروض النقدي، وتأثير النقود على الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه، كما يعتقد أنه ليس للسياسة المالية إلا تأثير ضئيل، فيمكن إهمالها على المخرجات والأسعار مالم يصاحب ذلك تغييرات نقدية<sup>50</sup>، باعتبارها لا تؤثر بصفة كبيرة على المستوى العام للأسعار وعلى النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، كما أنهم يؤمنون بعوامل الاقتصاد السوقي التي تعمل على معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي<sup>51</sup>.

تبنى النقديون فكرة التزاحم الاستثماري، فعند تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً على الانفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو أذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص<sup>52</sup>.

أما الكلاسيك الجدد (مدرسة شيكاغو) تحت زعامة روبرت لوكاس<sup>\*</sup>، حيث نص على مرونة الأسعار والأجور أي أنها تتكيف بسرعة لتوازن بين العرض والطلب، وهذه الفرضية عهدتها الفكر الكلاسيكي، وأضاف لهذا الفكر ما يدعى بالتوقعات العقلانية، بمعنى أن الناس يشكلون توقعاتهم على أساس أفضل المعلومات المتوفرة لديهم، ومنه لا يمكن تحريف التنبؤات فهي تقوم على جميع المعلومات المتوفرة<sup>53</sup>.

<sup>49</sup> عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-، ط1، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص156،157.

<sup>\*</sup> ميلتون فريدمان، اقتصادي أمريكي ولد في 1912، نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976.

<sup>50</sup> بول.أ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص639.

<sup>51</sup> عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، مرجع سابق، 1990، ص428.

<sup>52</sup> . نزار كاظم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، مرجع سابق، ص56.

<sup>\*</sup> اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995.

<sup>53</sup> بول.أ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سابق، ص642.

## 2.1. أهداف وأدوات السياسة المالية

باعتبار السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية، فإن أدواتها تعمل على التأثير على المتغيرات الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية وضعتها ضمن أولوياتها.

### 1.2.1. أهداف السياسة المالية

باعتبار السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستطيع من خلالها التأثير على مجموعة من المتغيرات لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة خلال فترة محددة، والتي تسعى من خلالها إلى التأثير على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وتكثيف جميع العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، والتي سنحاول شرحها في النقاط التالية<sup>54</sup>:

- التوازن المالي: بمعنى استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، ويجب أن يراعى فيه ثلاث جوانب، الأول ينبغي أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الموازنة العامة من حيث المرونة والغزارة، والثاني وفي نفس الوقت يلائم مصلحة الممول من حيث التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، وأخيراً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية، ومنه يؤدي التوازن المالي إلى حدوث استقرار اقتصادي<sup>55</sup>.
- تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخل: أو ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، والتي تعني تمتع الجميع بالحقوق والحريات دون تمييز<sup>56</sup>، بالإضافة إلى أنه هو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الاشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشتراة من قبل وحدات الدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق هذا فعلى الدولة التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لها<sup>57</sup>، بمعنى آخر إتاحة الفرص بين المواطنين من خلال التقريب بين طبقات المجتمع والقضاء على الهوة بين الأفراد فيما يخص الدخل والثروات.
- النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية<sup>58</sup>.
- تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة<sup>59</sup>.

<sup>54</sup> صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص498، 499.

عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص191.

<sup>55</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص41.

عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص190.

<sup>56</sup> تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص197، 198.

<sup>57</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص207.

<sup>58</sup> خبايا عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص28.

<sup>59</sup> مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص152.

- تحقيق الاستقرار في الأسعار: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحد من تقلبات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، لهذا تسعى السياسة المالية لاحتواء الضغوطات التضخمية والانكماشية، فمن خلال تبني سياسة انكماشية تقوم السلطات على خفض الانفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الانفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بمعنى تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>60</sup>

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يقصد به الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وتحقيق الاستخدام التام للموارد الإنتاجية المتاحة، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي يتناسب مع الدخل القومي<sup>61</sup>، بمعنى وجب على الحكومة أن توازن بين القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، بحيث يتحقق التوازن بين القطاعين عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عند وصول مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، بمعنى آخر يتحقق هذا التوازن عندما نجد المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل<sup>62</sup>، حيث يؤدي الاستقرار والتوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية عن طريق الانفاق الاستثماري العام وإعانات الإنتاج<sup>63</sup>.

أما الاختلالات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات العالم تعود لسببين رئيسيين<sup>64</sup>:

زيادة أو تخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة.

وجود قوى احتكارية تساهم في تحديد الأسعار والأجور في الاقتصاد الوطني.

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة: ويكون من خلال مصدرين، نمو الموارد الاقتصادية والتغير التكنولوجي، فتقوم السياسة المالية بتغيير معدل الضريبة لتؤثر على الادخار، والاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية ومنه تنشيط الاقتصاد<sup>65</sup>.

- تحقيق مستوى العمالة الكاملة: يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل التي تحدد مستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وما له من أثر في تحقيق كل من الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كما أن التوظيف الكامل في المجتمعات الرأسمالية يختلف عن المجتمعات الاشتراكية، فيعتبر الاستثمار الخاص عاملا متحركا في موازنة الاقتصاد القومي في المجتمعات الرأسمالية، أما السياسة المالية فتتهيء البيئة المساعدة على ازدهار الاستثمار الخاص ونموه ومساندته

<sup>60</sup> . نزار كاظم الخيكان، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، مرجع سابق، ص47.

<sup>61</sup> . سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

<sup>62</sup> . عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ص42.

<sup>63</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 190.

<sup>64</sup> . OHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

<sup>65</sup> . على خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص77.

وسد أي ثغرة انكماشية أو توسعية قد تطرأ على الدخل نتيجة نقص الطلب الكلي الفعال أو زيادة الانفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون تضخم، أما المجتمعات الاشتراكية فهي تعتمد على الاستثمار العام كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد القومي، ومنه يصبح النشاط الإنتاجي للقطاع العام الصفة الغالبة في النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وهنا يظهر الدور الإيجابي للسياسة المالية، بحيث يكون واجب عليها أن توفر كل امكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، ومنه تبرز أهمية انفاق القطاع العام وإيراداته في تحقيق التوظيف الكامل والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع<sup>66</sup>.

- التوازن العام: يطلق عليه بالتوازن العام بحيث يحدث توازن بين مجموع الانفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث يمكن للحكومة أن تحقق هذا الهدف من خلال عدة آليات أهمها: الضرائب، الإعانات والاعفاءات، وحسب "بيفردج" أن أهم وظيفة للدولة مستقبلاً هي ضمان إنفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية، ووافق "ألغن هانسن" بكون أن زيادة القوة الشرائية (الطلب الطلي) هي نفس الشيء بمثل زيادة التوظيف<sup>67</sup>.

## 2.2.1. أدوات السياسة المالية:

لمواجهة المشاكل والاختلالات التي قد يتعرض لها الاقتصاد، وكذا لتحقيق أهداف السياسة المالية السالفة الذكر، تقوم هذه الأخيرة باستخدام مجموعة من الأدوات والاجراءات للتأثير على النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب، تتمثل هذه الأدوات في كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والقروض، والتي تنقسم إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وفيما يلي سوف نفصل في كل نوع على حدى.

**الأدوات المباشرة:** وتسمى بالأدوات التقديرية للسياسة المالية، حيث تتدخل الحكومة بشكل مباشر إما لتغيير الانفاق الحكومي أو إعادة هيكلته، أو إجراء تعديلات في المعدلات الضريبية وإعادة هيكلتها<sup>68</sup>، وهي كالتالي:

### 1. النفقات العامة:

تعتبر هذه الأداة من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها، تكمن أهميتها في احداث تغييرات في الاقتصاد، ويختلف أثر السياسة الانفاقية من دولة لأخرى، إلا أنه لا يمكن انكار دورها الرئيسي في تسهيل مهام الدولة نحو اقتصادها<sup>69</sup>.

<sup>66</sup> . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 34،35.

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 50-52.

<sup>67</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 190.

<sup>68</sup> . نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، مرجع سابق، ص 50.

<sup>69</sup> . بتول مطر، سعاد جواد، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص 237، 2013.

مفهوم النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها كم نقدي قابل للتقويم النقدي بأمر، ينفقه أحد أفراد القانون العام لأجل إشباع حاجة عامة<sup>70</sup>.

تعرف كذلك أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بغرض اشباع الحاجات العامة<sup>71</sup>.

النفقة العامة مبلغ مالي أقرته السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، لتحقيق الأهداف المرغوبة<sup>72</sup>.

من خلال هذا التعريف نميز ثلاث أركان للنفقة العامة وهي:

- الصفة النقدية للنفقة العامة: مع ما أصاب الدولة من تطور على مر التاريخ وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها، فقد تحول شكل النفقة العامة من الشكل العيني إلى الشكل المالي النقدي<sup>73</sup>، ولكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات و سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بمشروعات استثمارية، و لمنح المساعدات والاعانات بمختلف مجالاتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية<sup>74</sup>.
- صدور النفقة العامة عن شخص معنوي عام: يقصد بالأشخاص العامة الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة أو أحد منظماتها، كوحدات الحكم المحلي، قصد تحقيق الربح، مادامت تخضع لإشراف القوانين والقرارات الإدارية أي على سلطة الأمر<sup>75</sup>.
- تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة: لكي تأخذ النفقة صفة نفقة عامة لا يكفي أن تصدر من الجهات العامة فقط، بل إن هدفها الأساسي إشباع الحاجات العامة ومنه تحقيق المنفعة العامة<sup>76</sup>.

ظاهرة تزايد الانفاق العام وأسبابها

مع تطور دور الدولة من حراسة إلى متدخلة وبعدها منتجة فهذا يدل على اتساع نشاطها الذي يزداد من خلال زيادة الانفاق العام وهذا من خلال تزايد مستمر في عدد السكان، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الانفاق العام والذي فسره العالم الألماني أدولف فاجنر.

<sup>70</sup>. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 26.

<sup>71</sup>. باهر محمد عتلم، المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص 71.

<sup>72</sup>. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 89.

<sup>73</sup>. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 122.

<sup>74</sup>. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 63.

<sup>75</sup>. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، 182.

<sup>76</sup>. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 51.

حيث يعتبر wagner أول من اهتم بدراسة العلاقة بين نمو النفقات العامة وبين حجم النشاط الاقتصادي، حيث تتبع تطور كل من النفقات العامة وبين حجم النشاط الاقتصادي في عدد كبير من الدول في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة تتجه نحو النمو عبر الزمن بنسبة تفوق النمو في مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما يسمى بقانون فاجنر أو ظاهرة تزايد الانفاق العام<sup>77</sup>.

جاء هذا العالم عام 1892 وعالج زيادة النفقات العامة من منظور تاريخي مالي اقتصادي، وقال "أي مجتمع من المجتمعات يحقق معدل محدد من النمو الاقتصادي، فهذا يؤدي إلى اتساع أعمال الدولة مما ينجم عنه زيادة في نفقاتها بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي"<sup>78</sup>.

بحيث أرجعت ظهرت تزايد الانفاق العام للأسباب التالية:

أسباب ظاهرية: بمعنى تضخم رقم النفقات دون ازدياد في العبء الحقيقي لها<sup>79</sup>، والتي تضم:

- انخفاض قيمة النقود: وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات<sup>80</sup>.
- زيادة عدد السكان: تعني الزيادة السكانية الزيادة في النفقات العامة، لأنه وجب على الدولة أن تلي احتياجات مواطنيها من أمن وتنمية وبنية تحتية وتعليم وغيرها من المجالات التي يحتاجها المواطن، ومنه مبالغ مالية إضافية تلائم هذه الزيادة<sup>81</sup>.
- اتساع إقليم الدولة: لا شك أنه عند إضافة إقليم جديد في دولة ما، يزداد حجم الخدمات المقدمة من قبل تلك الدولة، دون أن تكون زيادة فعلية وحقيقية بل ظاهرية<sup>82</sup>.
- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية: إن تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة يؤدي إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، فتعتبر هذه الزيادة ظاهرة، كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية، فاتباع الطريقة الأولى سمح لبعض الهيئات والإدارات أن تخصص نفقاتها من الإيرادات التي تحصلها، وتوريد المبالغ الصافية وادراجها في الموازنة العامة، لكن في العصر الحديث اتجهت معظم الدول إلى اتباع الطريقة الأخرى، التي يتوجب فيها على الهيئات والمؤسسات العامة أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها في الموازنة العامة، تطبيقاً لمبدأ "عمومية

77. Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla, Causality between Government Expenditure and National Income: Evidence from Sudan, Journal of Economic Cooperation and Development, vol 34,n 4 (2013), p62.

78. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص138.

79. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص45.

نواز عبد الرحمن الهبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص53-66.

80. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص184.

81. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص132.

82. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

الموازنة"، وهذا ما يؤدي إلى تضخم رقم النفقات العامة رغم عدم وجود زيادة حقيقية في هذه النفقات، وهذا ما يجب أن يؤخذ في الحسبان.

- كما تعود الزيادة الظاهرية أيضا في النفقات العامة نتيجة تغير الأساليب الحكومية، عند التعديلات في بداية السنة ونهايتها، أو حدوث هذا التعديل بين مرحلة وأخرى، ما يسمح باتساعه ليشمل بعض النفقات التي لم يتضمنها سابقا، إضافة إلى كل ما سبق فإن تعدد الميزانيات وتداخل عناصرها قد يؤدي إلى حدوث تكرار لبعض الحسابات.<sup>83</sup>

أسباب حقيقية: هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادات الحاجات العامة وبقاء عدد السكان والمساحة على حالهما<sup>84</sup>، والتي تشعب إلى النقاط التالية<sup>85</sup>:

- أسباب اجتماعية: إن تطور دور الدولة ألزم عليها أن تقوم بإعادة توزيع الدخل وليس رفع مستواه فقط، وهذا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في مختلف الميادين، الصحية، التعليمية، الثقافية والاجتماعية.

- أسباب سياسية: تتمثل الأسباب السياسية في انتشار مبادئ الديمقراطية والاشتراكية والانفتاح السياسي، وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها وخروجها من حالة العزلة إلى الانفتاح في إقامة العلاقات الخارجية والتعاون والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى، فانعكس كل هذا على نفقات الدولة وأدى إلى زيادتها، ففي ظل الديمقراطية سيسود النظام البرلماني الذي يمثل الشعب ويدافع على حقوقه لتحسين مستوى معيشتة وتحقيق احتياجاته، وكذا تعدد الأحزاب السياسية وهمها الوحيد كسب المزيد من الأصوات وتطبيق برنامجها المقرر، إضافة إلى إقامة الدولة لعلاقات خارجية واشتراكها في كثير من المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية، مع تلك المنح والقروض التي تعطيها وتقبلها الدولة للمساعدة الخارجية تحت مسمى التضامن والتعاون، كل ما سبق ذكره يؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة للدولة .

- أسباب إدارية: أدى التوسع في دور الدولة ومسؤولياتها إلى اتساع جهازها الإداري، فلم يبق يؤدي الوظائف الأساسية للدولة فقط، بل اتسعت مهامه وقد ترتب هذا على زيادة عدد العاملين في الدولة من موظفين وعمال، كما صاحب هذا زيادة حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة للجهاز الإداري في أداء مهامه، ويتطلب ها زيادة حجم الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور والمستلزمات.

<sup>83</sup> . خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص74،75.

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 105.

<sup>84</sup> طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص132.

<sup>85</sup> محمد خالد المهدي، خالد الخطيب الحبيشي: المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص85-92.

على زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص38-41.

مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص 58،59.

خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 86-94.

طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص132-134.

- أسباب عسكرية: إن وظيفة الدفاع والأمن الداخلي من أهم وظائف الدولة الرئيسية من زمن الدولة الحارسة، ومنه تعتبر النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، حيث تتضمن هذه النفقات كل من أجور ورواتب العاملين العسكريين، قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة، معاشات المتقاعدين وتعويضات منكوبي الحروب، كما تزداد هذه النفقات في الدول التي تحل فيها الحروب بزيادة عن تلك التي يسودها الوئام والسلم.
- أسباب اقتصادية: بعد ثبوت فشل الدولة المحايدة في حل الأزمات التي واجهتها آنذاك، وجب على الدولة الرأسمالية أن تتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا ما دعى إلى زيادة النفقات العامة، سواء بتوزيع الإعانات الاقتصادية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية، أو زيادة القيام بالاستثمارات العامة بغرض رفع الطلب الكلي للمستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، بمعنى آخر قصد زيادة الدخل القومي.

#### تقسيمات النفقات العامة:

اختلفت تقسيمات النفقة العامة بحيث لا يوجد تقسيم موحد من قبل علماء المالية، لكن اتفق جميعهم على تقسيمها نظريا علميا ووضعيا<sup>86</sup> وفقا للمعايير التالية:

#### ● التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة:

من حيث الأثر الاقتصادي: الاقتصادي الإنجليزي يجزو هو أول من نادى بهذا التقسيم، حيث قسم النفقات إلى نفقات تحويلية ناقلة وأخرى حقيقية فعلية، وهي كالتالي<sup>87</sup>:

- النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور والرواتب<sup>88</sup>، ويعتبر حقيقيا لأنه انتقاص لجزء من ثروة الفرد<sup>89</sup>، وبدوره ينقسم إلى إنفاق جاري واخر استثماري، ويمثل هذا الأخير الطلب على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة، كالإنفاق في إقامة سكك حديدية وتشبيد قناطر وسدود، أما الانفاق الجاري فيقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية<sup>90</sup>.

<sup>86</sup>. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص123.

<sup>87</sup>. Inge Kaul, Pedro Conceição, The New Public Finance, the united nation development programme, new york,2006, p119.

<sup>88</sup>. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص67.

<sup>89</sup>. عبد المنعم فوزي، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص50.

<sup>90</sup>. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص67.

- النفقات التحويلية: تعتبر النفقات تحويلية إذا لم تؤد مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، فهي نفقات بمثابة تحويل جزء من الدخل من فئة إلى أخرى في المجتمع، ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بل تعمل على إعادة توزيعه، ومثال على ذلك الإعانات الاقتصادية والاجتماعية والنفقات التحويلية المالية<sup>91</sup>.

تعتبر النفقات التحويلية الاقتصادية تلك الإعانات الحكومية التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تشجيعها وزيادة انتاجها، وغالبا ما تكون سلع أو خدمات استهلاكية ضرورية، أما النفقات التحويلية الاجتماعية هي تلك النفقات التي تتم دون مقابل هدفها تحقيق البعد الاجتماعي من الانفاق مثل إعانات البطالة التي يتحصل عليها البعض نتيجة فقدانهم لوظائفهم، وكذا الإعانات المقدمة للقراء، أما النفقات التحويلية المالية هي التي تهدف لمواجهة عبء الإقراض العام والتي تتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه<sup>92</sup>.  
من حيث دوريتها: والتي تقسم إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية.

- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتكرر سنويا وتتسم بالانتظام والدورية كالأجور والرواتب ونفقات الدفاع والأمن في الظروف العادية، وكافة النفقات اللازمة للسير المعتاد للإدارة الحكومية، ولا يقصد بالتكرار تكرار نفس المقدار بل تكرار نوع النفقة<sup>93</sup>.

- النفقات غير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، لم يكن متوقعا حدوثها بل تدعو الحاجة إليها، كالنفقات على الحروب، أو مكافحة وباء طارئ، أو إعانة المنكوبين من الزلازل، أو اصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أي في حالات استثنائية<sup>94</sup>.

من حيث أهدافها: ويسمى كلك بالمعيار الوظيفي ويتدرج فيه ما يلي<sup>95</sup>:

- النفقات العامة الاقتصادية: يقصد بها القيام بخدمات عامة قصد تحقيق أهداف اقتصادية، كالاستثمار في المشاريع الاقتصادية، الإعانات والمنح الاقتصادية، والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل.
- النفقات العامة الاجتماعية: تشمل المبالغ التي تنفقها الدولة في توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وكذا المنح والإعانات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود.

<sup>91</sup> رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992، ص92.

<sup>92</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص189.

<sup>93</sup> مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص55.

<sup>94</sup> غاري عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998، ص190.

<sup>95</sup> خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص113، 114.

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص71.

- النفقات الإدارية: تلك النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة للدولة من رواتب وأجور للعاملين في الإدارات الحكومية ومستلزماتها.
- النفقات المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.
- النفقات العسكرية أمنية: تشمل النفقات المخصصة للدفاع عن أمن الوطن من أجور ودعم وتجهيز.

من حيث الشمولية: وتتفرع إلى نفقات عامة محلية وأخرى قومية أو مركزية

- نفقات عامة محلية: أو اقليمية فهي تلك التي تخصص لخدمة سكان إقليم معين فقط، داخل حدود الدولة حسب التقسيم الإداري للدولة، ويتولى عملية الإنفاق الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانيات هذه الهيئات، كنفقات توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل هذا الإقليم<sup>96</sup>.
- نفقات عامة مركزية: وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها، بغض النظر عن السكن، بحيث يتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات دولة، ويتحمل أعباء هذا الإنفاق الموازنة العامة للدولة<sup>97</sup>.

#### ● التقسيم الوضعي للنفقات العامة:

إن التقسيم الوضعي يختلف من دولة إلى أخرى، فتقوم الدولة بتقسيم نفقاتها حسب ما يتماشى وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية، وسنأخذ كمثال تقسيم النفقات في الاقتصاد الجزائري.

حسب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 الخاص بقوانين المالية، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين<sup>98</sup>:

- نفقات التسيير: هي تلك النفقات المخصصة من أجل ممارسة النشاط العادي والطبيعي لأجهزة الدولة وإداراتها<sup>99</sup>، تضم أربعة أبواب: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات، محصنات السلطات العمومية والمتمثلة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية، مجلس الأمة الشعبي الوطني وغيرها، التدخلات العمومية المتعلقة بنفقات التحويل كالتدخلات العمومية والإدارية، الأنشطة الثقافية والترفيهية، والنفقات الخاصة بوسائل المصالح التي تشمل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات كالنفقات الاجتماعية، مرتبات العمل<sup>100</sup>.

<sup>96</sup> علي محمد خليل، سليمان أحمد الوزني، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص102.

<sup>97</sup> طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص124.

<sup>98</sup> وافي ناجم، جليلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد02، جوان2020، ص117،118.

<sup>99</sup> عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص181.

<sup>100</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقانون المالية، المادة 24.

- نفقات التجهيز: هي النفقات التي تخص زيادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة حجم الاستثمارات داخل البلد، ويشمل هذا النوع حزمة من الانفاقات: الإنفاق على بناء المصانع، إنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات، الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي<sup>101</sup>.

### الأثار الاقتصادية للنفقات العامة:

يترتب عن سياسة الإنفاق العام آثار اقتصادية نذكرها فيما يلي:

آثار على مستوى الإنتاج الوطني: تأثر النفقات العامة على مستوى التشغيل والإنتاج بطريقة مباشرة عندما تسمح الزيادة في النفقات الزيادة في قدرة الأفراد على العمل والادخار<sup>102</sup>، وبطريقة غير مباشرة عن طريق الانفاق الاستثماري الذي يزيد في الاستهلاك ومنه الإنتاج ويحفز الاستثمار الخاص فيؤدي إلى زيادة العمالة<sup>103</sup>، كما أن النفقات الاستهلاكية تعمل على الرفع من القدرة الإنتاجية للمجتمع بصفة غير مباشرة وبمعدل أقل من نظيرتها النفقات الاستثمارية<sup>104</sup>.

آثار على النمو الاقتصادي: عند زيادة الانفاق العام الاستثماري يزيد الاستهلاك بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة التوظيف والإنتاج ومنه النمو الاقتصادي<sup>105</sup>.

آثار على مستوى الاستهلاك الوطني: يؤثر الإنفاق العام على مستوى الاستهلاك فيحدث زيادة في حجم طلب الدولة وأجهزتها للسلع الاستهلاكية<sup>106</sup>، وهذا لإشباع الحاجات العامة المتعلقة بمتطلبات المشاريع والمرافق العامة، فوجد النفقات الاستثمارية ضرورة حتمية لتنظيم المعاملات، كما أنها حافز لجذب رؤوس الأموال من الخارج، الأمر الذي يشجع الإنتاج ومنه ازدهار النمو<sup>107</sup>.

تتولد هذه الأثار من خلال<sup>108</sup>:

- الشراء المباشر للسلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الدولة: تعمل الدولة على شراء السلع الاستهلاكية وتقوم بتوزيعها على فئات المجتمع المحتاجة، كما تنفق على بعض الخدمات كالخدمات الصحية، العلمية والثقافية والأمنية، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الاستهلاك الوطني.

<sup>101</sup> . عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 27.

<sup>102</sup> . حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 31.

<sup>103</sup> . عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 234.

<sup>104</sup> . رياض الشيخ، عمرو محي الدين، المالية العامة - دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي-، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 141.

<sup>105</sup> . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 56.

<sup>106</sup> . محمد عبد السلام، محمد إبراهيم الشافعي، مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003، ص 233.

<sup>107</sup> . سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 494.

<sup>108</sup> . زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1978، ص 179.

- توزيع مداخيل تخصص للاستهلاك: يكون هذا التوزيع عن طريق رواتب وأجور مقابل ما يقومون به من أعمال توجه للاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه ارتفاع الطلب الاستهلاكي ومنه الطلب الكلي الفعلي.

آثار على توزيع الدخل: يؤثر الانفاق في توزيع الدخل عن طريق مضاعف الانفاق العام، بمعنى زيادة معينة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل القومي تفوق الزيادة الأولية في الانفاق العام<sup>109</sup>.

آثار على المستوى العام للأسعار: إن الزيادة في الانفاق العام يعمل على زيادة التشغيل إلى غاية العمالة الكاملة، وإلا أدى هذا إلى حدوث التضخم سببه الارتفاع في مستوى الأسعار، لذا تتحكم الدولة في هذا الأخير من خلال وسائل تمويله، إما عن طريق خلق قوة شرائية جديدة التي تؤدي إلى رفع الأسعار بشكل واضح إذا بلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، أما إذا كان التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الانفاق الخاص إلى الانفاق العام فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بصورة أقل أو لا يتأثر تماماً<sup>110</sup>.

## 2. الإيرادات العامة:

إن التطور الملحوظ لدور الدولة عبر العصور، خوفاً أن تقوم بتلبية رغبات مواطنيها التي هي في تزايد مستمر عن طريق زيادة الإنفاق العام، لكن وجب أن يكون لديها هي الأخرى الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات العامة، وهذا ما يعرف بالإيرادات العامة.

كانت هذه الإيرادات توجه إلى سد النفقات العامة، لكن مع التطور الاقتصادي، إضافة إلى ما سبق فقد أصبحت أداة فعالة في معالجة التضخم والقضاء على البطالة وإعادة التوزيع العادل للدخل الوطني<sup>111</sup>.

تعرف الإيرادات العامة على أنها أداة مالية، تتمثل في مجموعة من المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة قصد تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي<sup>112</sup>.

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية، أو من مصادر خارجية كالقروض الخارجية ومصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية محددة، وللوصول إلى تحقيق الأهداف المالية، الاجتماعية والاقتصادية<sup>113</sup>.

<sup>109</sup> محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 131.

<sup>110</sup> مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 246، 247.

<sup>111</sup> P. Chandra, Finance Sense, Tate McGraw-hill Publishing, Company Limited, 1994, p 81.

<sup>112</sup> رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص 32.

<sup>113</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 224.

يمكن التمييز بين الإيرادات من خلال عنصر الاجبار للحصول عليها، فتأخذ ثلاث أشكال، اقتصادية، سيادية وائتمانية<sup>114</sup>، وسنفضل في هذه الأنواع فيما يلي:

### تقسيمات الإيرادات العامة:

تعددت الآراء حول تقسيمات الإيرادات العامة، فمنهم من يصنفها إلى إيرادات عادية وغير عادية، وآخرون يشعبونها إلى إيرادات اقتصادية وسيادية وائتمانية، لكنها جميعاً تصب في نفس التنوع من ضرائب ورسوم، أملاك الدولة، إتاوات، قروض عامة وإصدار نقدي، وبعد الاطلاع والبحث قمنا بتقسيمها إلى إيرادات عادية وأخرى غير عادية.

لكن يمكن التعرّيج باختصار شديد إلى التقسيم الأخر وهو إيرادات سيادية وغير سيادية (اقتصادية) والائتمانية، فالإيرادات السيادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالالتزام أي جبرا استنادا على السلطة السيادية للدولة، وجاء فيها الضرائب، الغرامات والرسوم، أما الإيرادات غير السيادية أي الاقتصادية، فهي التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات، كالإيرادات الناجمة عن تأجير عقاراتها، أو فوائد تحصل عليها جراء قروض أقرضتها مسبقاً، أو امتلاكها لمشروع زراعي أو صناعي أو تجاري أو مالي وحصلت على أرباح، أما الائتمانية فتكمن في القروض العامة<sup>115</sup>.

الإيرادات العادية: هي تلك الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام في الموازنة العامة، كالضرائب والرسوم والإتاوات والدومين (إيرادات أملاك الدولة)<sup>116</sup>.

## 1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

الدومين هو كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، أموال عقارية أو منقولة، وأمثلة عن أموال الدومين العام: الطرقات العامة، المطارات، الموانئ، المصالح العامة، الوزارات، أما الدومين الخاص فيشمل الأراضي الزراعية المملوكة من قبل الدولة والعقارات، المشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية<sup>117</sup>.

غرض الدولة من الدومين العام تقديم المنفعة العامة، وبالتالي لا تتقاضى أي مقابل اتجاه هذه الأملاك، لكن قد تضع رسوماً على الانتفاع بهذه الممتلكات كالرسوم التي تفرض عند زيارة متحف عام أو حديقة عامة<sup>118</sup>.

أما الدومين الخاص فنجد له ثلاثة أنواع، الدومين العقاري، المالي والصناعي، وفيما يلي شرح وجيز لهذه الأنواع الثلاث<sup>119</sup>:

<sup>114</sup> إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص 120-124.

<sup>115</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 84.

<sup>116</sup> رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 35.

<sup>117</sup> زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص 95.

<sup>118</sup> محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>119</sup>

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 131-135.

- الإيرادات العقارية:

تتكون الإيرادات العقارية (الدومين الخاص العقاري) أساساً من الأراضي الزراعية والغابات، المناجم والحاجر، وقد أضيفت الأبنية السكنية في العصر الحديث، القصور المصادرة التي تلجأ الدولة إلى تحويلها إلى متاحف، وتتقاضى مقابلاً لزيارتها، كما يمكن أن تؤجرها.

- الإيرادات المالية:

وهو أحدث أنواع الدومين الخاص ظهوراً، يقصد بها المحفظة المالية للدولة والإيرادات التي تدرها هذه المحفظة من أسهم وسندات مملوكة للدولة، والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد فهو إيراد يدخل ضمن مداخيل أملاك الدولة.

- الإيرادات الصناعية والتجارية:

هي تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة أو تشارك فيها، أو تقوم بتأميمها، من بين هذه الصناعات والمشروعات نجد خدمات المواصلات والنقل، مشروعات الصناعات الثقيلة، مشروعات الغاز والكهرباء والمياه.

إن قيام الدولة بهذه المشروعات يمثل إيرادات كبيرة لها، تتمثل فيما يعرف بالثمن العام والاحتكار المالي، الثمن العام هو ثمن منتجات المشروعات المقدمة من السلع والخدمات التي تتبعها للأفراد، أما الاحتكار المالي فهو انفراد الدولة بملكية أو استغلال فرع معين من فروع الإنتاج قصد الحصول على موارد تفوق ما يمكن التحصل عليه لو تركت في أيدي القطاع الخاص واكتفت بفرض الضرائب على دخله.

## 2. الدين العام:

إن الدين العام هو مبالغ من المال تقترضها الحكومة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الأجنبية، مع التعهد برد ذلك الدين مع فوائد<sup>120</sup>، تلجأ الدولة إلى زيادة هذا النوع من الإيرادات في أوقات التضخم، وتخفّضه في أوقات الكساد<sup>121</sup>.

تلجأ الدولة للدين العام لأسباب عدة، من بينها معالجة شتى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع واشباع حاجاتهم العامة، تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية<sup>122</sup>، لكنه من المرجح أن يؤدي الدين العام إلى زيادات ضريبية ضارة على المدى القصير وربما إلى التخلف عن السداد على المدى الطويل، وتمويل الديون يجب ألا يستخدم إلا في ظروف استثنائية مثل الحروب<sup>123</sup>.

رانيا محمود عمارة، المالية العامة للإيرادات العامة، مرجع سابق، 44-52

خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، 203-210.

<sup>120</sup> أحمد عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص249.

<sup>121</sup> رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص224.

<sup>122</sup> مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص62.

<sup>123</sup> Abderrahim Chibi, Sidi Mohamed Chekouri and all. (2019). The dynamics of fiscal policy in Algeria : sustainability and structural change. Journal of economic structures, 8(28), p4, regarde :

<https://doi.org/10.1186/s40008-019-0161-3>

### 3. الثمن العام:

يعرف الثمن العام على أنه ثمن السلع والخدمات المباعة من قبل المشروعات العامة الصناعية والتجارية، تتحصل عليه الدولة جراء ما قامت ببيعه<sup>124</sup>، يدفعه الأفراد للدولة اختياريا وليس اجباريا مقابل المنفعة أو الخدمة المتحصل عليها<sup>125</sup>، يتحدد من خلال التنافس بين المشروعات العامة والخاصة وفقا لقوانين العرض والطلب في ظل سوق المنافسة<sup>126</sup>، وتقوم السلطات المالية برد الدين على شكل أقساط تبعا للشروط المتفق عليها سابقا، حيث يعتبر ضريبة مؤجلة بعد أن كان إيرادا للدولة تسد من خلاله عجزها المالي<sup>127</sup>.

### 4. الضرائب:

تعتبر الضريبة أداة قوية ومصدر أساسي لإيرادات الدولة، تؤثر الحكومة من خلالها على مستويات الدخل لجميع أفراد المجتمع، تترك أثرا اقتصاديا كبيرا في مجال الاستثمار والإنفاق وحجم الطلب الكلي داخل الدولة، كما يمكنها أن تزيد من حجم السيولة لدى الأفراد وقدرتهم على التوسع في الاستهلاك<sup>128</sup>.

تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تقوم الدولة بفرضه على المكلفين والدفع جبرا للمساهمة في تغطية النفقات العامة، وتدفع بصفة نهائية دون أن يعود عليهم نفع خاص بهدف تحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية<sup>129</sup>.

وتعرف على أنها فريضة مالية تضعها الدولة اجباريا على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، بغية تغطية النفقات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومنه رفع المستوى المعيشي والرفاهية في المجتمع<sup>130</sup>.

من خلال التعريف تتحدد عناصر الضريبة على النحو الآتي<sup>131</sup>:

- اقتطاع مالي للدولة من دخول الآخرين وثرواتهم: وهنا يتضح مصدران أساسيان للضريبة هما الدخل ورأس المال، الدخل هو الوعاء الأول والطبيعي للضريبة، يتمتع بصفة الدورية، مع بقاء مصدره ودوامه، أما رأس المال فهو الفرق بين حقوق الفرد والتزاماته في وقت ما مقدرة بالنقود.

124. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص141.

125. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص64،65.

126. رانيا محمود عمارة، المالية العامة - الإيرادات العامة-، مرجع سابق، ص48.

127. محمد حلمي مراد، مالية دولية، مصر، ص234.

128. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2007، ص48.

129. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي - بين النظرية والتطبيق العملي-، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص82.

130. محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 200، ص45.

131. انظر:

محمد عبد الرازق، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص145،146.

عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص240.

محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة،

- الضريبة تدفع نقدا: كانت الضريبة عينية في العصور الوسطى، إلا أنها أصبحت في صورة نقدية في العصر الحديث.
- وجود عنصر الالتزام: أصبحت الضريبة إلزامية والدولة هي من تحدد وعاء الضريبة وسعرها والمكلف بأدائها وطرق تحصيلها.

### تقسيمات الضريبة:

تعددت تقسيمات الضريبة، وسوف نحاول الامام بجميع التقسيمات فيما يلي:

#### الضرائب الواحدة والمتعددة<sup>132</sup>:

كان في القديم نظام الضريبة الواحدة وحده سائرا، وبعده طالب بعض المفكرين بضرورة فرض أكثر من ضريبة على أي نشاط يزاوله الفرد ويحقق له ربحا، ومن هنا ظهرت الضرائب المتعددة.

- **الضريبة الواحدة:** هي الضريبة الناتجة عن نشاط واحد، يحصل تحصيلها من قبل الدولة، لا تحتاج الوقت والجهد مما يقلل من مصاريف تحصيلها.

- **الضريبة المتعددة:** تعني أن يدفع المكلف ضرائب على جميع الأنشطة التي يزاولها

#### الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال<sup>133</sup>:

- **الضرائب على الأشخاص:** هي تلك الضرائب التي تجعل من الشخص نفسه وعاء للضريبة، والتي يلتزم في نطاقها كل فرد من أفراد المجتمع أو بعض أفراد بدفع مبلغ معين من المال خلال فترات زمنية مختلفة.

- **الضرائب على الأموال:** المادة التي أصبحت هنا وعاء الضريبة هي المال أو الأموال التي يمتلكها الشخص في شكل دخل أو ثروة أو ما يقوم به من إنفاق.

#### الضرائب المباشرة وغير المباشرة<sup>134</sup>:

- **الضرائب المباشرة:** هي تلك الضريبة التي يتحمل عبأها من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العامة، وهي تسيطر على الدخل ورؤوس الأموال كوعاء ثابت ومستقر إلى حد كبير، وأمثلة عن هذه الضرائب نجد ضريبة الدخل، ضريبة رأس المال، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، الضريبة على الانفاق، وللضرائب المباشرة نوعان:

<sup>132</sup>. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص53.

مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص30.

<sup>133</sup>. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 160.

<sup>134</sup>. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص163-166.

خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص144-149.

فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، 2013، ص153.

الضرائب على الثروة (رأس المال): عادة ما تفرض هذه الضريبة بسعر أقل من سابقتها، لكيلا تؤدي إلى استنفاد رأس المال عبر الزمن، مما ينعكس سلبا على توليد الدخل<sup>135</sup>.

الضرائب على الدخل: تنقسم الضريبة على الدخل إلى نوعين الضرائب العامة التي تفرض على مجموع الدخل والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا لوضعية الممول، أما النوع الثاني الضرائب النوعية على فروع الدخل بحيث يتم فرض وعاء ضريبي على كل فرع على حدى<sup>136</sup>.

- الضرائب غير المباشرة: هي تلك الضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، بمعنى دافع الضريبة دوره تحصيل هذه الأخيرة فقط، يهدف هذا النوع إلى تحميل الدخل بالضريبة عند انفاقها في شؤون الاستهلاك، وإخضاع رؤوس الأموال للضريبة عند تداولها، وكأن المشرع الضريبي يريد بالضرائب غير المباشرة أن تكتمل سيطرته على الدخل والثروات عند استهلاكها أو تداولها.

ويمكن التفرقة بين هذين النوعين حسب الجدول التالي:

الجدول 01: الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

الجانب	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
الطريقة	تكون مباشرة إذا تبين اسم المكلف، الوعاء الضريبي وسعر الضريبة.	تكون غير مباشرة إذا لم يكن تحصيلها كالمباشرة، وإنما بحدوث واقعة معينة.
مدى القدرة على نقل العبء الضريبي	تكون مباشرة إذا كان المكلف بها قانونيا وهو الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية.	تكون غير مباشرة إذا كان المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر.
الثبات والاستمرار	تعتبر مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبي.	تكون غير مباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية أي أنها تفرض بمثابة وقوع واقعة معينة.

المصدر: مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص31.

<sup>135</sup>. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص200.

<sup>136</sup>. أحمد عبد السميع غلام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، - مرجع سابق، ص111-114.

الضرائب الشخصية والعينية<sup>137</sup>

- الضرائب الشخصية<sup>138</sup>: تعتبر الضريبة شخصية إذا دفعها الأشخاص رغم اتخاذ الأموال وعاء لها، تراعى فيها حالة المكلف ومركزه المالي، أي تفرض على الأموال في علاقتها بالأشخاص، هي الضريبة التي تصيب المقدرة التكليفية العامة للممول ممثلة في مجموع دخله أو مجموع ثروته.
- الضرائب العينية<sup>139</sup>: تفرض دون مراعاة لظروف الممول الشخصية أو أعبائه العائلية، وتفرض على اجمالي الدخل ورأس المال، وغالبا ما تكون بسعر موحد.

الضرائب التوزيعية والقياسية<sup>140</sup>:

- الضرائب التوزيعية: هي تلك الضرائب التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين حسب قدرتهم على الدفع، دون تحديد مبلغ الضريبة.
- الضرائب القياسية: هي تلك الضريبة التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد المقدار.

أهداف الضريبة:

تهدف السياسة الضريبية بصفة عامة إلى<sup>141</sup>:

- زيادة موارد الدولة
- الحفاظ على استقرار الأسعار
- المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية
- إعادة توزيع الثروة

الأثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

ينجر عن انتهاز الدولة للسياسة الضريبية أثار اقتصادية نختصرها فيما يلي<sup>142</sup>:

<sup>137</sup> . سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، ط1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، 2015، ص141، 142.

<sup>138</sup> . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص135، 136.

<sup>139</sup> . عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص265، 266.

<sup>140</sup> . نفس المرجع، ص266.

<sup>141</sup> . مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، مرجع سابق، ص49-51.

<sup>142</sup> .

عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1973، ص173-187.

الأثر على الاستهلاك: إن فرض الدولة للضرائب سوف يؤدي للحد من الاستهلاك ومنه انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومنه انخفاض الإنتاج والاستثمار في تلك السلع<sup>143</sup>، من جهة أخرى ينجم عن خفض الاستهلاك زيادة الادخار ومنه القدرة على الاستثمار<sup>144</sup>

الأثر على الإنتاج: يظهر تأثير الانفاق العام على الإنتاج من خلال تأثيره على الادخار، الاستهلاك والاستثمار وعناصر الإنتاج، فتزيد من الإنتاج من خلال الضريبة المحفزة والاعفاءات والامتيازات، بحيث تسمح الإعفاءات على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس أموال الاستثمار إلى الفروع الخاضعة لتلك الإعفاءات، بالإضافة إلى أن الضريبة تحمي المنتجات الوطنية من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، ومنه التوجه لاستهلاك السلع المحلية وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج<sup>145</sup>.

الأثر على الأسعار: تؤثر الضرائب على الأسعار من خلال تأثيرها على الدخل، بحيث عند اقتطاع جزء من الدخل على شكل ضريبة، سوف يؤدي هذا إلى قلة طلب بعض السلع والخدمات مما يجعل سعرها ينخفض، فعندما تشهد الدولة حالة من الانكماش تخفض الدولة الاقتطاع الضريبي مما يزيد من الإنفاق العام الذي يسمح بعودة الاقتصاد إلى الانتعاش<sup>146</sup>.

الأثر على توزيع الدخل: تعمل السياسة الضريبة على توزيع الدخل بأحسن الطرق، عن طريق فرض ضرائب إما تصاعديّة أو ضرائب على زيادة رأس المال وعلى الثروات المكتسبة للأفراد الأغنياء<sup>147</sup>.

### السياسة الضريبية:

عرفها G. Tournire أنها مجموعة من القرارات والتدابير التي تنتهجها الدولة لتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العامة<sup>148</sup>.

تعتمد الدول المتقدمة الضرائب على الدخل ثم الضرائب على المبيعات والإنتاج، وينقص اعتماد الضرائب الجمركية إلى حد بعيد<sup>149</sup>، أما الدول النامية فنجد لديها قصورا في مواردها المحلية لمواجهة احتياجاتها من الطاقات الإنتاجية، لذا يجب أن تكثف السياسة الضريبية لزيادة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية ومصادر التمويل الخارجي، كما أن هذه الدول تعاني من فجوة الموارد الخارجية (زيادة الاستيراد على الصادرات)، لذا تستخدم السياسة الضريبية لتحد الاستيراد وتشجع التصدير<sup>150</sup>.

محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 219-227.

<sup>143</sup>. محمد طاعة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 123.

<sup>144</sup>. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 218.

<sup>145</sup>. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 143، 144.

<sup>146</sup>. سوزي عدلى ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 223.

<sup>147</sup>. أحمد عبد السمیع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق -، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2012، ص 159.

<sup>148</sup>. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011، ص 109.

<sup>149</sup>. حامد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 76.

<sup>150</sup>. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية -مدخل تحليل مقارن-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

5. الرسوم:

الرسم هو فريضة مالية تأخذ من شخص ما مقابل خدمة خاصة وذات طابع إداري تؤديها له الدولة ويعود عليه بالنفع الخاص<sup>151</sup>، وبذلك يتكون الرسم من عنصرين، العنصر الأول هو أنه مبلغ نقدي تتحصل عليه الدولة جبرا، ومنه للفرد الحرية في طلب الخدمة من عدم طلبها، لكنه مجبر على سداد تلك الرسوم في حال الطلب، أما العنصر الثاني فهو أن الرسم مقابل خدمة يحصل عليها دافع الرسم مثل استخراج جواز السفر، رخصة القيادة<sup>152</sup>.

ومما سبق يمكن تحديد خصائص الرسوم في النقاط التالية<sup>153</sup>:

- الرسم يدفع نقدا
- يدفع إلى الدولة
- يدفع جبرا وتتحدد قيمته بشكل قانوني
- يدفع مقابل نفع خاص مقترن بالنفع العام

**تقسيمات الرسوم<sup>154</sup>:** تختلف أنواع الرسوم باختلاف التكوين الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لكن اتفق معظمهم على التقسيم التالي:

- رسوم اقتصادية: صعبة الحصر، لكن الأنواع الأكثر شيوعا نجد رسم الهاتف والبريد والكهرباء، رسوم الأسواق وكل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي.
- رسوم إدارية: كرسوم التعليم، رسم جواز السفر، رسم تسجيل العقار ورسوم طلبات التوظيف.
- رسوم قضائية: وهي التي تدفع في الخصومات والنزاعات ما بين الأفراد في المحاكم والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

6. الإتاوة:

<sup>151</sup> علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 244.

زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص 135.

<sup>152</sup> محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>153</sup> طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 100، 101.

<sup>154</sup> خيابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 218، 218.

طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 101.

هي مبلغ من المال يفرض جباً على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال العامة التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية<sup>155</sup>، وكأمثلة عن هذه الأشغال شق الطرقات وتعبيدها، توصيل الكهرباء، حفر القنوات والمصارف لري وصرف الأراضي الزراعية<sup>156</sup>.

تعتبر الإتاوة نفع عام لتحسين أحوال المواطنين الصحية والأمنية، وفي ذات الوقت تعود هذه المشروعات بالنفع الخاص على أصحاب العقارات المبنية في هذه المرافق، فترتفع القيمة والسعر نتيجة التحسينات المضافة من قبل الدولة، وبذلك تحصل الدولة على مقابل هذه المنافع المضافة لأصحاب هؤلاء ملاك العقار<sup>157</sup>.

إيرادات غير عادية: هي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دورياً في الموازنة العامة، غير منتظمة وغير دورية، تتحصل عليها الدولة في ظروف استثنائية، تتضمن القروض العامة والاصدار النقدي والغرامات<sup>158</sup>.

### 1. القروض العامة:

ينتمي هذا النوع إلى الإيرادات الائتمانية ويعتبر مصدر من مصادرها، وسنتطرق إلى مفهومه وتقسيماته وآثاره الاقتصادية فيما يلي<sup>159</sup>:

تعرف القروض العامة على أنها تلك العلاقة الاقتصادية المتولدة عند منح شخص طبيعي أو اعتباري شخصاً آخر قيمة مالية ليستخدمها مؤقتاً والالتزام بردها مقابل فائدة تسمى "فائدة القرض"<sup>160</sup>.

تعتبر القروض العامة من بين أهم مصادر إيرادات الدولة، تلجأ إليها الحكومة لتمويل النفقات الخاصة بالتكوين الرأسمالي (الاستثمارات الحكومية)، أو عند مواجهة نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها، أو مواجهة عجز مؤقت في إيرادات الدولة<sup>161</sup>.

وهو مجموعة من الأموال تقتترضها الدولة من الأفراد أو المؤسسات المالية أو المصارف الوطنية، أو الأفراد والهيئات الأجنبية، أو المؤسسات المالية الدولية، مع التعهد بسداد المبالغ المقرضة ودفع فوائد القرض المتفق عليه في تاريخ الاستحقاق وفقاً للشروط المبرمة في العقد<sup>162</sup>.

155. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 89.

156. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام -، مرجع سابق، ص 138.

157. رانيا محمود عمارة، المالية العامة والإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 87.

158. خبايا عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 132.

159. عبيد علي أحمد الحجاري، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 72-75.

160. أحمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973، ص 195، 196.

161. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 235.

162. محمد مروان سليمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 283، 284.

من خلال التعريف تتضح الخصائص التالية<sup>163</sup>:

- يكون الإبرام بصورة اختيارية، كل من الدولة والجهة المقرضة لديهما الحرية في طلب ومنح القرض.
- يدفع القرض على شكل مبلغ مالي.
- تتعهد الدولة بإعادة القروض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها، لذا يسمى بـ "الضريبة المؤجلة".
- يستند إلى تشريع، أي أن الدولة قبل طلبه يكون ذلك بإذن مسبق من قبل السلطة التشريعية لتلك الدولة

#### تقسيمات القروض العامة:

تعددت وجهات النظر في كيفية تقسيم القروض العامة وهذا راجع لاختلاف المعايير على النحو التالي<sup>164</sup>:

#### من حيث جنسية المكتتب:

- قروض داخلية: هو دين يكتتب في سندات المواطنين والهيئات داخل حدود الدولة المقرضة، يستلزم عقد هذا القرض توافر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض، حيث أن هذا النوع من القروض لا يؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو بالنقصان، وإنما تنقل جزء من هذه الثروة من الأفراد المكتتبين في القرض إلى الدولة، والعكس صحيح.
- قروض خارجية: إن المكتتبين في سندات هذا القرض هم أشخاص طبيعيين واعتباريون يقيمون خارج الدولة، حيث تلجأ الدولة لمثل هذه القروض عند حاجتها لرؤوس الأموال أو للعملة الأجنبية، كما أنها تؤثر على الثروة الداخلية بالزيادة أو بالنقصان فأصدارها يزيد من الثروة القومية.

#### من حيث الاكتتاب:

- قروض اختيارية: هي تلك القروض التي يكون الأفراد فيها أحرارا في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه، مراعين ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية المحاطة بهم،

<sup>163</sup> طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 104.

<sup>164</sup> انظر:

رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 57-62.

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، مرجع سابق، ص 225-228.

عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 311-314.

حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 306-308.

- قروض إجبارية: إلزام الدولة لرعاياها في أوقات الأزمات المالية كفتحات التضخم وتدهور قيمة النقود بأن يقدموا لها ما يلزمها من أموال يتحتم عليهم الاكتتاب فيها بنسبة معينة، وتتعهد لهم الدولة بسداد ما اقترضته منهم عند تحسن ظروفها المالية.

### من حيث توقيت القرض:

- قروض مؤبدة (دائمة): هي تلك القروض التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال فترة زمنية معينة، ويكون لها حرية اختيار الوقت المناسب للسداد، وهذا عند وجود فائض في الميزانية، دون أن يعترض الدائنين على هذا وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده، تمثل هذه القروض خطورة على الدولة لتراكم الديون وازدياد أعباءها.

- قروض مؤقتة: أو القرض القابل للاستهلاك، هنا تلتزم الدولة بالوفاء في وقت معين طبقاً للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار، حيث تنقسم هذه القروض من حيث مدتها إلى قروض قصيرة أجل، متوسطة وطويلة أجل.

القرض قصيرة الأجل (الدين العائم): تقل مدتها عن سنة، تصدرها الدولة لسد عجز نقدي مؤقت خلال السنة المالية، ينتج هذا العجز عن سبق الانفاق على الإيراد من الناحية الزمنية في الميزانية العامة، وأهم صور هذا النوع نجد أذونات الخزينة.

القرض متوسطة وطويلة الأجل (القرض المثبتة): القروض المتوسطة تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات والقرض طويلة الأجل من خمس سنوات فأكثر، تصدر عادة لتمويل مشروعات التطور الاقتصادي أو نفقات المجهود الحربي، أو تغطية نفقات الدفاع الوطني، أو علاج جوهري في الموازنة العامة<sup>165</sup>.

## 2. الإصدار النقدي:

يعتبر أحد الموارد التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة عن طريق طبع ما تحتاجه من أوراق نقدية لتمويل نفقاتها العامة بما أن لها السيادة في ذلك<sup>166</sup>، تلجأ إليه إما في حالة تمويل برنامج استثماري أو لسده، وإما لتمويل النفقات الحربية<sup>167</sup>.

يطلق على هذا النوع بالتمويل التضخمي، فهو عبء إضافي على دخول الأفراد نتيجة ارتفاع الأثمان وانخفاض قيمة النقود، كما أنه ينتهي بأثار وتكاليف اقتصادية غير مرغوبة<sup>168</sup>.

## الأثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام:

يترتب عن سياسة الاقتراض العام أثار اقتصادية نوردتها كالاتي:

<sup>165</sup> . سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص339.

<sup>166</sup> . عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص236.

<sup>167</sup> . هشام مصطفى الجمل، دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والنظام المالي المعاصر - دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص215.

<sup>168</sup> . رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص79.

الأثر في الاستقرار الاقتصادي: إن القروض الداخلية تؤدي إلى اقتطاع جزء من مداخيل الأفراد ومنه الحد من الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يحدث انكماشاً في اقتصاد البلد، ويمكن له كذلك أن يحدث تضخماً عند ارتفاع مداخيل الأفراد ذوي الدخل المحدود فيوجهونه لشراء السلع والخدمات ولا تستطيع الدولة توفير ما يحتاجونه وبالتالي ارتفاع الأسعار<sup>169</sup>.

الأثر في الاستهلاك والادخار: عند إعادة توزيع الدخل الوطنية هو الألية التي تؤثر بها القروض على الاستهلاك والادخار، نجد القروض تمنح مجموعة من الامتيازات لصغار المدخرين لتشجيعهم على الادخار ومنه انخفاض الاستهلاك الذي يكون إيجابياً في حالات التضخم، ويسبب خطراً في فترات الانكماش لأن ه يزيد من حالة الركود والكساد<sup>170</sup>.

أثر القروض الأجنبية: يترتب على هذه القروض وضع قوة شرائية تحت تصرف الدولة المقترضة لتقوم بتسوية أرصدها من العملة الأجنبية، أو شراء منتجات خارجية، وفي حالة ما إذا أحسنت الدولة المقترضة استعمالها سوف يؤدي ذلك إلى تحسن ميزان مدفوعاتها<sup>171</sup>، بسبب ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال بالعملة الصعبة داخل الوطن، علماً أن الآثار المترتبة عنها تكون حسب استعمالها، فإذا استخدم القرض في شراء سلع استهلاكية ضرورية لأفراد المجتمع سيرتفع عرض هذه السلع ومنه تنخفض أسعارها، مما يترك أثراً إيجابياً لوقت محدد إلى أن يتحول إلى أثر سلبي عند قيام الدولة بسداد هذا القرض<sup>172</sup>، ويمكن أن تسقط الدولة في عدم إمكانية السداد، وهذا ما ينقص من سمعتها ويقلل من احتمالية إقراض الدول الأخرى لها حالة احتياجها للقرض<sup>173</sup>.

### 3. الغرامة:

هو مبلغ من المال تفرضه السلطات العامة على الأفراد الذين يخالفون القوانين والأنظمة النافذة، كمخالفات السير والبناء<sup>174</sup>، تكون إلزامية على من وقعت عليه المخالفة، ولا تعود بالنفع المباشر على دافعها لأنها عقاب له<sup>175</sup>.

### تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر:

كما سبق وأن ذكرنا أنواع الإيرادات العامة منها السيادية الاجبارية كالضرائب، ومنها الاقتصادية غير السيادية كالرسوم، وهناك إيرادات تتحصل عليها الدولة دون عناء كالهبات والهدايا، فستتطرق الآن إلى تصنيفات الإيرادات العامة في الجزائر حسب القانون المرتبط بقوانين المالية 84-17 خاصة المادة 11 التي تصنف إيرادات الدولة الجزائرية كالتالي:

169. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 259، 260.

170. سوزي عادل ناشد، مرجع سابق، ص 262.

171. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، دون سنة نشر، ص 92.

172. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر-، مرجع سابق، ص 241.

173. هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 122-124.

174. خيابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 212.

175. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 103.

الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات، مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى، التسديد برأس مال للقروض الممنوحة من قبل الدولة من الميزانية العامة، الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات، مداخيل المساهمات المالية من أرباح مؤسسات القطاع العمومي<sup>176</sup>.

### الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على أنها تصميم مالي وتقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها وكذا لبرنامج العمل المعتمد من قبل الدولة، والذي تسعى الحكومة لتنفيذه في السنة المقبلة لتحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>177</sup>، حيث تضبط الميزانية بشكل توقعي من خلال بيان حسابي تقديري متوازن يعبر عن احتياجات الدولة الانفاقية خلال تلك الفترة المقبلة<sup>178</sup>.

كما يمكن تعريفها من الناحية المالية والاقتصادية على أنها تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها، في فترة مستقبلية وغالبا ما تكون سنة<sup>179</sup>، ويصدر سنويا قانون يربطها بعد انتهاء المجلس التشريعي من اعتماد مشروعها الذي تقدمه الحكومة، بحيث يجيز هذا القانون للسلطة التنفيذية تحصيل إيراداتها وإنفاق المصروفات في الإطار المخصص له<sup>180</sup>.

من خلال ما سبق، نستخلص خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية<sup>181</sup>:

- الموازنة العامة تعتبر نظرة مستقبلية باعتبار أنها عبارة عن توقعات للسلطة التنفيذية خلال فترة زمنية مستقبلية وهي السنة.
- الموازنة العامة تقديرية بمعنى أن أرقامها ليست فعلية بل تقديرات لجانب كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- لا بد لها من اعتماد سلطة مختصة المتمثلة في السلطة التنفيذية التي تعطي الإذن المسبق بالإنفاق والجبائية، وإلا لا تعتبر نافذة.
- مرتبطة بفترة زمنية محددة.
- تعبر عن الأهداف الاقتصادية للدولة.
- تتعلق بإيرادات ونفقات الدولة.

<sup>176</sup> . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 11.

<sup>177</sup> . أنظر:

جامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 438.

حمدي أحمد الغناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق -دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي-، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003، ص 109، 110.

<sup>178</sup> . لعامة جمال، أساسيات الميزانية العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 36.

<sup>179</sup> . سعد بن حمدان اللحجاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، بحث رقم 43، جدة، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 23.

<sup>180</sup> . عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 338.

<sup>181</sup> . أنظر:

سعد بن حمدان اللحجاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 27.

عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص 03.

تعريف الموازنة العامة في الجزائر:

خصص المشرع الجزائري تعريفا للموازنة العامة في المادة 06 من القانون 84-17 حيث جاء فيها: أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا حسب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها<sup>182</sup>.

القواعد الأساسية للموازنة العامة:

لإعداد ميزانية الدولة، لا بد من الاعتماد على مجموعة من القواعد والأصول والمبادئ والأسس التي تقوم عليها والتي من شأنها كذلك أن تدعم الرقابة في الأموال العمومية من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية، والتقليل من هدر المال العام وابداده، وتمثل هذه القواعد فيما يلي<sup>183</sup>:

مبدأ سنوية الميزانية: إن المدة التي تعمل فيها الموازنة العامة هي سنة مالية واحدة يتم فيها تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة بصفة دورية، لكن هذا المبدأ ليس مطلقا، فيمكن أن تكون هناك بعض الاستثناءات، فمثلا عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية.

في بداية كل سنة تقدم السلطة التنفيذية مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية لمناقشته وإقراره لسنة مالية واحدة.

مبدأ عدم التخصيص: لا يجوز أن تخصص بعض الإيرادات بعينها لنفقة عامة بعينها، فمثلا تخصيص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، أو كتخصيص ضريبة الدخل لبناء مدرسة حكومية، بل يجب أن تصب جميع الإيرادات العامة مهما تنوعت في الخزينة ثم يتم الإنفاق من تلك الخزينة، حيث أن هذه القاعدة تساعد في عدالة الإنفاق العام بحيث لا تحصل منطقة ما على إنفاق أكثر من منطقة أخرى أو أقل.

يمكن أن تحدث ظروف استثنائية تخرج فيها الدولة عن التقيد بهذا المبدأ مثل اصدار قرض عام تكون الدولة هنا مضطرة إلى تخصيص مصدر إيراد لسداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه، أو وقت الحروب أو الكوارث الطبيعية.

مبدأ العمومية: يتم إظهار كافة الإيرادات والنفقات مهما كان حجمها، بوضوح دون وجود مقاصة بينهما، مع إظهار الرصيد المعبر عن زيادة النفقات عن الإيرادات أو العكس، وإظهار جميع المصادر بالاسم مهما كان ذلك المصدر، يظهر هذا المبدأ حقيقة المركز المالي للدولة ويسهل المراقبة على المال العام.

<sup>182</sup> . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 06.

<sup>183</sup> . انظر:

طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 163-170.

خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 257-263.

لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، مرجع سابق، ص 63-90.

مبدأ الوحدة: تندرج جميع النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة في وثيقة واحدة مما يسمح للسلطة التشريعية ولكل من يطلع على الموازنة التعرف وبسرعة على أهداف الدولة المستقبلية، وعلى بنود الإيرادات والنفقات في ان واحد، ومنه يتحدد ما إن كانت الموازنة بما عجز أو فائض، وما المركز المالي الحقيقي للدولة.

مبدأ التوازن: يعني هذا التوازن تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وتأسيسها على ذلك، وفي حالة وجود خلل أي عجز (النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة) أو فائض (الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة)، يعني أن التقدير غير جيد ودقيق، أو أن الإيرادات الحكومية القائمة على تنفيذ النفقات وجلب الإيرادات لم تؤد دورها كما يجب، وهذا حسب الفكر المالي التقليدي، لكن علماء المالية المعاصرون يرون عدم الأخذ بهذا المبدأ، والدولة تتكيف للتغيرات الاقتصادية بإحداث عجز أو فائض في ميزانيتها.

يعتبر هذا المبدأ هاما كونه مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستقرار الثقة في مالية الحكومة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة.

إن العمل ببعض هذه القواعد المفصلة في الأعلى لا يزال مستمرا، إلا أنه مع تزايد دور الدولة وزيادة أهمية الموازنة العامة وتعاضم تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فإن هناك دولا أخرى خرجت عن التقيد ببعض هذه القواعد.<sup>184</sup>

#### تقسيمات الموازنة العامة:

الموازنة التقليدية: أو ما تسمى بموازنة البنود نظرا لتبويب النفقات العامة إلى بنود مصنفة تحت مجموعات، إن إنجلترا من بين الدول الأولى التي استخدمت هذا النوع من الموازنات، ولا زالت تستخدم لحد الآن في الدول النامية، حيث تحصر جميع إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة مفصلة بعد أن توافق عليها السلطة التشريعية.<sup>185</sup>

موازنة البرامج والأداء: هي تلك الميزانية التي تتحدد من خلال ما تقوم به الدولة من برامج، بمعنى أنها تركز على الهدف وليس على كيفية تحقيقه، تتحدد فيها المعلومات والتكاليف المالية والوقت بهدف تحقيق الأهداف الأساسية للدولة بكفاءة وفعالية.<sup>186</sup>

موازنة البرمجة والتخطيط: ينتشر هذا النوع من الموازنات في الولايات الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، تتسم هذه الموازنات بداية بالتخطيط وتحديد الأهداف والبحث في وسائل تحقيقها بالاعتماد على الأموال المتاحة للتمويل وتحقيق الأهداف وفق برنامج زمني معين.<sup>187</sup>

184 . سعد بن حمدان اللحباني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص75.

185 . طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص149.

186 . هدى دياب أحمد صالح، تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم، المجلد السادس، العدد17.

187 . عطية عز الدين، أحمد بيرش، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2020، ص418.

الموازنة الصفرية: يعرفها بيتر هير على أنها تلك الموازنة التي وجب فيها تبرير جميع معيقاتها ونشاطاتها من نقطة الصفر، واعطائها إلى الجهات المعنية لتقييم وترتب وتراجع، ومنه تصبح فعالة إن تم الموافقة عليها<sup>188</sup>.

### 3.1. أنواع السياسة المالية وفعاليتها في الدول المتقدمة والنامية

تتخذ السياسة المالية توجهان اثنان، إما توجه انكماشية أو توسعي من خلال الرفع من الإنفاق الحكومي والضرائب أو العكس لتحقيق أهدافها، لكن تختلف فعاليتها من دولة لأخرى، فالدول النامية لا تحقق نفس الفعالية لأدوات السياسة المالية كما تحققها الدول المتقدمة، باعتبار الدول النامية تتعرض للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وربما تضع سياسية تؤول دون تحقيق نجاح لفعالية السياسة المالية.

#### 1.3.1. أنواع السياسة المالية.

تميز السياسة المالية بنوعين توسعية تستعملها الدولة في حالة الكساد والركود الاقتصادي، وانكماشية تتخذها السلطات المالية في حالة الرخاء والازدهار، حيث تستند التوسعات المالية إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية، أما في حالة الانكماشات المالية فتتطوي على تخفيضات في الإنفاق أو زيادة الضرائب، حيث يزيد التوسع المالي من عجز الموازنة العامة أما التقييد فيؤدي إلى تقليل العجز<sup>189</sup>.

#### السياسة المالية الانكماشية:

عند ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع المستويات العامة للأسعار يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل التام، تعمل السياسة المالية هنا وفقا للنظريات الاقتصادية جون مينارد كينز الذي تنص نظريته على أن الحكومات يمكن أن تؤثر على مستويات إنتاجية الاقتصاد الكلي من خلال زيادة أو خفض مستويات الضرائب والإنفاق العام. هذا التأثير بدوره يجد من التضخم ويزيد من فرص العمل ويحافظ على قيمة جيدة للمال<sup>190</sup>.

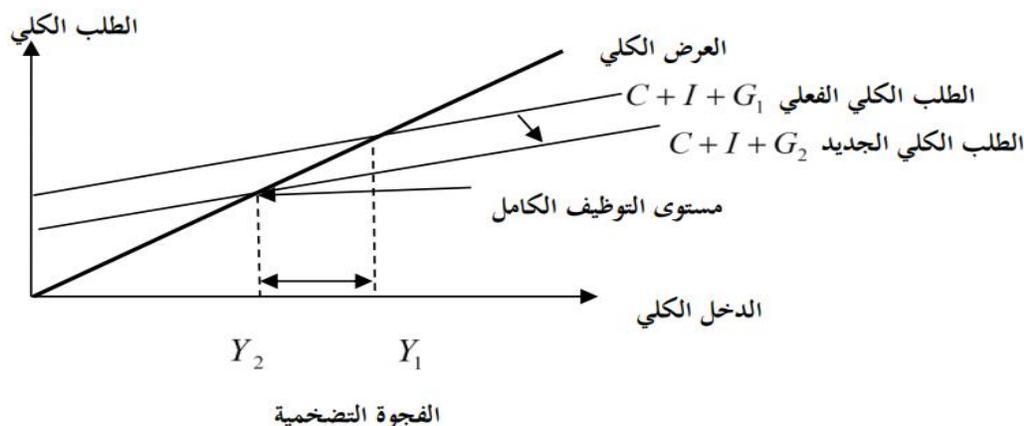
<sup>188</sup> . مسعودي علي، تيجاني محمد العيد، الموازنة الصفرية (النشأة، المفهوم، المزايا والعيوب)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ص 206.

<sup>189</sup> . Abderrahim Chibi and others, THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESSCYCLE : AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA, Working Paper 845, The Economic Research Forum, octobre 2014, pg3.

<sup>190</sup> . HASSAINE ASMA, SAHED ABDELKADER, The effect of fiscal policy on economic growth: The Case of Algeria- during the period 1980-2018, Al-riyada for Business Economics Journal/ Vol 07- N° 01/ January 2021, p293.

- تخفيض الإنفاق الحكومي: تسعى الدولة في هذه الحالة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي لينخفض الطلب الكلي، خاصة تلك السلع والخدمات الكمالية الحد من الاسراف في المرافق العمومية، والتبذير في المشروعات الحكومية والمؤسسات العامة، مع توجيه الإنفاق للنفقات العامة المنتجة<sup>191</sup>، وفيما يلي منحنى يوضح كيفية معالجة الدولة للتضخم عن طريق الإنفاق العام:

الشكل 01: السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: جيمس جوارتبني، ريجار داستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص -، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 308.

يوضح الشكل أن الاقتصاد يعمل في حالة أعلى من مستوى التشغيل الكامل، لذا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يتقاطعان في نقطة أعلى من التوظيف الكامل، تتدخل الدولة هنا بتخفيض الإنفاق العام ليتعادل كل من الدخل الحقيقي والدخل الممكن عند مستوى التشغيل مما يفسر تحوله من النقطة  $y_1$  إلى  $y_2$  ليتقاطع من جديد منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي عند نقطة التشغيل الكامل (نقطة التوازن)، ومنه معالجة الفجوة التضخمية<sup>192</sup>.

- رفع الإيرادات الضريبية: وهذا لغرض امتصاص قدرة الأفراد على الشراء والحد من الاستهلاك لكي ينخفض الطلب الكلي لمستويات العرض الكلي، بحيث تستطيع السلطات النقدية فرض الضريبة على مجموعة من السلع دون أخرى<sup>193</sup>.
- زيادة الإقراض العام: تقوم الدولة هنا بامتصاص قدرة الأفراد على الشراء من خلال بيع أوراق مالية للجمهور بعد أن تقوم بإصدارها، وحسب حالة الاقتصاد أنذاك يكون الإقراض اختياري أو إجباري.

<sup>191</sup> . محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 188.

<sup>192</sup> . عبد الحكيم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 112.

<sup>193</sup> . اياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة - التحليل الاقتصادي الجزئي -، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2013، ص 272.

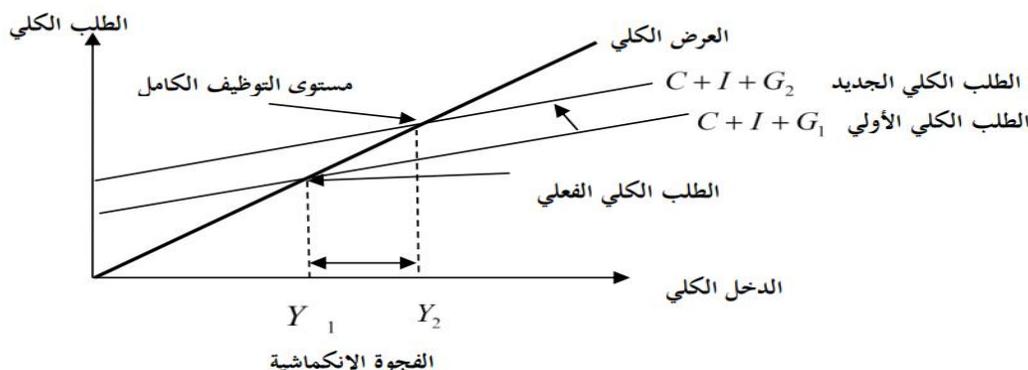
- تقليص الائتمان المصرفي: في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المفتوح لامتنصص الكتلة النقدية من التداول، كما يقوم برفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم ليؤثر على معدلات الفائدة ومنه على حجم الاستثمار<sup>194</sup>.

### السياسة المالية التوسعية:

تنتهج الدولة السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية التي تظهر عندما يكون الطلب الكلي أقل من مستوى العرض الكلي، تستعملها الدولة في حالة ركود (كساد)، تكون معدلات البطالة مرتفعة<sup>195</sup>، ولتمويل العجز الذي يكون قد مس الاقتصاد خلال تلك الفترة، وتزيد من معدلات النمو في مختلف مستويات النشاط الاقتصادي، فتتبع الإجراءات التالية<sup>196</sup>:

- التوسع في النفقات العامة: تقوم السلطات المالية بالرفع من نفقاتها من خلال زيادة النفقات التحويلية الزيادة في الإعانات على أصحاب الدخل الضعيف أو العاطلين عن العمل، مما يسمع للأفراد بالإنفاق وزيادة الطلب الكلي الذي يحفز الاستثمار وزيادة مستوى التشغيل<sup>197</sup>، وسنوضح أكثر هذه الألية من خلال المنحنى البياني الآتي:

### الشكل 02: السياسة المالية التوسعية.



المصدر: جيمس جوارتيبي، ريجار داستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص -، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص301.

يوضح الشكل حالة الانكماش والركود في الاقتصاد العامل بأقل من الطاقة الكاملة، كما نلاحظ تقاطع كل من العرض الكلي والطلب الكلي عند نقطة أقل من التشغيل الكامل، فتعمل الدولة هنا على زيادة الانفاق الحكومي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع المنحنى إلى

<sup>194</sup> . عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص29.

<sup>195</sup> . السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2008، ص188.

<sup>196</sup> . أنظر:

طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص203-205.

خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2006، ص327-329.

<sup>197</sup> . غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1986، ص160.

الأعلى ما يؤدي إلى التحول إلى مستوى التشغيل الكامل، فيؤدي هذا إلى زيادة الدخل ( $y1$  إلى  $y2$ )، وبالتالي تكون الفجوة الانكماشية قد عولجت<sup>198</sup>.

- تسديد القروض العامة: قيام الدولة بتسديد جزء من القروض قبل تواريخ استحقاقها، يجعل البنك المركزي يتمتع بنوع من الرخاء أي زيادة السيولة في صندوقه الذي يسمح بالتوسع في الائتمان المصرفي، الأمر الذي يساهم في رفع القدرة الشرائية للجمهور.

- تخفيض الإيرادات الضريبية: لا بد للدولة بتخفيض إيراداتها الضريبية لزيادة الدخل المتاح للأفراد فيزيد الاستهلاك، وهذا التخفيض يكون في ضريبة الدخل أو ضريبة الإنفاق، أما إذا انخفضت ضرائب أرباح الشركات فإن هذا الأمر يسمح بزيادة أرباح هذه الشركات التي تقوم بإعادة استثمارها في المشاريع التجارية، فيرتفع معدل الاستثمار والذي يؤثر على الطلب الكلي بالإيجاب<sup>199</sup>، تراعي الدولة في هذا التخفيض جانب العدالة الاجتماعية، لأن هذا التخفيض يفيد أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط في حين أنه يضر بالاقتصاد إذا وجه لأفراد الدخل العالية، لأنهم لا يوجهون تلك الأرباح من الضرائب غير المدفوعة على السلع والخدمات الأساسية فلربما يقومون بادخارها وهذا عكس ما جاء في مبدأ العدالة الاجتماعية.

كما يمكن معالجة الفجوات الانكماشية نظرياً وفق الأسلوبين الآتيين<sup>200</sup>:

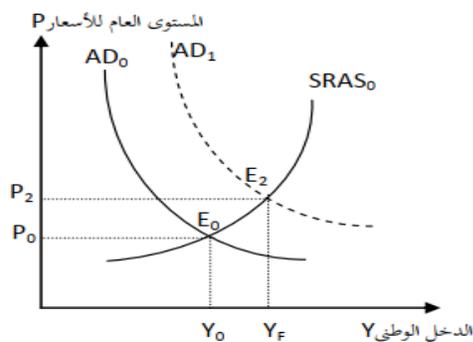
1. دور الفجوات الانكماشية في تخفيض الأجور النقدية، بدرجة تسمح بانتقال منحنى العرض الكلي نحو اليمين في المدى القصير، ومنه تحقيق التوازن، لكن هذا الأسلوب يحتاج لفترة طويلة ليتحقق.
2. انتقال منحنى الطلب ( $AD$ ) نحو اليمين لإزالة الفجوة الانكماشية واستعادة التوازن ( $YF$ )، وتستطيع الدولة تحقيق الهدف وفق سياسة مالية توسعية.

### الشكل 03: معالجة الفجوات الانكماشية بالسياسة المالية

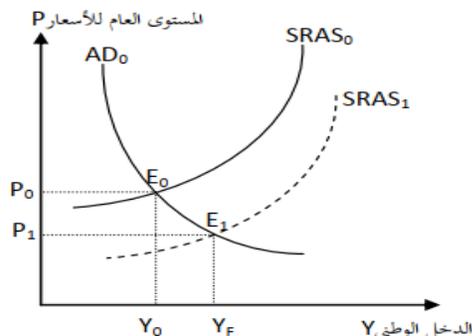
<sup>198</sup>. جيمس جوارتيني، ريجار داستوب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص -، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص303.

<sup>199</sup>. Emmanuel Dodzi K. Havi, Patrick Enu, The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent?, International Journal of Empirical Finance, Vol. 3, No. 2, 2014, p62.

<sup>200</sup>. أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص259.



2- الأسلوب الثاني في علاج الفجوات الانكماشية



1- الأسلوب الأول التلقائي في علاج الفجوات الانكماشية

المصدر: أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 259.

يوضح الشكل السابق أنه يمكن إزالة الفجوة الانكماشية بانتقال منحنى العرض الكلي (SRAS) نحو اليمين ببطء، أو زيادة الطلب الكلي (AD) من خلال سياسة مالية توسعية.

يمثل E0 وضع التوازن الابتدائي لكل من الدخل والمستوى العام للأسعار على التوالي  $Y_0$  و  $P_0$ ، أما المسافة  $Y_f - Y_0$  تتجسد في الفجوة الانكماشية الناشئة.

الجزء الأول: تزال الفجوة الانكماشية عند تحرك منحنى العرض الكلي نحو اليمين من  $SRAS_0$  إلى  $SRAS_1$ ، أما إذا كانت نسبة الأجور مرنة نحو الانخفاض، فيحدث التوازن تلقائياً.

الجزء الثاني: تعالج الفجوة الانكماشية هنا من خلال انزياح منحنى الطلب الكلي نحو اليمين من  $AD_0$  إلى  $AD_1$ ، ومنه استعادة التوازن عند  $Y_f$  وارتفاع المستوى العام للأسعار إلى  $P_2$ .

### 2.3.1. فعالية السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية.

يتفاوت مفهوم السياسة المالية من دولة إلى أخرى كما تتفاوت أهميتها وكذا طريقة تطبيقها ومنه درجة تحقيقها للأهداف، فالدول الرأسمالية المتقدمة تختلف عن الدول النامية في العديد من الجوانب المالية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وكلها عوامل إما تحد أو تزيد في فرص نجاح وفعالية السياسة المالية في تحقيقها للأهداف الاقتصادية المتبناة من قبل الدول.

السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تمتاز هذه الدول بقوة جهازها الإنتاجي واكتماله ومرونته، وبنيتها المتينة، وعليه تكمن وظيفة السياسة المالية في الدول الرأسمالية في البحث عن الحلول لمعالجة ما قد تتعرض له مثل هذه الدول من مشكلات اقتصادية تؤثر على سمعتها كدول<sup>201</sup>.

يتولد الكساد من خلال نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل التام، فترتفع البطالة وينخفض الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية عاطلة، أما إذا ارتفع الطلب الكلي ليفوق القدرة الإنتاجية عند مستوى التشغيل التام تخلق هنا مشكلة التضخم<sup>202</sup>

يكون معدل النمو في هذه الدول مرتفعاً، والادخار أكبر من الاستثمار، لذا تسعى السياسة المالية لتحقيق الاستقرار عند مستوى الاستخدام التام للموارد الإنتاجية للتخلص من البطالة والتضخم، وتكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال خفض أو زيادة الضرائب أو الانفاق<sup>203</sup>، لأن السياسة المالية في هذه الدول تساند الاستثمار الخاص، وتحاول القضاء على أي مشكلة انكماشية أو تضخمية في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في مستوى الطلب الفعال<sup>204</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أن السياسة المالية في الدول المتقدمة تحاول توفير جو ملائم لإحياء الاستثمار الخاص وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية والوصول إلى التوازن الاقتصادي المطلوب.

### السياسة المالية في الدول النامية:

تعتبر الدول النامية دولاً غير مستقرة مالياً، تعاني مجموعة من المشاكل في شتى القطاعات، بالكاد تستطيع توفير ما يطلبه شعبها من سلع وخدمات، تسعى لرفع معدلات دخل الأفراد إضافة إلى إعادة توزيعها توزيعاً عادلاً، تمويل السياسة المالية ببرامج التنمية الاقتصادية، كما أنها تواجه مجموعة من المشاكل نذكر أهمها<sup>205</sup>:

- عدم توفر جهاز مالي كفاء يحدد النفقات واليرادات.
- الاعتماد على أنظمة محاسبية قديمة وغير متطورة.
- تدني متوسط الدخل الفردي.
- عدم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني.
- النظام المختلط بين الرأسمالية والاشتراكية.

201. عبد الفتح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص350.

202. العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، ص196.

203. بوشهولز توز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص262، 263.

204. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص232.

205.

طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص213.

العبادي ناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، الأردن، 2000، ص196.

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

- عدم الالتزام بالقوانين المالية والبيروقراطية في عمليات الحصول على المال والإنفاق.

- ضعف الإيرادات الضريبية مما يسبب عجز دائم في الموازنة العامة.

باعتبار السياسات الأخرى ضئيلة الفعالية في مثل هذه الدول لما تعيشه من نقائص شتى فتسعى الدولة من خلال التدخل في معالجة المشاكل الاقتصادية باعتماد السياسة المالية من خلال تأمين احتياجات مجتمعاتها وتلبية متطلبات قطاعات عمل النشاط الاقتصادي من خلال ضبط الإيرادات العامة والنفقات العامة وحسن التصرف فيها<sup>206</sup>.

## 2. مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية سياسة مهمة في كل دولة ، حيث أنها تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، تلجأ إليها السلطات النقدية لمعالجة المشكلات الاقتصادية، تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في التداول بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا من خلال تبني البنك المركزي مجموعة من الأدوات المناسبة التي يجب أن تتكامل فيما بينها لتحقيق سياسة نقدية رشيدة وفعالة تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي دولة كانت.

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، في بادئ الأمر نعرفها عند بعض الاقتصاديين ثم نعرفها في الفكر الاقتصادي، وتتبع أهدافها وقنوات إبلاغها مع تحديد أدواتها بأنواعها، ونصل قبل نهاية المبحث إلى فعاليتها في الدول المتقدمة والنامية معرجين إلى شروط نجاحها.

### 1.2. ماهية السياسة النقدية - التعريف وتعريفها في الفكر الاقتصادي - مراحل تطورها.

نالت السياسة النقدية أهمية عدة مؤلفين واقتصاديين باعتبارها أحد أنواع السياسة الاقتصادية والتي أصبحت جزءاً مهماً تابعاً لها في بدايات القرن العشرين<sup>207</sup>، وسنحاول تعدادها من خلال الفرعين التاليين.

#### 1.1.2. تعريف السياسة النقدية

- هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الاجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في ضبط كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية

<sup>206</sup>. فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص347.

<sup>207</sup>. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص185.

والسياسية والمالية<sup>208</sup>، كما أنها مجموعة من التدابير المصممة لتنظيم قيمة وتكلفة المال في الاقتصاد بما يتوافق مع المستوى المتوقع من النشاط الاقتصادي<sup>209</sup>.

- وكتعريف آخر، هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة<sup>210</sup>، وتمثل السلطة النقدية في البنك المركزي<sup>211</sup>، وهذا للتأثير على المتغيرات النقدية، ومنه التأثير على سلوك الأعوان المصرفية لتحقيق الأهداف المسطرة<sup>212</sup>.

- كما تعرف على أنها تلك الاجراءات والوسائل التي تستخدمها الدولة للتغيير في كمية النقود وشؤونه لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع لأجل ملائمة الظروف المحيطة وتحقيق الأهداف المرادة<sup>213</sup>، وهذا التغيير يكون بهدف التأثير على حجم الائتمان وسعر الفائدة من خلال أدواته للتأثير على النشاط الاقتصادي<sup>214</sup>، والهدف من هذا التأثير امتصاص السيولة الزائدة أو مد الاقتصاد بتيار نقدي جديد<sup>215</sup>.

- هي دليل العمل الذي تعتمد عليه السلطات النقدية لتوجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية لتحقيق النمو الذاتي من خلال زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى الاستقرار النسبي في الأسعار<sup>216</sup>، وكذا مجموعة الإجراءات لبلوغ أهداف السياسة العامة<sup>217</sup>.

- هي مجموعة من التدابير المصممة لتنظيم قيمة وتكلفة النقود في الاقتصاد، بما يتوافق مع المستوى المتوقع للنشاط الاقتصادي<sup>218</sup>.

208

عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2006، ص 145.  
عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

209. Chipote Precious, Makhetha-Kosi Palesa, Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 15, July 2014, p76.

210. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 175.

211. Christine Ammer and Dean S. Ammer, Dictionary of Business and Economy, (New York; Macmillan Publishing Co), 1977, p269.

212. Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 édition, Dalloz, Paris, 1984, France, p76.

213

عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1998، ص 227.

خلوب وخاري موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 150.

214. عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 290، 291.

215. سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 112.

216. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

217. Patate Jean Pierre : monnaie, institutions financières et politique, monétaire, paris ; 1987, p 277.

218. Chipote Precious, Makhetha-Kosi Palesa, Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 15, Italy, July 2014, p76.

كما أنه توجد في الأدبيات الاقتصادية تعريفات متنوعة وعديدة للسياسة النقدية تعكس الرؤى التي تحملها لها من حيث أهدافها ومضمونها، من بين هذه التعاريف نذكر:

- يعرف براثر prather السياسة النقدية على أنها تنظيم عرض النقود الذي يضم العملة والائتمان المصرفي عن طريق تدايير ملائمة يتخذها البنك المركزي.<sup>219</sup>
  - عرفها George Ieland Bach على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية والمستخدمة لمراقبة المعروض النقدي كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية<sup>220</sup>
  - ويعرفها kent على أنها تلك الوسائل المتبعة من قبل الإدارة النقدية لمراقبة المعروض النقدي وبلوغ الأهداف الاقتصادية المنوط استخدامها لتحقيق الاستخدام الكامل<sup>221</sup>، وإدارة حجم النقد من خلال توسيعه أو انكماشه لتحقيق الأهداف المرجوة<sup>222</sup>.
  - أما الاقتصادي الأمريكي paul samuelson عرف السياسة النقدية على أنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطاته قصد التحكم في النقود وأسعار الفائدة والائتمان<sup>223</sup>.
  - قال ماركيث 1996 marquis أنها تلك السلوكيات الدالة على تفاعل المعروض النقدي باستعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية شريطة أن تستمد أوامرها من البنك المركزي<sup>224</sup>.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية، تهدف إلى التأثير على المعروض النقدي وأسعار الفائدة بالدرجة الأولى والتي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام<sup>225</sup>، والتي تتكون من هيكلين المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية للبلاد، والتنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني<sup>226</sup>.

<sup>219</sup> . Marc, Labonte, Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Condition, Congressional Resserch Service, January, 2016, p3, accessible at <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL30354.pdf>

<sup>220</sup> . إياد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص256..

<sup>221</sup> . بن داعس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص86.

<sup>222</sup> . R.P. Kent, Money and banking wenston INC, 6th ed, 1972, p 455

<sup>223</sup> . بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص803.

<sup>224</sup> . محمود محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك - النظريات والسياسات-، المكتبة العصرية، 2010، ص257.

<sup>225</sup> . كمال أمين الوصال، محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص311.

<sup>226</sup> . عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص200، 201.

## 2.1.2. تعريف السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

أثير جدل كبير بين الاقتصاديين حول أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأثرها على مستوى الإنتاج والعمالة، كما أن هذا الجدل جلب اهتمام الكثير من الاقتصاديين البارزين باختلاف مذاهبهم الاقتصادية خلال العقود الماضية، حيث ركز الفكر الكلاسيكي على السياسة النقدية وانحصر هدفها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، من خلال المحافظة على معدل ثابت من كمية النقود، لكن أزمة الكساد العالمي أخلطت أوراق العالم الرأسمالي، إلى أن جاء الاقتصادي كينز الذي جاء بالسياسة المالية وركز على عملي الدخل والتشغيل، وبعد فترة من الزمن، تراجع الاهتمام بالسياسة المالية لصالح السياسة النقدية باعتبارها لم تتمكن من حل مشكلة التضخم التي صدمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية على يد الاقتصادي فريدمان<sup>227</sup>، ويمكننا تلخيص أحداث تطور السياسة النقدية على النحو التالي:

### 1. السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

السياسة النقدية أو المسماة بالنظرية الكمية للنقود، ظهرت بوادرها من خلال " قانون ساي" في القرن التاسع عشر، القائل أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، بمعنى أن الإنتاج يخلق ما يساويه من الانفاق<sup>228</sup>.

تميزت نظرة الكلاسيك للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع ومبدأ النظرة الحيادية للنقود، التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان شائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات تظل محايدة لا أثر لها في التأثير على الظواهر الاقتصادية، بل ينحصر دورها على غرض المبادلات فقط<sup>229</sup>، إضافة إلى مبدأ المرونة التامة للأجور<sup>230</sup>، ما يضمن تحقيق التشغيل التام للعمالة، إضافة إلى مرونة أسعار الفائدة التي تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار<sup>231</sup>، حيث أن الكلاسيك فصلوا بين العوامل الحقيقية والنقدية<sup>232</sup>، وافترضوا أن السوق يتوازن تلقائياً ومنه لا يمكن أن تنشأ أزمة اقتصادية<sup>233</sup>، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من المنافسة التامة، ومنه يقتصر دورها على الدفاع وتحقيق الأمن والعدالة<sup>234</sup>.

<sup>227</sup>. Johanson, Hary, Essays in Monetary Economics, 2nd ed, London, George Allen, 1964, p 275

<sup>228</sup>. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص10.

<sup>229</sup> أنظر:

محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص528-530.

Monique Beziade, La monnaie, masson, paris, 1979, p. 117.

<sup>230</sup>. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية -نظرة تحليلية قياسية-، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص67.

<sup>231</sup>. أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد06، 2012، ص137.

<sup>232</sup>. عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص388.

<sup>233</sup>. J. Lisý, The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy, RUDN Journal of Economics, 2018 Vol. 26 No. 3, p440.

<sup>234</sup>. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،

2006، ص50، 51.

ركز الكلاسيك على تحليل تلك العوامل التي تحدد قيمة النقود، من خلال بروز نظريتان لتفسير هذه القيمة، النظرية الكمية للنقود المهتمة بالمعروض النقدي، ونظرية الدخل المهتمة بالطلب على النقود.<sup>235</sup>

لكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، ورفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير على توزيع الدخل<sup>236</sup>.

اهتمت النظرية الكمية التقليدية بالسياسة النقدية عن طريق التأثير على كمية المعروض النقدي باعتباره متغير مستقل، وتأثيره على المستوى العام للأسعار باعتباره متغير تابع وفق علاقة تناسبية، وبما أنه عند الكلاسيك يتحقق التشغيل الكامل فإن ثبات الإنتاج وسرعة دوران النقود يشترط أن تغيرات كمية النقد تساويها تغيرات ماثلة في المستوى العام للأسعار<sup>237</sup>، فأى تغيير يطرأ على عرض النقود يقابله تغيير في المستوى العام للأسعار دون التأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وفق مبدأ حيادية النقود<sup>238</sup>.

كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من أثار وخيمة على اقتصاديات العالم، أثبتت عدم نجاعة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج من الأزمة، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة<sup>239</sup>.

لكن لم ينكر الكلاسيك عدم تواجد السياسة المالية اطلاقاً، بل اعتقدوا أن تأثيرها طفيف جدا على الإنتاج والأسعار في حالة ما إذا حدثت تغيرات نقدية غير متوقعة<sup>240</sup>، لذا كان نصيب الهيمنة للسياسة النقدية عند الكلاسيك، غير أن الكينزيون جاءوا بأفكار مناقضة لهذا الفكر تماما.

## 2. السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن سبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929-1932 جعلت كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك المشكل في الفترة ما بين الحربين، فبنى نموذجاً على مجموعة من الانتقادات الموجهة للكلاسيك، فلا وجود لقانون

<sup>235</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص40.

<sup>236</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994، ص 208.

<sup>237</sup> كاظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص436، 437.

<sup>238</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وآداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص27.

<sup>239</sup> عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 184.

<sup>240</sup> Ubi-Abai Itoro Praise, Daniel Ekere Jacob, Fiscal Policy, Monetary Policy and Economic Growth in Sub-Sahara Africa, Munich Personal RePEc Archive, 27 December 2018, p03.

"ساي للمنافذ"، بل الطلب هو من يخلق العرض، ولا يكون التوازن دوماً عند مستوى التشغيل التام، بل يمكن أن يتحقق في ظل العمالة الناقصة<sup>241</sup>.

ركز على دور النقود على مستوى الاقتصاد القومي<sup>242</sup>، إضافة إلى افتراضه أن جل الأثمان تخضع لجمود كبير عكس الكلاسيك الذين افترضوا مرونتها<sup>243</sup>، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، كما لا بد للدولة من انعاش الطلب الكلي والقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربط كينز الدخل والانفاق من خلال تعادل كمية النقود والطلب على النقود<sup>244</sup>.

لم يفصل كينز بين القطاع الحقيقي والنقدي عكس الكلاسيك، فقد أثبت وجود علاقة مباشرة بينهما بواسطة جدول الكفاية الحدية للاستثمار، التي تربط الانفاق الاستثماري بمعدلات الفائدة، هذه الأخيرة تؤثر كذلك حسب كينز على ما يحتفظ به الأفراد من الدخل على شكل سيولة وهذا ما يؤثر على التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي، وهذا ما جعله يشكك في أثر السياسة النقدية لوحدها وقدرتها على معالجة الكساد آنذاك<sup>245</sup>.

من بين الافتراضات التي ركز عليها كينز، أن التشغيل الكامل ليس دائماً، والوضع التوازني العام ما هو إلا حالة استثنائية، وأن رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود يعمل على خلق تسريبات في الانفاق العام وبالتالي يحدث خلل في الدورة الاقتصادية، كما أن المعروض النقدي تحدده السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وفق ما تراه مناسباً<sup>246</sup>.

إضافة إلى ما سبق، بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية على علاج الاختلالات<sup>247</sup>.

يعبر الطلب على النقود عند كينز عن كمية النقود التي يستطيع الأفراد الاحتفاظ بها على شكل سيولة، وهذا التفضيل النقدي أرجعه لثلاث دوافع، دافع التبادل (المعاملات)، باعتبار النقود وسيلة للتبادل بمعنى الاحتفاظ بمبلغ من النقود لسد الحاجيات اليومية، دافع الاحتياط والحذر، بمعنى يحتفظ الأفراد بالنقود للأحداث الطارئة، ودافع المضاربات، فقد يحتفظ البعض بالنقود ليقوم بشراء سندات وأسهم المحدد بأسعار الفائدة، فكلما كان سعرها منخفضاً كان الربح أكبر للمضارب<sup>248</sup>.

241. عبد المنعم السيد علي، ص 245.

242. عباس كاضم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 29.

243. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 46.

244. جميل الزيدانين - السياسات في الجهاز المالي - دار وائل للنشر - عمان، 1999، ص 88، 89.

245. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرة تحليلية قياسية -، مرجع سابق، ص 70.

246. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي - الأسس النظرية -، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 24.

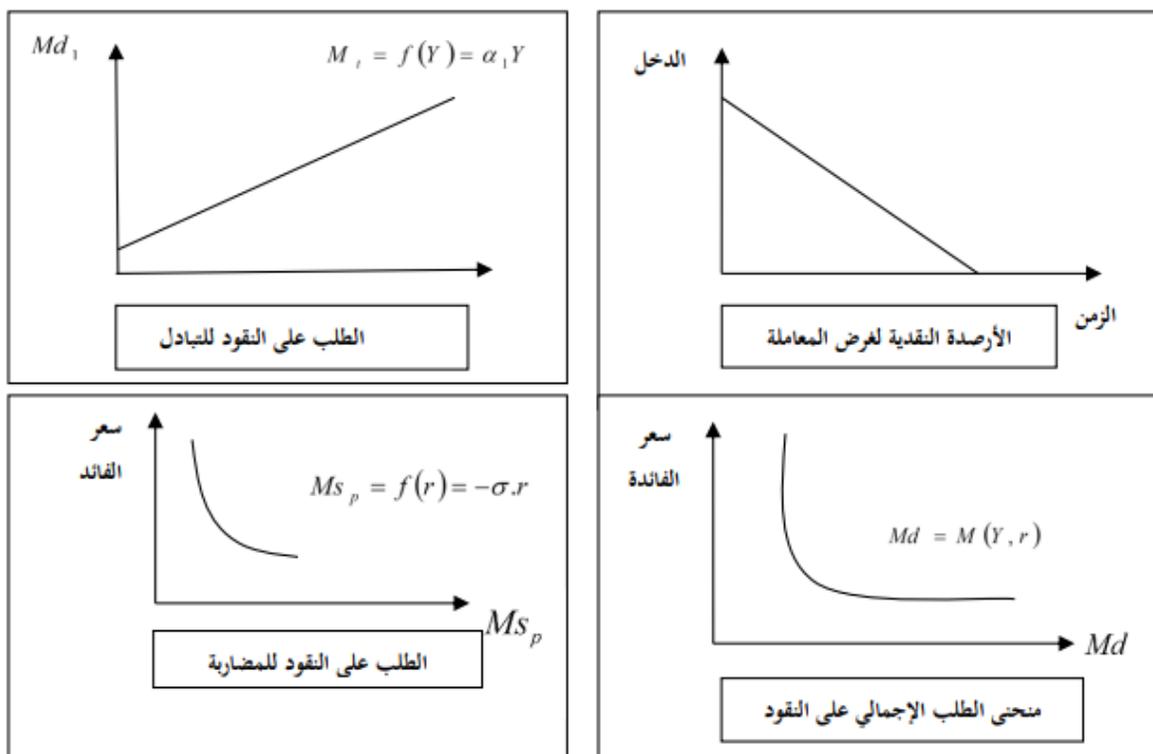
247. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 194.

248.

محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 53.

وسنوضح من خلال الشكل الآتي هذه الدوافع الثلاث مع استنتاج دالة الطلب على النقود عند كينز:

الشكل 04: اشتقاق منحنى الطلب الكلي من منحنيات الطلب على النقود بدافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة.



المصدر: محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي - الأسس النظرية-، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 231، 253.

من خلال الشكل أعلاه، يتوضح لنا أن الطلب على النقود لأجل التبادل متعلق بالدخل الإجمالي، بوجود علاقة إيجابية تفسر على أنه كلما ازداد الدخل لدى الفرد كلما سعى لإشباع حاجياته، نفس الشيء بالنسبة للطلب على النقود لغرض الاحتياط المرتبط بالدخل والذي تربطهما علاقة طردية، فعند ارتفاع الدخل في فترات الانتعاش يزداد الطلب على النقود لأجل الاحتياط، أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فتربطه علاقة عكسية مع معدل الفائدة كما هو موضح في الشكل.

فعند وجود معدلات فائدة متوسطة يقوم الأفراد المضاربين بتوزيع نقودهم بين النقود والأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات، أما إذا انخفضت معدلات الفائدة احتفظ الأفراد بثروتهم على شكل سيولة نظراً لانخفاض عائد السندات، فيصبح الطلب على النقود لانهائي المرونة، باعتبار أن معدل الفائدة الموجود لا يحفز المضاربين على استثمار أرصدهم النقدية على شكل سندات، ومنه يفضل

عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة ليمس جوارتيني، ريجارد استروب، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 384.

المضارب السيولة عن الاستثمار وهذا ما يسمى بمصيدة السيولة\*، وحين ترتفع معدلات الفائدة ينخفض الرصيد النقدي المحتفظ به من قبل الأفراد لغرض المضاربة، فيقومون بشراء أسهم وسندات، هنا يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة غير مرن، لأن أي زيادة في كمية النقد تحول إلى سندات للحصول على أرباح مرتفعة، أما في حالة انخفاض العائد مستقبلاً ترتفع قيمة السند، ويربح المضارب إذا قام ببيعها<sup>249</sup>.

إن ديمومة تفضيل الأفراد للسيولة تجعل السياسة النقدية ذات فعالية أقل في التأثير على معدلات الفائدة والنتائج القومي الاجمالي<sup>250</sup>، مما يفسر عدم فعاليتها في أوقاد الكساد، وهذا ما أشار إليه كينز، باعتبار الزيادة في كمية النقود يحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية جامدة، مما يؤدي إلى استحالة ارتفاع الناتج القومي عن طريق هذه السياسة، مما دعت الضرورة إلى اعتماد السياسة المالية للتخلص من الكساد الذي اكتسح العالم الغربي<sup>251</sup>.

من خلال ما سبق يتبين أن كينز لم يهمل السياسة النقدية ولم يجعلها حيادية، بل أكد على أن النقود تؤثر تأثيراً قوياً على حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى غاية تحقيق العمالة الكاملة في المجتمع<sup>252</sup>.

تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد القومي حسب النموذج الكينزي من خلال دخول البنك المركزي كمشتري في السوق المفتوحة يعمل على زيادة المعروض النقدي واحتياطات البنوك، ومنه زيادة قدرته على منح الائتمان، ويخفض معدلات الفائدة فيحفز على الاقتراض من جهة، ومن جهة أخرى يدفع الأفراد لتقليص مدخراتهم وزيادة نفقاتهم، وحسب كينز وحسب نظرية المضاعف فإن الزيادة في الانفاق تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الناتج القومي من خلال ارتفاع كمية النقود التي تعمل على تخفيض معدلات الفائدة وارتفاع الاستثمار ومنه الاستهلاك ثم الطلب الكلي الذي يشجع ارتفاع الإنتاج الإجمالي، أما إذا اكتسح البنك المركزي كبائع، ينخفض المعروض النقدي من التداول، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنه انخفاض الاستثمار ثم الناتج القومي<sup>253</sup>، وفي الشكل التالي عمل السياسة النقدية وفق النموذج الكينزي:

\*: أو ما يسمى بفخ السيولة liquidity trap، أين تنخفض معدلات الفائدة دون أن تعاود الارتفاع، يستحيل عندها زيادة الناتج القومي، ويصبح تفضيل السيولة عند الأفراد بدل استثمار نقودهم في شراء السندات.

<sup>249</sup>.

بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص104.

محمد خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص126.

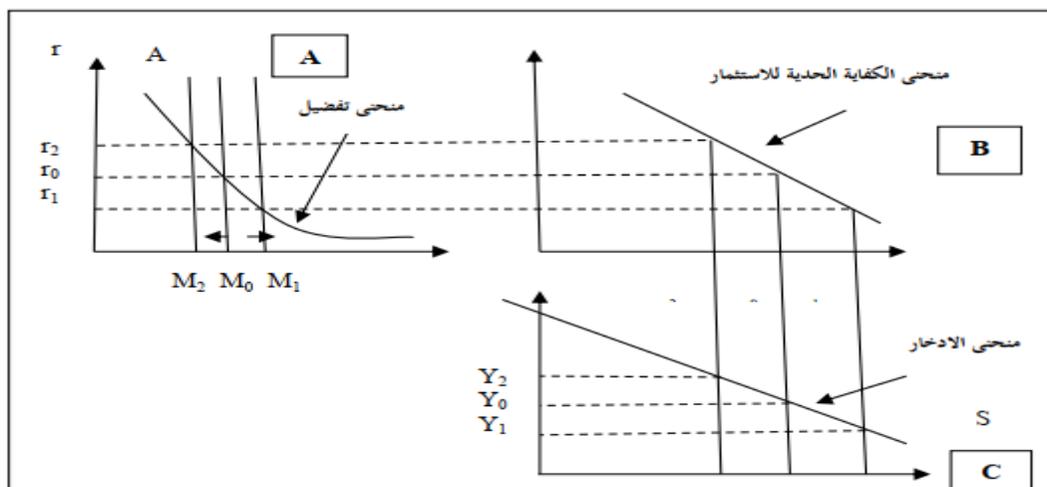
<sup>250</sup>. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق، ص104.

<sup>251</sup>. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص125.

<sup>252</sup>. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985، ص303-305.

<sup>253</sup>. وحيد مهري عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص179.

الشكل 05: عمل السياسة النقدية ضمن النموذج الكينزي.



المصدر: وحيد مهري عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص237.

يمثل الجزء A منحنى تفضيل السيولة وعرض النقود وأسعار الفائدة المحددة من خلال تقاطع منحنى تفضيل السيولة ومنحنى المعروض النقدي، أما الجزء B يمثل منحنى الكفاية الحدية للاستثمار، هذا الأخير عند تقاطعه مع أسعار الفائدة سيحدد حجم الاستثمار في الاقتصاد، أما الجزء C يمثل المستوى التوازني للدخل عند عدة مستويات من أسعار الفائدة وحجم الاستثمارات الموافقة لها، ففي فترة الكساد تتبع الدولة سياسة نقدية توسعية فيرتفع المعروض النقدي حسب الجزء A من M0 إلى M1، فينخفض سعر الفائدة إلى r1، فيرتفع الاستثمار إلى I1 الموضح في الجزء B، فيرتفع الناتج القومي إلى y1.

أما عند التضخم، تتبع السلطات سياسة نقدية انكماشية فتخفض عرض النقد إلى M2، فترتفع معدلات الفائدة إلى r2، فينخفض الاستثمار إلى I2 ومنه انخفاض الناتج القومي إلى y2، وحسب كينز لتكون السياسة النقدية فعالة تعتمد على العوامل التالية<sup>254</sup>:

- استجابة سعر الفائدة للتغيرات في كمية النقود.
- إنفاق استثماري من للتغيرات في سعر الفائدة.

فلح كينز في القضاء على أزمة الكساد العالمي الذي أصاب العالم الغربي آنذاك بما جاء به من مبادئ لنظريته ونموذجه، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات ولم ينهي لعنة المشكلات الاقتصادية، فوقع العالم في مشكلة التضخم والبطالة في آن واحد بعد الحرب العالمية الثانية ما سميت بـ "التضخم الركودي"، المشكلة التي عجزت النظرية الكينزية عن حلها<sup>255</sup>.

<sup>254</sup>. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى،

<sup>255</sup>. يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1996، ص10.

3. السياسة النقدية في التحليل النقدي:

لقد جاءت موجة النقديين المسماة "مدرسة شيكاغو" بزعامة ميلتون فريدمان، والتي حركت ساعة الفكر إلى الوراء مرة أخرى إلى النظرية الكمية للنقود، وهذا في خمسينات القرن الماضي حيث أخذت السياسة النقدية مكانتها من الريادة<sup>256</sup>، بالضبط عام 1956 حيث صبت المدرسة اهتمامها على دور النقود وأهمية النظرية الكمية للنقود كأداة مهمة للسياسة الاقتصادية<sup>257</sup>، كما دعت إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فزيادته تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد فوق ما هو مرغوب فيؤدي هذا إلى ارتفاع الانفاق عند هؤلاء الأفراد ومنه زيادة في الطلب الكلي ثم زيادة الانتاج والتشغيل، في حالة ما إذا كان الاقتصاد دون حالة التشغيل الكامل، أما في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع<sup>258</sup>.

حلل جانب الطلب على النقود بطريقة أوسع من التحليل الكلاسيكي حيث اعتمد في نظريته على مجموعة من المبادئ نستعرضها في النقاط التالية<sup>259</sup>:

- يعتبر عرض النقود المتغير الفعال لتحديد مستوى الدخل والنتاج الإجمالي.
- زيادة المعروض النقدي تعمل على زيادة الدخل والنتاج في المدى القصير، وزيادة المستوى العام للأسعار في المدى الطويل.
- الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، بمعنى أن التغيرات الحادثة في مستوى الدخل الجاري تنعكس بصورة كبيرة على الدخل الدائم وبالتالي لا يطرأ على الطلب على النقود تغييرات كبيرة بسبب التغيرات الطارئة التي تمس الدخل الجاري.
- قاعدة نمو النقد التي تسمح بمرونة أسعار الفائدة، والمؤثرة على تكلفة الائتمان للسماح للمقترضين وكذلك المقرضين بمراجعة التضخم المتوقع والتغيرات في أسعار الفائدة<sup>260</sup>.
- ومن هنا جاء فريدمان بنظريته النقدية الجديدة المسماة بالنظرية الكمية الجديدة للنقود، والتي ركز فيها على عدة عوامل رآها مهمة في دالة النقود:

- تكلفة الفرصة البديلة للنقود: وهي تكلفة الاحتفاظ بالنقود وما يحدث لها من فقدان قيمتها خلال فترة الاحتفاظ نتيجة ارتفاع معدلات التضخم<sup>261</sup>.

<sup>256</sup> عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 175.

<sup>257</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 255، 265.

<sup>258</sup> سمير محمود معنوق - النظرية والسياسات النقدية - الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1989، ص 163-165.

<sup>259</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 313.

<sup>260</sup> ثروت جاهان، كروس باباجورجيو، ماهي المدرسة النقدية؟ تركيزها على أهمية النقود اكتسب تأييدا طاعنيا في سبعينات القرن الماضي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،

المجلد 51، العدد 01، ص 38، 39.

<sup>261</sup> سهير محمود معنوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1988، ص 85.

- الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية: تعتبر المحرك الأساسي للطلب على النقود.
  - العوامل المؤثرة في أذواق مالكي الثروة: من بين العوامل التي تؤثر على مالكي الثروة وتوظيف أموالهم هي أذواق المستهلكين<sup>262</sup>.
- اعتمد فريدمان في نموذجة على المعادلة التالية التي توضح دالة الطلب على النقود لديه، مع افتراضه لرغبة الأفراد بأرصدة نقدية حقيقية وليست اسمية<sup>263</sup>:

$$M/P = f(R_b, R_e, 1/P, dp/dt, W, y/p, u)$$

$M_d/P$ : الطلب على النقود (وفق أرصدة حقيقية)،  $R_b$ : سعر الفائدة على السندات،  $R_e$ : العوائد المتوقعة من الأسهم،  $1/p \cdot dp/dt$ : معدل التغير في الأسعار،  $W$ : نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية،  $y/p$ : الدخل الدائم الحقيقي،  $u$ : الأذواق والتفضيلات.

من خلال المعادلة أعلاه، نجد أن الدخل تربطه علاقة طردية والطلب على النقود، أما باقي العوامل كالعوائد على الأسهم والسندات فتؤثر سلباً على الطلب على النقود، أما الثروة البشرية فتجمعه علاقة موجبة، والذي يعتبر أقل سيولة من البقية، باعتباره عامل غير قابل للتداول في السوق بل يستعمل لتوليد النقد (الدخل)<sup>264</sup>.

فقد عاد الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في مكافحة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدائها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي<sup>265</sup>، حيث افترض فريدمان أن المعروض النقدي يؤثر بقوة على الدخل القومي، ومعدل نمو العرض النقدي في المدى الطويل يفسر اختلاف التغير في الأسعار فقط، أما على المدى القصير فهو يحدث تغييرات على معدل نمو كل من الناتج والأسعار، ورغم فعالية السياسة النقدية عند فريدمان إلا أن مشكلة استجابة المتغيرات الاقتصادية غير السريعة للسياسة النقدية تحتاج فترة من الزمن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمسمات بـ "الفجوات الزمنية" التي اعتبرها حل للمشكلة<sup>266</sup>، كما اقترح أن تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي بمعدل يساوي نسبة نمو الناتج القومي ومنه تحقيق التوظيف الكامل، الأمر الذي يبعد الاقتصاد عن الأزمات والتقلبات<sup>267</sup>.

### السياسة النقدية عند والتر:

<sup>262</sup> أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 192، 193..

<sup>263</sup> سهيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، 2009، ص 255، 256.

<sup>264</sup> أحمد إبرهيمي علي، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، العراق، 2015، ص 68.

<sup>265</sup> محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيدا للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 19.

<sup>266</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق، ص 248، 249.

<sup>267</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكللي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 367، 368.

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها ، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ، وقد أدى تعصب كل من الفريقين إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة ما دون أخرى ليس له مبرر لأن استخدام احداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى ، ولا تقل أهمية أي منهما في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها<sup>268</sup>.

## 2.2. أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف النهائية الاقتصادية، تصل لتحقيقها عبر عدة مراحل أساسية، بالإضافة إلى المرور عبر قنوات، وكما هو متعارف عليه أن متخذ القرارات النقدية والفاعل الرئيسي فيها هو البنك المركزي، فهو يلعب دور منظم السوق النقدي، فيجب أن يحدد أهدافها الأولية، الوسيطة والنهائية، القواعد، الأدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية بحذر تام ودراسة بالغة لما يحدث في الميدان الاقتصادي<sup>269</sup>، ونستعرض هذه الأهداف وقنوات الإبلاغ في هذا المطلب عبر فرعيه.

### 1.2.2. أهداف السياسة النقدية.

مثل باقي السياسات، للسياسة النقدية أهداف تنو إلى تحقيقها تجنباً لأزمات ومشكلات اقتصادية ومكافحتها في حالة وقوعها<sup>270</sup>، لكن قبل التطرق إلى أهداف السياسة النقدية وجب علينا التطرق إلى استراتيجية البنك المركزي المتبعة حديثاً في تطبيقه لهذه الأهداف.

### 1. استراتيجية البنك المركزي الحديثة:

يرى الكثير من الاقتصاديين أنه يجب إتباع خطوات واستراتيجيات معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، فقد استخدم البنك المركزي استراتيجيات تقليدية تطورت بمرور الوقت إلى أن وصلت إلى ما يعرف بالاستراتيجيات الحديثة، حيث أنه يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه على النحو التالي:

<sup>268</sup>

وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 196.  
صالح مفتاح، مرجع سابق، ص102.

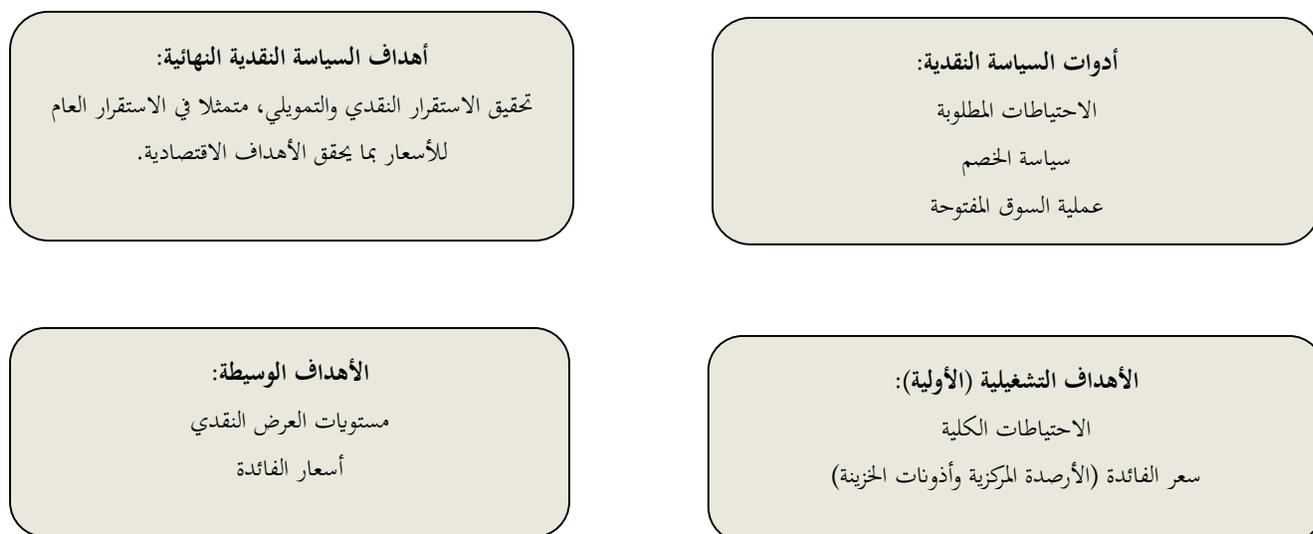
<sup>269</sup> . MOUFFOK Nacer-Eddine, Analyse de la conduite de la politique monétaire en Algérie en période d'excès de liquidité, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Volume : 13 / N° : 20, 2020, p110.

<sup>270</sup> . Alexis Jacquemin et Autres, [2006], « Fondement de l'Economie », Edition Page Bleues Internationales, Algerie, P.86

- بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه فإنه يختار مجموعة من المتغيرات المسماة الأهداف الوسيطة المتمثلة في متغيرات نقدية.
- إن كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات المسماة الأهداف الأولية (العاملة).
- يتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لأنه من السهل أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة<sup>271</sup>.

الشكل التالي يوضح مخطط لاستراتيجية السياسة النقدية الحديثة<sup>272</sup> :

**الشكل 06: الاستراتيجية الحديثة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.**



المصدر: لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص61.

**2. الأهداف:**

للسياسة النقدية أهداف تسعى إلى تحقيقها، ولا تتحقق هذه الأخيرة إلا إذا استعملت السلطات النقدية أدواتها بطريقة فعالة لتحقيق ما سطرته من أهداف، وسنعرضها فيما يلي:

**- الأهداف الأولية:**

<sup>271</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص117.

<sup>272</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 123.

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وهي صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، فمن خلال الأهداف الأولية تعطي السلطات النقدية شكل السياسة المتبعة للمتعاملين وللسوق<sup>273</sup>، تتكون من مجموعتين من المتغيرات الأولى تدعى مجاميع الاحتياطات النقدية تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، والثانية أحوال (ظروف) سوق النقد تضم الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة السائدة في سوق النقد<sup>274</sup>.

- مجموعات الاحتياطات النقدية: وهي الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات<sup>275</sup>، وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى<sup>276</sup>.

- ظروف سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية<sup>277</sup>، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها<sup>278</sup>.

وفيما يلي جدول يوضح تقسيمات الأهداف الأولية:

<sup>273</sup>. Dominique Plihon: La monnaie et ses mécanisme, édition la Découvert, Paris, 2000, p88.

<sup>274</sup>. باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين-، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص293.

<sup>275</sup>. فيليب كرم، التحليل النقدي والتنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص7.

<sup>276</sup>. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 189، 190.

<sup>277</sup>. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص134.

<sup>278</sup>. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 124.

جدول 02: تقسيمات الأهداف الأولية.

ظروف سوق النقد	مجمعات الاحتياطات القانونية
<p>الاحتياطات الحرة: تتمثل في الاحتياطات الفائضة للبنوك عند البنك المركزي مطروح منها الاحتياطات التي اقترحتها هذه البنوك من البنك المركزي.</p> <p>معدل الأرصدة البنكية: يعرف على أنه معدل اقراض البنوك من بعضها البعض لمدة يوم أو يومين.</p> <p>أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد: تضم معدلات الفائدة على أذونات الخزينة، معدلات الفائدة المفروضة على أحسن العملاء، معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.</p>	<p>القاعدة النقدية: تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور، الاحتياطات البنكية، الأوراق النقدية والنقود المساعدة.</p> <p>الاحتياطات البنكية: تضم ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الاجبارية والنقود الحاضرة في خزينة البنك.</p> <p>الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة: تضم الاحتياطات الاجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة.</p>

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 124.

- الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، ويمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار الأسعار.

تتمثل فوائدها في كونها متغيرات نقدية يمكن للمصارف المركزية التأثير عليها، كما أنها تمثل إعلانا لاستراتيجية السياسة النقدية<sup>279</sup>.

- معدل الفائدة كهدف وسيط: يعتبر معدل الفائدة متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد، تتحدد على أساسه كثير من التصرفات والقرارات الاقتصادية<sup>280</sup>، حيث أن تقلبات أسعار الفائدة تؤثر على الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد<sup>281</sup>.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة أبرزها<sup>282</sup>:

<sup>279</sup>. أنظر:

وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 193.  
Jean pierre patat, monnaie, institutions financières et politique monétaire, 4ème Edition, Economica, France, 1987, p299.

<sup>280</sup>. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص 146.

<sup>281</sup>. Philip JAFFRE: Monnaie et Politiques monétaires, 4 éditions, Economica, Paris, 1996, p103.

<sup>282</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 157.

- المعدلات الرئيسية: وهي التي على أساسها يقرض البنك المركزي مؤسسات الاقراض الأخرى (معدل الفائدة لإعادة تمويل البنوك)
  - معدلات السوق النقدية: وهي معدلات الفائدة في السوق النقدي نتيجة تداول بعض الأوراق في المدى القصير (سندات خزينة، شهادات إيداع)
  - معدلات الفائدة الحقيقية: هو الفرق بين معدل الفائدة السوقي ومعدل التضخم السائد<sup>283</sup>.
  - معدلات السوق المالي: وهي معدلات طويلة الأجل، تنشأ عن تداول السندات في البورصة لأجل التمويل طويل الأجل.
  - معدلات التوظيف في الأجل القصير: (حسابات على الدفتر، ادخار سكاني)
  - المعدلات المدينة: وهي المعدلات المطبقة على الأموال الموزعة من قبل الوسطاء الماليين.
- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى<sup>284</sup>: يعبر هذا المعدل على هدف السياسة فهو مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن هذه الأخيرة تساهم من خلال سعر الصرف في التوازن الاقتصادي العام، فانخفاض أسعاره تحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وانخفاضه يضمن استقرار وضعية البلد اتجاه الخارج.
- المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق<sup>285</sup>، تركز على مجموعة من المبررات:
- إن المجمعات النقدية هي الشغل الشاغل للمصارف المركزية، فهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصور تلك المجمعات وتحديدتها واحتسابها ونشرها، ويمكنها من حيث المبدأ ضبط تغيراتها.
  - المجمعات هي مفاهيم يمكن استيعابها بسهولة من قبل الجمهور، بالرغم من طابعها المجرد، إن الكتلة النقدية حتى ولو كانت تفاصيل نطاقها ليست مدركة بالتأكيد، فهي تمثل في الحقيقة كمية النقد قيد التداول التي يستطيع الجميع تقديرها.

<sup>283</sup>. أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص49.

<sup>284</sup>. Jacques Muller et autres, " Manuel et Applications Économie", 4 ème édition, DUNOD, Paris, 2004, p 124

<sup>285</sup>. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص64.

وتشمل مجموعة من الأنواع<sup>286</sup>:

**M1**: هي النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب

**M2**: هي M1 + الودائع الادخارية + جميع الودائع التي تكون على شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى

**M3**: هي M2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية (المسح النقدي، اجمالي السيولة المحلية).

**M4**: M3 + الأصول والخصوم النقدية لدة البنوك المتخصصة

المشكلة الأساسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة تتمثل في كون تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد M لم يعد واضحا كما كان في السابق، وكذلك سرعة تداول النقد أصبحت أقل استقرارا مما كانت عليه من قبل نتيجة الابتكارات المالية الحديثة، والصلة بين كمية النقد والانتاج والأسعار هي مطاعة خصوصا على المدى القصير

وفي فترات الابتكارات المالية المتواصلة، فإن المبررات بقدر ما تؤيد المجمع الواسع فهي تؤيد المجمع الضيق أيضا، فالمجمع الواسع يسمح بالاقتراب من الحدود القصوى للتوظيفات النقدية، لكنه قد يصاب بالتشوه أيضا نتيجة إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية موجه فقط بتوقعات حول معدل الفائدة ولا يعكس بالضرورة تغيرات في السلوك على صعيد الانفاق، أما المجمع الضيق بالمقابل يركز على الوظيفة الأكثر حصرا للنقد، إلا أن هذه الرؤية مقيدة جدا.

ومنه يلاحظ أن ضبط المجمعات الأوسع هو الذي يحظى باهتمام المصارف المركزية في غالبية البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء<sup>287</sup>.

### 3. معايير اختيار الأهداف الوسيطة:

إن المنطق وراء اختيار استراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون أثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها<sup>288</sup>.

- القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا وسهل الاستيعاب ويمكن قياسه.
- القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون قابلا للضبط من قبل البنك المركزي.

<sup>286</sup>. Jean-Louis Besson, Monnaie et finance, O.P.U, Alger, 1993, p105.

<sup>287</sup>. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، مرجع سابق، ص 210، 209.

<sup>288</sup>. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 119.

- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى<sup>289</sup>.

#### - الأهداف النهائية:

عموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن في ميزان المدفوعات، وهذا ما أقره الاقتصادي البريطاني N.kaldor\* بالمربع السحري<sup>290</sup> « le carré magique ».

جاءت هذه الأهداف لتطور دور السياسة النقدية، ففي الفكر الكلاسيكي كان هدفها الوحيد تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاء كينز بسياسة مالية بديلة وظهر هدف آخر وهو تحقيق العمالة الكاملة، وفي منتصف الخمسينات أصبح هناك هدف آخر وهو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر الهدف الأخير وهو التوازن في ميزان المدفوعات<sup>291</sup>.  
تباينت التشريعات النقدية من حيث توسع هذه الأهداف وتصنيفها، حيث أن الدول النامية تتميز بضعف في التنفيذ وغموض في تحرير الأهداف مع كثرتها، عكس الدول المتقدمة التي تقتصر على هدف واحد فقط، فتختار مثلا استقرار الأسعار وتحرص على أن يكون معدل التضخم منخفضا.

وفي الجزائر نجد أن قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ينص على: (تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف، على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها، بائنا جميع الطاقات الانتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد)<sup>292</sup>.

وسنقوم بتفصيل الأهداف النهائية فيما يلي:

- استقرار المستوى العام للأسعار: حيث أن عدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، والبطالة في حالة الكساد، حيث تزداد الكتلة النقدية بنفس الزيادة في حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الاستثمار والادخار ويتحقق مستوى

<sup>289</sup>. أنظر:

عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 154.

أحمد أبو الفتوح على الناقه، مرجع سابق، ص 252-254.

\*. اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، قدم نظريته الخاصة بشأن توزيع الدخل، اشتهر بمربعه الاقتصادي وهو رسم تخطيطي يمكن من تفقد أداء اقتصاد معين عبر مؤشرات أربع.

<sup>290</sup>. Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, dunod, Paris , 2003, p 118.

<sup>291</sup>. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 134.

<sup>292</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 153.

الاستخدام الكامل<sup>293</sup>، بمعنى آخر لتفادي انهيار قيمة العملة أو ارتفاعها، يجب على البنك المركزي القيام ببعض الإجراءات والتغييرات اللازمة بالشكل الصحيح والتوقيت المناسب للحفاظ على مستوى الأسعار وعدم الوقوع في ظاهرة التضخم أو البطالة<sup>294</sup>.

- العمالة الكاملة: للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال وزيادة حجم الطلب الكلي لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة<sup>295</sup>، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع<sup>296</sup>، ولتحقيق هذا وجب تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار ومنه زيادة العمالة إضافة إلى تنشيط الطلب الفعال<sup>297</sup>.
- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني: يجب أن تعمل السياسة النقدية بالتنسيق مع عوامل أخرى غير نقدية لتحقيق هذا الهدف كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفأة، كما تعمل على التأثير على الاستثمار من خلال تحقيق سعر فائدة منخفض نوعاً ما<sup>298</sup>، ومنه تشجيع المستثمرين على الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التوظيف، وزيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي<sup>299</sup>، ومنه تحقيق معدلات نمو مستمرة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لبلدها ومنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي، لذا تسعى الدول جاهدة متقدمة كانت أو نامية حسب قدرتها ومؤهلاتها الاقتصادية المتاحة<sup>300</sup>.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات بيان احصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة<sup>301</sup>، وظاهرة نقدية وليست حقيقية، واختلاله راجع إلى عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها داخل الاقتصاد القومي<sup>302</sup>، يبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك المركزية ترفع معدلات الفائدة ما يجعل الأسعار تميل للانخفاض وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الطلب على السلع الخارجية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يغري الأجانب لاستثمار أموالهم ومنه تدفق أموال أجنبية لداخل الوطن وهذا سيساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

<sup>293</sup> عبد الله وموفق الخميل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط 1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004، ص 325.

<sup>294</sup> إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 306-310.

<sup>295</sup> رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

<sup>296</sup> جمال خريس، أمين أبو خضير، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 110.

<sup>297</sup> Frédéric mishkin, monnaie, banque et marchés financières, 7ème édition, pearson édition, France, 2004, p516.

<sup>298</sup> توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ لمنشر، 2004، ص 490.

<sup>299</sup> هابل طشطوش، السياسة النقدية: الأهداف والغايات، الأدوار والآثار، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس، الكويت، 2012، ص 27.

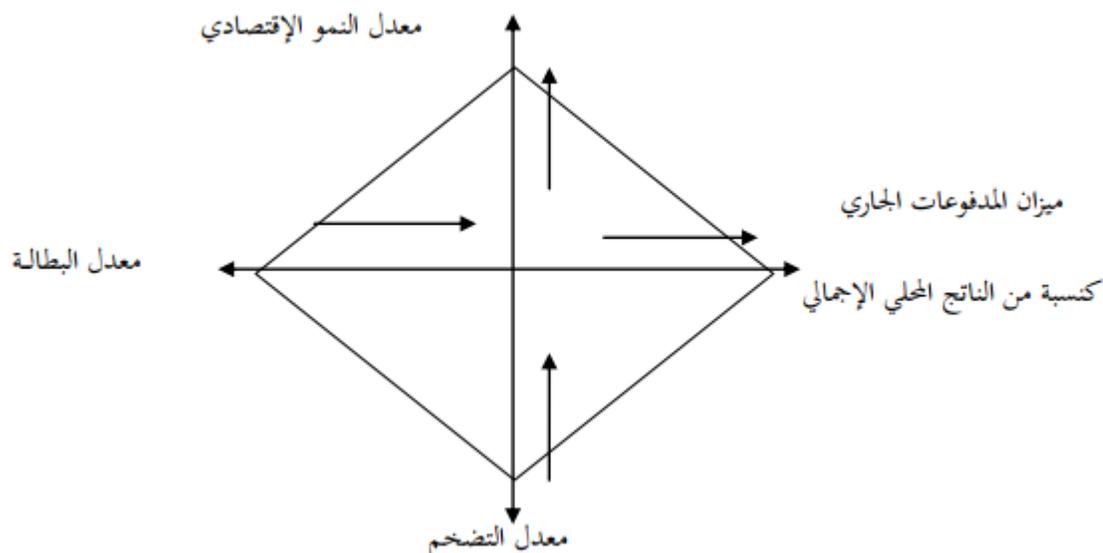
<sup>300</sup> عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبدالمجيد، الهمنة المالية للدول الربيعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 78.

<sup>301</sup> ماجدة قنديل، حسابات ميزان المدفوعات، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص 2-6.

<sup>302</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 86.

والشكل التالي يلخص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في المربع السحري لكالدور:

الشكل 07: مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لنيكولاس كالدور)



Source : Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, (Paris: dunod, 2003) p 118.

### 2.2.2. قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعمل السلطات النقدية في نهاية القرن العشرين في إطار يتسم بالعمولة الاقتصادية ورسوخ النقديين وتأثير قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد، وهو ما يسمى بمثابة قنوات الانتقال النقدي وحسب الاقتصادي الفرنسي Mishkin frederic فإننا نميز بين ثلاث قنوات رئيسية تطبق عبرها السياسة النقدية والتأثيرات على قرارات المتعاملين أو الأعوان ومسيرة الاقتصاد.

1. قناة سعر الفائدة: تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب النظرية الكينزية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في سوق النقد، مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة نمو الإنتاج والتشغيل<sup>303</sup>، وبالمقابل تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي، وهذا ما يعكس أهمية هذه القناة في اعتبارها محدد لجذب

<sup>303</sup>. Patrick LÜNNEMANN & Thomas MATHÄ, MONETARY TRANSMISSION : EMPIRICAL EVIDENCE FROM LUXEMBOURG FIRM-LEVEL DATA, CAHIER D'ÉTUDES WORKING PAPER N° 5. Banque Centrale du Luxembourg, Octobre 2002. Le site [www.bcl.lu](http://www.bcl.lu)

الاستثمار<sup>304</sup>، فنستنتج أن تغيرات سعر الفائدة ينعكس على الطلب على النقود وعرضها، حيث أن استراتيجية تمويل البنوك التجارية من قبل البنك المركزي تتجسد في دفع سعر الفائدة المسمى سعر إعادة التمويل<sup>305</sup>.

كما أن تغيرات معدل الفائدة تحدث أثرين هما أثر تكلفة رأس المال وأثر الثروة، نفصلهما باختصار في النقطتين التاليتين:

- أثر تكلفة رأس المال: يعني أثر التغيرات في معدلات الفائدة على سلوك العائلات والمؤسسات، فعند ارتفاع معدل الفائدة تزيد تكلفة الاستثمار مما يثبط تحقيق المؤسسات لأهدافها الاستثمارية الإنتاجية، وكذا العائلات في تحقيق برامجها الاستثمارية كمشروع السكن<sup>306</sup>.

- أثر الثروة: يتجسد هذا الأثر في كمية النقود التي يتحكم فيها البنك المركزي وتأثيرها على الأسعار والإنتاج والدخل، كما اتفق معظم الاقتصاديين مؤخرًا على أهمية عامل الثروة في الاقتصاد، على غرار "بيجو" و "هابرلر" اللذان حاولا ادخال صافي الثروة الفردية في دالة الانفاق الحقيقي، و"باتنكن" على أهمية الأرصد الحقيقية كأحد مكونات الثروة في دالة الطلب على السلع والخدمات، كما أن زيادة المعروض النقدي تنتقل إلى الانفاق الحكومي من خلال تغيرات أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار، فانخفاضها يعمل على ارتفاع تقييم سوق الأصول، ومنه مكاسب رأسمالية عظيمة، وكذا يؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار والأجور<sup>307</sup>.

2. قناة سعر الصرف: تتميز هذه القناة بدرجة عالية من الانفتاح العالمي، حيث أن التوسع النقدي يخفض سعر العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، ومن خلال التعديل في الأسواق ينجم عن هذا التوسع الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية، وقد يصاحبه ارتفاع في أسعار الصرف الأجنبية والذي يعتبر القناة التي تنقل أثر السياسة النقدية إلى الطلب الكلي من خلال صافي الصادرات ومنه الانتاج الكلي<sup>308</sup>، لذا فهذه القناة أهمية بالغة في انتقال السياسة النقدية، حيث عمل Rudiger Dornbusch وفق نموذجه على تفسير تلك التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة بالتغيرات في المعروض النقدي<sup>309</sup>.

<sup>304</sup> . Ludovic Comeau, Cadre Générale de la politique Monétaire, conférence sur la politique Monétaire face aux défis de la croissance, Karibe, Rétiön-ville Haïti, Le 08 et 09 aout 2014, p13.

<sup>305</sup> . المجلس الوطني والاجتماعي حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العام السادس والعشرون، الجزائر، جويلية، 2005، ص16.

<sup>306</sup> . Jaques henry David, La politique monétaire, dunod, paris 1983, p.136.

<sup>307</sup> . محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص252.

<sup>308</sup> . أحمد أبو الفتوح الناقه، المدخل الكمي لألية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد-، مجلة أفاق الجديدة، مصر، أبريل 1995، ص121.

<sup>309</sup> . Rudiger Dornbusch Expectations and Exchange Rate Dynamics, The Journal of Political Economy, Volume 84, issue 6, nov 2002, p. 1168

عند انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة، مما يسمح بدفع رؤوس الأموال إلى الخارج، وتصبح الودائع بالعملة الأجنبية أكثر جذب من الودائع بالعملة المحلية، كما يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد وفق أثرين أثر الأسعار والأثر على المراكز المالية، وهما كالتالي<sup>310</sup>:

- أثر الأسعار: يعمل هذا الأثر من جانب العرض والطلب، فانخفاض قيمة العملة يخفض أسعار الصادرات ويزيد أسعار الواردات، فتتمو الصادرات ويزيد الطلب الكلي والنتيجة ومنه حدوث التضخم.
- الأثر على المراكز المالية: هذا الأثر متعلق بسعر الصرف، فهو يؤثر على صافي الثروة إن لم تكن لمديونات الأفراد والعائلات ما يقابلها من الأصول بالعملة الأجنبية، ويؤثر سعر الصرف كذلك على نسب الديون إلى الأصول، فيحدث تغييرات في الانفاق والاقراض عندما تكون الوحدات المحلية الاقتصادية في وضع اقراض صافي مع العالم.

تتميز هذه القناة بنوعين من القنوات، قناة سعر الصرف الثابت وقناة سعر الصرف المرن، أما الأولى فقد بين M.Obstfeld and K.Rogoff أن السلطة النقدية التي سعر صرف عملتها ثابت تفقد السيطرة على المعروض النقدي المحلي، مع استعداد الحكومة للتضحية تماما باستخدام السياسة النقدية لغرض الاستقرار<sup>311</sup>.

أما قناة سعر الصرف المرن فالتوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، ويرى آخرون أن الفائض في المعروض النقدي يتم استبداله بعملة أجنبية ومنه ارتفاع سعر الصرف، كل فريق ورأيه في كيفية انتقال أثر التوسع النقدي نتيجة وجود فائض في عرض العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>312</sup>.

3. قناة القرض (الائتمان): تعرف على أنها مجموعة العوامل التي توزع آثار تغيير أسعار الفائدة الناجمة عن التغيير في المعروض النقدي<sup>313</sup>، يظهر دور هذه القناة عند ممارسة السياسة النقدية سياسة انكماشية مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية، ويصبح المقرضون غير قادرين على احلال الاقراض غير المصرفي، تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغيير سعر الفائدة الناتج عن تغيير العرض النقدي ومن ثم فهي قناة غير مستقلة وإنما آلية تحسين أوضاع<sup>314</sup>.

تؤثر هذه القناة على معدلات الفائدة من خلال أثرين هما قناة الميزانية وقناة الإقراض المصرفي:

<sup>310</sup>. أحمد أبو الفتوح الناقية، المدخل الكمي لألية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد-، مرجع سابق، ص122،123.

<sup>311</sup>. Maurice Obstfeld and Kenneth Rogoff, The Mirage of Fixed Exchange Rates, Journal of Economic Perspectives, Volume 9, Number 4, Fall 1995, p74.

<sup>312</sup>. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص256.

<sup>313</sup>. Ben S. Bernanke and Mark Gertler, Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission, Journal of Economic Perspectives-Volume 9, Number 4-Fall 1995- p. p. 27-48

<sup>314</sup>. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد39، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أكتوبر2017، ص17.

\*: هي خاصية تمثل الفرق بين تكاليف الأرصدة المعبأة خارجياً (من خلال اصدار سندات أو حقوق ملكية) وتكاليف الأرصدة المتولدة داخلياً (من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح).

\*\* : هي مجموع أصول المقرض السائلة والضمان القابل للبيع في السوق.

- قناة الميزانية: تعتمد قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي\*، وتعتمد هذه الأخيرة على المركز المالي للمقترضين، فكلما ارتفع صافي الثروة\*\* عند المقترض كلما قلت هذه العلاوة، كما تؤثر هذه القناة على سعر الفائدة السوقي ومنه المركز المالي للمقترض وفق طريقتين عند انتهاج سياسة نقدية تقييدية<sup>315</sup>:

1. ارتفاع معدل الفائدة يزيد من نفقاتها ويخفض التدفق النقدي الصافي فيضعف المركز المالي للمقترض.

2. ارتفاع معدل الفائدة يخفض من أسعار الأصول ومنه تخفيض قيمة الضمان للمقترض.

- قناة الإقراض المصرفي: أسست انطلاقاً من فكرة الدور الخاص الذي تؤديه البنوك في النظام المالي، كتنظيم المشاكل الناجمة عن عدم تماثل المعلومات في سوق القرض<sup>316</sup>، تؤثر السياسة النقدية على ميزانية المقرض من خلال التأثير على علاوة التمويل الخارجي، فإذا خفضت السياسة النقدية المعروض النقدي الموجه للإقراض، فإن المؤسسات تبحث عن مقرضين آخرين، فترتفع علاوة الائتمان المصرفي نتيجة انخفاض المعروض النقدي المصرفي<sup>317</sup>.

### 3.2. أدوات السياسة النقدية وأنواعها وفعاليتها وشروط نجاحها.

تتدخل الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية، وذلك برسم مجموعة أهداف أو هدف واحد حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد واحتياجاته، ويتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمكن أن نعرفها على أنها تقنية مباشرة أو غير مباشرة تتحكم فيها السلطات النقدية وتستخدمها لإنجاح أهداف هذه السياسة، من خلال الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تسيير وتنظيم الكتلة النقدية شريطة ارتباطه الوظيفي (إداري، نقدي، مالي) بنشاط البنوك، حيث تنقسم هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة<sup>318</sup>.

#### 1.3.2. أدوات السياسة النقدية

##### الأدوات الكمية (غير المباشرة):

وهي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان المصرفي، دون تمييز بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي<sup>319</sup>، تشمل عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض

<sup>315</sup>. أحمد أبو الفتوح الناقه، المدخل الكمي لألية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد-، مرجع سابق، ص117،118.

<sup>316</sup>. Frederic.S.Mishkin, the transmission mechanism and the role of Asset prices in monetary policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2001, Working Paper 8617, p. 05.

<sup>317</sup>. أحمد أبو الفتوح الناقه، المدخل الكمي لألية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد-، مرجع سابق، ص119،120.

<sup>318</sup>. Akacemkada, et Selka Asma, La Politique Monétaire Avant et Après La Crise Financière et Economique Mondiale de 2008. Revue des Sciences Humaines de l'université de Biskra. No 18, 2015.

<sup>319</sup>. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص150.

المخضومة، والتغير في متطلبات الاحتياطي القانوني والتي تؤثر على المضاعف النقدي<sup>320</sup>، كما تستخدم هذه الأدوات للتأثير في المعروض النقدي، فتزيده السلطات النقدية في الكساد، وتقيده في الراج والتضخم.

### 1. سياسة معدل إعادة الخصم:

تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استعملها البنك في التأثير على الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية<sup>321</sup>، مورس لأول مرة في إنجلترا عام 1847<sup>322</sup>، إلى أن وصل تطبيقه في الجزائر في 01 جانفي 1972<sup>323</sup>، والذي يعرف على أنه سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية في الأجل القصير<sup>324</sup>، كما يعرف على أنه السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عمليات الاقراض الخاصة بها وذلك للتوسع في النشاطات الاقتصادية، وتقوم البنوك بهذه العملية للحصول على تسهيلات ائتمانية لدى البنك المركزي عند عدم توفر الاحتياطات النقدية الكافية لهذه البنوك حتى تستطيع تسهيل عمليات الائتمان الخاصة بها مع الأفراد الاقتصاديين<sup>325</sup>، ويعد سعر الخصم وسيلة البنك المركزي إما لتشجيع جهود البنوك التجارية للاقتراض منه أو لحد لجوئها إلى الاقتراض.

يتميز بأنه تقنية يهدف من خلالها البنك المركزي إلى التأثير مباشرة على السيولة البنكية، إضافة إلى أنها عملية لا تعمل على الخصم فقط بل تخص عمليات تسبيقات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة المؤسسات البنكية<sup>326</sup>.

**تأثير معدل إعادة الخصم<sup>327</sup>:** يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومنه تؤدي إلى التأثير في مقدرة البنوك إما زيادة أو نقصاناً بالشكل التالي:

- عندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة مما ينتج انخفاض في طلب القروض من العملاء وينكمش حجم القروض ومن ثم التأثير على حجم عرض النقود، من جهة أخرى، ارتفاع معدل إعادة الخصم يشجع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم بالبنوك

<sup>320</sup> عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 198.

<sup>321</sup> هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 40.

<sup>322</sup> Michelle De Mourgues, "La Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire", 3ème édition, Economica, 1993, p 319

<sup>323</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 137.

<sup>324</sup> أنظر:

مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 1985، ص 244.

حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 50.

<sup>325</sup> خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 1981، ص 189.

<sup>326</sup> بلحزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 164.

<sup>327</sup> ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 356.

للحصول على معدل فائدة مرتفع، مع وجوب رفع معدل إعادة الخصم بقيمة أقل من معدلات الفائدة ليحقق البنك الأرباح<sup>328</sup>، كما يمتد أثر الرفع من معدل إعادة الخصم لقطاع التجارة الخارجية، يجذب رؤوس الأموال الأجنبية حينما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، ويخفض من تدفقها إذا حقق فائض<sup>329</sup>.

- عندما ينخفض معدل الخصم فأن هذا سيؤدي إلى حصول عكس ما سبق ذكره وتكون كما يلي<sup>330</sup>:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الاقراضية لها.
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

**شروط فعالية سياسة إعادة الخصم:** هناك شروط ثابتة وأخرى متغيرة لإعادة الخصم في الدول، والجزائر كغيرها من الدول فقد نص على هذه الشروط قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، بالإضافة لعملية التسقيف التي يقوم بها البنك المركزي التي نعني بها تحديد حجم المبالغ المخصصة لإعادة الخصم ويراعى في هذه العملية السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، وعليه تتوقف فعالية إعادة الخصم على ما يلي<sup>331</sup>:

- اتساع سوق النقد عموماً، وسوق إعادة الخصم خصوصاً.
- حالة الاقتصاد عند تحديد سعر البنك، والأثر الذي يتولد عن ارتفاع معدل الفائدة من حيث نفقات الانتاج والأرباح.
- درجة تبعية البنوك للبنك المركزي.
- مدى أهمية ارتفاع سعر الفائدة.

**حدود تقنية إعادة الخصم:** نظرياً يمكن إعادة الخصم السلطات النقدية من مراقبة تزويد البنوك بالنقود القانونية، لكن عملياً ظهر أن مفعول إعادة الخصم أقل مما يرجى منه وهذا لسببين هما<sup>332</sup>:

<sup>328</sup>. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 187.

<sup>329</sup>. محمد خليل برعي، عبد الهادي سويني، النقود والبنوك، مكتبة نخضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص 118.

<sup>330</sup>. اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 344.

<sup>331</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 93.

<sup>332</sup>. مجاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 165.

- إن تغيير تكلفة إعادة تمويل البنوك لا تستجيب بسرعة لضروريات الظروف الاقتصادية، لأن البنك المركزي لا يمكنه تغيير سعر إعادة الخصم باستمرار وإلا فقد مفعوله السيكولوجي، هذا أولاً، أما ثانياً لأن عملية إعادة الخصم تعد مثل قرض بين البنك المركزي والبنوك الثانوية يسترجع عند الاستحقاق (سنة أو سنتين) فإنه يوجد فرق حقيقي بين زمن تغيير البنك المركزي سعر الخصم ووقت تحقيق تكلفة إعادة التمويل بالنسبة للبنوك.
- بسبب الصالح العام وتبعاً للسياسة الاقتصادية العامة، غالباً ما يقبل البنك المركزي إعادة خصم ديون لنشاطات اقتصادية معينة وهذا ما يؤثر على نجاعة هذه التقنية.

إيجابيات سعر إعادة الخصم: يؤدي البنك المركزي وفق سعر إعادة الخصم دور الملجأ الأخير للاقراض، فيساعد على منع الأزمات النقدية والمالية<sup>333</sup>.

كخلاصة يمكننا القول أن سعر إعادة الخصم هو السعر الذي بموجبه تقتض البنوك التجارية من البنك المركزي، ويختلف حسب نوع السياسة (توسعية أو انكماشية) المرافقة لحالة الاقتصاد، ويتم التأثير على حجم القروض المخصصة بطريقتين: الأولى عن طريق سعر البنك، والثانية عن طريق التحكم في نافذة الخصم.

نشير أن بعض الاقتصاديين أمثال فريدمان عارضوا استعمال هذه الأداة بقصد التحكم أكثر في عرض النقود، لذلك يقترح ربط معدل إعادة الخصم بسعر الفائدة السوقي، وقد يستخدم البنك الربط من خلال ما يسمى سعر الخصم العقابي على أدونات الخزينة بحيث يكون معدل الخصم أكبر من معدل الفائدة السوقي المقدم من البنوك بوحدات ثابتة والسماح للبنوك باقتراض ما تريد علماً أن هذه الأخيرة لا تلجأ لذلك إلا عند أزمة السيولة.<sup>334</sup>

أسباب اهمال هذه الأداة: لقد أصبح المسؤولون يشككون في فعالية هذه الأداة نظراً لعدة عوامل أهمها<sup>335</sup>:

- اكتساح الدولة لدور مهم في النشاط الاقتصادي.
- ظهور عدة أدوات تستعملها السلطات النقدية أكثر فعالية من سياسة إعادة الخصم.
- الفجوة بين معدل الخصم الذي يحدده البنك المركزي وسعر الفائدة المفروض من قبل البنوك التجارية على المتعاملين الاقتصاديين، ومنه يصبح تأثير سعر الخصم على معدلات الفائدة ضعيف خاصة في الدول النامية.
- تعدد صيغ الائتمان التجاري على غرار الأوراق التجارية.

## 2. سياسة السوق المفتوحة:

<sup>333</sup>. أحمد أبو الفتوح الناقية، مرجع سابق، ص240.

<sup>334</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 96

<sup>335</sup>. عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص196، 197.

نعني بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدي من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، مع مجموعة من البنوك والأفراد، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة<sup>336</sup>، كما يمكننا تعريفها على أنها تدخل البنك المركزي في السوق المالي لبيع أو شراء أدوات الخزينة من خلال التعامل مع بقية البنوك، الأفراد وحتى المؤسسات<sup>337</sup>، كان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931<sup>338</sup>، إلى أن أصبحت هذه السياسة بمثابة دعامة للبنك المركزي في العملية الرقابية على معدلات الاحتياطات النقدية لبقية البنوك التجارية<sup>339</sup>.

تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما كينز فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية، لأنها أداة غير تضخمية إلا أنه يقر بمحدوديتها ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة<sup>340</sup>.

يدخل البنك المركزي كمشتري لبعض السندات والأوراق المالية في حالة نقص في السيولة على مستوى الاقتصاد مقارنة مع حاجياته، مقابل تحرير شيك على حسابه يذهب به البائع للبنك التجاري المتعامل معه، فتزيد الودائع بمقدار ذلك الشيك، ومنه زيادة الاحتياطات النقدية والائتمان، أما إذا رأى بأن حجم السيولة الراهنة تزيد عن حاجة الاقتصاد فإنه يتدخل في السوق النقدية بائعاً للسندات التي يجوزته للبنوك التجارية، يتدخل البنك المركزي طالباً للنقود المركزية التي يخرجها من التبادل إثر عملية البيع هذه بينما تكون البنوك التجارية في وضعية الطالب للسندات والعروض للنقود، وإثر هذه العملية سوف يتقلص حجم النقود لدى البنوك التجارية وتتقلص معها حجم القروض التي تستطيع منحها<sup>341</sup>.

### تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية - حالة من الانكماش والكساد -، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية، سترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة قدرتها على مضاعفة عرض النقود تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة، مما يرفع حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع

<sup>336</sup>. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، 1990، ص 266.

<sup>337</sup>. حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد العربي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006، ص 15.

<sup>338</sup>. سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص 107.

<sup>339</sup>. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 134.

<sup>340</sup>. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 200.

<sup>341</sup>. أنظر:

التافه احمد أبو الفتوح، " نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 229.

Lestre v. chandles, the economies of money and benking, 6eme Edition, new york, harper and row publishers, 1973, p245.

البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك باتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل لسوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطات النقدية التي بحوزتها، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة<sup>342</sup>.

كما أن البنك المركزي هدفه كذلك المراقبة لتنظيم المعروض النقدي خلال تدخله في السوق، تكون هذه المراقبة من خلال التأثير على سيولة البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان<sup>343</sup>.

**شروط فعاليتها<sup>344</sup>:** تتوقف فعالية السوق المفتوحة على توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- توافر إرادة التعامل من طرف مختلف المتدخلين، بمعنى أن يكون هؤلاء جميعا مصلحة في إجراء هذه المعاملات.
- اتساع هيكل السوق، حيث يكون عدد المؤسسات المتداخلة كبيرا يجعل السوق أكثر نشاطا وديناميكية.
- عمق السوق النقدي، وذلك من خلال توافر عدد وقدر كبيرين من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة، حيث يرفع ذلك من حجم المبالغ المتداولة مما يجعل من عمليات التدخل عن طريق السوق المفتوحة مفعولا كبيرا قادرا على التأثير على وضع السوق واتجاهه.

**مميزاتها:** تتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي<sup>345</sup>:

- تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي الذي يراقب حجم عمليات السوق المفتوحة كاملة.
- هذه العمليات مرنة، يمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر الحجم المطلوب.
- يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تنطوي على عمليات إدارية فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات فهو فقط يعطي أمرا مباشرا لتاجر الأوراق المالية بالبيع أو الشراء.

<sup>342</sup>. أنظر:

حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، ص 351.

صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 151.

جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 176.

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2000، ص 217.

نعمة الله نجيب، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسة النقدية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 213، 214.

<sup>343</sup>. أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 224.

<sup>344</sup>. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 156.

<sup>345</sup>. أنظر:

بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 126، 127.

غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 134.

- تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقد من خلال أسعار الفائدة، إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وفي نفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالي.

**حدود تطبيقها:** هناك مجموعة من السلبيات تحد من تطبيق هذه السياسة أو من فعاليتها منها<sup>346</sup>:

- افتقاد الدول النامية للأسواق النقدية والمالية المتطورة، والموجود منها نشاطه محدود ومتأخر، وبالتالي تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع يعرض أسعار الأوراق المالية لتقلبات عنيفة تزعزع ثقة المتعاملين بها.
- قد لا تتحقق الغاية من استعمالات هذه السياسة، وهي زيادة أو إنقاص الائتمان إذ لم يستجيب المستثمرون، وهو ما حدث لبريطانيا في (1932-1933) ومنه يستطيع البنك المركزي شراء المزيد من الأوراق المالية والتجارية، وتوفير كتلة نقدية لدى البنوك لكن لا يستطيع الضغط على المستثمرين لطلبها (اقتراضها).

**عمليات السوق المفتوحة في الجزائر<sup>347</sup>:** ينص القانون 02-2009 الذي ينظم عمليات السياسة النقدية على أن السوق المفتوحة

هي بادرة من بنك الجزائر يحدد من خلالها سعر فائدة ثابت أو متغير يتعين تطبيقه على أن تكون هذه العمليات تتضمن أجل أسبوع إلى غاية سنة ويكون التدخل على شكل مناقصات أو اتفاقيات ثنائية، في حين أن الدول المتقدمة ولأهمية هذه السوق تتدخل بشكل يومي وأسعار فائدتها متغيرة وفق آلية العرض والطلب، كما تنقسم عمليات السوق المفتوحة في الجزائر إلى ثلاث فئات:

- عمليات التنازل المؤقت وهي تلك العمليات التي من خلالها يضع البنك المركزي الأوراق المقبولة في هذه السوق على سبيل الأمانة أو التنازل أو اتفاقية ثنائية بين متدخلين.
- شراء وبيع أوراق عمومية داخل السوق.
- استرجاع السيولة على بياض.

### 3. سياسة الاحتياطي الاجباري (القانوني):

تعبر هذه النسبة عن الحد الأدنى للنسب المئوية للودائع الملزم أن تحتفظ بها البنوك التجارية كاحتياطي على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي<sup>348</sup>، ويحتفظ بها كوديعة دون فوائد<sup>349</sup>، بمعنى آخر التزام البنوك التجارية بتخصيص نسبة معينة من أصولها النقدية

<sup>346</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 99.

<sup>347</sup>. سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 109.

<sup>348</sup>. جهاد صبحي القطيط، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 34.

<sup>349</sup>. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006، ص 291.

لدى البنك المركزي على شكل رصيد دائن<sup>350</sup>، وللبنك المركزي كامل السلطة والصلاحيات في تغيير هذه النسبة زيادة أو نقصانا وفق ما تنص عليه الظروف الاقتصادية للبلد<sup>351</sup>.

ظهرت هذه الأداة كأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1936 و1937 بفضل سكرتير خزينة في حكومة "روزفلت هنري" والذي ألقى اللوم على البنك الفدرالي الأمريكي في توسع الكساد بفضل سياسته المتمثلة في رفع سعر الفائدة ومن ثم استخدمت هذه السياسة من أجل خفض معدلات الفائدة وارتفاع الاحتياطيات النقدية في النظام البنكي<sup>352</sup>، ومن الملاحظ أنها لا تستخدم كثيرا بسبب التغيرات المتتابة في نسب السيولة، واضطراب مع عدم يقين سير البنوك التجارية<sup>353</sup>.

**تأثير سياسة الاحتياطي الاجباري:** إن مقدرة البنك التجارية الافتراضية تعتمد على ما يملكه من سيولة أو احتياطيات نقدية، والتي يكون على أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك بل تقرضها أو تستثمرها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي في أصولها النقدية لمواجهة الطلبات.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الاجباري، وأحيانا يصل إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان<sup>354</sup>.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي حتى يسمح للبنوك بعملية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان<sup>355</sup>.

فكما سبق الذكر أن هذه الأداة هي أداة رقابة للبنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، ففي حالة رغبة البنك المركزي في تخفيض الائتمان يرفع من نسبته، ويخفض من نسبته إذا أراد التوسع في منح الائتمان<sup>356</sup>.

<sup>350</sup>. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، ص299.

<sup>351</sup>. Robert J. Gordon. Macroeconomics, Sixth edition, Harper Collins College Publishers, New York, p.454

<sup>352</sup>. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر، 1996، ص263.

<sup>353</sup>. زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، بيروت، 1994، ص157.

<sup>354</sup>. أنظر:

ناجي التوني، أدوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص15.

عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 203

أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص188

<sup>355</sup>. أنظر:

بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 128.

محمود فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص173.

<sup>356</sup>. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص160.

فعاليتها: تتوقف فعالية سياسة الاحتياطي الاجباري على ما يلي:

- تعتبر من السياسات الناجحة في وقت التضخم حيث أن البنوك تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي ، أما في حالة الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض وسبب ذلك يعود لقدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.
- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء<sup>357</sup>.
- تعتبر هذه السياسة من بين الأدوات الأكثر فعالية خاصة في الدول المتخلفة، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام السوق النقدي أو المالي، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدود الأثر لضيق أسواق الخصم في هذه الدول<sup>358</sup>، أما الدول المتقدمة ذات الأسواق المالية المتقدمة لا تستعمل الاحتياطي الاجباري بصفة قوية<sup>359</sup>.

مزاياها: هناك العديد من المزايا نذكر<sup>360</sup>:

- تؤثر على كل البنوك بالتساوي، وبالتالي تؤثر على حجم النقود المتداولة بقوة.
- تعتبر خط الدفاع الأول للبنك والمتعاملين معا، حيث تؤثر على حجم الائتمان لدى المصارف وتحافظ نسبيا على حقوق المودعين.
- أحد محددات إنشاء النقود الودائع المشتقة
- هي أداة لإحداث التوازن النقدي المحلي وأسهل الأدوات من حيث تسييرها من قبل البنك المركزي، خاصة إذا اشتمل الاحتياطي الاجباري على كل أنواع الودائع وضاق دائرة البنوك التجارية في الحصول على قروض خارج البنك المركزي
- تساعد الدول النامية أكثر

<sup>357</sup>. أنظر:

صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 157.

علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 195.

<sup>358</sup>. أنظر:

نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 323.

عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، مصر، العدد 355، يناير 1974، ص 16.

<sup>359</sup>. حازم محمود عيسى الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام، ط 1، عالم الكتاب الحديث، أربد، الأردن، 2010، ص 52، 53.

<sup>360</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 101.

حدودها: هناك عدة سلبيات تحد من نتائج هذه الألية نذكر<sup>361</sup>:

- أكثر فعالية في مكافحة التضخم عنها في مكافحة الكساد، حيث يمكن أن تكون زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية غير مؤدية لزيادة الائتمان، ومنه نقول أن هذه الأداة تتأثر بالظروف الاقتصادية والمالية
  - يمكن ألا تؤثر على حجم الائتمان إذا كان للبنوك احتياطات فائضة، أو لديها مصادر تمويل أخرى متاحة.
  - لا يلجأ البنك المركزي لتغيير هذا المعدل بشكل متكرر وفق فترات قصيرة لأنه يخلق اضطرابا في عمل البنوك.
  - إن احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات كبيرة يضعف أثر الأداة في حد ذاتها في التأثير في حجم الائتمان.
- وفيما يلي جدول يلخص أدوات السياسة النقدية الكمية في حالة استعمال البنك المركزي لسياسة انكماشية أو توسعية.

### الجدول 03: عمل أدوات السياسة النقدية

الأداة المستعملة	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
سعر إعادة الخصم	تخفيض سعر إعادة للخصم، يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	رفع سعر إعادة للخصم، يؤدي إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية، وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطاتها ومنه لا تقترض من البنك المركزي.
عمليات السوق المفتوح	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية، وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطيات البنوك ويشجعها على منح القروض مما يزيد من عرض النقود	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية، يؤدي إلى تخفيض كل من العرض النقدي والاحتياطيات الإضافية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض عرض النقود.

<sup>361</sup>. أنظر:

هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص268، 269.  
عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص100.

رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومنه انخفاض القروض وكمية النقود.	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يسمح بإتاحة احتياطات إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تسمح بزيادة عرض النقود.	نسبة الاحتياطي القانوني
--	--	-------------------------

المصدر: مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 468.

### الأدوات النوعية (الكيفية، مباشرة):

باعتبار هذه الأدوات مباشرة، فهي عبارة عن تعليمات مباشرة موجهة للبنوك التجارية حول منح القروض من عدم منحها، وكذا حول معدلات الفائدة<sup>362</sup>، فهي وسائل حديثة تتميز عن الوسائل الكمية بكونها موجهة نحو نوع الائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، فهي تستهدف توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي<sup>363</sup>، وهي تهدف أساساً إلى ما يلي<sup>364</sup>:

- محاولة ترشيد استخدامات القروض المصرفية واقتصارها على ما هو ضروري وفقاً للظروف الاقتصادية.
- معالجة القطاعات الحيوية من الاقتصاد الوطني دون التأثير على الاقتصاد ككل.
- الأثر على وضع ميزان المدفوعات للدولة.
- الرقابة على كل أنواع الائتمان التجارية والمالية.

تتضمن هذه الأدوات مجموعة من الأنواع وهي كالتالي:

1. تنظيم القروض الاستهلاكية<sup>365</sup>: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، أين يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، أو يقوم بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء

<sup>362</sup> William A. Allen, "Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies", Bank of England, London, July 2004, p06

<sup>363</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى، ص92.

<sup>364</sup> سليمان بوسافة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 144.

<sup>365</sup> العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 118، 119.

من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

2. سياسة تأطير القروض: هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بما تملكه من سلطة نقدية وإدارية، بتحديد سقف معين لتطور النقود الممنوحة للزبائن مع تحديد نسبها، وفق رزنامة زمنية موزعة على السنة<sup>366</sup>، وفي حال الاخلال يتدخل البنك المركزي بعقوبات تنص عليها قوانين تلك الدولة، وفي حالة عدم الوصول بالائتمان الممنوح إلى سقفه المحدد، يمكن السماح للباقي المسمى (القدر المتبقي) بتوزيعه على الست أشهر المتبقية<sup>367</sup>، تستعمل هذه التقنية عند الارتفاع الكبير في الأسعار الذي يخلق التضخم، وكذا العجز في ميزان المدفوعات<sup>368</sup>.

تتخذ عادة عملية تسقيف القروض أحد الشكلين:

- تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقاً.
- تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتمدة.

يمكن للبنك المركزي في إطار سياسة تأطير القرض، أن يلجأ إلى صيغة أخرى لتأطير القرض خاصة في حالة عدم توافر النظام الاحصائي النقدي، تتمثل في تسقيف إعادة الخصم التي يقوم بها لصالح أحد البنوك، في هذه الحالة يمكن أن يأخذ التأطير أحد الشكلين:

- يمكن أن يكون هذا التسقيف إجمالي يحدد بموجبه المبلغ المسموح به لإعادة الخصم بالنسبة لمجموع النظام البنكي.
- قد يكون التسقيف حسب كل بنك بشكل منفرد، حيث يحدد مبلغ سقف إعادة الخصم بالنسبة لكل بنك ولكن ذلك يتم ضمن إطار سقف عام يتحدد على أساس الهدف النهائي للسياسة النقدية<sup>369</sup>.

تأثير سياسة تأطير القروض: عند التضخم تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القروض ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، أما عندما يشير التضخم إلى حدته فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد

<sup>366</sup> . andré chaineau, mécanisme et politique monétaire, presses universitaires de France, 1990, p238.

<sup>367</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 165.

<sup>368</sup> . بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط2، 2009، ص220.

<sup>369</sup> . الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 159، 160.

معدل نمو القروض<sup>370</sup>، وفي كثير من الأحيان ترفق هذه السياسة ببرامج تعمل على استقرار الكتلة النقدية، كتشجيع الادخارات والتقليل من الانفاق العام<sup>371</sup>.

إيجابيات سياسة تأطير القروض: تتميز هذه السياسة ب<sup>372</sup>:

- يفيد في ضبط الكتلة النقدية، بسبب مراقبة النقود عند المصدر.
- يسمح بمراقبة مراحل الدورة الاقتصادية من رواج وانكماش، عن طريق تقنين قروض الاستهلاك.
- سلبيات سياسة تأطير القروض (تأطير الائتمان)<sup>373</sup>: لا تخلو هذه السياسة من المساوئ نذكر منها:
  - تبني هذه السياسة يؤدي إلى فساد نظام المنافسة بين البنوك والمؤسسات على حد سواء.
  - تحديد سقف للقرض حسب كل بنك يكتسي طابعا إداريا يتم بموجبه توزيع القرض بين البنوك وفقا لنظام الحصص مما يعيق البنوك جيدة الأداء ويغطي عن البنوك سيئة الأداء.
  - من جهة المؤسسات، لا تسمح هذه السياسة بتوزيع عادل لموارد التمويل المتوفرة.
- السياسة الانتقائية للقروض<sup>374</sup>: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، فالهدف الأساسي من استعمال هذه السياسة هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفصل
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

الإقناع الأدبي: الإقناع الأدبي هو مجموعة من التوصيات والتوجيهات التي يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع المصارف التجارية باتباعها لسياسة معينة دون إرغام منه بإصدار تعليمات رسمية، أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، باتباع سياسة نقدية انكماشية أو توسعية حسب الظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد<sup>375</sup>، حيث تعتمد فعالية هذه الأداة على الصلة الوثيقة والتي يتمتع بها البنك المركزي

<sup>370</sup>. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 156.

<sup>371</sup>. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحدادة، بيروت، لبنان، 1981، ص 422.

<sup>372</sup>. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 165.

<sup>373</sup>. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي البنكي، مرجع سابق، ص 161.

<sup>374</sup>. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 206.

<sup>375</sup>. عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسالان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 265.

والبنوك الأخرى<sup>376</sup>، وباعتبار البنك المركزي بنك البنوك وملجأ البنوك الأخير للإقراض، فإن البنوك التجارية ملزمة بقبول تعليماته وارشاداته التي تصبو لتحقيق أهداف اقتصادية<sup>377</sup>.

**ودائع مشروطة للاستيراد:** تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في أغلب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي، حيث تعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد، وعلى رفع تكلفة الواردات، حتى وإن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقا من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية وبالتالي تنسب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي<sup>378</sup>.

**النسب الدنيا من السيولة:** يقتضي هذا الأسلوب بأن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا تجنباً لإفراط البنك في منح القروض خاصة تلك التي تتمتع بأصول مرتفعة السيولة، بحيث يتم تجميد بعض هذه الأصول لدى البنوك التجارية ويمنع عليها استخدامها في منح القروض، وهذا ما يساهم في الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان<sup>379</sup>.

**الاعلام:** يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الاعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور، دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية، وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من أفراد، مشروعات، حكومة<sup>380</sup>.

يمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلقه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم على وضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة<sup>381</sup>.

وكتقييم نهائي لاستخدام هذه الأدوات المباشرة، نؤكد عن تخلي عدة دول في تطبيق سياستها النقدية على اعتمادها على هذه الأدوات خصوصاً نهاية القرن العشرين، لعدة أسباب لعل أهمها<sup>382</sup>:

- كبح نشاط البنوك المتميز بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقييدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجمله يؤثر سلباً على المنافسة في الصناعة المصرفية.

<sup>376</sup> شعبان فهمي عبد العزيز، جهاد صبحي القطيط، "مقدمة في النقود والمصارف مع دراسة عن المصارف الإسلامية"، دار مجرات للنشر والتوزيع، الزقازيق، 2007، ص 343.

<sup>377</sup> ضياء ومجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص 39.

<sup>378</sup> عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 208، 207.

<sup>379</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

<sup>380</sup> العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 119.

<sup>381</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 159.

<sup>382</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 168.

- تضر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.
- يمكن أن تؤدي إلى حدوث عدة مشاكل ونزعات، نتيجة التمييز بين القطاعات، وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره، ونظراً لأن هذا التمييز لا يستند بالضرورة لمعيار الكفاءة، فإن هذه الأدوات تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.
- عدم وجود ضمانات حول توجهه (تخصيص) الائتمان المقدم لبعض القطاعات للأغراض المحددة لها.

**فعالية أدوات السياسة النقدية:** تعني فعالية أدوات السياسة النقدية أن تكون قادرة على نقل أثارها بسرعة لكافة أركان النظام المالي والمصرفي والاقتصاد ككل، وتكون الأهداف المنوطة باستخدام تلك الأدوات محققة تماماً أو قريبة من ذلك، وتتوقف هذه الفعالية على<sup>383</sup>:

- استقلالية لبنك المركزي، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في بلد ما
- تطور الاقتصاد الوطني وكفاءة مؤسساته
- كفاءة السلطات النقدية ونجاحها في اختيار الأهداف والوسائل، والمرونة في الاستجابة لتعديل الأخطاء أثناء التنفيذ
- تجنب الآثار المتعارضة، والسعي على التوافق في تطبيق أدوات السياسة المالية رفقة السياسة النقدية
- نوع الأفكار والنظريات الاقتصادية المستند عليها في إعداد وتنفيذ مختلف مراحل السياسة النقدية.

### 2.3.2. أنواع السياسة النقدية

تؤثر السلطات النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال نوعان من السياسة النقدية لتأثر على المعروض النقدي، وتعمل كل سياسة حسب الحالة الاقتصادية التي يكون عليها اقتصاد البلد، حيث أكد النقديون أن السياسة النقدية تستعمل لعلاج مشكلة التضخم أو مشكلة الانكماش.

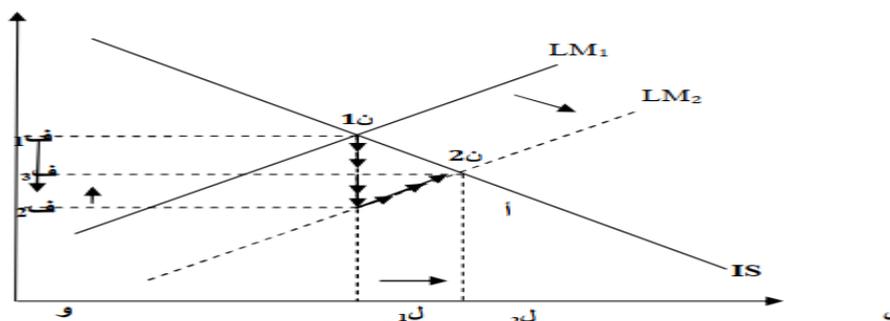
#### السياسة النقدية التوسعية:

<sup>383</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 169.

عندما يشهد الاقتصاد حالات من الانكماش في نشاطاته بمعنى في حالات الكساد والركود الذي يترتب عليه ارتفاع البطالة<sup>384</sup>، في هذه الحالة يسعى البنك المركزي لزيادة المعروض النقدي من خلال مجموعة من الإجراءات من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، تخفيض معدلات إعادة الخصم، وشراء للأوراق المتداولة في السوق المفتوحة<sup>385</sup>، وهذا على النحو التالي:

تقوم السلطات النقدية بتخفيض سعر الخصم والتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني ودخوله كمشتري في السوق المفتوحة مما يسمح بطرح النقود في التداول، فيزيد العرض النقدي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الفائدة، فتتخفف تكلفة الإنتاج، وهذا يسمح بارتفاع مستوى الاستثمار ومنه زيادة النفقات الاستهلاكية والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة الدخل والتوظيف<sup>386</sup>، ويمكننا توضيح ما سبق من خلال نموذج (IS-LM)\* في الشكل التالي:

الشكل 08: آلية السياسة النقدية التوسعية.



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 297.

يعبر منحنى IS عن التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي كل من الدخل والانفاق، أما LM فيعبر عن التوازن في سوق النقد من خلال الطلب على النقود والعرض عليها، والشكل أعلاه يوضح كيف تعمل السياسة النقدية التوسعية للقضاء على مشكلة البطالة، فعند قيام السلطات النقدية في زيادة المعروض النقدي في التداول يعمل هذا انتقال منحنى LM من LM1 إلى

<sup>384</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 295.

<sup>385</sup> أنظر:

أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 181.

جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 111.

<sup>386</sup> أنظر:

جيمس جوارتيني، ريجار داستورب، "الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

محمد راتول وصالح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 95.

\*: نموذج عرض لأول مرة من قبل John Hicks عام 1937 وهو اقتصادي كينيزي متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1972، موضحاً أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن سوق السلع والخدمات مع سوق العمل وسوق النقد.

LM2، الأمر الذي يجعل نقطة التوازن تتغير من ن1 إلى ن2 نقطة التوازن الجديد، فيدفع إلى خفض معدلات الفائدة من ف1 إلى ف3، وينتقل مستوى الدخل من ل1 إلى ل2، كما أن زيادة المعروض النقدي عند ن1 تعمل على خلق فائض في المعروض النقدي والذي يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة عند مستوى الدخل ل1، ويسمى هذا بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

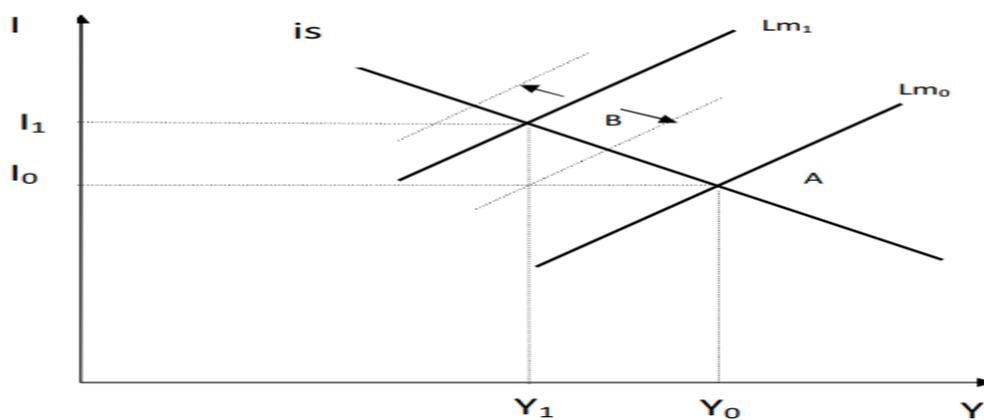
وانخفاض معدلات الفائدة يعمل على تشجيع الاستثمار، ومنه ارتفاع الطلب فالإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية<sup>387</sup>.

### السياسة النقدية الانكماشية:

يلجأ البنك المركزي عند اتباعه لسياسة نقدية انكماشية إلى علاج ظاهرة التضخم من خلال الحد من تدفقات المعروض النقدي مما يؤدي إلى تخفيض مداخيل العائلات والمؤسسات ومنه الحد من اقتناء السلع والخدمات<sup>388</sup>.

لذا عند ارتفاع المستوى العام للأسعار يقوم البنك المركزي برفع أسعار الخصم ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، كما أنه يتدخل كبائع في السوق المفتوح لامتناس الكتلة النقدية من التداول، ومنه تخفيض سقف منح الائتمان للبنوك التجارية، وارتفاع معدلات الفائدة فينخفض الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، كما ينخفض الدخل وتقل القدرة الشرائية للمواطن فتراجع معدلات التضخم<sup>389</sup>، ومن خلال الشكل التالي نوضح أكثر عمل السياسة النقدية لمعالجة التضخم:

الشكل 09: آلية السياسة النقدية الانكماشية.



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص337.

<sup>387</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص298.

<sup>388</sup> حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص162.

<sup>389</sup> سهير محمود معتوق، "النظريات والسياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989م.

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح كيف تقضي السلطات النقدية على التضخم من خلال التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة، فتقوم السلطات النقدية بتخفيض المعروض النقدي سينتقل منحني LM من LM0 إلى LM1، فينخفض الدخل من Y0 إلى Y1، وترتفع البطالة بمعدلات نسبية، وكذا معدلات الفائدة من  $i_0$  إلى  $i_1$ .

### 3.3.2. فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية وشروط نجاحها

اهتمت النظريات النقدية بتحليل وشرح فعالية السياسة النقدية، لكن هذه التفسيرات والشروحات لم تكن موجهة للدول النامية، وإنما لتفسير ما حدث من أزمات اقتصادية دورية في الدول الرأسمالية وتقديم الحلول لها، أضف إلى هذا أن التحليل الكينزي وجه للدول المتقدمة، ونظرية فريدمان لم تعالج أوضاع الدول المتخلفة.

فيما يلي سنقوم بعرض فعالية هذه السياسة عند كل من الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى محدداتها وقبورها والشروط اللازمة لنجاحها.

#### فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

نظرا لتوفر شروط تنفيذ السياسة النقدية في الدول المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بتوافر أسواق رأس مال متطورة وإعطاء دور فعال لمعدل الفائدة، فإننا نتوقع فعالية في تنفيذها، ويتجه العالم اليوم لتطبيق سياسة نقدية في إطار جهوي أو تجمع للدول، كما هو الحال عمليا في أوروبا بإنشاء الاتحاد الأوروبي وعملة اليورو، حيث حدد مجلس محافظي البنوك عندهم عدم تجاوز الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك 2% ومنه تدعيم السياسة النقدية.

أما الآن فالسياسة النقدية تواجه العولة المالية، نتيجة تأثير حركة رؤوس الأموال الخارجية أكثر من تأثير المعاملات الجارية<sup>390</sup>.

#### فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

إن الدول النامية تعاني من ضعف فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وفعاليتها بسبب اختلال في بنيتها الاقتصادية، ومن بين ما تعانيه ما يلي:

- تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت، وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

<sup>390</sup>. نفس المرجع، ص 174.

- تعتمد الدول النامية في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)، ونتيجة لذلك التضخم ليس ظاهرة نقدية فقط، بل ظاهرة هيكلية ومؤسسية، لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي حين يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليس ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية<sup>391</sup>.
- تفضيل البنوك التجارية تقديم قروض قصيرة أجل (تجارية) مقارنة مع القروض طويلة الأجل (زراعية أو صناعية) رغم مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي وتقلب في وضع موازين مدفوعاتها وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي.
- عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات<sup>392</sup>.

### شروط نجاح السياسة النقدية:

- تطبيق السياسة النقدية يقتضي توفر مجموعة شروط حسب الزمان والمكان، نوع النظام الاقتصادي ومستوى أدائه، فيما يلي سنعدد مجموعة من العوامل والشروط التي تساعد على نجاح السياسة النقدية:
- استقلالية البنك المركزي: تستطيع السلطات النقدية التحكم في المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وتحقيق أهدافها المرجوة في حالة إذا كانت تتمتع بالاستقلالية في حرية التصرف في تحقيق الأهداف وتمتع أعضائها بالحصانة وعدم ممارسة الضغوط السياسية عليهم، وكذا وجود الثقة المتبادلة بين المتعاملين والبنك المركزي، وإلا ضعفت فعاليتها وفقدتها<sup>393</sup>.
  - نظام معلوماتي فعال: يشمل كل المتغيرات النقدية الاقتصادية والنقدية والمالية من وضع ميزانية (عجز / فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، ميزان المدفوعات.
  - تحديد أهداف السياسات النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
  - هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحوكمة اتجاه المؤسسات الانتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار<sup>394</sup>.

<sup>391</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 131.

<sup>392</sup> العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 121.

<sup>393</sup> بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 104-106.

<sup>394</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 133.

- مرونة الجهاز الانتاجي
  - نظام سعر الصرف: حيث أن السياسة النقدية تكون فعالة في سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذي سعر صرف ثابت.
  - الوعي والعادات والتقاليد اتجاه المعاملات المصرفية<sup>395</sup>.
  - سياسة الاستثمار: القوانين المنظمة، الرسوم والضرائب ودور القطاع النقدي المالي، والحرية الاقتصادية والتجارة الدولية.
  - أهمية وفعالية الجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي<sup>396</sup>.
- نتيجة لما سبق، يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف، فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوطة به في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية، وثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بالسياسة المالية دون تهميش أو تقييد لدور وأهمية البنك المركزي<sup>397</sup>.

## 4.2. التنسيق بين السياسة النقدية.

جاء النقديون في بداية الخمسينات بزعماء فريدمان ومؤكدين فعالية السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على علاج الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذا ما جعل أنصار السياسة المالية بزعماء والتر هيلر يدافعون عن هذه الأخيرة دون المساس بفعالية السياسة النقدية ودون طمس فعاليتها، بحيث تكون فعالة لكن بنسبة أقل من السياسة المالية، ومن هنا ولد التساؤل أية سياسة من هاتين السياستين هي الأكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؟

### 1.4.2 التأثير المتبادل بين السياسة المالية والنقدية

تحتل من السياسة المالية والنقدية أهمية بالغة ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى، كما أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا مما يستدعي توافق إجراءات كل منهما، لذا سنتطرق إلى التأثير المتبادل بين السياستين.

### طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

نادى الماليون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عكس النقديون الذين يتركون التوازن لقوى السوق دون تدخل الدولة في ذلك، إلا أن أنصار السياسة المالية أعطوا أهمية للسياسة النقدية كما ذكرنا سابقا ولم ينكروا ما تقوم به وما تحدته من فعالية، بإعطائهم دور

<sup>395</sup> . د. العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 120.

<sup>396</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 176.

<sup>397</sup> . بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 134.

كبير لتغيرات عرض النقود، في حين أن النقديون اعترفوا أن سرعة تداول النقود تخضع لتقلبات حادة على المدى القصير عكس المدى الطويل الذي تكون فيها مستقرة<sup>398</sup>.

ورغم حدة الجدل الذي كان قائما بين كل من أنصار السياسة المالية والنقدية ومحاولة كل من الفريقين إثبات أن السياسة التي ينتسب إليها هي الأكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، إلا أنه في نهاية المطاف أقر المليون بفعالية السياسة النقدية التي لا تقل شأنًا عن السياسة المالية خاصة من خلال مؤشر المعروض النقدي الذي أثبتت فعاليته في التأثير على الاقتصاد<sup>399</sup>، واعترف أنصار السياسة النقدية كذلك بفعالية السياسة المالية وبهذا الشكل انحصرت النزاعات والخلافات إلى حيز أقل مما كان عليه سابقا<sup>400</sup>.

حيث تؤثر كلا السياستين في الطلب الكلي وعلى مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية<sup>401</sup>.

تؤثر السياسة النقدية بأدواتها على المعروض النقدي إما بتوفير السيولة أو تخفيضها للتأثير على النمو الاقتصادي، أما السياسة المالية فإنها تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال إيراداتها ونفقاتها، وبرغم اختلاف أدوات السياستين إلا أنهما يسعيان لتحقيق نفس الهدف، حيث أنهما لا يتوافقان كليًا ولا يتعارضان كليًا، تجمعهما نقاط تشابه ونقاط اختلاف، نحدد هذه الأخيرة في النقاط التالية:

- إن السياسة المالية تؤثر على الدخل ثم الانفاق تأثيرًا مباشرًا يكمن في تغيير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والاعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصفة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم الائتمان الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي ثم الانفاق ثم الطلب الكلي<sup>402</sup>.
- السياسة المالية تقوم الدولة بتنفيذها، أما السياسة النقدية فالبنك المركزي هو من يقوم بتطبيقها.
- تستغرق السياسة النقدية وقتًا أقصر من السياسة المالية في التطبيق، باعتبار أن البنك المركزي يتميز باستقلالية اتخاذ القرار بمعنى أن إجراءاته تكون مرنة، كتغيرات معدلات الفائدة أو نسبة الاحتياطي الاجباري، أما السياسة المالية فتستغرق وقتًا لتحقيق فعاليتها لأنها مقيدة بسن تشريعات جديدة، أو انتظار السلطات المعنية على الموافقة على بعض القرارات قبل تطبيقها<sup>403</sup>.
- تتحدد العمليات النقدية بشكل رئيسي على القطاع المالي والمصرفي بمعنى أن نشاطها يكون محدودًا مقارنة بالعمليات المالية التي تكون واسعة النطاق في حجمها ومداه.

<sup>398</sup> . البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1995، ص159.

<sup>399</sup> . مايكل ايدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص237.

<sup>400</sup> . سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص189، 188.

<sup>401</sup> . Lipsey (Richard G), Steiner (Peter O), piovis (Douglus D) : Economics, Harper & Row, Publishing, New York, 1984, p659.

<sup>402</sup> . كاظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص465، 464.

<sup>403</sup> . عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص233.

- السياسة النقدية لها أثر قوي أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم، أما السياسة المالية فتظهر قوة تأثيرها في تشجيع التوسع الاقتصادي<sup>404</sup>.

- تحدد السياسة المالية حجم الدين الحكومي أما السياسة النقدية فتحدد نوعه ومكوناته ما إن كان قرضاً بنكياً أو اقتراض من الأفراد على شكل سندات<sup>405</sup>.

ويلتقيان في نقطتين هما<sup>406</sup>:

- تمويل العجز الموازي من خلال الإصدار النقدي: تلجأ الدولة للبنك المركزي لتمويل العجز الذي تعاني منه في موازنتها العامة فيتم تحديد المقدار والتوقيت وكيفية تحصيله تقررها الدولة (السياسة المالية)، أما طريقة الإصدار وحجمه وطريقة التسديد يحددها البنك المركزي (السياسة النقدية).

- القرض العام: إن عقد القرض ومقداره وتوقيته وصرف حصيلته تحدها السياسة المالية، أما شكله وأجاله والفائدة المأخوذة منه يحددها البنك المركزي.

كما أنه توجد عوامل وأسس تساعد في تفعيل دورهما في تحقيق أهدافهما، تتمثل هذه العوامل فيما يلي<sup>407</sup>:

- الرقابة المستمرة للبنك المركزي على الاقتصاد: بمعنى يجب عليه أن يكون بعلم على الوضع العام للاقتصاد الوطني إن كان في حالة ركود أو تضخم.

- القدرة الكافية على التحليل والتنبؤ من قبل الحكومة: والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات تخص الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد<sup>408</sup>.

- تحقيق أهداف السياستين.

التأثير المتبادل بين السياسة المالية والنقدية:

<sup>404</sup> . عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص382،383.

<sup>405</sup> . محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة للكتاب، 1999، ص125.

<sup>406</sup> . أحمد جامع، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1973، ص471-473.

<sup>407</sup> . Bach (G.L): Monetary- Fiscal Policy reconsidered, Reading in fiscal policy, selected by A committee of the American economic association, George Allen and Unwin LTD, 1955, p249- 253.

<sup>408</sup> . سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، 1987، ص291.

من بين النتائج التي خرج بها المفكرون الاقتصاديون أن الاستقرار النقدي لا يمكن أن يتحقق لوحده دون تدخل السياسات المالية بالتنسيق مع السلطات النقدية لتشجيع النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية<sup>409</sup>، ولتحقق الدولة أهدافها على أكمل وجه، لا بد من الارتباط المتبادل في أفكار السلطتين النقدية والمالية.

### تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية تأثيراً مباشراً من خلال تأثير السياسة المالية على البنك المركزي من خلال هدف الاستقرار في الأسعار، حيث ترتبط الأثار الناتجة عن تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية في قيد الميزانية العمومية، فإن كل من الاقتصادي thaddan (2003) و taylor (1995) أثبتا أهمية هذا القيد للسياسة المالية في مساندتها للسياسة النقدية، حيث بين taylor أن التغيير في عجز موازنة الحكومة يؤثر على حجم السندات الحكومية المدرة للعائد من أجل تمويل العجز الموازي، أما الحد من هذا العجز يؤثر على خلق النقود ومنه كبح التضخم<sup>410</sup>.

إن سياسة تمويل عجز الميزانية العامة يعبر عن الأثر النقدي للسياسة المالية والذي بدوره هذا الأثر يعتمد على مصادر تمويل التي من خلالها تضاف الأموال إلى الإيرادات العامة<sup>411</sup>، إلا أنه يمكن للحكومة أن تمويل العجز في ميزانيتها دون اللجوء إلى البنك المركزي واحداث ضغوطات تضخمية، وهذا من خلال الاقتراض من قبل المصارف التجارية أو الاقتراض من قبل الأفراد، في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة المعروض من السلع والخدمات<sup>412</sup>.

وبما أنه من أدوات السياسة المالية نجد الدين العام، فإن هذا الأخير له تأثير على السياسة النقدية من خلال تأثير وسائل إدارة الدين العام على أسعار الفائدة، حيث تأزم العمليات المالية الحكومية سيطرة البنك المركزي على الإجماليات النقدية، كما أن ارتفاع الدين العام على المدى الطويل يؤثر سلباً على فعالية السياسة النقدية، وإذا ارتفعت معدلات الفائدة نتيجة ارتفاع الدين العام سيؤدي بالحكومة إلى الرفع من الإيرادات الضريبية لتمويله، كما يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض البنكية الخاصة بالاستثمار من قبل القطاع الخاص والذي سوف يعيق الاستثمار الخاص، والذي يؤدي إلى خفض الإنتاج<sup>413</sup>، لذا وجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لأن إدارة

<sup>409</sup>. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص177، 178.

<sup>410</sup>. أنظر:

ولاء ذياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013، ص48، 49.

Leopold von Thadden Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt :some further monetarist arithmetic, p 13.

<sup>411</sup>. أحمد النهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص93.

<sup>412</sup>. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص468.

<sup>413</sup>. محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال 2001-2011، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جوان 2012،

ص96.

الدين العام إدارة سليمة تقلل من خطر السيولة وارتفاع معدلات الفائدة، والذي قد يؤدي إلى آثار تضر بالنتائج الحقيقية ويمكن أن تجعل الاقتصاد الوطني هشاً متأثراً بسهولة بالصدمات الخارجية<sup>414</sup>.

### تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

إن تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية يكمن في تأثير البنك المركزي على عدة نقاط أهمها تأثير السلطات النقدية على عجز الموازنة العامة، حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على عجز الموازنة العامة من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر على الموازنة، تتمثل هذه الأدوات في كل من ارتفاع المستوى العام للأسعار، زيادة الدين العام، زيادة الانفاق العام وخفض الإيرادات الضريبية، إن هذه الأدوات تؤثر على عجز الميزانية بالسلب مما يؤدي إلى حدة عجزها إذا لم تتبع السلطات النقدية سياسة نقدية تقييدية نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة<sup>415</sup>.

إذا قام البنك المركزي بانتهاج سياسة نقدية توسعية، سيقوم برفع عرض النقود، مما يسمح بخفض معدلات الفائدة الحقيقية في السوق النقدي، ومنه انخفاض تكلفة رأس المال، بحيث يسمح هذا الأخير برفع معدلات الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ومنه زيادة الطلب الكلي والنتائج، والذي بدوره يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة الإيرادات الضريبية، والتي تسمح بانخفاض العجز الموازي للحكومة، ومنه عدم اللجوء للبنك المركزي للاقتراض منه<sup>416</sup>.

إضافة إلى معالجة العجز الموازي، يمكن كذلك أن تؤثر السياسة النقدية على المالية من خلال تبنيها مهمة التحكم في العملة، الأمر الذي يساعد في تحقيق الانضباط المالي<sup>417</sup>.

عموماً إن طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية تتحدد وفقاً لاستقلالية سلطة كل واحدة من السياستين، فالبنك المركزي وجب أن يتمتع باستقلالية كافية لمكافحة التضخم، الأمر الذي جعل وجوب استقلالية السياسة المالية، حيث أن سبب غياب التنسيق بين السياستين مفاده عدم استقلالية السلطة المالية لأنها تعتمد على البنك المركزي في تمويل العجز الذي تعاني منه موازنتها العامة، وما يتطلبه التنسيق هو ضرورة تمويل العجز الموازي من خلال الأسواق المالية المحلية والأجنبية، والتي لا ينجح من خلالها التنسيق بين السياستين إلا في حالة تطور هذه الأسواق<sup>418</sup>.

<sup>414</sup>. Jonathan S. Akuns And others: Monetary and Fiscal Policy Coordination, Understanding Monetary Policy Series NO 5; Central Bank of NIGERIA, May 2011, p 10.

<sup>415</sup>. dahan and mami/ the fiscal effect of monetary policy. International monetary fund –working paper N° 66 , 1998, p5-9.

<sup>416</sup>. المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، العدد 02، البنك المركزي المصري، ص01. أنظر الرابط:

<https://www.ebi.gov.eg/publications-2/?lang=ar>

<sup>417</sup>. World Economic Outlook, The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained, International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001, p131

<sup>418</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص224.

## 2.4.2 التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

بعد أن كانت النقاشات القديمة من طرف أكبر زعماء الفكر الاقتصادي حول ماهي السياسة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أهي السياسة المالية أو السياسة النقدية، ومع مرور الحقب والأزمة وتوالي الأفكار والأزمات الاقتصادية التي أثبتت وأكدت أن التفكير السابق غير منطقي البتة، بحيث أصبح التساؤل المطروح هل تطبيق السياستين معا يسعى لتحقيق الأهداف النهائية بسرعة وقوة وفعالية، ومن هنا بدأ التفكير في مصطلح التنسيق بين السياستين ونتائجه.

### تعريف التنسيق وأهميته:

ينصرف مضمون التنسيق على أنه آلية تجمع سلطتين مختلفتين مستقلة كل واحدة بذاتها، السياسة المالية التي تمثلها الحكومة والسياسة النقدية التي يمثلها البنك المركزي، بهدف ضمان عدم حدوث آثار غير مباشرة لأحد السياستين وتحقيق أحسن للنتائج المرجوة مع خلق ميدان مناسب لعملهما معا<sup>419</sup>.

كما عرفه (2002) Begg على أنه مجموعة من التدابير تضمن أن القرارات التي يتخذها أصحاب القرار لكل من السياستين المالية والنقدية لا يترتب عليها آثار وعواقب غير مرغوبة، وأن أفضل صور التنسيق يكمن في تشاور كلا الطرفين في وضع الأهداف المرجو تحقيقها مما يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة<sup>420</sup>.

تكمن أهمية التنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية في كونه يحقق الاستقرار في الأسعار خلال الأجل القصير ويحافظ على التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تحقيق توازن الموازنة العامة والتي تحققها كذلك استراتيجية التنسيق<sup>421</sup>.

إن السياسة المالية تعمل على زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب للرفع من معدلات النمو الاقتصادي عند عمل الاقتصاد دون مستويات التشغيل الكامل، هنا وجب على السياسة النقدية أن تتبع السياسة المالية ولا ترفع معدلات الفائدة وإلا سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي وهذا يعني عدم فعالية السياسة المالية المنتهجة، أما إذا خفضت السلطات النقدية من معدلات الفائدة ومنعت ارتفاعها فسوف يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني.

<sup>419</sup> . pawel marszalek, coordination of monetary and fiscal policy, the poznan university of economics, volume 3,number2, 2003, p48.

<sup>420</sup> . Iain begg, Running Economic and Monetary Union : The challenges of policy co-ordination in Europe : Government and money, the federal trust of Education and research, 2002, p.21-22

<sup>421</sup> . faika el- refaie, the coordination monetary and fiscal policies in egypt in monetary policy and exchange rate regimes, options for the middle east, 5th book, the egyptian centre for economic studies (ECES), edited by ; eliana cardoso and ahmed galal, april 2002,p299.

أما مسألة التضخم تقوم السياسة المالية بتخفيض الانفاق أو الزيادة في الضرائب مما يؤدي إلى خفض معدل الطلب الكلي ومنه خفض معدلات التضخم، وهنا تقوم السياسة النقدية برفع معدلات الفائدة وعدم تخفيضها من خلال عمليات السوق المفتوحة لمنع ارتفاع حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى رفع حجم الطلب الكلي ومنه رفع معدلات التضخم<sup>422</sup>.

كما تثبت أهمية التنسيق بين هاتين السياستين في تقليل حدوث الأزمات المالية لأنه في حالة عدم مرونة أحد السياستين ستكون السياسة الأخرى في كامل مرونتها.

كما أنه لكي يكون التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يأتي بفعاليته لا بد من تحقيق شروط تكمن في وضوح وكفاءة وقوة السياستين المالية والنقدية، والتكامل في وضع وإدارة السياسات<sup>423</sup>.

أما في حالة عدم التنسيق بين السياستين فإنه سيخلق أمر من الثلاث، إما هيمنة السياسة النقدية، أو هيمنة السياسة المالية، أو استقلالية كل سلطة بنفسها، تكمن الأولى في هيمنة البنك المركزي وتحديد مقياس النمو في القاعدة النقدية واستغناؤه عن احتياجات الحكومة النقدية، أما الثانية فتتمثل في تحديد السلطة المالية لحجم العجز الموازي دون استشارة السلطات النقدية ثم تقوم بتمويل ذلك العجز لوحدها، أما الأخيرة فتستقل كل سلطة بقراراتها وطرقها لتحقيق أهدافها دون أن تأخذ بعين الاعتبار ذلك التضارب الذي يمكن أن يحدث<sup>424</sup>.

### أسباب التنسيق وآليات تحقيقه.

لكي يكون التنسيق بين السياستين كفاء ذو فعالية يحتاج لآليات وترتيبات من قبل السلطتين لتحقيقه، وسنحاول عرض هذه الآليات والترتيبات، لكن قبل ذلك نقف عند الأسباب التي تدعو إلى التنسيق بين السلطتين فيما يلي:

#### الأسباب:

دعا الفكر الاقتصادي الحديث للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق أمثل أهداف السياسة الاقتصادية وتفادي تضارب أهداف كل منهما، إضافة إلى مجموعة من الأسباب نذكرها فيما يلي<sup>425</sup>:

- من المبالغ فيه أن يقوم القطاع العام بتمويل نفقاته عن طريق الاقتراض من البنوك، وهذا يؤدي إلى لوم كلا السياستين مما يعني أنه لا يمكن الاستغناء عن أحدهما.

<sup>422</sup> . عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص96.

<sup>423</sup> . عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2008، ص21-25.

<sup>424</sup> . sundarajan, V, and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994.

<sup>425</sup> . حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص356-358.

- إن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على ضبط الكتلة النقدية المتداولة لذا وجب استعمال السياسة المالية، حيث أن السياسة النقدية لتكون سياسة فعالة لا بد من تحديد الموارد المالية الضرورية للاستثمار عن طريق الاقتراض، مع تقبل الجمهور لأسعار الفائدة وارتفاع درجة منافسة المستثمرين.
- تقوم السياسة المالية بتخفيض الانفاق الحكومي لترفع من درجة الاستثمار، لكن يمكن أن يعطي هذا القرار نتيجة عكسية خاصة في الدول النامية، لذا وجب على السياسة النقدية التدخل لتشجيع الاستثمار هي الأخرى بتحكمها في أسعار الصرف ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- لا بد لنفس السياستين أن يسطرا نفس الهدف وإلا أهدبا تضاربا في طريق تحقيقها لتلك الأهداف المسطرة.
- زيادة على ذلك، فإن التنسيق يقلل من التضارب الذي يمكن أن يحدث نتيجة اعتماد كل سياسة على أدواتها لتحقيق أهدافها بعيدة عن الأخرى، فمن الضروري إذا ادراج هذه الاستراتيجية وتبنيها من قبل الحكومة، لأنه إضافة للأسباب السابقة نجد كذلك<sup>426</sup>:
- نطاق السياسة المالية واسع عكس السياسة النقدية التي تعتمد على القطاع المصرفي فقط، وادراج التنسيق بين السياستين سوف يجعل من هذه السياسة سياسة فعالة للسياسة الاقتصادية.
- نظرا لما تقتضيه أدوات السياسة المالية كالموازنة العامة مثلا، من انتظار موافقة من قبل السلطات التشريعية، فعامل الزمن هنا يؤثر سلبا على اتخاذ القرارات المصيرية للسلطات المالية، في حين تدابير السياسة النقدية تتميز بالمرونة في التطبيق ودون احتياج لوقت طويل لتغيير معدلات سعر الخصم أو أسعار الفائدة وما شابه ذلك.
- للسياسة النقدية قدرة في كبح التضخم من خلال انتهاجها لسياسة انكماشية بفعل أدواتها في حين أن السياسة المالية أقل تأثيرا على كبح التضخم، إلا أن قدرتها على التوسع الاقتصادي أكبر من تأثير السياسة النقدية، وهذا من بين المقاط التي تستدعي التنسيق بين السياستين.
- إن الدورة الاقتصادية وما يحدث فيها من تغيرات لا تعتمد على توليفة واحدة فقط بل تتطلب المزج بين أساليب السياستين المالية والنقدية.
- إن التنسيق بين السياستين يقوم بمقاومة الأزمات الاقتصادية كالركود التضخمي.

<sup>426</sup>. أنظر:

خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 39، 40.  
ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 96-99.

من خلال ما سبق تبين أن آلية التنسيق بين السياستين تحول من إمكانية إلى حتمية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار في إطار تطبيق التنسيق والمزج بين السياستين بعض النقاط، نذكر أهمها<sup>427</sup>:

- الفترة التي يمر بها اقتصاد الدولة أثناء تطبيق هذه الاستراتيجية، فيجب مراعاة ما تمر به الدولة لتحديد اتجاه السياستين الانكماشية أو التوسعية، إضافة إلى تحديد الأداة الأنسب (كساد، انتعاش)، كما يجب مراعاة الأسعار، الإنتاج، العمالة وميزان المدفوعات.

- ما يمكن أن تحتاجه السياستين من وقت في تعديل اتجاهاتها أو طريقتها، باعتبار أن أدوات السياسة المالية تأخذ وقتاً أطول في التطبيق من أدوات السياسة النقدية.

أما حين لا تطبق السلطات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية سوف يؤدي هذا إلى آثار غير مرغوبة كهيمنة كل سياسة بذاتها وبألياتها وهذا ما يؤدي حتماً إلى تضارب الأهداف وحدوث اختلالات تؤدي إلى عواقب غير مفيدة للاقتصاد، واستقلالية كل سياسة بأفكارها وأهدافها وألياتها محاولة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وهذا التخالف في الطريق غير المدروس من قبل سلطات السياستين بالتأكيد لا يخدم لا النشاط الاقتصادي ولا يسعى في تحسين وتقديم الاقتصاد الوطني.

#### أليات تحقيق التنسيق:

قبل الخوض في معرفة الأليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وجب علينا تسليط الضوء على الترتيبات الأساسية الواجب توفرها حتى تتحقق هذه الاستراتيجية ويمكن المزج بين السياستين.

#### الترتيبات الواجب توفرها ومتطلبات تحقق التنسيق:

من بين البديهيات والضروريات اللازمة والمتعارف عليها لنجاح أية سياسة كانت، لا بد من استقلالية متخذيها والمتحكمين فيها، لذا الشرط الأول والأساسي لتناسق السياسة المالية والنقدية هو استقلالية البنك المركزي، كما يجب من هذا الأخير أن يضع ضوابطاً لإقراض الحكومة، كما نضيف لهذه الترتيبات منع التعارض بين أهداف السياسة المالية والنقدية، الحد من عجز الموازنة العامة، وكذا طبيعة العلاقة بين كل من البنك المركزي والموازنة العامة<sup>428</sup>.

#### استقلالية البنك المركزي:

<sup>427</sup>. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي - كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص352.

<sup>428</sup>. Benard laurens and enrique g de la piedra , coordination of monetary and fiscal policies , IMF working paper, Wp/98/25, international monetary fund, march 1998, p17-25. Online at :

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9825.pdf>

نقصد بالاستقلالية هنا أن يكون البنك المركزي حراً غير مقيد في اتخاذ قراراته فيما يتعلق بالناحية الإدارية للسياسة النقدية شرط أن تكون القرارات متمشية مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة<sup>429</sup>، كما أن معايير الاستقلالية قانونياً مرتبطة بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمله، كتعيين الموظفين والمحافظ وأعضاء مجلس الإدارة مع تحديد مدة عملهم، أما اقتصادياً فاستقلالية البنك المركزي تكمن في مدى صحته في اختيار أدوات السياسة النقدية، وتمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي، وهذا الأخير يتعارض مع أهدافه المتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي<sup>430</sup>.

وبما أن البنك المركزي مؤسسة مالية تابعة لحكومة وكيان ودولة، وباعتبار السياسة النقدية أحد السياسات الاقتصادية الدولية، فإن استقلالية البنك المركزي لا تعني انفراده التام في تحديد الأهداف النهائية ولا يعني عدم وجود تنسيق مع السلطات المالية في عملياته، إلا أن عنصر الاستقلالية عنصر ضروري يكون ضمن اتفاق بينه وبين الحكومة، إضافة إلى أن تكون قراراته منسجمة مع السياسة الاقتصادية للدولة كما ذكرنا سابقاً<sup>431</sup>، فقط ليكون مستقلاً لا بد أن ينفصل عن التبعية السياسية أو الضغط السياسي من قبل السلطة التنفيذية لكي يعطي نتائج في القضاء على الأزمات الاقتصادية<sup>432</sup>.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة وقراراتها، بل تكمن في حريته في تطبيق قوانينه بعد رسم خطه دون أن تخرج قراراته عن إطار الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية للدولة.

### وضع ضوابط اقراض البنك المركزي للحكومة قصد تمويل العجز المالي:

إن من بين أهداف السياسة النقدية المحافظة على استقرار الأسعار وإلا لقت الدولة نفسها أمام تضخمات غير محبذة، ومن بين الوسائل المساعدة على حدوث التضخم هو عدم إصدار البنك المركزي للنقد حسب حاجات الدولة الاقتصادية أو زاد عن ذلك، إضافة إلى تمويله العجز الموازي للحكومة، وهذا لا يخدم التناسق بين السياستين ويحدث تضارباً في أهدافهما، لذا جاءت مجموعة من القوانين المنظمة لعمل البنوك المركزية على وضع ضوابط إقراض البنك المركزي للدولة قصد تمويل العجز الموازي من خلال الحد من التسهيلات المقدمة للحكومة، في حين هناك بعض الدول التي تشترط موافقة البرلمان على هذا الإقراض، حيث تحدد سقف هذه التسهيلات على شكل نسبة من مطلوبات البنك المركزي، نسبة في حجم الانفاق الكلي أو نسبة من إيرادات الدولة أو على شكل مبلغ

<sup>429</sup> نيبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصاريف العربية، 1994، ص 87.

<sup>430</sup> سهير محمود معتوق، استقلالية البنك المركزي، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد 27، يناير-فبراير 2001، ص 40-46.

<sup>431</sup> أنظر:

خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية - الإشارة إلى التجربة العراقية-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 72.

Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice, International Monetary Fund, Occasional paper 10, 1993

<sup>432</sup> عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول: اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية

الراهنة، يومي 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 02.

محدود لا يجب تجاوزه، وغرارا على هذا تسمح بعض الدول بامتلاك البنك المركزي لسندات الدين العام من خلال السوق المفتوح، باعتبارها أحد أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على السيولة<sup>433</sup>.

### منع التعارض بين السياستين المالية والنقدية:

من بين أهداف السياسة المالية تحقيق مستوى من العمالة، من جهة أخرى يهدف البنك المركزي إلى كبح التضخم من خلال الحد من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ورفع معدلات الفائدة، هذا ما قد يؤدي إلى حدوث تصادم بين أهداف السياستين حين تطبيقهما على أرض الواقع.

يمكن تخفيض هذا التعارض بين السياستين من خلال تبني سياسة اقتصادية تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار المالي وهذا ما ينعكس على استقرار التوازن الكلي، ويكون هذا كذلك من خلال تحقيق البنك المركزي لاستقرار مستوى الأسعار<sup>434</sup>.

من جهة أخرى يصبح التداخل بين الأهداف والأدوات مكلفا للدولة من حيث الكفاءة والمصدقية، بالنسبة لـ Mundell (1962)، قال أنه يمكن التقليل من التعارض بين أهداف السياستين وللتأثير غير المباشر لهما، يتم تخصيص هذه الأهداف على أساس "المزايا النسبية" "comparative advantages" المستوحى من عمل ريكاردو (1817) فيما يخص تخصيص كل أداة للهدف الممكن أن تؤثر عليه بنسبة أكبر بغض النظر عن التنسيق الأمثل بين السياستين<sup>435</sup>.

### تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الموازنة العامة:

يجب على السلطات المالية أن تضع تدابير تحد من عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام، من خلال الاختيار الرشيد لسبل التمويل العام واحترام قواعد الدين المقررة عند مستويات أمانة<sup>436</sup>، حيث تعمل هذه القواعد على تحقيق الانضباط المالي، والذي ينعكس

<sup>433</sup>. Regarde :

Hugo frey jensen, the central banks role in debt and reserve management the danish experience in challenges to central banking from globalized financial systems, IMF Institue and Monetary Fiscal systems departement, 2003.p191-195.

Carl cattarelli , limiting central bank credit to the government -theory and practice-, international monetary fund, occasional paper, no 110, december 1993, p5.

<sup>434</sup>. مكي كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، ماجستير اقتصاد جامعة لندن، أنظر الموقع: [www.mpra.ub.uni-muenchen.del](http://www.mpra.ub.uni-muenchen.del)

munich personal repec archive (MPRA)، نوفمبر 2010، ص43.

<sup>435</sup>. Mustpha Djaballah, Bissar Abdelmoutaleb, Analysis of interactions between fiscal and monetary policy in Algeria, Economic and Management Research Journal, Vol:14, N°: 03(dupe), 2020, p76.

<sup>436</sup>. محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال 2001-2011، مرجع سابق، ص274.

بالإيجاب على فعالية السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي في المدى الطويل، وتمثل هذه القواعد في قواعد عجز الميزانية العامة، قواعد الاقتراض وقواعد الدين العام<sup>437</sup>.

على غرار ما سبق فإنه توجد تدابير أخرى للحد من عجز الموازنة العامة، نجد عدم قيام البنك المركزي ببعض الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات المالية كالقيام بالتأمين على الودائع، مساندة المؤسسات المالية غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها<sup>438</sup>، نجد كذلك تفادي العجز شبه المالي الذي يظهر من خلال خسارات البنك المركزي في النشاطات التي يقوم بها<sup>439</sup>.

### أليات تنفيذ التنسيق<sup>440</sup>:

تنفذ عملية التنسيق من خلال مجموعة من الآليات والنقاط نذكرها فيما يلي:

#### البرمجة النقدية:

تنقسم البرمجة النقدية إلى نوعين من البرامج، البرنامج النقدي الواسع وإدارة نقود الاحتياطي، فالنوع الأول يشمل تقدير التطورات الشهرية وربيع السنوية للمجاميع النقدية، فيتم اللجوء لهذا النوع من البرامج عند ضعف الأسواق المالية، عند استخدام الأدوات المباشرة في تسيير السياسة النقدية، حيث يسعى هذا البرنامج إلى تحديد الأهداف الأساسية للسياستين المالية والنقدية، تقدير دالة الطلب على النقود وتحديد مصادر الائتمان المحلي، وكذا النمو الاقتصادي، أما النوع الثاني المتمثل في إدارة نقود الاحتياطي فتستعمل في التقديرات اليومية والأسبوعية لنقود الاحتياطي في البنك المركزي، عكس النوع الأول يستعمل في حالة تطور الأسواق المالية والنقدية، كما يعتمد على الأدوات غير المباشرة ومدى تطورها، حيث تعمل على تحديد عمليات البنك المركزي النقدية في سوق النقد، ووضع تقديرات البنوك الأساسية في ميزانيته، لذلك يستعمل للتنسيق بين السياستين على المستوى اليومي.

#### التنسيق على المستوى اليومي:

يكون التنسيق على المستوى اليومي من قبل القائمين على البنك المركزي من خلال ضبط معدلات الفائدة في الليلة الواحدة، من خلال تماشيها والمعدلات الرسمية التي تضعها اللجان القائمة على ذلك في البنك المركزي، حيث يتم تبادل المعلومات الخاصة باحتياجات الحكومة للسيولة بين سلطات إدارة الدين العام والسلطات المالية والنقدية، باعتبار العمليات النقدية تتم باستخدام أدوات

<sup>437</sup>. مكي كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، مرجع سابق، ص44،45.

<sup>438</sup>. أحمد عبد الحليم عبد الفتاح عويس، استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية: دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة خاصة لحالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1111م، ص.09

<sup>439</sup>. john Dalton, Claudia Dziobek, Central Bank Losses and Experiences in Selected Countries, International Monetary Fund, Working Paper No. 72, April 2005, p3.

<sup>440</sup>. bernard laurens and enrique G, de la piedra ,Coordination of Monetary and Fiscal Policies, International Monetary Fund, Working Paper, No.25, March 1998, p24-27.

الدين العام، وغالبا ما تعقد اجتماعات بين إدارة الدين العام والقائمين على السياسة المالية والنقدية للبحث في قضايا السياسة الاقتصادية، ويكون التنسيق بينهم بخصوص عملياتهم السوقية للتأكد من أن جميع الأطراف يعملون في نفس الوقت لنفس الغاية والهدف.

يضمن هذا النوع من التنسيق تجنب السياسة المالية للدين العام من جهة، وكبح التضخم من قبل السياسة النقدية من جهة أخرى، ومنه استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي والتوجه نحو العمل في إطار التنسيق بين السياستين دون أحداث نتائج غير مرغوبة في الاقتصاد<sup>441</sup>.

إن هذا التنسيق بين السياستين هدفه رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يتحقق هذا على الأجل الطويل وليس القصير، إلا أنه لا يكون إلا من خلال تحويل هيكل الطلب الكلي لصالح الاستثمار، ورفع عن طريق المزج بين السياسة المالية والنقدية بمعنى تطعيم أحدهما بالآخرى من خلال اعتماد سياسة مالية انكماشية ونقدية توسعية على أن يحدث توازن بين مساوئ انخفاض الاستثمار العام ومزايا ارتفاع الاستثمار الخاص<sup>442</sup>.

### 3.4.2. تحليل آثار السياستين ضمن نماذج توازن الاقتصاد الكلي.

بعد أزمة الكساد العالمي وما انجر عنها من مشكلات اقتصادية، جاء الاقتصادي كينز بأفكاره وطبقها على العالم الرأسمالي ليخلصه من الكساد الذي حل على العالم في ذلك الوقت، وقد بنى أفكاره على انتقاد الفكر الكلاسيكي، فقد خالفه في عدة فرضيات من بينها في أنه ربط بين القطاع النقدي والحقيقي، من خلال استعمال معدل الفائدة على الدخل ضمن منحنيات IS-LM عام 1937، وبعده طور هذه المنحنيات الاقتصادي هانسن تحت مسمى منحني هيكس-هانسن، والذي يدرس توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في اقتصاد مغلق، وبعده أدخل الاقتصاديين ماندل وفليمينغ ميزان المدفوعات ليدرسا التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق الخارجي في ظل اقتصاد مفتوح IS-LM-BP.

#### التوازن الكلي ضمن نموذج IS-LM:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي كل من الاستثمار والادخار IS، أما التوازن في سوق النقد فيتحقق من خلال تساوي العرض النقدي مع الطلب النقدي LM، أما نموذج IS-LM فيتحقق فيه التوازن من خلال تقاطع منحني IS و LM ليكون مستوى دخل Y واحد ومعدل فائدة r واحد وتوازنين<sup>443</sup>.

<sup>441</sup> . Dennis Bonam and Jasper Lukkezen: Fiscal and monetary policy coordination, macroeconomic stability, and sovereign risk, TI 2014-006, Tinbergen Institute Discussion Paper, the graduate school and research institute in economics of Erasmus, University Rotterdam, the University of Amsterdam, 19/12/2013, p01.

Online at: <http://papers.tinbergen.nl/14006.pdf>

<sup>442</sup> . بلقاسم لطيفة، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر 2015/200-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 262.

<sup>443</sup> . رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 199، 200.

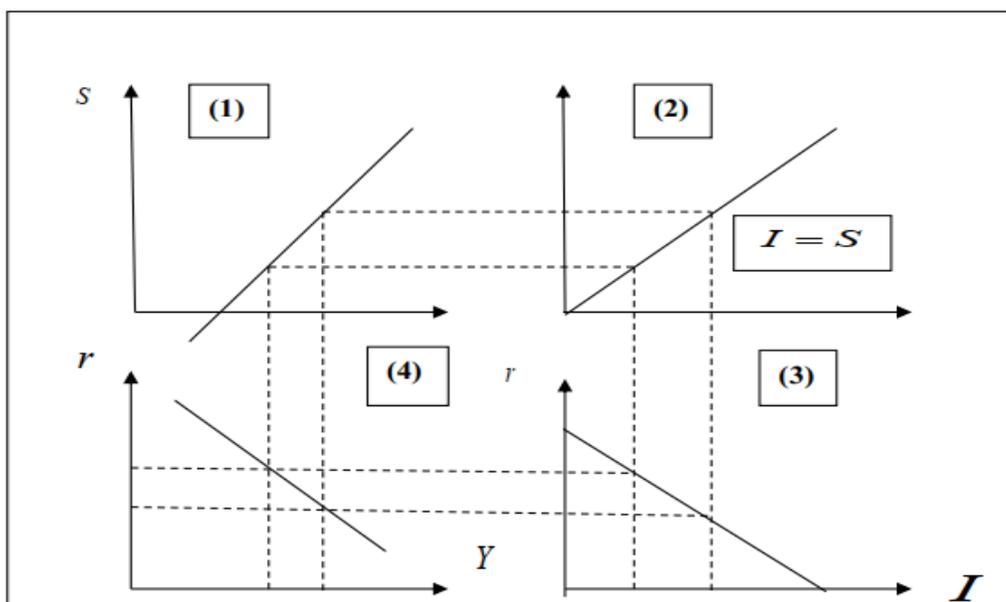
وسوف نعرض فيما يلي كيفية اشتقاق سوق السلع والخدمات وكذا سوق النقد منفصلين بيانياً ثم نحدد التوازن الكلي.

### 1. التوازن في سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج):

باعتبار السوق مغلق فإن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والاستثماري والحكومي<sup>444</sup>، وباعتبار الاستثمار دالة تابعة لمعدل الفائدة  $I=f(r)$ ، والادخار دالة تابعة للدخل  $S=f(y)$ ، إضافة إلى أن العرض الكلي (الإنتاج)  $Y_S$  يوزع في شكل دخول، والدخل الكلي  $Y$  يجمع الاستهلاك والادخار  $Y_S = Y = C + S$ ، والطلب الكلي  $Y_d$  يجمع الاستهلاك والاستثمار وفق المعادلة:  $Y_d = C + I$ ، فيحدث التوازن في هذا السوق من خلال المعادلة  $Y_S = Y_d = Y = C + S = C + I$

وفي الأخير نتحصل على شرط التوازن في سوق السلع والخدمات وهو  $I=S$ <sup>445</sup>، يوضح اشتقاقه بيانياً في الشكل التالي:

الشكل 10: اشتقاق منحنى IS



Source : David Begg et Autres, [2002], « Macroéconomie », 2emeEdition, DUNOD, Paris, France, p173.

من خلال التمثيل أعلاه فإن الجزء الأول يوضح العلاقة بين الادخار والدخل، أما الجزء الثاني فيمثل العلاقة بين الاستثمار والادخار المتوقعين، والجزء الثالث يوضح العلاقة السلبية بين معدل الفائدة والاستثمار، أما الجزء الأخير فيوضح العلاقة بين معدل الفائدة والدخل بوصول النقاط التوازنية (كل توليفة من الأجزاء 1-2-3 تحقق التوازن في منحنياتها) لنشتق منحنى IS والذي يمثل نقاط التوازن

<sup>444</sup>. على عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص240.

<sup>445</sup>. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص206.

للدخل ومعدل الفائدة التي تحقق التعادل بين الاستثمار والادخار، والذي يترجم بعلاقة سلبية بين الدخل ومعدل الفائدة، فيزيد معدل الدخل حين تزداد الاستثمارات بتخفيض سعر الفائدة<sup>446</sup>.

## 2. التوازن في سوق النقد:

عند تساوي الطلب على النقود مع العرض عليها يتحقق التوازن في سوق النقد، فحسب كينز العرض النقدي يتمثل في النقود الورقية والمساعدة والمصرفية، ويعتبر متغيراً خارجياً مستقلاً عن الدخل ومعدل الفائدة، والبنك المركزي له السلطة الكاملة في تحديده، يرمز له بـ  $M_0 = M_s$ <sup>447</sup>، أما دالة الطلب على النقود  $M_d$  عند كينز فسبق وأن حللناها وقلنا أن الطلب لديه يكون لثلاث دوافع هي<sup>448</sup>:

- الطلب على النقود لأجل المعاملات: دالة تابعة للدخل  $M_{d1} = f(Y) = a_1 Y$
- الطلب على النقود لأجل الحياطة والحذر: دالة تابعة للدخل  $M_{d2} = f(Y) = a_2 Y$
- الطلب على النقود لأجل المضاربة: دالة تابعة لسعر الفائدة  $M_{d3} = f(r) = -\sigma . r$

حيث:  $a_1$ ،  $a_2$ ،  $\sigma$ ، هي ثوابت

باعتبار التوازن في سوق النقد يتحقق عند تساوي كل من الطلب الكلي والعرض الكلي فيتحقق لدينا:

$$M_s = M_d \Rightarrow M_s = M_{d1} + M_{d2} + M_{d3} \Rightarrow M_0 = a_1 Y + a_2 Y + -\sigma . r$$

$$M_s = aY - \sigma . r \Rightarrow Y = \frac{M_0}{a} + \frac{\sigma}{a} (r) \dots *$$

المعادلة (\*) هي معادلة توضح العلاقة الخطية بين معدل الفائدة والدخل والتي تحقق التوازن في سوق النقد LM، أما بيانها فيشتق وفق الشكل التالي:

<sup>446</sup>. أنظر:

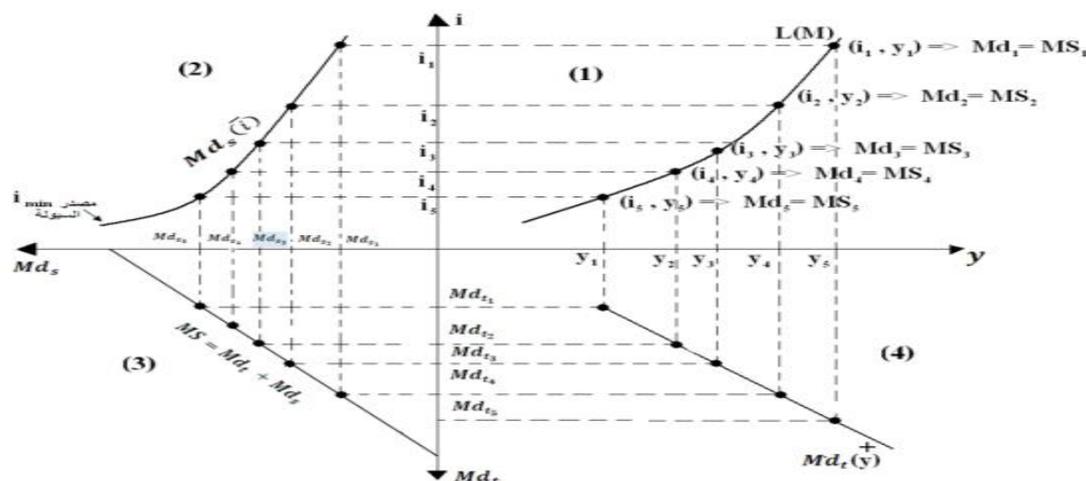
محمد فرحي، مرجع سابق، 2004، ص 220، 221.

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 197.

<sup>447</sup>. رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، 2012، ص 219.

<sup>448</sup>. عمر صخري، مرجع سابق، ص 239، 240.

الشكل 11: اشتقاق منحنى LM



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص 247.

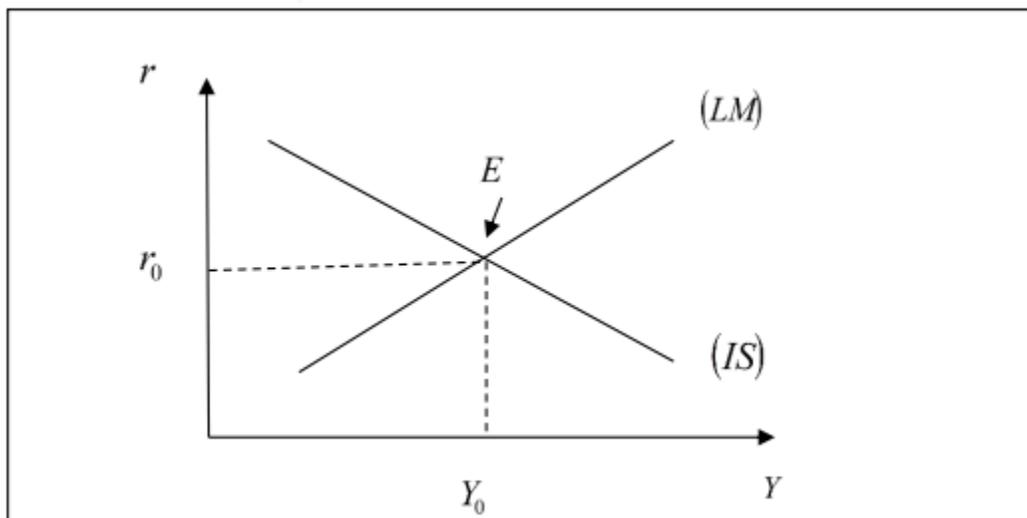
من خلال المنحنى نلاحظ أن الجزء 2 يمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي يرتبط عكسيا مع معدل الفائدة، أما الجزء 4 فيمثل دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط والذي تربطه بالدخل علاقة موجبة، أما الجزء 3 فيشير إلى توزيع المعروض النقدي بين جانبي الطلب على النقود لغرض المضاربة ولغرض المعاملات، أما الجزء 1 يشتق منه منحنى LM، الذي تكون فيه التوليفات توازنية بين الفائدة والدخل، الذي تربطهما علاقة موجبة، فارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض الطلب على الأرصدة الحقيقية فيرتفع مستوى الدخل لكي يصبح الطلب على الأرصدة الحقيقية مساويا للمعروض الثابت<sup>449</sup>.

### 3. التوازن في السوقين معا:

يتحدد شرط التوازن الاقتصادي العام من خلال توازن السوقين معا وفق المنحنى الآتي:

449. سمير خوري، السياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص 02.

الشكل 12: التوازن الآني للسوقين IS-LM



Source : Rédouane Touil , [2001], « Leçons de Macroéconomie », Presses Universitaires de Grenoble, Grenoble, France, P. 276.

حيث تمثل النقطة E النقطة التي يتحقق عندها توازن السوقين، والتي تعطي سعر فائدة توازني ودخل توازني.

بعد أن تطرقنا إلى عرض نموذج IS-LM سوف ندرس بعده فعالية على كل من السياسة المالية ثم النقدية ثم دمجها معا.

### فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM:

تنتهج الدولة سياستها المالية لتؤثر على الدخل وسعر الفائدة، من خلال الخفض أو الزيادة في معدل الضريبة أو الانفاق العام، ففي حالة الكساد تنتهج سياسة مالية توسعية لتزيد من مستوى النشاط الاقتصادي، أما في حالة التضخم فتقوم بانتهاج سياسة مالية انكماشية لتخفض من حدة التضخم<sup>450</sup>، ومن خلال الشكل التالي نوضح أثر السياسة المالية على سوقي الإنتاج والنقد<sup>451</sup>:

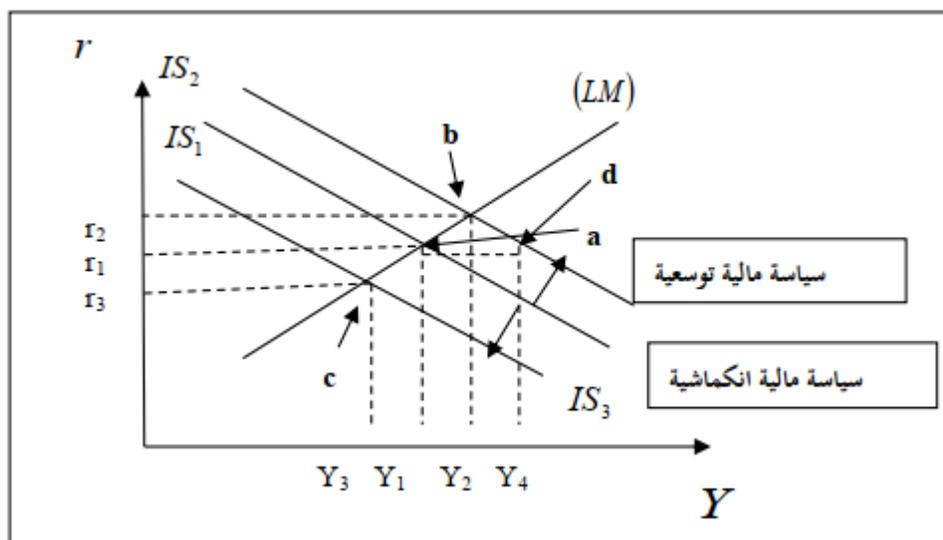
<sup>450</sup>. أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص193.

<sup>451</sup>. أنظر:

رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص255.

نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص362.

الشكل 13: أثر السياسة المالية على التوازن في سوق السلع والخدمات والنقد



المصدر: رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 79.

من خلال الشكل السابق، تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق العام أو التخفيض من قيمة الضرائب عند اتباعها سياسة مالية توسعية، فتنتقل نقطة التوازن من النقطة a إلى النقطة b، فيرتفع الدخل من  $y_1$  إلى  $y_2$ ، وسعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$ ، أما في حالة اتباعها لسياسة مالية انكماشية، تخفض الانفاق الحكومي أو تزيد من قيمة الضرائب، لينتقل التوازن من النقطة a إلى النقطة c، وينخفض الدخل من  $y_1$  إلى  $y_3$ ، وسعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_3$ .

أما عن التفاعلات الناتجة عن تغيير الانفاق العام، فعندما انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية وقامت بزيادة معدل الانفاق العام، ترتب عن هذه الزيادة زيادة في الدخل فانتقل منحنى IS من  $IS_1$  إلى  $IS_2$  بنفس مقدار الزيادة في الدخل أي

بمعنى أي زيادة في الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يصاحبه ارتفاع الدخل بمقدار المضاعف<sup>452</sup>، ويسمى هذا بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط، بانتقال نقطة التوازن a إلى النقطة d من المنحنى  $IS_2$  عند نفس معدل الفائدة السابق  $r_1$ ، وهي نقطة التوازن في سوق السلع والخدمات فقط عند  $IS_2$  دون سوق النقد لأنها تقع تحت منحنى LM مما يحتم الرفع من سعر

<sup>452</sup> محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 103.

\*: أثر المزاخمة هو مقدار الانخفاض في الدخل الراجع إلى انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع سعر الفائدة الموازية لزيادة الانفاق الحكومي، مما يجعل القطاع الخاص يراحم للحصول على الموارد

التمويلية والحقيقية المتاحة، لمزيد من المعلومات أنظر:

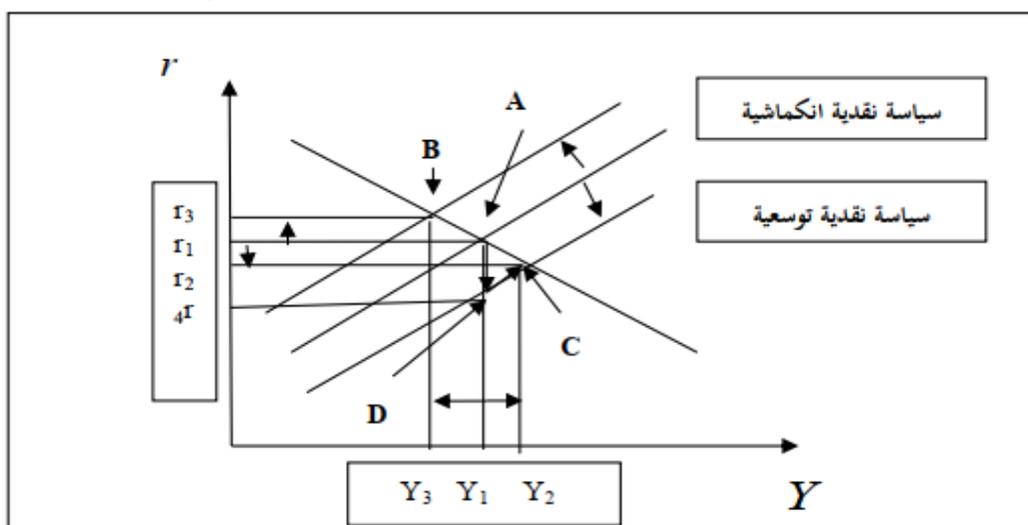
رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، ص 257.

الفائدة من  $r1$  إلى  $r2$  لتخفيض الاستثمار الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر المزاخمة\* الذي يستطيع أن يخفض الدخل من  $Y4$  إلى  $Y2$  ليتحقق التوازن عند النقطة  $b^{453}$ .

### فعالية السياسة النقدية ضمن نموذج IS-LM:

تتجسد فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي باستعمال أدواتها من قبل السلطات النقدية لتحقيق أهدافها المسطرة، فلا بد أن تكون النقود تلعب دور المؤثر في النشاط الاقتصادي لتكون السياسة النقدية فعالة في الدول <sup>454</sup>، وسوف نطرح في الشكل التالي أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد:

الشكل 14: أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي النقد والإنتاج



المصدر: على عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص296.

تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي إذا انتهجت سياسة نقدية توسعية، فتنقل نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة C، ويرتفع الدخل من  $Y1$  إلى  $Y2$ ، فينخفض سعر الفائدة من  $r1$  إلى  $r2$ ، أما عند اتباعها لسياسة نقدية انكماشية فتخفض المعروض النقدي فتنقل نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B، وينخفض الدخل من  $Y1$  إلى  $Y3$ ، ويرتفع معدل الفائدة من  $r1$  إلى  $r3$ ، أما التفاعلات الناجمة عن ارتفاع المعروض النقدي فعند اتباع الدولة لسياسة نقدية توسعية يزيد المعروض النقدي عند نقطة

<sup>453</sup>. على عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سابق، ص287.

<sup>454</sup>. سهام محمد السويدي، مرجع سابق، 2010، ص85.

التوازن A، الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل  $Y_1$ ، فعند الانتقال من A إلى D تنخفض معدلات الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_4$ ، ويسمى هذا الأثر النقدي للسياسة النقدية.

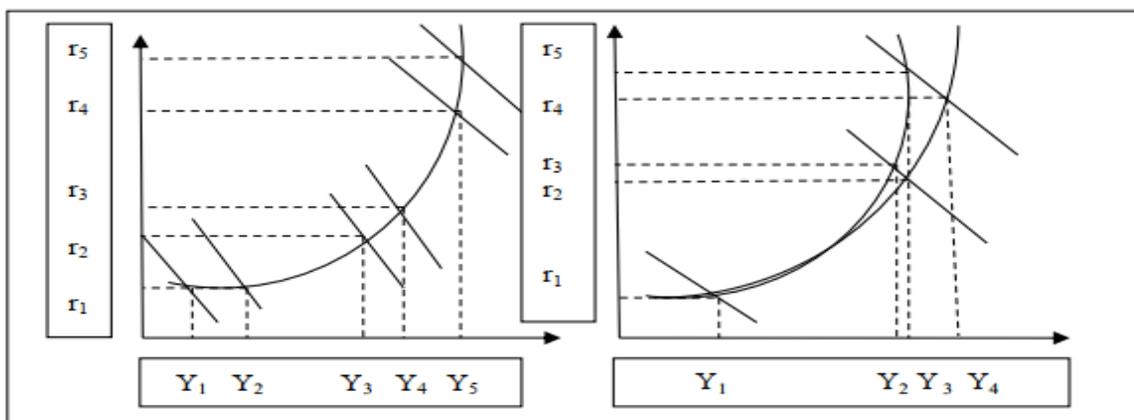
تمثل النقطة D نقطة توازن في سوق النقد باعتبارها تقع على منحنى  $LM_2$ ، ولكنها لا تمثل التوازن في سوق السلع والخدمات، إلا أنه عند تخفيض سعر الفائدة يزيد حجم الاستثمارات فيرتفع الطلب الكلي وبالتالي يزيد مستوى الإنتاج والدخل، ويسمى هذا الأثر المالي للسياسة النقدية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات ومنه زيادة الطلب الكلي للنقود، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة مرة أخرى من النقطة D إلى النقطة C ويعرف هذا بالأثر النقدي لتغيرات سوق الإنتاج فيرتفع سعر الفائدة من  $r_4$  إلى  $r_2$ ، ويرتفع الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ <sup>455</sup>.

### فعالية السياسة المالية والنقدية معا ضمن نموذج IS-LM.

#### 1. التداخل بين السياسة المالية والنقدية:

يكمن ارتباط السياستين في دور السياسة النقدية في تمويل العجز الموازي، فعلاقة السياستين تتوضح في صافي الافتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، وهذا ما يؤثر على السيولة المحلية والفائدة النقدية<sup>456</sup>، كما أن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي زاد من أهمية أدوات السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما لإثبات فعاليتهما، وسنعرض في الشكل التالي مدى مرونة منحنى LM على وجه الخصوص لنعرف متى يتم نجاح احدى السياستين دون الأخرى.

الشكل 15: التداخل بين السياستين المالية والنقدية



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2000، ص 239، 240.

<sup>455</sup> . على عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سابق، ص 298.

<sup>456</sup> . نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 90.

وفق سياق عام، إن تقاطع منحنى IS و LM يحدثان في ثلاث مناطق والمسماة في الاقتصاد الكلي بالمنطقة الكينزية، المنطقة الوسطى والمنطقة الكلاسيكية، فالمنطقة الكينزية يكون فيها منحنى LM لا نهائي المرونة (أفقي تماما)، أما المنطقة الوسطى فيكون فيها مرنا بعض الشيء، والمنطقة الكلاسيكية يكون عديم المرونة (عمودي تماما)، فالتغير في المرونة يكون بسبب توقعات أصحاب الثروة بأن معدلات الفائدة لا تنخفض أكثر مما هيا منخفضة، وأسعار السندات لا ترتفع أكثر مما كانت عليه، وهذا عندما يكون الطلب على النقود عالي المرونة، لذا فإن أصحاب الثروة يحولون سندايمهم إلى نقود سائلة، فيقعون في مصيدة السيولة، فيصبح LM لا نهائي المرونة، أما المنطقة الكلاسيكية فدالة الطلب على النقود عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فتكون كمية النقود المطلوبة ثابتة باعتبار الدخل ثابت مهما تغير معدل الفائدة ومنه LM يكون عديم المرونة<sup>457</sup>.

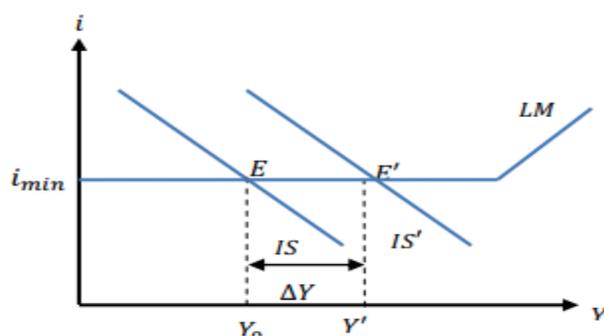
وفيما يلي سنعرض فعالية السياسة المالية ثم النقدية في هذه المناطق الثلاث.

### فعالية السياسة المالية:

من خلال المنطقة الكينزية ومصيدة السيولة وحين يكون الدخل منخفض، تكون السياسة المالية ذات فعالية أكبر برفع مستويات الدخل، فعندما تقوم السلطات برفع الانفاق أو تقليص قيمة الضرائب أو تطبيقهما معا، فإن هذا يدفع بمنحنى IS إلى اليمين، فيرتفع الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، وبافتراض المعروض النقدي ثابت فإنه لتمويل الزيادة في الانفاق الحكومي وجب الاقتراض من الجمهور، خاصة أن النقود لأجل المضاربة تكون متوفرة، من جهة أخرى زيادة الانفاق العام في المنطقة الكينزية لم تؤثر إطلاقا على معدل الفائدة، حيث بقيت عند المستوى  $r_1$ ، ومنه لا يتأثر الاستثمار.

والمنحنى التالي يوضح أثر السياسة المالية في المنطقة الكينزية:

الشكل 16: أثر السياسة المالية ضمن المنطقة الكينزية



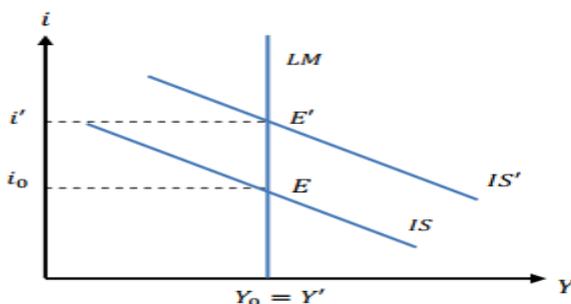
المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص362.

<sup>457</sup>. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق، ص274.

أما المنطقة الكلاسيكية، فتكون فيها السياسة المالية عديمة الفعالية لأن منحنى IS عندما ينتقل نحو اليمين لا يؤثر على الدخل بل يبقى ثابت عند  $Y_5$ ، ويكون الطلب على النقود لدافع المضاربة معدوماً، ومنه تلجأ الحكومة لبيع السندات لتمويل الزيادة في انفاقها العام، مع ثبات المعروض النقدي، فترتفع معدلات الفائدة من  $I_4$  إلى  $I_5$ ، وبالتالي يتشجع الأفراد على الاقتراض بدل الاستثمار، ومنه زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض الاستثمار فيبقى مستوى الدخل دون تغيير<sup>458</sup>.

والمنحنى التالي يوضح أثر السياسة المالية في المنطقة الكلاسيكية:

الشكل 17: أثر السياسة المالية ضمن المنطقة الكلاسيكية



المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص362.

في المنطقة الوسطى عند تقاطع منحني IS و LM، فإن السياسة المالية تكون فعالة في رفع معدلات الدخل لكن بمعدل أقل من ارتفاعه في المنطقة الكينزية، لأن زيادة الانفاق العام تعمل على إزاحة منحنى IS إلى اليمين من الجهة الأعلى، فيرتفع الدخل من  $Y_3$  إلى  $Y_4$ ، وترتفع معدلات الفائدة من  $I_2$  إلى  $I_3$ ، ومنه ينخفض الاستثمار بنسبة قليلة<sup>459</sup>.

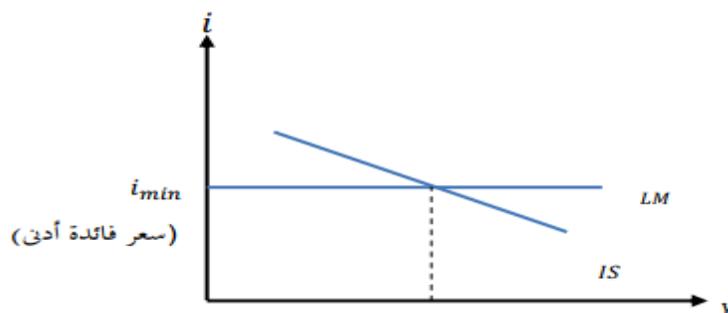
فعالية السياسة النقدية:

تكون السياسة النقدية في المنطقة الكينزية غير فعالة في تأثيرها على مستوى الدخل، لأن الاقتصاد يكون في حالة مصيدة السيولة، فتكون الزيادة في المعروض النقدي على شكل أرصدة نقدية معطلة بسبب توقعات أصحاب الثروة لمعدلات الفائدة، ومنه المعروض النقدي لا يزيد من مستويات الدخل، والمنحنى التالي يوضح أثر السياسة النقدية في المنطقة الكينزية:

<sup>458</sup> . عمر صخري، مرجع سابق، ص263،264.

<sup>459</sup> . عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص206.

الشكل 18: أثر السياسة النقدية ضمن المنطقة الكينزية.

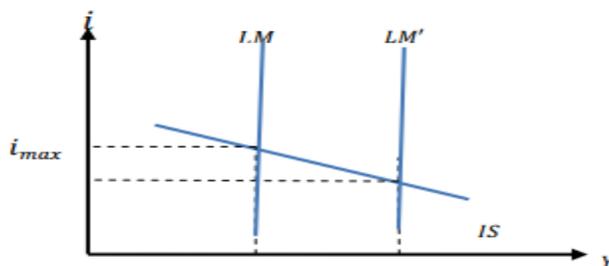


المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 365.

أما في المجال الأوسط فتكون السياسة النقدية فعالة، فإن زيادة المعروض النقدي يعمل على إزاحة منحنى LM إلى اليمين، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدخل من  $Y_2$  إلى  $Y_3$ ، ويخفض معدل الفائدة من  $i_3$  إلى  $i_2$ ، مما يؤدي إلى رفع الاستثمار ومنه ارتفاع الدخل.

إلا أن السياسة النقدية تصبح فعالة وتؤثر على الدخل، عندما يكون الاقتصاد في المنطقة الكلاسيكية، فزيادة المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية يحول منحنى LM نحو اليمين، ويرتفع الدخل من  $Y_3$  إلى  $Y_4$ ، علماً أنه في هذه المنطقة ينعدم الطلب على النقود لأجل المضاربة، فإن زيادة المعروض النقدي ترفع مستوى الانفاق العام والذي بدوره يرفع مستوى الدخل إلى  $Y_4^{460}$ ، والشكل التالي يوضح أثر السياسة النقدية في المنطقة الكلاسيكية:

الشكل 19: أثر السياسة النقدية ضمن المنطقة الكلاسيكية.



المصدر: نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 365.

<sup>460</sup> عمر صخري، مرجع سابق، ص 264، 265.

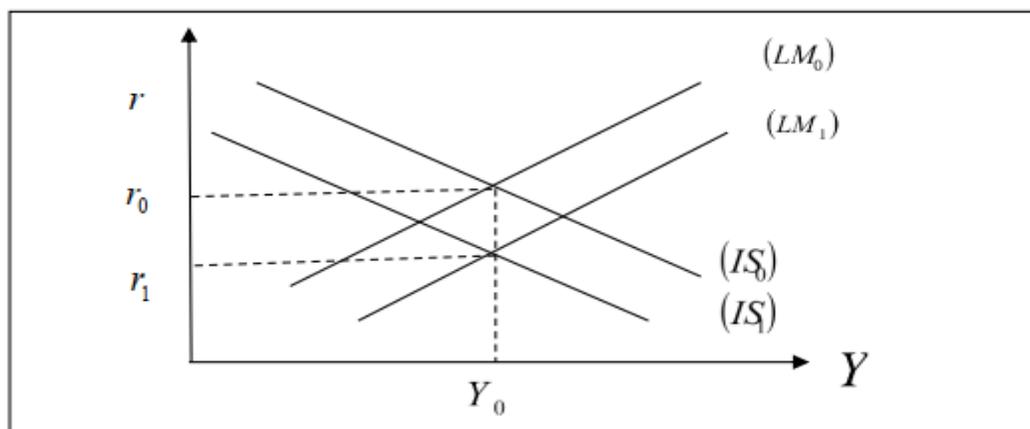
## 2. دمج السياستين المالية والنقدية

إن دمج السياستين المالية والنقدية أو المزج بينهما يطلق عليه اسم *the monetary-fiscal policy mix*، والتي توضح حالات وتحركات كل من منحنىي IS و<sup>461</sup>LM، وحسب الاقتصاديين هناك أربع حالات للمزج بين السياستين<sup>462</sup>:

- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: تعمل هذه التوليفة على إنعاش الطلب الكلي والعمالة من جهة، ومن جهة أخرى تلحق الضرر بالاستثمار ومنه الضرر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وتبقى هذه السياسة متوقفة على مدى مرونة الاستثمار لمعدلات الفائدة.
- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: تعمل هذه التوليفة على تقليص معدلات الفائدة فتزيد الاستثمارات، ورغم زيادته إلا أنه لا يغطي حجم الانخفاض في الانفاق العام فينخفض الدخل وتقل فرص العمل.
- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: إن زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى الزيادة في الدخل وحجم التشغيل ومنه النمو الاقتصادي، مادامت زيادة المعروض النقدي متناسبة مع أسعار الفائدة.
- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية: وهي الأكثر استعمالاً من قبل الدول للحد من ظاهرة التضخم.

من خلال الشكل التالي سنوضح إحدى هذه التوليفات الأربع في إطار المزج بين السياستين المالية والنقدية:

الشكل 20: المزج بين السياستين المالية والنقدية



Source : Olivier Blanchard et Autres, [2016], « Macroéconomie », 6eme Edition Pearson, France, P. 142.

<sup>461</sup>. David Findlay, [2007], « Macroéconomie », 4eme Editions, Pearson, Paris, France, p. 76

<sup>462</sup>. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص93،94.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أنه يتحقق التشغيل الكامل عند مستوى إنتاج  $Y_0$  وسعر فائدة مرتفع  $r_0$  الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، وفي هذه الحالة تخفض معدلات الفائدة من خلال زيادة معدلات الضرائب فينتقل منحنى IS من  $IS_0$  إلى  $IS_1$ ، فيعمل على تقليص الطلب الاستهلاكي، إلا أنه يمكن معالجة هذه الحالة من خلال رفع المعروض النقدي فتخفض أسعار الفائدة ويحفز الطلب الاستثماري ويعود الاقتصاد إلى مستوى  $Y_0$  وسعر فائدة  $r_1$ ، وبهذا تكون هذه التوليفة المتمثلة في انتهاج سياسة نقدية توسعية وتقليص حجم الميزانية قد أرجعت الاقتصاد إلى حالته التوازنية عند  $Y_0^{463}$ .

### فعالية السياسة المالية والنقدية في إطار نموذج IS-LM-BP:

يندرج هذا النموذج في ظل الاقتصاد المفتوح في إطار سعر صرف ثابت ومرن، يعود اكتشاف هذا النموذج للاقتصاديين fleming و mundell، وأطلق عليه نموذج "ماندل-فلمنج"، وفيما يلي سوف نعرف النموذج.

#### نموذج "ماندل-فلمنج":

هو عبارة عن نموذج IS-LM مع دمج كل من الصادرات والواردات في معادلة التوازن، ليضاف إلى سوق الإنتاج والنقد علاقة أخرى متمثلة في ميزان المدفوعات<sup>464</sup>، كما يعتبر نموذج M-F من بين البحوث الأولى في مجال تحديد فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد مفتوح في نظام سعر صرف ثابت ومعوم<sup>465</sup>، ومن أهم الافتراضات التي يقوم عليها نموذج M-F هي<sup>466</sup>:

- يفرق النموذج بين توازن الحساب الجاري وحساب توازن رأس المال في إطار ميزان المدفوعات.
- استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية يزداد صافي الصادرات.
- تدفقات رأس المال حساسة للتغيرات في الفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.
- إن مستوى توازن الناتج مع معدلات الفائدة والذي يحقق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات في الاقتصاد المفتوح ماهو إلا توازن ظاهري (شبه توازن) في نظر نموذج ماندل-فلمنج، ولكي يتحقق التوازن كاملا لا بد من الاستجابة لشروط التوازن في سوق الإنتاج، سوق النقد وميزان المدفوعات.

نتقل الآن إلى صياغة نموذج "ماندل-فلمنج" على النحو التالي<sup>467</sup>:

<sup>463</sup>. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد -نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية-، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص98،99.

<sup>464</sup>. James, M. Boughton, On the origins of the Fleming-Mundell Model, IMF Staff, Vol 50, N°01 (2003). p. p. 1-8.

<sup>465</sup>. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، ص121.

<sup>466</sup>. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص124.

<sup>467</sup>. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد11، ص245-247.

- إن معادلة IS تتغير في حالة الاقتصاد المفتوح لتصبح:  $Y = C + I + G + (X - M)$

ونستنتج معادلة توازن IS فيما يلي:

$$\begin{aligned} Y &= C + I + G + (X - M) \\ \Rightarrow Y &= C_0 + c.(Y - T) + I_0 - i.(r) + G_0 + (X - M) \\ \Rightarrow Y &= C_0 + c.(Y) - c.(T) + I_0 - i(r) + G_0 + X_0 - (M_0 + mY) \\ \Rightarrow \left[ Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - c + c.t - m} - \frac{i}{1 - c + c.t - m}(r) \right] \end{aligned}$$

- تصاغ معادلة ميزان المدفوعات وفق:  $BP = BC + BK$ ، حيث أن:  $BC$  هو الميزان التجاري،  $BK$  هو ميزان رأس المال، علما أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات وفق العلاقة:  $BC = X - M$ .

- تعتمد الصادرات على سعر الصرف، باعتبارها تمثل الطلب الخارجي على السلع الوطنية، علما أن أثر الأسعار العالمية يؤثر إيجابا على حجم الصادرات لتصبح صادرات الدولة رخيصة بالنسبة للأجانب، أما ارتفاع سعر الصرف أو المستوى العام للأسعار المحلية يدل على غلاء الصادرات، بمعنى أن لسعر الصرف أثر سلبي على الصادرات، أما الواردات فتعتمد على الدخل القومي ومستوى الأسعار المحلية وسعر الصرف، وكل هذه المتغيرات تؤثر بالإيجاب على الواردات<sup>468</sup>.

- حركة رؤوس الأموال  $K$  هي الفرق بين رؤوس الأموال الداخلة  $K_E$  التي ترتبط طرديا مع معدل الفائدة  $i$ ، ورؤوس الأموال الخارجة  $K_S$  التي ترتبط عكسيا مع سعر الفائدة، ومنه فإن حركة رؤوس الأموال هي دالة متزايدة لمعدل الفائدة الحقيقي  $i$ .

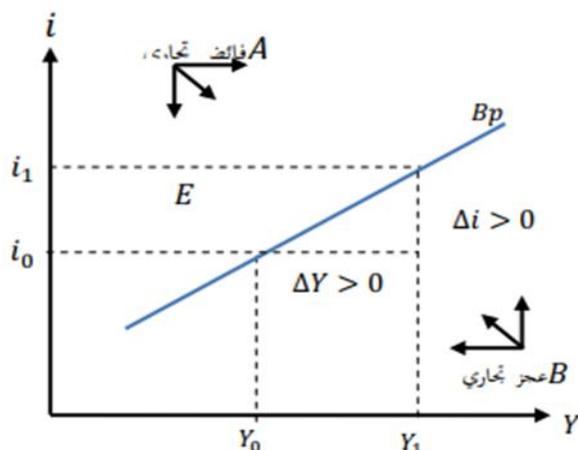
- تكتب معادلة توازن ميزان المدفوعات على النحو التالي:

$$\begin{aligned} BP = 0 &\Rightarrow BC + BK = 0 \Rightarrow (X - M) + k(r) - K_0 \\ &\Rightarrow \left\{ \begin{aligned} r &= \frac{M_0 + K_0 - X_0}{k} + \frac{m}{k}(Y) \\ Y &= \frac{X_0 - M_0 - K_0}{m} + \frac{k}{m}(r) \end{aligned} \right\} \end{aligned}$$

والشكل التالي يوضح منحنى BP:

<sup>468</sup>. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق، ص 311، 312.

الشكل 21: توازن ميزان المدفوعات BP



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص 307.

يحقق المنحنى أعلاه التوازن في ميزان المدفوعات في جميع توليفاته  $(Y, i)$ ، حيث تجمع هذه التوليفات علاقة طردية والمنحنى ذو اتجاه متزايد<sup>469</sup>.

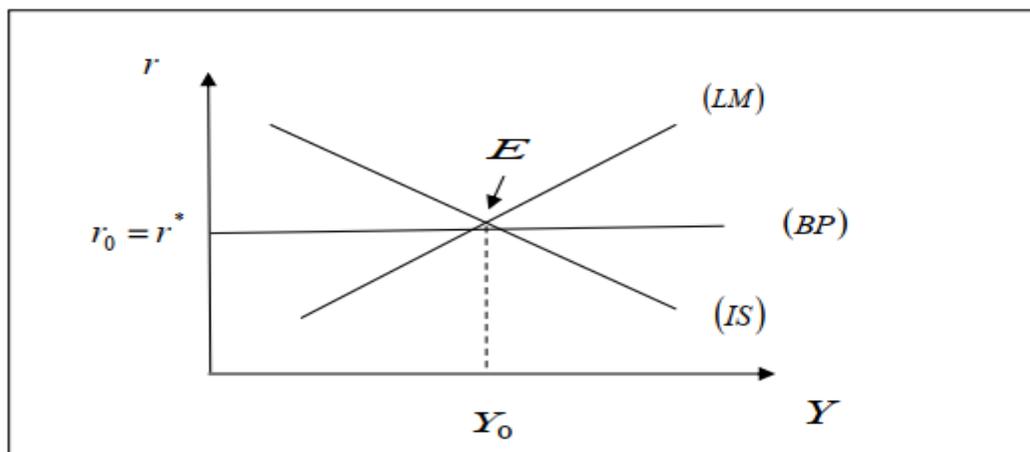
عند ملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح لنا أنه إذا كان الميزان التجاري في حالة فائض لأن الاقتصاد فوق منحنى BP، تدفع قوى التوازن ميزان المدفوعات إلى الانخفاض فيرتفع الدخل الوطني (النقطة A)، أما النقطة B فيكون عندها الاقتصاد تحت منحنى BP، فيحدث عجز في الميزان التجاري، فتقوم قوى التعديل بدفع سعر الفائدة نحو الارتفاع، فيتدهور الدخل الوطني ولا يحقق ميزان المدفوعات توازنا إلا إذا كان الاقتصاد عند النقطة  $BP=0$ <sup>470</sup>.

أما التوازن الكلي فيتحقق من خلال تقاطع منحنى IS، LM و BP، عند النقطة التوازنية e، الشكل التالي يوضح التوازن الكلي في ظل اقتصاد مفتوح:

<sup>469</sup>. jean- Olivier Hairault, [2000], «ANALYSE MACROECONOMIQUE», Editions La Découverte, Paris, France, p. 157.

<sup>470</sup>. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص 308.

الشكل 22: التوازن الآني في ظل اقتصاد مفتوح



المصدر: محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 148.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نجد أن سعر الفائدة عامل أساسي في تحسين ميزان المدفوعات فيرتفع إلى أعلى بسبب الزيادة في معدلات الفائدة، والتي تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي ومنه المشتريات المستوردة، وهذا ما يحسن من قيمة الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، كما أنها ترفع من تدفقات رأس المال إلى الداخل بالمقارنة مع أسعار الفائدة الأجنبية، فيتحسن رصيد رأس المال ويعود التوازن لميزان المدفوعات لامتصاص الفائض نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، ومنه وجب رفع قيمة الدخل من خلال رفع قيمة الواردات لينخفض حجم الميزان التجاري فيقل الفائض في ميزان المدفوعات<sup>471</sup>، أما ميزان المدفوعات فيكون في حالة توازن على طول خط BP، يكون سعر الفائدة منخفضاً تحته فيحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج، فيرتفع الدخل والواردات مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، فتعمل سياسة تخفيض العملة على نقل المنحنى إلى الأسفل والعكس، لأنها تعمل على جعل سلع الدولة أكثر تنافسية على المستوى العالمي، وهذا ما يحسن ميزان المدفوعات، شرط أن تقوم السلطات النقدية بتقليص أسعار الفائدة عند أي مستوى دخل كان<sup>472</sup>.

#### فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر صرف ثابت:

يرتبط الاقتصاد المفتوح بحركة رؤوس الأموال الأجنبية والتي ترتبط هي الأخرى ارتباطاً وثيقاً بمعدلات الفائدة<sup>473</sup>، وفيما يلي سنتعرف على فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في ظل هذا النظام.

#### فعالية السياسة المالية:

<sup>471</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 109.

<sup>472</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 97.

<sup>473</sup> Jean- Olivier Hairault, [2000], op.cit, P. 183

ندرس فعالية السياسة المالية من خلال<sup>474</sup>:

- الحركة التامة لرؤوس الأموال: في هذه الحالة عند ارتفاع الطلب الكلي لا ترتفع معدلات الفائدة بل تبقى ثابتة على المستوى الدولي، ولهذا تكون السياسة المالية فعالة.

- الحركة غير التامة لرؤوس الأموال: تتقيد السياسة المالية جزئياً عند ارتفاع معدلات الفائدة، هذه الأخيرة تؤدي إلى تخفيض الاستثمار فيخفض الارتفاع في الدخل القومي، باعتبار الطلب والناتج يرتفعان من خلال رفع مستوى الانفاق العام، إلا أن تمويله يحدث منافسة في سوق رأس المال، فتخلق إزاحة جزء من الاستثمار الخاص نظراً لارتفاع معدلات الفائدة، ومن جهة أخرى تعمل معدلات الفائدة المرتفعة على زيادة مردودية الاستثمار الوطني مقارنة بالاستثمار الأجنبي، فتتحرك رؤوس أموال أجنبية إلى الداخل، الأمر الذي يحسن من وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إلا أن الفائض في رؤوس الأموال هذه يحدث ضغطاً في أسعار الصرف، فتتدخل السلطة النقدية بامتصاصها لهذا الفائض ويضيفه إلى احتياطياته من العملة الأجنبية، وهذا باعطاء المستثمرين ما يقابلها من العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى توسيع المعروض النقدي، وبهذا دخول رؤوس الأموال تخلق سياسة نقدية توسعية، تعمل على تقليص معدلات الفائدة وارتفاع مستوى الناتج، بمعنى أن رؤوس الأموال الأجنبية قامت بتمويل الانفاق بطريقة غير مباشرة<sup>475</sup>.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة المالية فعالة في ظل نظام سعر الصرف الثابت من خلال حركة رؤوس الأموال الأجنبية<sup>476</sup>، وسنلخص في الجدول التالي أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

الجدول 04: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

حركة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا يتغير	زيادة كبيرة
منخفضة	استنزاف قليل للاحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أصغر
مرتفعة	تحقيق احتياطات محدودة	زيادة أكبر	زيادة طفيفة
كاملة	تحقيق احتياطات كبيرة	زيادة متعاضمة	لا تتغير

المصدر: عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 148.

<sup>474</sup>. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص 334، 335.

<sup>475</sup>. محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي العميق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 159، 160.

<sup>476</sup>. Aristomène Varoudakis, [1999], « La Politique Macroéconomique », 1er Edition, DUNOD, Paris, France, P. 212.

فعالية السياسة النقدية:

يتدخل البنك المركزي في حالة انتهاجه لسياسة نقدية توسعية بزيادة المعروض النقدي من خلال تخفيض معدل الخصم أو تقليص نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول للسوق المفتوحة كمشتري أو استخدامهما معا، فتقلص معدلات الفائدة ويزيد مستوى الدخل، إلا أن هذا التأثير يتبع تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي وفق ما يلي:

- الحركة التامة لرؤوس الأموال: وتكون السياسة النقدية في هذا الطرف غير فعالة، لأن انخفاض معدل الفائدة وارتفاع الدخل تؤدي بالعجز في ميزان المدفوعات، ومنه تدهور سعر صرف العملة المحلية، فتدخل السلطات النقدية لكي تحافظ على ثبات سعر الصرف ببيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وبهذا يمتص المعروض النقدي من التداول فيتحسن سعر صرف العملة المحلية، ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية التقييدية تعيد التوازن في المدى الطويل<sup>477</sup>.

- الحركة غير التامة لرؤوس الأموال: في هذه الحالة، وعند انخفاض أسعار الفائدة يتحفز الاستثمار فيرتفع الناتج، فيحدث اختلال في ميزان المدفوعات، علما أنه الفرق بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية تجعل مردودية الاستثمار أعلى في الخارج مقارنة بالداخل، فتخرج رؤوس الأموال إلى الخارج، فتتخفف احتياطات الصرف الأجنبي، الأمر الذي يولد سياسة نقدية تقييدية تلقائية تعمل على إعادة التوازن لكن بنسبة ضئيلة فلا يحدث التوازن بل يكون منحني LM قريبا من نقطة التوازن، ويطلق على هذه الحالة الحرية غير التامة لحركة رؤوس الأموال، مما يدل على ضعف السياسة النقدية في هذه الحالة<sup>478</sup>.

ومنه نستنتج أن السياسة النقدية في ظل هذا النظام غير فعالة بالقدر الكافي الذي يعيد التوازن مهما كانت قيمة حركة رؤوس الأموال. وسنلخص في الجدول التالي أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

الجدول 05: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

حركة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف محدود للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
منخفضة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
مرتفعة	استنزاف واسع للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
كاملة	استنزاف لا نهائي للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير

المصدر: حللو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص204.

<sup>477</sup>. صالح تومي، مرجع سابق، ص226.

<sup>478</sup>. محمد بوخاري، ص165، 166.

فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر صرف مرن:

فعالية السياسة المالية:

كما سبق الذكر أن حركة رؤوس الأموال تلعب دورا مهما في فعالية السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت، أما في حالة نظام سعر الصرف المرن سوف ندرس إن كانت لها نفس الفعالية هي والسياسة النقدية في حالة حركة غير تامة وحركة تامة لرؤوس الأموال<sup>479</sup>:

- حركة غير تامة لرؤوس الأموال: عندما تنتعش الواردات بسبب ارتفاع الدخل فيؤدي هذا إلى تدهور ميزان المدفوعات، إضافة إلى ارتفاع عرض العملة المحلية في سوق الصرف ويعمل على رفع سعر الصرف، ومنه تدهور قيمة العملة المحلية، فيتحسن الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن القول أنه في هذه الحالة ارتفاع الدخل وانخفاض تدفق رؤوس الأموال يعمل على ارتفاع فعالية السياسة المالية لتؤثر على الطلب الكلي.

- حركة تامة لرؤوس الأموال: يرتفع الطلب الكلي نتيجة زيادة معدل الانفاق العام فيترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة فتتحسن قيمة العملة المحلية من خلال تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل فيزيد الطلب على العملة المحلية بمعدل أكبر من المعروض النقدي، فيحدث فائض في ميزان المدفوعات، ويترتب عن هذا الفائض ارتفاع الدخل، من جهة أخرى يفقد الاقتصاد الوطني قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، فتتخفض الصادرات وترتفع الواردات ومنه تدهور الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

ومنه نستنتج أن السياسة المالية في ظل سعر صرف مرن وفي حالة حركة تامة لرؤوس الأموال تكون ذات فعالية معدومة أما في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال فتكون ذات فعالية كبيرة، إلا أن هذه الفعالية تقل كلما زادت حركة رؤوس الأموال.

وسنلخص في الجدول التالي أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن:

الجدول 06: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	قيمة العملة المحلية
منعدمة	زيادة قليلة	زيادة كبيرة	انخفاض كبير
منخفضة	زيادة أكبر	زيادة أصغر	انخفاض قليل
مرتفعة	زيادة متعاطمة	زيادة أقل	تحسن قليل
كاملة	لا تغيير	لا تغيير	تحسن كبير

المصدر: عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 129.

<sup>479</sup>. صالح تومي، مرجع سابق، ص 229، 230.

فعالية السياسة النقدية:

في ظل هذا النظام لا يتدخل البنك المركزي لعدم تغير صافي الأصول الأجنبية، وتكون له القدرة في التحكم في المعروض النقدي، ويكون تأثير السياسة النقدية في هذه الحالة ذو تأثير على الدخل مهما كانت درجة تدفق رؤوس الأموال، فعند انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية تنخفض معدلات الفائدة نتيجة ارتفاع المعروض النقدي فيزيد معدل الاستثمارات وبالتالي الدخل، فيتحقق التوازن بين سوق الإنتاج والسوق النقدي في المدى القصير، من جهة أخرى تقليص سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، فيزيد عرض النقود الوطنية في سوق الصرف فتتدهور قيمتها، فتقل الواردات وتزيد الصادرات فيتحسن ميزان المدفوعات<sup>480</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن تكون فعالة مهما كانت درجة رؤوس الأموال ودرجة قابليتها للحركة، إلا أنها تكون فعالة بزيادة كلما زادت حركية رؤوس الأموال باعتبارها تخفض من قيمة العملة المحلية والتطور العكسي لسعر الفائدة التابع للكتلة النقدية<sup>481</sup>.

وسنلخص في الجدول التالي أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن:

الجدول 07: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن

حركة رأس المال	النتائج المحلي	سعر الفائدة المحلي	سعر الصرف المحلي
منعدمة	زيادة صغيرة	انخفاض كبير	انخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	انخفاض صغير	انخفاض كبير
مرتفعة	زيادة أكبر	انخفاض أصغر	انخفاض أكبر
كاملة	زيادة متعاطمة	لا تغيير	انخفاض متعاطم

المصدر: لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 211.

<sup>480</sup>. أنظر:

لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 208.

jean- Olivier Hairault, [2000], «ANALYSE MACROECONOMIQUE», OP.CIT, pp. 160-161.

<sup>481</sup>. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 361.

### 3. النمو الاقتصادي، نظرياته ونماذجه ودور السياسات المالية والنقدية في تحقيقه.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية، وهدفاً نحائياً لها، يعكس السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، يقيس مدى تطور المستوى الاقتصادي من جهة، ومدى تحسن مستوى المعيشة والرفاهية عند أفراد المجتمع من جهة أخرى. اهتم العديد من الاقتصاديين بهذا المؤشر لأهميته في السياسة الاقتصادية، فقد تعددت الآراء في تفسيره ضمن نظريات ونماذج جاء بها اقتصاديون بارزون على غرار آدم سميث، ريكاردو ومالتوس من الكلاسيك، أما من رواد النيو كلاسيك نجد سولو، إضافة إلى ما جاء به نموذج هارود-دومار من الكينزيين الجدد، والذي أعطى اسهاماً فعالاً للنمو الاقتصادي آنذاك، إلى غاية منتصف ثمانينات القرن الماضي، أين برزت نظرية جديدة سميت بنظرية النمو الداخلي، والتي سعت في البحث عن تأثير بعض المتغيرات الداخلية على النمو الاقتصادي، برز فيها العديد من الباحثين أمثال romer، lucas.

#### 1.3. تعريف وقياس النمو الاقتصادي

تسابق الدول فيما بينها لتحقيق معدلات مقبولة إلى عالية من النمو الاقتصادي، باعتباره من بين أضلاع المربع السحري لكالدور بمعنى أنه هدف من الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لأي بلد، بل ويعكس مستوى تلك السياسة في تحقيقها لأهدافها النهائية، لذا يعتبر من بين أهم المؤشرات لتصنيف دولة ما، سواء كانت متقدمة ذات اقتصاد مزدهر، أو نامية ذات اقتصاد متدهور.

##### 1.1.3. التعريف

يعبر النمو الاقتصادي عن معدل زيادة الإنتاج في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، كما أنه يعكس تغيرات الطاقة الإنتاجية الكمية ومدى استغلالها، فارتفاع معدل النمو في الدخل القومي يدل على ارتفاع نسبة استغلال هذه الطاقة الإنتاجية<sup>482</sup>. يمثل النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، تنتج هذه الزيادة عن عدة عوامل كتحسين نوعية وكمية الموارد المتاحة، وتحسين الطرق التكنولوجية لوسائل الإنتاج<sup>483</sup>. كما يمكن تعريفه على أنه الزيادة في الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي<sup>484</sup>، والزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة<sup>485</sup>.

<sup>482</sup> . رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص315.

<sup>483</sup> . على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع، العوائق وسبل النهوض-، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الكعبة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص39.

<sup>484</sup> . محمود حامد، الاقتصاد الكلي، دار حيمثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص193.

<sup>485</sup> . Jean Arrous, Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris, France, 1999, p9

يقاس بعدة مقاييس أحسنها الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي<sup>486</sup>، ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في هذا الأخير من فترة إلى أخرى، كما أنه يعكس تلك التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية والقدرة على استغلالها، فإذا ارتفعت نسبة استغلالها ارتفعت معدلات النمو في الناتج الوطني، والعكس صحيح<sup>487</sup>.

أما عن تعريفات الاقتصاديين نذكر:

- حسب **François Perroux** يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة طويلة لمؤشر الانتاج لبلد ما (الناتج الاجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية)<sup>488</sup>.

- يعرفه **Domenic Salvatore** على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الانتاجية الفردية<sup>489</sup>.

- عرفه **Jean Rivoire** على أنه تحول الاقتصاد تدريجياً نحو الزيادة من خلال زيادة الإنتاج أو الرفاهية<sup>490</sup>.

- أما **Simon kuzents** عرفه على ارتفاع طويل الأجل لإمكانيات عرض سلع متنوعة بوتيرة ترفع من النمو السكاني المرفق لها<sup>491</sup>.

تضاربت أفكار بعض الاقتصاديين حول الاختلاف بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ولهذا سنتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية لمعرفة الفرق بينها وبين النمو.

### مفهوم التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي باعتبارها تشمل جوانب أوسع من النمو الذي يضم الجانب الاقتصادي، فعلى غرار ذلك تضم الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي، وهذا ما جاء به EDGAR OWEN في كتابه عن التنمية<sup>492</sup>.

<sup>486</sup>. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, New York, 1995, p 429.

<sup>487</sup>. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص371.

<sup>488</sup>. Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du monde de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357.

<sup>489</sup>. Dominick Salvatore ; " Development Economics " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ; P.4.

<sup>490</sup>. Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je? , ed Dahleb, Alger, Algérie, 1994, p79.

<sup>491</sup>. روي مورسي، ترجمة: هشام متولي، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، الطبعة الثانية، الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1979، ص09.

<sup>492</sup>. edgar owen, the future of freedman in the develoing world : economic development and reform ( new york, pergamanpress , 1987, p xv.

كما يمكن تعريفها على أنها تلك الزيادة في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، وفق تغييرات تنظيمية وتكنولوجية<sup>493</sup>، كزيادة نسبة السكان في المدن مقارنة بالريف، تغير نمط الاستهلاك من مستهلك لأخر، فهناك من يحول دخله لسلع ضرورية فقط، وهناك من يحولها لسلع ضرورية وكماالية، والعديد من التغييرات الهيكلية في مختلف المجالات الأخرى<sup>494</sup>.

عرفها الاقتصادي **Baldwin meier** على أنها تلك العملية التي يرتفع فيها الدخل الوطني بالإضافة إلى الدخل المتوسط للفرد وكذا ارتفاع نمو بعض القطاعات<sup>495</sup>.

أما الاقتصادي **kindle berger** فعرفها على أنها الزيادة في الناتج الوطني لفترة معينة، مع وجود أحداث تغييرات تكنولوجية في المؤسسات القائمة أو تلك التي هي في طور الانشاء<sup>496</sup>.

تتميز عملية التنمية بمجموعة من الخصائص<sup>497</sup>:

- تغييرات على مستوى حجم السكان وسنهم.
  - تغييرات هيكل الاقتصاد، كتراكم رأس المال واكتشاف موارد جديدة.
- من خلال هذه المفاهيم يمكن وضع جدول يوضح أهم النقاط التي يتسم بها كل من مفهوم، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

#### الجدول 08: نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يترجم على أنه الزيادة في الناتج القومي العام	إضافة إلى الناتج القومي، حدوث تغييرات هيكلية في شتى المجالات
يلامس الجانب الاقتصادي	يلم بجميع الجوانب الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي والسياسي
لا يهتم بالمستفيد من عوائد النمو الاقتصادي	يشمل عائد التنمية جميع طبقات المجتمع

المصدر: من إعداد الباحثة.

<sup>493</sup>. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص48.

<sup>494</sup>. Malcolm gills, economics of development, ww,netron and company, new york, london, 1983, p7,8.

<sup>495</sup>. حربي محمد عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص26.

<sup>496</sup>. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص82.

<sup>497</sup>. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص64.

### 2.1.3. مقاييس النمو الاقتصادي.

لتحديد نسبة النمو في أي بلد يجب الاعتماد على مؤشرات كمية، كمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي، أو معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يعبر عن مستوى معيشة الأفراد في بلد ما<sup>498</sup>، مع وجود مشكلات عديدة في استعمال الناتج المحلي الإجمالي GDP لقياس النمو وقياس جودة الوضع العام للسكان.

- يختلف الناتج المحلي الإجمالي الفردي على مجموعة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.
  - يتضمن هذا الناتج إنفاقا سلبيا، على سبيل المثال نزع التلوث من ماء ملوث.
  - إن GDP لا يحسب قيمة النشاطات التي تمون خارج السوق، كما لا يحسب نشاطات السوق الموازي في الاقتصاد الوطني بصفة دقيقة، فهو يأخذ القيم التقديرية فقط.
  - الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات تخص ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تؤثر على مستوى العيش<sup>499</sup>.
- تأثر هذه النواقص على قياس النمو الاقتصادي فعليا، لذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وليس كمقياس مطلق، ومنه قام الاقتصاديون باستعمال أدوات رياضية في قياسه كـ"معامل جيني"، ورغم ما يوجد به من نواقص إلا أنه يعتبر أجود مؤشر يقيس النمو الاقتصادي.

#### 1. الناتج المحلي الخام الحقيقي PIBr:

تعود الزيادة في هذا المعيار إلى الزيادة الحقيقية في الكمية أو السعر مقومة بالأسعار الثابتة<sup>500</sup>، يمكن حساب هذا المؤشر وفق مايلي<sup>501</sup>:

$$\text{Pib reel} = \frac{\text{pib nominal}}{\text{deflateur de pib}}$$

بمعنى حاصل قسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على معدل انكماشه.

#### 2. الدخل الوطني الكلي المتوقع:

<sup>498</sup>. رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص315.

<sup>499</sup>. محمد صالح تركي الفريشي، علم اقتصاد التنمية، اثره للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الشارقة، الأردن، 2010، ص74،73.

<sup>500</sup>. Gregory N, Mankiw, Macroeconomie, 7eme edition, De Boeck, paris, 2010, p.30.

<sup>501</sup>. Stiglitz.J.E Principes d'Economie moderne ,2ème Edition, Edition Deboeck, paris,2000, p.16.

أكد بعض الاقتصاديين على اعتماد الدخل الوطني الكلي المتوقع بدلا من الفعلي لعدم نجاعة نتائجه، باعتبار إمكانية امتلاك بعض الدول على موارد كامنة يمكن استغلالها لرفع دخلها<sup>502</sup>.

### 3. متوسط الدخل الفردي الحقيقي:

يتميز هذا المؤشر بقبول الاقتصاديين في قياس النمو الاقتصادي، إلا أنه يتصف بعدم الدقة في البلدان النامية نتيجة الاحصائيات المتضاربة في عدد السكان والمداخيل، فطرح التساؤل في احتساب جميع السكان أو السكان العاملين فقط دون الآخرين من البطالين، بحسب وفق القانون التالي<sup>503</sup>:

معدل النمو الاقتصادي = (الدخل الحقيقي للفترة الحالية - الدخل الحقيقي للفترة السابقة) / الدخل الحقيقي للفترة السابقة

معنى يقوم بقياس معدل النمو البسيط وفق التغير في متوسط الدخل الحقيقي بين سنتين مختلفتين<sup>504</sup>.

صنفت هذه المعايير سألقة الذكر تحت معايير الدخل، إلا أنه توجد معايير أخرى اجتماعية تضم مجموعة من المؤشرات، كالمؤشرات الخاصة بكفاية الغذاء، الصحة، التعليم والثقافة، إلا أنه لا يعتمد عليها إلى حد بعيد في قياس النمو الاقتصادي للدول.

### 2.3. محددات وتكاليف النمو الاقتصادي

باعتبار النمو الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها كل الدول مهما كانت الظروف التي تعيشها، إلا أن لهذه الهدف مجموعة من المعايير تحدده، بالإضافة إلى أعباء تقع على عاتق الدول وجب عليها تحملها لتحقيق معدلات مقبولة من النمو، وفيما يلي سنفصل في محدداته وتكاليفه.

#### 1.2.3. محددات النمو الاقتصادي

يحكم النمو الاقتصادي مجموعة من المحددات تتمثل فيما يلي:

- **الموارد الطبيعية:** وهي تلك الموارد التي تمنحنا إياها الطبيعة كالتربة والمياه، وتأخذ بعين الاعتبار نوعية وكمية هذه الموارد مع وجوب استغلالها وإلا لا يمكنها تحقيق الغاية الاقتصادية المسندة إليها، فأية دولة تملك موارد طبيعية غير مستغلة لا يمكنها تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي، ولكي نعلم مدى استغلال مورد ما في بلد ما نلاحظ حجم الطلب على السلع

<sup>502</sup> . حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر)، 1970-2010، جامعة تلمسان، 2013، ص10.

<sup>503</sup> . محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سابق، ص90.

<sup>504</sup> . محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

المنتجة من هذا المورد، وكم تكون كلفة استغلال هذا التحويل لسلع وخدمات متوجهة للاستهلاك، وتكون أقل من الفوائد الممكن جنيها من هذا التحويل.

- **الموارد البشرية:** يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مجموع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، حيث كان معدل الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل السكان يكون معدل النمو أكبر<sup>505</sup>.

من خلال ما سبق نلاحظ أن عدد السكان عامل رئيسي في تحديد قيمة النمو الاقتصادي، فإذا ازدادت القوى البشرية بدرجة غير متناسبة مع الزيادة في قيمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي يقل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، لأن الزيادة في عدد السكان تفرض الزيادة في اليد العاملة ومنه الإنتاج، والأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني القادر والراغب في العمل والإنتاج.

إضافة إلى تكوين العمال في إطار دعمهم للنمو الاقتصادي ليصبحوا ذوي مهارات وكفاءات عالية يحفزون بذلك الإنتاج ويحققون النمو من خلال ادراجهم للمعارف المكتسبة في عملية الإنتاج والاستفادة منها عموماً<sup>506</sup>.

- **تراكم رأس المال:** على المجتمع التخلي عن جزء من الاستهلاك الجاري لتوجيهه إلى الانفاق على السلع الرأسمالية كالمرافق العامة والجسور، البنى التحتية كالمدارس والطرق وغيرها، لأن تراكم رأس المال مبني على الادخار بشكل مباشر من أجل الرفع من معدل النمو، ولا يكون هذا إلا من خلال تحويل الدخل المتوفر نتيجة امتناع الأفراد عن الاستهلاك المفرط إلى النشاطات الاستثمارية، فالمجتمع يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري ليحدث لأجل إنتاج سلع إنتاجية، أي تراكم رأس المال يقترن بالادخار، بمعنى التخلي عن استهلاك جزء من الإنتاج لتحويل جزء من الدخل للاستثمار<sup>507</sup>.

- **معدل التقدم التكنولوجي:** ويقصد به مجموعة من الابتكارات والاختراعات تؤدي إلى تطوير وتحديث منتجات جديدة مساهمة في الانتاج<sup>508</sup>، وكذا التطوير في موارد أخرى تشمل المستوى التعليمي والإداري والتسويقي، والتي تعمل على تحسين مداخيل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم<sup>509</sup>.

- **البيئة الاقتصادية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء من الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي، أي لابد من توفير أوضاع مناسبة تحفز على النمو الاقتصادي، لا تعيق المشاريع والاستثمارات.

<sup>505</sup> عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 282

<sup>506</sup> Vittorio Campanelli, Le capital humain dans les politiques pour la croissance économique. Revue Recherches Sociologiques, vol. 36, no2/3, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005, P 159, 160

<sup>507</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 272.

<sup>508</sup> طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص 183

<sup>509</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 358.

والمقصود بالبيئة الاقتصادية تلك العوامل المساعدة على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفاء قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس لا يعيق التوسع الاستثماري.

### 2.2.3. تكاليف وأعباء النمو الاقتصادي.

- لتحقيق نمو اقتصادي بمعدلات مقبولة لابد من تحمل الاقتصاد لمجموعة من الأعباء والتكاليف نعددها في النقاط التالية<sup>510</sup>:
- إن زيادة النمو الاقتصادي تحتم على الدول زيادة انتاج السلع الرأسمالية، وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، لذا يجب الادخار وتخفيض الاستهلاك لإنتاج مستقبلي.
  - يؤثر النمو الاقتصادي على البيئة بالسلب حيث يزيد من تلوثها، ويقضي على ثروتها الطبيعية، ويعمل على النزوح الريفي، على غرار التلوث والازدحام الذي يخلق الضجة ويخلق عدم توازن الطبيعة واختلالها.
  - تذبذب الاقتصاد وعدم استقراره باعتبار النمو الاقتصادي عملية غير مستقرة وغير منتظمة، مثل البطالة الجزئية، بروز الطبقات المجتمعية، لأن النمو الاقتصادي لم يثبت فعاليته في القضاء على الفقر والتساوي بين طبقات المجتمع، بل ولتلكلفة بعض الطبقات أعباء أقوى منها (المزارعون، الحرفيون، التجار الصغار).
  - طغيان التقدم المادي يجعل العزيمة الدينية تنخفض عند المجتمعات.

### 3.3. نظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي.

لنمو الاقتصادي نظريات قديمة كلاسيكية جاء بها زعماء الفكر الكلاسيكي أمثال آدم سميث، مالتوس، ريكاردو وكارل ماركس، في نهاية القرن الثامن عشر، أما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاهتمام قويا على النمو الاقتصادي وجادا نتيجة وجود عاملين أساسيين، الأول وهو الاهتمام القوي بالنمو الاقتصادي الذي كان نتيجة الثروة الكينزية في نظرية الدخل، أما العامل الثاني يتمثل في الوعي الذي اكتسبه الاقتصاديون لمشكلة الفقر في العالم<sup>511</sup>، ومنه ظهرت نظريات أخرى تحت منطلق النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، ومن بينها نموذج هارد-دومار.

<sup>510</sup>. أنظر:

برنييه سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص469، 470.

عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص472.

<sup>511</sup>. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص318.

ولعل أول مصدر أشار بشكل موثوق إلى النمو الاقتصادي ومفهومه هو الفيلسوف العربي ابن خلدون في 1377، والذي ذكر في مقدمته أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة، ومنه زيادة الإنتاجية الذي يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومنه ارتفاع المداخيل<sup>512</sup>.

تليه المدرسة التجارية في القرن 17، والتي أعتبر زعماءها من بين الأوائل الذين وضعوا حجر الأساس فيما يتعلق بموضوع النمو الاقتصادي، حيث أشارت المدرسة أن النمو الاقتصادي لا يكون إلا من خلال جذب أكبر عدد من المعادن النفيسة، تليها المدرسة الطبيعية في بدايات القرن 18، والتي نادى بمبدأ الحرية الاقتصادية في ظل المنافسة الطبيعية التي يفرضها النظام الطبيعي دون تدخل الدولة إلا من خلال حماية حقوق الأشخاص<sup>513</sup>.

### 1.3.3. نظريات النمو الاقتصادي.

كما سبق وأن ذكرنا أن النمو الاقتصادي تطور بتطور العصور والمفكرين الاقتصاديين، ولكل حقبة مفكرون وأنصار أقاموا نظريات خاصة بهم، وسنفصل هذه النظريات فيما يلي:

#### نظرية النمو عند التجار:

من بين أنصار هذه المدرسة ويليام بيتي w.petty، جون لوك j.lock، وجان باتيست كولبر j.b.colber، طرحوا نظريتهم في المسكوك من الذهب والفضة، فاعتقدوا أنه يجب تحقيق ميزان تجاري رابح لبناء مخزون من الذهب والفضة، من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على أسعار وحصص ما يتم استيراده، فيقوم النقد الناتج بتخفيض معدلات الفائدة، وتخفيض الاستثمار الداخلي، مما يسمح برفع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق معدلات جيدة من النمو<sup>514</sup>.

#### الكلاسيك والنيو كلاسيك

من بين زعماء الفكر الاقتصادي آدم سميث زعيم المدرسة الكلاسيكية، ريكاردو، كارل ماكس وغيرهم من رواد هذه المدرسة التي قامت على مبادئ أساسية أهمها المنافسة التامة، حالة الاستخدام التام للموارد، وفيما يلي النظريات التي جاء بها هؤلاء الاقتصاديون.

#### نظرية آدم سميث<sup>515</sup>: 1723-1790

<sup>512</sup>. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص46.

<sup>513</sup>. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص47.

<sup>514</sup>. فريدريك م شرر، ترجمة أبو علي عشمه، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثره بالتقدم التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتب العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002،

ص17، 18.

<sup>515</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-، مرجع سابق، ص56، 57.

يعتبر آدم سميث\* أن العمل هو مصدر الثروة في الأمم، وتقسيم هذا العمل يعتبر وسيلة لزيادة الإنتاجية ومنه تحقيق الثروة، وقد ساهم بفكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، يكون هذا التقسيم داخل الشركات، أو بين الشركات والصناعات، والتي بدورها تحقق مجموعة من المزايا والخصائص نذكرها فيما يلي:

- زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن ارتفاع مهارة العاملين وبراعتهم.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.
- تحسن المستوى التكنولوجي ومنه تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، لذا فإن التخصص يساعد على تراكم رأس المال.

إن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق الذي يتزايد بتحسين وسائل النقل، ويكون العمل أكثر تخصصاً وتأني النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية، والعكس صحيح، بمعنى أن حجم السوق يعتمد كذلك على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد. كما أكد آدم سميث أن نمو الإنتاج وتحقيق معدلات جيدة من مستويات المعيشة يعتمدان على تراكم رأس المال والاستثمار، وأن هذا الأخير يعتمد على الادخار الناجم عن الأرباح والمتولد من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل.

أما التراكم الرأسمالي فهو يعبر عن رغبة الأفراد في تخصيص جزء من مواردهم قصد إنتاج سلع إنتاجية بدل سلع استهلاكية، بمعنى أكثر وضوح ادخار الأفراد قصد الاستثمار<sup>516</sup>.

#### يعتقد سميث ويعتبر ما يلي:

- إن عناصر النمو تتمحور في المزارعين، المنتجين، المستثمرين ورجال الأعمال<sup>517</sup>.
- إن التجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء في الموارد.
- يعتمد تحليل سميث على عدم تدخل الدولة، أو تدخلها المحدود في النشاط الاقتصادي، وهذا الأمر يجعل الادخارات تعمل على زيادة رأس المال، وأن الطلب على هذا الأخير يكون تلقائياً لغرض الاستثمار، مع وجود قوى خفية تعمل على أحداث التوازن في السوق<sup>518</sup>.

\*: هو عالم اقتصاد أسكتلندي، مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، من بين مؤلفاته "ثروة الأمم" و"نظرية المشاعر الأخلاقية".

<sup>516</sup> محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظريتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 69.

<sup>517</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 450.

<sup>518</sup> سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 316.

- إن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، وانخفاضها يتعلق بالنشاطات المعتمدة على الأراضي كالزراعة، باعتبار الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.
  - إن التنمية الاقتصادية تبدأ بصفة تدريجية وأنها محدودة مهما زادت، وبالتالي فإن الركود الاقتصادي أمر حتمي.
  - إن الاستثمار يعتمد على معدل الربح، فبانخفاضه ينخفض الاستثمار، وإن كل ادخار يتم استثماره، وبالتالي لا يمكن الحصول على تراكم رأسمالي وتنمية دون ادخارات.
- كما سلف الذكر أن سميث اعتمد في عملية الإنتاج على ثلاث عناصر: الأرض، العمل ورأس المال، ومنه تكتب دالة الإنتاج على النحو التالي<sup>519</sup>:

$$Y=f(K, L, D).....1$$

حيث: Y: الإنتاج، K: رأس المال، L: العمل، D: الأرض.

- إن معدل النمو السنوي لنتائج الاقتصاد الوطني عند سميث يتمثل في مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ينتج عن عملية تفاضل دالة الإنتاج (رقم 1) بالنسبة للزمن t:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} * \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} * \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dD} * \frac{dD}{dt}.....2$$

حيث أن: dy/dt: معدل نمو الناتج السنوي، df/dL: الإنتاجية الحدية للعمل، df/dK: الإنتاجية الحدية لرأس المال، df/dD: الإنتاجية الحدية للأرض.

من خلال عملية التفاضل أعلاه، وضح سميث أن عملية تراكم النمو الاقتصادي تعمل على ارتفاع كل عوامل الإنتاج - خاصة عند وجود وفرة في الطلب وحجم رأس المال-، والذي يعمل على زيادة الدخل ومعدل النمو السكاني ومنه يزيد الطلب فيتسع السوق.

### توقع آدم سميث فكرتين بارزتين وفق نظرية النمو الاقتصادي:

- الفكرة الأولى: تحسينات جديدة في المهارة نشأت ضمن النظام الاقتصادي عن طريق التخصص في النشاطات.
- الفكرة الثانية: إن معرفة تكنولوجية بالنتيجة تصبح سلعة عامة ليست تنافسية ولا يمكن الاستغناء عن استعمالها.

أكد آدم سميث على وجود قيود تقيد النمو الاقتصادي هي<sup>520</sup>:

<sup>519</sup> . سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص51.

<sup>520</sup> . محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الشارقة، الطبعة الأولى، 2010، ص78،79.

\*: هو اقتصادي بريطاني، من بين الرواد الكلاسيك.

- العرض غير الكافي في عدد العمال.
- شح الطبيعة.
- تآكل حوافز التراكم.

إن ما اعتمد عليه سميث من أفكار أهمها الاعتماد على التراكم الرأس مالي في نظريته، النمو السكاني وانتاجية العمل، لازالت أفكار قائمة حد الآن في النظريات الحديثة.

### دافيد ريكاردو:

يعتبر "ريكاردو"\* أن القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للأفراد، لكن غلتها متناقصة بارتفاع عدد السكان، ولم يعط القطاع أهمية للتطور التكنولوجي ولم يشركه في تحسين عوائد الزراعة.

وفي ظل هذه الظروف زيادة عن افتراض ثبات الأجر وتراكم رأس المال، فإن معدل الربح سينخفض، وعكس ما قال سميث بشأن تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاج، فإن دافيد لم ير علاقة بين تراكم رأس المال والتحسينات الإنتاجية، بل أدرجها ضمن اكتشافات علمية، وليس بالضرورة ارتباطها بتراكم رأس المال، ووصف التقدم التكنولوجي على أنه ظاهرة خارجية.

إن توزيع الدخل هو العامل الفاصل والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي لدى ريكاردو، فهو يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث أصناف، الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي، يوفر الرأسماليون رأس المال الثابت للإنتاج، ويدفعون الأجور ويوفرون مستلزمات العمل، ويبحثون عن الأسواق الواسعة، والعمال الزراعيون هم الأداة التي من خلالها تتم عملية الإنتاج، يتقاضون الأجور، أما ملاك الأراضي فيتحصلون على مداخيلهم من خلال الربح (يتحول جزء من محصول الأرض إلى المالكين) مقابل استخدام الأراضي المملوكة<sup>521</sup>.

يتحقق النمو اعتماداً على الأيراد الصافي والذي هو مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والمتشكل من الربح والربح، لكن محدودة الأراضي هي من تؤدي إلى التقسيم بين المجموعات الثلاث، وهذا ما يخفض من محدودية الأرباح إلى غاية توقف عملية النمو، وكذا زيادة عدد السكان المؤدية للغلة المتناقصة وبروز الربح وزيادته، ومنه ارتفاع التكاليف الإنتاجية والزراعية وانخفاض الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال ومنه انخفاض النمو الاقتصادي<sup>522</sup>.

<sup>521</sup>. فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثره بالتقدم التكنولوجي، مرجع سابق، ص 21-24.

<sup>522</sup>. أنظر:

فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص 24.

شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، العاصمة، الجزائر، 1997، ص 64.

مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، مرجع سابق، ص 58، 59.

أرجع ريكاردو حالة الركود إلى القطاع الزراعي، باعتبار هذا القطاع مهم في النشاط الاقتصادي، حين تتناقص المردودية نتيجة قانون تناقص الغلة، باعتبار نوعية الأراضي غير متشابهة، ونتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يرتفع الربح في الأراضي ذات الجودة الجيدة، مما يدعو إلى زيادة الموارد الغذائية، فيطالب العمال برفع الأجور، فتقل الأرباح وينخفض تراكم رأس المال، ويقل الاستثمار، فتعاود الأجور بالانخفاض حتى تصل إلى المستوى الطبيعي، وهنا يستمر الرأسماليون في عملية التراكم حتى يتناقص ويقارب الصفر، ومنه تسود حالة الركود<sup>523</sup>.

كما أنه ينسب أهمية لعدة عوامل أخرى غير اقتصادية على غرار العوامل الفكرية والثقافية والسياسية، وحرية التجارة الذي اعتبرها أهم ممول للنمو من حيث تصريف الفائض الصناعي<sup>524</sup>.

### روبرت مالتوس: 1834-1766

يقسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين، القطاع الزراعي والصناعي، ينتج النمو عن القطاع الصناعي، يتمتع بتزايد الغلة، نتيجة وجود فرص مريحة لرؤوس الأموال مع سهولة استخدام التقدم التقني، أما القطاع الزراعي فهو عكس سابقه، يمتاز بتناقص الغلة نتيجة قلة الأراضي وعدم ادخال التقدم التقني ضمنها<sup>525</sup>.

ركز مالتوس على أهمية الطلب الفعال في التنمية الاقتصادية، وأهميته في تحديد حجم الإنتاج، عكس الكلاسيكيون الآخرون الذين كانوا يستندون إلى قانون ساي للمنافذ الذي يعتقد أن العرض يخلق الطلب، كما يرى أن الطلب الفعال يجب أن ينمو بطريقة متناسبة مع كميات الإنتاج<sup>526</sup>.

أكد روبرت على عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط للرأسماليين، وهذا ما يخفض الطلب على السلع، ومنه انخفاض الاستهلاك يعيق التنمية، كما أكد على ادخار ملاك الأراضي، وأنه عند زيادة مدخراتهم تفرض ضرائب عليهم.

جاء مالتوس بنظريته حول السكان والتي ترتبط بالنتائج الكلية ودخل الفرد من الناتج ومستوى المعيشة، والذي ينمو بمعدل ثابت، ويزداد بنسبة تفوق معدل نمو الغذاء، ومنه عدم كفاية الموارد وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي وانتشار الفقر<sup>527</sup>، كما ينتج عنه نقص في العوائد الزراعية، وهذا ما يجعل الدخل الشخصي عند مستوى محدود، ومنه تقييد النمو، من جهة أخرى نمو الموارد في مثل هذه الحالة يساهم في نمو السكان وليس الرفع من رأس المال، باعتبار أن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تؤدي إلى

<sup>523</sup>. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص72.

<sup>524</sup>. عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص220.

<sup>525</sup>. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص60.

<sup>526</sup>. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص167.

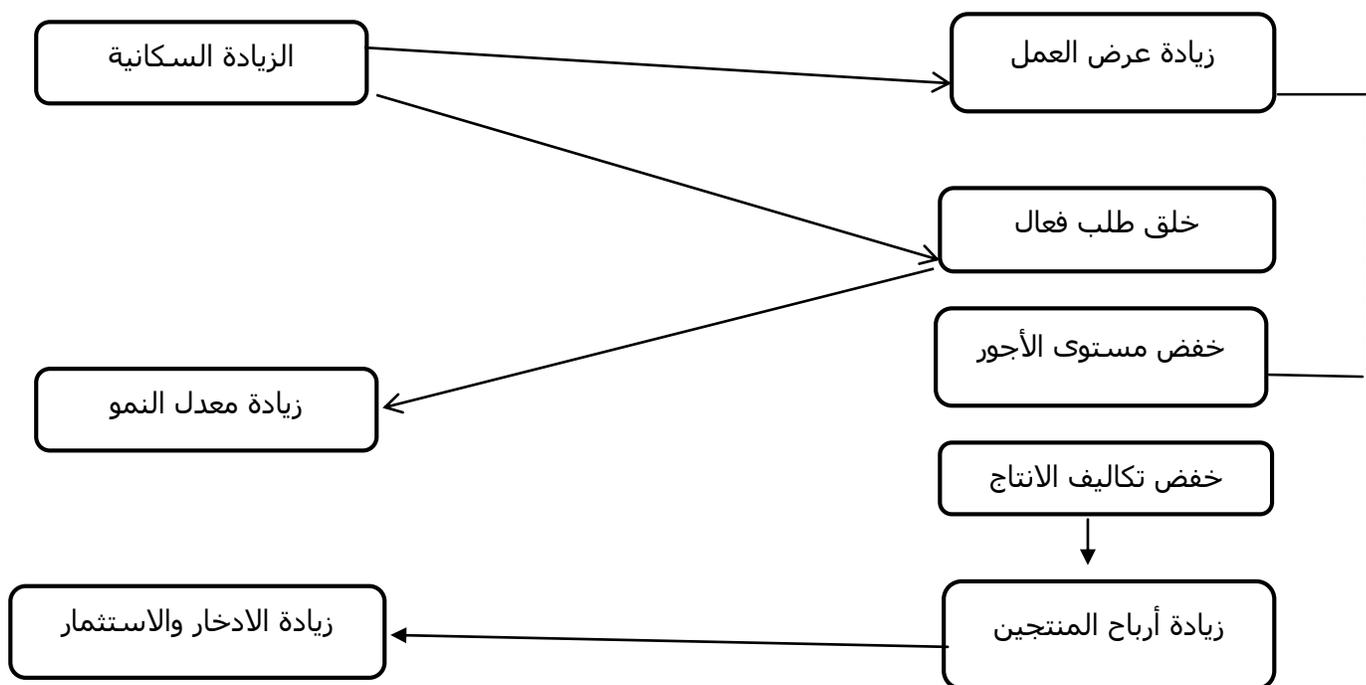
<sup>527</sup>. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية، المفهوم -، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص145، 146.

زيادة المواليد ومنه ارتفاع في عرض العمل، مما يدفع إلى تخفيض المداخيل الفردية وتعيده للمستوى المحدود (مستوى الكفاف)، والذي يصبح كحافز للمنتجين في تخفيض التكاليف ورفع أرباحهم، وارتفاع رغبتهم في الاستثمار ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>528</sup>.

كانت نظرة مالتوس نظرة تشاؤمية وتحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي نتيجة بروز وسائل حديثة تسيطر على حجم السكان، وكذا معدلات الإنتاج ارتفعت بمستوى يفوق توقعات روبرت نتيجة التقدم التكنولوجي الذي مس القطاع الزراعي والذي غطى على النواقص التي كانت سابقا مع تعويض النقائص، ومنه نستنتج أن إهمال الجانب التكنولوجي هو ما حصر التحليل التشاؤمي عند الكلاسيك<sup>529</sup>.

وفيما يلي توضيح لعلاقة عناصر النمو الاقتصادي حسب مالتوس.

الشكل 23: العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب فكر مالتوس



Source : malthus.t. essai sur le principe de la production, edition seghers 1999, 67.

تتلخص فكرة مالتوس في اهتمامه بالزيادة السكانية، والتي تدفع بعرض العمل نحو الارتفاع، ومنه انخفاض الأجور إلى غاية بلوغه حد الكفاف، الأمر الذي يدفع بالمستثمرين ويحفزهم على استثمار أموالهم، ومنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>528</sup>. سالم توفيق النجفي، 2000، مرجع سابق، ص318.

<sup>529</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، مرجع سابق، ص59، 60.

كارل ماركس: 1717-1783

كان الفضل لكارل بالتنبؤ باختيار الرأسمالية دون الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين، فمن خلال تحليلاته أكد على عدم استمرار حركية النظام الرأسمالي<sup>530</sup>، لكن اتفقوا على أن معدل ربحية رأس المال ينخفض في حالة نمو الاقتصاد، أما سبب انخفاضه فكل ورأيه، آدم سميث أرجع انخفاض معدل الربح بسبب المنافسة بين الرأسماليين، أما ريكاردو فأرجعه إلى تناقص عوائد الأرض، أما ماركس فأكد أن الاقتصاد لا ينمو إلى الأبد، وأن انخفاضه وتذبذبه راجع إلى الأزمة التي ترافق فائض الإنتاج، والاضطراب الاجتماعي.

تحدث عن الأجور وقال أنها تتحدد وفق الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وفائض القيمة الذي يخلقه العامل هو الفرق بين الكمية التي أنتجها والحد الأدنى لأجره، ومع ارتفاع معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد هي الأخرى وينخفض بموجبها معدل الربح.

تنبأ كارل أنه عند حدوث التراكم الرأسمالي فإن الجيش الاحتياطي للعمال - كما سماه - سيختفي ومنه ترتفع الأجور وتنخفض الأرباح، وكان رد الرأسماليين على هذا المشكل بإبقاء الأجور منخفضة، أو بإحلال رأس المال مكان العمل، وعند تبني هذا الحل تخلق مشكلة أخرى وهي عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع التي تم إنتاجها، ومنه فشل الطلب الفعال، والذي يؤدي بالرأسمالية إلى الفشل، وبالتالي حلت الاشتراكية محلها أين استولى العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والسلطة.

إن تنبؤات الاقتصادي كارل ماركس بخصوص سقوط الرأس مالية لم تتحقق بسبب:

- زيادة الأجور النقدية المتشكلة من خلال اختفاء فائض العمل.
- لم يعط أهمية كبيرة للتقدم التكنولوجي في المجال الصناعي الذي يمكنه من معالجة تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل<sup>531</sup>.

### ومن بين آراء الكلاسيك في مجال النمو الاقتصادي:

يضمن الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدة عوامل كالعمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية، ولا يتحقق التغير في النمو (الإنتاج) إلا من خلال التغير في أحد هذه العوامل أو جميعها.

اعتقدوا كذلك أن الموارد الطبيعية ثابتة عكس بقية العوامل فهي متغيرة، لذا فهي تخضع لقانون تناقص الغلة.

إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تركز على التقدم الإنتاجي وعملية الاستثمار (تكوين رأس المال)، وهذا الأخير يعتمد على الأرباح، ومن فوائد تكوين رأس المال تحقق التقدم التكنولوجي.

<sup>530</sup>. جورج نايبانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة: صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997، ص 229.

<sup>531</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، مرجع سابق، ص 61، 62.

كما أن الفكر الكلاسيكي يعتقد وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأس مالي، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان والذي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال، حيث أن النمو السكاني يحقق ظاهرة تناقص العلة، والتي تقود إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية، ومنه ارتفاع الأجور وانخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

ضمن الكلاسيك أن سقف الأرباح محدود، إذا أنه لا يتزايد بوتيرة مستمرة، وتنخفض عند اشتداد المنافسة نظرا لتزايد التراكم الرأس مالي.

إن ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة بين الرأسماليين تتسبب في ظهور الركود والثبات كنهاية لعمليات التراكم الرأسمالي حسب معتقداتهم.

من خلال ما سبق نستنتج أن الكلاسيك ركزوا على تراكم رأس المال واعتبروه سببا للنمو، وأن الادخار لا يكون إلا إذا حقق الأفراد أرباح، كما أنهم أيدوا مبدأ اليد الخفية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي شرط ضروري لكي يتحقق النمو الاقتصادي<sup>532</sup>.

### نقد النظرية:

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية النمو الكلاسيكية<sup>533</sup>:

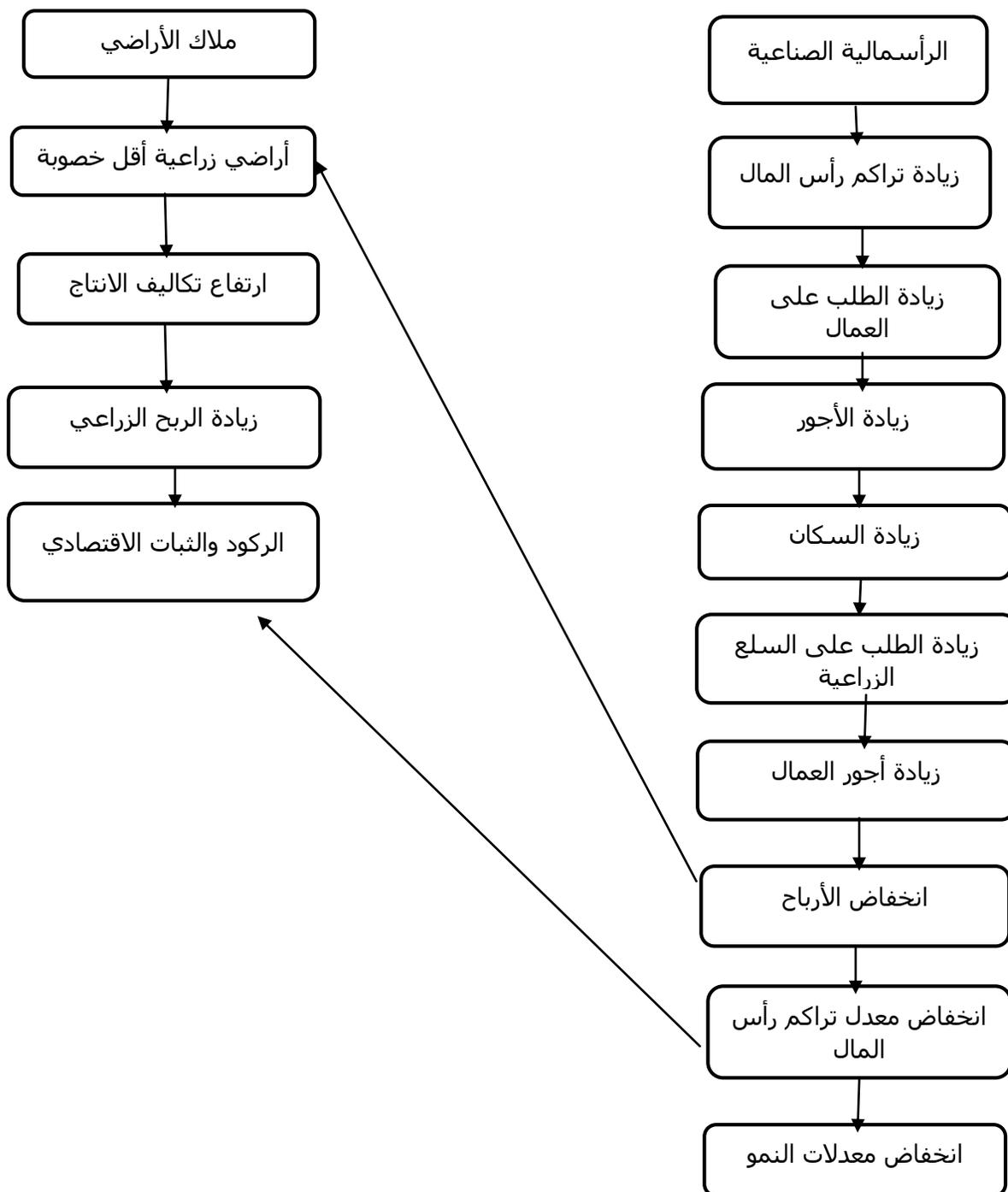
- اعتبارهم أن الادخار هو مصدر للأرباح، فاعتبر البعض وجود مصادر أخرى للأرباح عدا الادخارات، كادخارات الحكومة والقطاع العام والطبقة الوسطى للمجتمع.
- اعتبارهم أن الادخارات كلها توجه للاستثمار.
- عدم الاهتمام بالتطور التكنولوجي وفعالته في الحد من تناقص أثر العوائد.
- افتراضهم للنمو السريع في السكان، من خلال نظرية مالتوس للسكان، ونمو الإنتاجية في الزراعة يكون أسرع من النمو السكاني، ومنه يكون الركود ضعيفا.
- ركود التطور الرأس المالي ونهايته استنادا على نظرية مالتوس للسكان وقانون تناقص العوائد.
- إهمال دور القطاع العام في التأثير على التراكم الرأس مالي، خاصة في الدول النامية.
- مقولة بقاء الأجور عند مستوى الكفاف خاطئة، بل كانت هناك زيادات في الأجور دون انخفاض معدل الربح.

وسنقوم بعرض مخطط يشمل آراء الفكر الكلاسيكي:

<sup>532</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، مرجع سابق، ص 62-64.

<sup>533</sup>. A.N. Agrawal, Economic of development and planing , kunder lal, second edition, 1993, pg 9-12.

الشكل 24: الفكر الكلاسيكي والنظام الرأس مالي في الأجل الطويل.



المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر، 1997، ص 195.

النظرية النيوكلاسيكية:

تعتمد المدرسة النيوكلاسيكية على بعض الاقتصاديين البارزين مثل ramsey، solow،<sup>534</sup> harrod et domar.

عرفت النظرية الكلاسيكية الجديدة في بداية ثمانينات القرن الماضي في أمريكا وأوروبا وكندا، قامت نظريتهم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، وأن الخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير وتحرير الأسواق في الدول النامية هي المسعى لتحقيق نمو اقتصادي ومنه التنمية الاقتصادية، وسبب التخلف في بعض البلدان ما هو إلا نتيجة استغلال سيء للسياسات الاقتصادية غير الموازية المفروضة من قبل الحكومة كالتدخل غير المبرر في النشاطات الاقتصادية<sup>535</sup>.

أكدت المدرسة الكلاسيكية الحديثة على ما يلي<sup>536</sup>:

- تلاشي الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار.
- حجم السكان لا يتغير بتغير الدخل الفردي.
- التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال
- هناك قوى تعتبر خارج المجال الاقتصادي، هي من تحدد حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي.
- إن النموذج الكلاسيكي الحديث يركز على دور كل من التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في تحقيق معدل نمو مستدام، كما أن نمو السكان واندثار رأس المال يؤثران بصفة مباشرة على حركية النمو.

افترض النموذج تناقص الناتج الحدي لرأس المال المتضمن أن الاقتصاد الوطني يتحرك تدريجياً إلى نقطة توفر فيها الادخارات كمية كافية للاستثمار لتغطية الاندثار، من أجل التسوية بين الادخار والاستثمار لا بد من افتراض أن الاقتصاد مغلق – والذي ليس له جانب من الصحة – إلا أنه يسمح بالتغاضي عن فوائض التجارة لغرض التحليل الاقتصادي<sup>537</sup>.

رفض أعمدة الفكر النيوكلاسيكي سيادة حالة الركود بسبب التقدم التكنولوجي والذي يقضي على حالات الركود نتيجة قلة الموارد الطبيعية، إضافة إلى مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، حيث اعتقد النيوكلاسيك أن أي انخفاض في معدل الفائدة يجعل المشاريع الاقتصادية مربحة، وبالتالي زوال حالة الركود، والذي يتحقق بمجرد أن تكون الأرصدة الاستثمارية كبيرة بالنسبة لأسعار الفائدة<sup>538</sup>.

<sup>534</sup> . روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 01.

<sup>535</sup> . علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 34.

<sup>536</sup> . مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات –، مرجع سابق، ص 67.

<sup>537</sup> . محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 83-85.

<sup>538</sup> . محمد عبد العزيز عجيمة، محمد مدحت عطية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص 78.

نظرية شومبيتر: Joseph A. Schumpeter 1883/1950

في بداية القرن العشرين في 1911 جاء الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر في كتابه "نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام 1911"، بنظريته القائلة أن النمو الاقتصادي ما هو إلا ظاهرة تتحقق من خلال قفزات دون انسجام في الناتج القومي الإجمالي لدولة ما، وتمثل هذه القفزات في دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة، تأتي بعدها دورات كساد قصيرة.

أضاف أن التقدم التكنولوجي والابتكار له دور في تطوير النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وبالتالي زيادة فرص الادخار ومنه الاستثمار<sup>539</sup>.

من خلال تعريف شومبيتر للنمو نجد أنه يتماشى مع تحليل ماركس في أن عملية النمو هي عبارة عن عملية متقلبة وغير مستقرة إلا أنهما يتخالفان في السبب، حيث أرجع شومبيتر هذا التقلب إلى المخاطرة وعدم التأكد، العاملان اللذان يؤثران على القرارات الاستثمارية وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية، ما يؤدي إلى حدوث أزمات انكماشية دورية<sup>540</sup>.

يقول شومبيتر أن اتجاه النمو الاقتصادي يكون محدودا عندما تكون البيئة الابتكارية غير مواتية، وهذا لسببين:

- توسع الائتمان ليصل إلى حدوده.

- توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق فيخفض الأسعار والمداخيل مما يزيد من مخاطر الابتكار.

اهتم شومبيتر بالعوامل التنظيمية، فقد أعطى للتنظيم مركز الصدارة حيث أن المنظم هو المبتكر الذي يقدم شيئا جديدا، والابتكار

يتضمن:

- تقديم منتج جديد.

- تقديم طريقة إنتاج جديدة.

- الدخول إلى سوق جديد، والحصول على مصدر جديد للمواد الخام.

وعند اهتمامه بالابتكار والتنظيم، أكد أن تقديم منتج جديد ووضع تحسينات عليه هو ما يقود إلى التنمية، ولكي يعمل المنظم بوظائفه وجب وجود عنصر المعرفة الفنية لديه، والقدرة على التصرف في عوامل الإنتاج من خلال الائتمان، لتصبح عملية النمو متكونة من هذه العناصر الثلاث، الابتكار، المنظم والائتمان، حيث أنها تساعد على زيادة الأرباح<sup>541</sup>.

<sup>539</sup> علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 48.

<sup>540</sup> محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 247.

<sup>541</sup> انظر:

حري محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 122.

حيث يعمل المنظم على البحث عن فرص مربحة لتمويل الاستثمارات على شكل ابتكارات جديدة، فتزيد الأسعار والمداخيل في الاقتصاد القومي، وعندما تبدأ المنتجات الجديدة تحل محل المنتجات القديمة والتي سماها شومبيتر بـ "عملية الهدم الخلاق"، يثور الاقتصاد فيتم خلق مصانع جديدة، فيزيد الإنتاج والدخل، فتنخفض أسعار السلع، وتصبح المصانع القديمة غير قادرة على منافسة الجديدة منها، فينقص الاستثمار ويقل الرواج ثم يختفي ليدخل الاقتصاد في حالة كساد، والذي يكون لفترة قصيرة من الزمن، فيتجه الاقتصاد تلقائياً إلى التوظيف الكامل، وهكذا تعاد الدورة من جديد<sup>542</sup>.

افترض شومبيتر أن معظم الابتكارات تتولد من الشركات الصغيرة، وغالبا ما تكون فتية، لكن عام 1942 ميز وجود شركات ضخمة غالبا ما تكون احتكارية، تساعد على التطور التكنولوجي تحكمها قوى الهدم الخلاق من جهة، ومن جهة أخرى تملك الموارد الإضافية والضرورية لتحقيق الانطلاقات التكنولوجية<sup>543</sup>.

كان تحليل شومبيتر متلائما أكثر مع بلدان أوروبا الغربية وأمريكا، دون البلدان النامية التي تختلف بناها التحتية عن الدول الأخرى، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى مجموعة من التنظيمات والتعديلات، إضافة إلى تميزها بنقص وقلة عنصر المنظمين، وتجاهل أثر الكثافة السكانية على التنمية الاقتصادية<sup>544</sup>.

أما فيما يخص رأي شومبيتر في النظام الرأسمالي، فهو ينظر إلى الرأسمالية على أنها عملية ديناميكية، بقوله: لا وجود لمجتمع رأسمالي دون تنمية، ولا وجود لمنظمين دون ابتكار، ولا وجود لأرباح وقوة دافعة من دون طاقة المنظمين التنظيمية ومناخ الثروة الصناعية، الذي يعتبر العامل الوحيد الذي يمكن أن تحيا فيه الرأسمالية<sup>545</sup>.

كأية نظرية أخرى تعرضت نظرية شومبيتر للانتقادات وأهمها:

- استناد النظرية على المبتكر واعتباره شخصا مثاليا.
- عرف عملية التنمية على أنها مجموعة من الدورات الاقتصادية، عكس ذلك يقول Nurkse أن هذه التقلبات غير ضرورية لعملية التنمية، وإن هذه الأخيرة تعود لتغيرات مستمرة.

M.L. jhingan. The economics of developement and planing- vrinda publications (p) LTD.32 nd. Revised and enlarged edition1999.Pp (105-110).

<sup>542</sup>. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص95،96.

<sup>543</sup>. FM. Scherer, Schumpeter and Plausible Capitalism, Journal of Economic Literature, Tome 30, September 1992, p1416-1433.

<sup>544</sup>. سهيلة فريد نباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص18.

<sup>545</sup>. ويليام هيليلت، كينيث تايلر، ترجمة: حسن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد، اقتصاد القرن الواحد والعشرين: آفاق اجتماعية لعالم متغير، الطبعة الأولى، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص351.

- تركيز شومبيتر في نظريته على أن الابتكار محور عملية التنمية في حين أنها لا تعتمد فقط على الابتكارات بل على معظم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية<sup>546</sup>.

### 2.3.3 نماذج النمو الاقتصادي.

تم عرض نظريات النمو الاقتصادي سلفا، لنقف الآن على أهم نماذجه الرياضية، بدءا بنموذج صولو، ثم نموذج هارود-دومار الذي ينتمي للفكر النيوكينزي، والذي سنفصل فيه كل نموذج على حدى ثم نجمع النموذجين، وبعدها نحلل نماذج نظرية النمو الداخلية، حيث نذكر نموذج لوكاس، رومر، بارو ورييلو، ونعدد لكل نموذج فرضياته، ومعادلاته، وكذا الانتقادات التي تعرض لها.

### نظرية solow: 1956

يعتبر روبرت صولو من بين الاقتصاديين الذين تحدثوا عن النمو الاقتصادي، والذي تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد من خلال مقالاته العلمية لعامي 1956 بعنوان "مساهمة في نظرية النمو"، و1957 المعنون بـ "التغيير الفني ووظيفة الإنتاج الكلي"، كما ألف كتاب تحت عنوان "النمو الاقتصادي"، والذي طرح فيه أفكاره التي بناها على انتقادات الاقتصادي روي هارود وديفسي دومار، كما أنه لقب بأب النمو الاقتصادي.

تحدث في كتابه عن النمو الاقتصادي، أن معدل النمو المتوازن غير متناسب مع معدل الادخار ومستقل عنه، فالاقتصادي النامي الذي ينجح باستمرار زيادة معدل ادخاره سيحظى بمستوى ناتج أعلى من ذلك الذي يكون في حالة عدم زيادة الادخار، ما يؤدي بنمو الاقتصاد بدرجة سريعة، لكنه لن يحقق المعدل الأعلى لنمو الناتج بصفة دائمة، بمعنى أكثر دقة، إن المعدل الدائم لنمو ناتج كل وحدة من مدخل العمل مستقل عن معدل الادخار، الأمر الذي يتوقف بصفة كلية عن معدل التقدم التكنولوجي<sup>547</sup>.

### قام النموذج على مجموعة من الافتراضات<sup>548</sup>:

- سيادة المنافسة في ظل اقتصاد مغلق، وتكون الاقتصاد من قطاعين العائلات والمؤسسات.

<sup>546</sup> . M.L. jhingan. The economics of developement and planin. Opcit. Pp (110-112).

<sup>547</sup> . روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2000، ص19.

<sup>548</sup> . أنظر:

Charles Jones, Introduction To Economic Growth 2nd Edition Chapter 2 The Solow Model, academia, Accelerating the world's research, pg 22,23.

عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص181.

Ulrich Kohli, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles, belgique 1999, p418.

Katheline Schubert, macroéconomie, comportement et croissance, 2 éme édition, vuibert, France, 2000, p214-215.

Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit de l'anglais par Fabrice Mazerolle, DUNOD, Paris, France,2000, p13.

- تساوي الاستثمار والادخار  $S=I$ .
- تندرج دالة الإنتاج تحت دالة «cobb- douglas»، "ذات غلة حجم ثابتة"، يمكن الإحلال بين العمل  $L$  ورأس المال  $K$ ، وهي دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، تتميز بتناقص الإنتاجية الحدية\*، وفق المعادلة:

$$Y = f(K, L) = K^a L^{1-a} \dots\dots 1$$

حيث أن:  $a$ : مرونة رأس المال  $K$ : رأس المال  $L$ : العمل  $1-a$ : مرونة العمل.

$$\begin{cases} \lim_{k \rightarrow \infty} f'(k) = 0 \\ \lim_{k \rightarrow 0} f'(k) = \infty \end{cases} \text{ و} \quad \begin{cases} f'(k) > 0 \\ f''(k) < 0 \end{cases} \text{ و}$$

- الاستهلاك يأخذ شكل الدالة الكينزية:

$$S = (1-c) Y = sY \quad C = cY$$

- التقدم التكنولوجي متغير خارجي.
- اهتلاك رأس المال ثابت.
- مرونة الأسعار والأجور، عوائد العمل ورأس المال تقدر وفق الإنتاجية الحدية الخاصة بهما.
- قانوني تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ساريان المفعول.
- نسبة نمو السكان في التشغيل ثابتة، بمعنى تزداد نسبتهم بنفس الزيادة في عرض العمل، بمعنى:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{dt}}{L} = \frac{L}{L} = n$$

عرض النموذج<sup>549</sup>:

وفق ما سبق من الفرضيات، لدينا: المعادلة (1):

$$Y = f(K, L) = K^a L^{1-a} \dots\dots 1$$

\*. نقصد بالإنتاجية الحدية أنه عند إضافة وحدة واحدة من عوامل الإنتاج يعمل على زيادة الإنتاج لمدة معينة ثم يتلاشى.

<sup>549</sup> . Murat Yıldızoglu, [2011], « Sources de la croissance économique », Université Bordeaux, France, vol.3.5, P.17-18.

J. Paul Tsasa, [2010], « Rappel et Recueil D'exercices de Macro-économie de long terme », KINSHASA, P.56.

حيث:  $a \in (0,1)$ ، وبما أن السوق تسوده المنافسة التامة فإن السعر الذي تأخذه المؤسسات يحقق أكبر ربح ممكن، حيث:

$$\text{Max } \pi_{K,L} F(K, l) - rK - wL$$

حيث:  $r$ : عائد رأس المال على الأرباح (معدل الفائدة الحقيقي).  $w$ : عائد العمل (أجر العمل الحقيقي).

ليتحقق أكبر ربح نشتق المعادلة أعلاه:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\partial \pi}{\partial L} = 0 \Rightarrow \frac{\partial F}{\partial L} - \frac{\partial(rK-wL)}{\partial L} = 0 = (1-a)L^{1-a-1}K^a - w = 0 \Rightarrow (1-a)L^{1-a}L^{-1}K^a - w = 0 \\ \Rightarrow w = (1-a)(L^{1-a}K^a)L^{-1} \Rightarrow w = (1-a)\frac{Y}{L} \end{array} \right.$$

$$r = \frac{\partial F}{\partial K} = a\frac{Y}{K}$$

وفق نفس الطريقة نقوم باشتقاق الدالة وفق دالة رأس المال فنجد:

لدينا: عند تعظيم الربح يكون الأجر وسعر الفائدة متساويان مع الانتاجية الحدية لرأس المال والعمل، فنجد:

$$wL+rK=Y$$

لدينا  $y$  و  $k$  يمثلان نصيب الفرد الواحد من الناتج ورأس المال على التوالي، فتكون المعادلة:

$$k = \frac{K}{L} \text{ avec } \frac{L}{L} = 1$$

$$y = \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = f(k)$$

يمكن الآن كتابة المعادلة السابقة وفق دالة الإنتاج الفردية:

$$y = f(k) = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^a L^{1-a}}{L} = \frac{K^a L^1 L^{-a}}{L} = K^a L^{-a} = \left(\frac{K}{L}\right)^a = K^a \Rightarrow y = f(k)$$

ولدينا اهتلاك رأس المال ثابت كما سبق الذكر في فرضيات النموذج، يعطى بالمعادلة:

$$k^* = \frac{dk}{dt} = sY - \delta K$$

علما أن:

$$y = f(k), k = \frac{K}{L}$$

$$\frac{k^*}{k} = s \frac{y}{k} - \delta$$

$$\frac{k^*}{k} = \frac{K^*}{K} = \frac{L^*}{L}$$

ومنه نستخلص معادلة solow على النحو التالي:

$$k^* = \left[ \frac{sy}{k} - \delta - n \right] k \Rightarrow k^* = s \cdot y - (\delta + n)k.$$

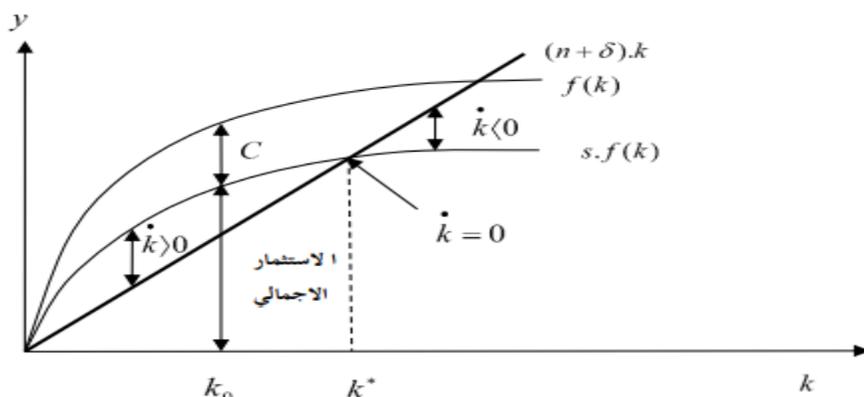
أي:

$$k^* = sf(k) - (\delta + n)k$$

التمثيل البياني للنموذج:

وفيما يلي التمثيل البياني للنموذج:

الشكل 25: التمثيل البياني لنموذج solow.



Source : Michael Wickens, [2008], «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», Princeton University Press, USA, P. 43.

إن تقاطع المنحنيين  $s \cdot f(k)$  و  $(n + \delta) \cdot k$  يحدث التوازن، والذي يوضح أن الاستثمار يمكنه تغطية التأثيرات السلبية لنمو السكان ومعدل اهتلاك رأس المال، مع عدم انخفاض نصيب الفرد من الناتج عند ارتفاع معدل نمو السكان<sup>550</sup>.

<sup>550</sup> . Alexandre Nshue Mbo Mokime, [2011], « Théories de la Croissance et des Fluctuations Economiques », Kinshasa-Lyngwala, P. 19.

أما في حالة اللاتوازن، أي عند انخفاض أو ارتفاع العامل من الاستثمار عن نقطة الاستثمار الضروري فإن حصة رأس المال ترتفع عند  $k < k^*$  وتنخفض عند  $k > k^*$  حتى تصل عند نقطة الاستقرار<sup>551</sup>.

### تعرض نموذج solow لانتقادات عديدة أهمها<sup>552</sup>:

- أهل النموذج مدى تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي، كما أنه ركز على تأثير نسبة إحلال رأس المال والعمل.
- أهل تأثير التغير التكنولوجي بإبقائه خارج النموذج.
- فرضية تماثل السلع فرضية غير واقعية.
- فرضية الاقتصاد المغلق والمنافسة التامة فرضية بعيدة عن الواقع خاصة في الدول النامية.

### نظرية كينز وما بعد كينز (- نموذج هارود- دومار-)

جاء الاقتصادي كينز بمجموعة من المبادئ المتعلقة بالنمو الاقتصادي (1883-1946)، والتي عززها بعد أزمة الكساد العالمي التي مرت على الدول الصناعية والتي حاول من خلالها إيجاد حلول للتخلص من تلك الظاهرة، فأول ما جاء به سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، ودور القطاع الخاص الذي يحقق النمو بالتعاون مع الدولة لتعويض النقص في الطلب الفعال، كما دعا إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً عادلاً على طبقات المجتمع، عكس الكلاسيك الذين نادوا بتوزيع الدخل على الطبقات الرأسمالية الغنية، كما نادى بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية والضرائب مع توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع<sup>553</sup>.

بنى كينز فرضياته على الانتقادات التي وجهها للكلاسيك، حيث اعتبر أن قانون ساي للمنافذ لا أساس له من الصحة، والطلب هو من يخلق العرض وليس العكس، كما أنه أعطى أهمية قصوى للطلب الفعال، وأن المشاكل التي مر بها النظام الرأسمالي لا تتعلق بجانب العرض من السلع والخدمات بل يؤثر عليها الطلب الكلي، فقصوره هو من يخلق تلك المشاكل، كما أسند الاستثمار على أنه دالة لأسعار الفائدة، والادخار دالة للدخل، كما اعتبر أن دالة الإنتاج تركز على حجم العمل المستخدم باعتبار وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة، كما أكد كذلك أن التوازن يمكن أن يحدث دون مستوى التشغيل التام، حيث ركز على الاستقرار التام أكثر من تركيزه على النمو الاقتصادي، اعتباراً أن فرضياته بنيت على المدى القصير<sup>554</sup>.

<sup>551</sup> . Ibid, p20.

<sup>552</sup> . إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص117.

<sup>553</sup> . علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص48،49.

<sup>554</sup> . مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، مرجع سابق، ص73.

اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي وتحريك الطلب الفعال الذي يعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، أما عن سبب الفقر في الدول المتخلفة فأرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التشغيل أو ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة<sup>555</sup>.

توسعا لتحليلات كينز وفي أربعينات القرن العشرين جاء ما يعرف بالكينزيين الجدد، من بين البارزين في هذه المرحلة كل من الاقتصادي البريطاني "روي هارود" والاقتصادي الأمريكي "إفيسي دومار" اللذان جاءا بنموذج جديد يوضح العلاقة بين النمو والبطالة في الدول المتقدمة، لكنه استعمل بكثرة في البلدان النامية نظرا لطريقته البسيطة<sup>556</sup>، عملا على البحث في قضية استمرار معدلات النمو دون المرور بفترات متكررة من الكساد<sup>557</sup>، توصل هذا النموذج إلى أن الاستثمار له دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث طرح هارود تساؤل تحفيز الاستثمار من قبل التغيير في الدخل، فما هو معدل نمو الدخل المناسب لتساوي الاستثمار والادخار لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، أما دومار فبحث عن الظروف التي تجعل الاقتصاد ينمو في حالة الاستخدام التام<sup>558</sup>، وقد اقترنت نتائج كلا منهما لذلك تم جمع نموذجيهما في نموذج هارود- دومار harrod-domar .

سوف نقوم بالتطرق إلى كل نموذج على حدى ثم نستنتج النموذج النهائي اللذان خرجا به.

### نموذج هارود: 1939

تطرق هارود في نمودجه إلى أن الاقتصاد الرأسمالي لا يمكنه تحقيق نمو مستقر طويل الأجل لأسباب نابعة من الاقتصاد الرأس مالي في حد ذاته<sup>559</sup>، من هنا طرح تساؤل كيف يتم خلق نمو مستقر في الاقتصاد؟، فعندما يختل النمو الاقتصادي ويصبح الاقتصاد في حالة عدم توازن، تظهر عوامل تثبت حالة عدم التوازن هذه، وبالتالي يصبح الاقتصاد إما في حالة انكماش أو في حالة تضخم طويلي الأجل<sup>560</sup>، كما أن نمودجه قام على الفرضيات التالية<sup>561</sup>:

- إن الادخار يمثل نسبة من الدخل، ويسمى الادخار الفعلي.
- كون الادخار تابع للدخل فإن الطلب عليه يتبع معدل الزيادة في الدخل عندما يستوي العرض والطلب.
- إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة السابقة، يعني أن الاستثمار يتبع معدل الزيادة في الدخل.

### تحليل النموذج:

- 
- 555 . معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص381.
- 556 . محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص91.
- 557 . محمد عبد العزيز عجيمة، علي الليثي، مرجع سابق، ص102.
- 558 . حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب، مرجع سابق، ص126.
- 559 . مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 1999، ص132.
- 560 . ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد - مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق-، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص93.
- 561 . سماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات-، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص96.

اعتمد هارود على ثلاث معدلات للنمو: معدل النمو الفعلي «g»، معدل النمو المرغوب «gw» ومعدل النمو الطبيعي «gn»، والذي تفصل فيه كالاتي<sup>562</sup>:

معدل النمو الفعلي g:

ويمثل تلك النسبة الناتجة عن حاصل قسمة الادخار ومعامل رأس المال على الناتج خلال فترة زمنية معينة.

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{c}$$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني،  $\Delta y$  التغير في الدخل عند تساوي الادخار والاستثمار، C هي الإضافة الصافية لرأس المال (حاصل قسمة الادخار على الدخل  $\frac{s}{y}$ )، وعند تعويضها في المعادلة السابقة نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{\Delta y} = \frac{s}{y}$$

معدل النمو المرغوب (المضمون) gw:

يستخدم عند الاستغلال التام للطاقة، أي يضمن التوازن بين الاستثمار والادخار، بمعنى استخدام تجهيزات رأس المال بكامل طاقتها وفق طريقة تقنع المستثمرين بحجم الاستثمارات التي قاموا بها فعليا أي  $\Delta y/y$ ، وبالتالي نجد معدل النمو المرغوب عند مستوى التوازن:

$$Gw = \frac{s}{Cr}$$

حيث أن:

Cr: رأس المال المطلوب للحفاظ على معدل النمو المرغوب، بمعنى النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الإنتاج ( $I/\Delta y$ ) أو (C).

<sup>562</sup> أنظر:

ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد - مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق، - مرجع سابق، ص 93، 94.  
مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 13-14.

Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 éditions, édition Dalloz, Paris, 1991, p. 182-185.

تعني المعادلة أنه إذا أراد الاقتصاد المحافظة على معدل نمو مرغوب فعلى الدخل أن ينمو بمعدل ثابت قيمته  $s/Cr$

معدل النمو الطبيعي  $gn$  :

يجمع هذا المعدل بين معدل نمو القوة العاملة  $n$  ومعدل نمو الإنتاجية العاملة  $a$ ، يعبر عن أعلى معدل للنمو يسمح به التراكم الرأسمالي، حجم السكان والتطورات الفنية.

شرط التوازن في الاقتصاد، التساوي بين المعدلات الثلاث سالفة الذكر، والذي يضمن من خلاله الاقتصاد بين النمو المستقر والتشغيل التام في المدى الطويل حسب المعادلة التالية<sup>563</sup>:

$$n = g = gw = gn$$

في حالة حدوث اختلال في التوازن، تنحرف هذه المعدلات الثلاث حسب دומר كالتالي<sup>564</sup>:

-  $g > gw$ : تؤدي إلى خلق تضخم.

-  $g < gw$ : تؤدي إلى خلق كساد.

-  $gn < gw$ : حالة كساد

-  $gn > gw$ <sup>565</sup>: في هذه الحالة، تعمل قوى السوق على دفع معدلات النمو الفعلي إلى حيازة قيم أكبر من معدلات النمو المرغوب، الأمر الذي يسمح باقتراب معدل النمو الفعلي من معدل النمو الطبيعي عن طريق التضخم، والذي يؤدي إلى خلق البطالة.

### نموذج دومار: 1946.

درس دومار التأثير المزدوج للاستثمار في توسيع الطلب الكلي والطاقة التي يمتلكها العرض الكلي للاقتصاد، كما أرجع مشكل الرأسمالية إلى أزمة البطالة، حيث طرح التساؤل التالي: ما هو معدل نمو الاستثمار لتساوى زيادة الدخل وزيادة الطاقة الإنتاجية؟<sup>566</sup>، والذي من خلاله تتحقق العمالة الكاملة في الاقتصاد، لأن الاستثمار هو من يولد الدخل ويعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تزيد الاستثمارات بالمعدل الذي يستطيع من خلاله أن يتساوى الدخل مع الطاقة الإنتاجية<sup>567</sup>.

<sup>563</sup>. Michelle de Mourgues, [2000], « Macroéconomie Monétaire », ECONOMICA, Paris, France, P. 601

<sup>564</sup>. إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 97.

<sup>565</sup>. Jean Arrous, [1999], « Les Théories de La Croissance: La Pensée Economique Contemporaine », Editions du SEUIL, France, P. 53.

<sup>566</sup>. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان، ص 199.

<sup>567</sup>. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني) السنة السابعة، 2014، ص 8.

قام نموذج إيفسي على الفرضيات التالية<sup>568</sup>:

- العمل في إطار اقتصاد مغلق، بمعنى لا وجود للتجارة الخارجية.
- الميل الحدي للاادخار ثابت ومساوي لميله المتوسط.
- إن الادخار والاستثمار يعتمدان على الدخل الخاص بنفس السنة، بمعنى لا وجود لفجوات زمنية بينهما.
- عدم الاحلال بين عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل).
- ثبات المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال ونسبة رأس المال.

### تحليل النموذج:

يعتبر دومار أنه عند تساوي الادخار والاستثمار معا، قد يحدث كساد، باعتبار الزيادة في الطاقة الإنتاجية تؤدي إلى الزيادة في الدخل، وبالتالي لا يخلق التوازن إلا في حالة تساوي كل من الدخل والطاقة الإنتاجية، من خلال ارتفاع الاستثمار بمعدلات ثابتة وأعلى، لخلق طلب يعمل على الزيادة في الطاقة الإنتاجية<sup>569</sup>.

كان نموذج دومار على النحو التالي:

أثر الاستثمار على الدخل<sup>570</sup>:

لدينا عند التوازن:  $Y=C+I$

وبما أن الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال فإن  $I = \Delta K$  ومنه:  $Y=C+ \Delta K$

إن التغير في الاستثمار يكون عبر  $\Delta Y$  (المضاعف الكنزي)، ولدينا:  $s$ : الميل الحدي للاادخار الذي يعتبر متغيرا خارجيا، و  $c$ : الميل الحدي للاستهلاك، ومنه نجد:

$$\Delta I \left( \frac{1}{1-c} \right) = \Delta I \left( \frac{1}{s} \right) = \frac{1}{s} \Delta K \quad \Delta Y =$$

نجد أن الدخل دالة عكسية للميل الحدي للاادخار، ودالة مباشرة لتغيرات الاستثمار.

أثر الاستثمار على الطاقة الإنتاجية<sup>571</sup>:

<sup>568</sup> . والس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1968، ص345.

<sup>569</sup> . فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص71.

<sup>570</sup> . Michelle de Mourgues, [2000], «Macroéconomie Monétaire», ECONOMICA, Paris , France, P. 600

<sup>571</sup> أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص70.

وجود علاقة مباشرة بين الرصيد الكلي لرأس المال والدخل الكلي، وفق العلاقة التالية:  $Y = v \cdot K$ ، ومنه:

$$\Delta Y = v \cdot \Delta K \rightarrow v = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

حيث:  $v$ : الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ولدينا  $\Delta Y$  بدلالة عناصر أخرى نجد:  $\Delta K = v \cdot I$   $\Delta Y = v \cdot \Delta K$  تعني المعادلة أعلاه أن حاصل ضرب الإنتاجية الحدية لرأس المال ( $v$ ) في الاستثمار ( $I$ ) هو ما يزيد في حجم الطاقة الإنتاجية.

$$\frac{\Delta I}{s} = I \cdot v \quad \frac{\Delta I}{I} = s \cdot v \dots *$$

ولدينا:  $V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{1}{v}$ : المعامل الحدي لرأس المال المحقق بالعلاقة التالية:

ومنه نستطيع كتابة المعادلة (\*) على النحو التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{V}$$

من خلال ما سبق نجد أنه لكي يتحقق النمو المتوازن، يكون كل من تأثير الدخل وتأثير سعة الإنتاج متساويان، ولا يتحقق هذا إلا من خلال ارتفاع الاستثمار بمعدل ثابت مقداره ( $s/V$ )، أي النسبة بين الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال.

### جمع النموذجين:

وفقا للتشابه بين نموذجي هارود ودومار جمعا في إطار نموذج واحد سمي **بنموذج هارود-دومار**، حيث رأى النموذج أنه كشرط للحفاظ على المستوى التوازني للدخل، نمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي يضمن توسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال<sup>572</sup>.

قام هذا النموذج على **الفرضيات** التالية<sup>573</sup>:

- افتراض اقتصاد مغلق، بمعنى لا وجود لتحركات الأموال من وإلى الخارج (عدم وجود تجارة خارجية)، ومنه الاعتماد على الادخارات.
- ثبات الميل الحدي للادخار  $\Delta s / \Delta Y$  مع تساويه مع الميل المتوسط للادخار.
- معدل رأس المال للناتج ثابت  $K/Y$ .

<sup>572</sup> . Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 éditions, édition Dalloz, Paris, 1991, p. p.181-186

<sup>573</sup> . Debraj Ray, Development Economics, New Jersey, Princeton University Press, 1998, p.p. 58-60.

- ثبات المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة.
  - عدم التدخل الحكومي في القرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.
  - ثبات نسبة استخدام كل من رأس المال والعمل.
- كل هذه الافتراضات غير واقعية، باعتبار أن العوامل السابقة الذكر صعبة الثبات، رغم تسمية النموذج بالنموذج الحركي.

ويمكن صياغة النموذج وفق ما يلي<sup>574</sup>:

K: رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية

Y: الإنتاج

$\frac{\Delta y}{y}$ : معدل النمو في الناتج، والذي يعتمد على الميل الحدي للاادخار  $\frac{\Delta s}{\Delta y}$  ومعامل رأس المال /الناتج والذي نرمز له بالرمز  $k/y$

ومع افتراض تساوي الميل الحدي للاادخار وميله المتوسط نجد:

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{S}{Y} = s$$

حيث أن S: معدل الادخار

وفي حالة التوازن يتساوى الادخار مع الاستثمار  $S=I$ ، فنجد  $i=I/Y$  حيث أن  $i$ : معدل الاستثمار، وإن الاستثمار I هو التغير الذي

يحصل في خزين رأس المال بمعنى:  $\Delta k I =$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي:  $\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y}$

ومنه:  $\Delta Y = \frac{1}{k}$  وبقسمة طرفي المعادلة على  $y$  نجد:  $\frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{Y} = \frac{1}{k}$  ولدينا  $\frac{I}{Y} = \frac{S}{y} = s$  ومنه نستنتج المعادلة التالية:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث: g: معدل نمو الناتج

S: معدل الادخار

k: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

<sup>574</sup>. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، مرجع سابق، ص 75، 76.

إن هذه المعادلة تقول أن رأس المال الذي يخلقه الاستثمار هو المقرر الأساسي للنمو، وأن الادخار هو الذي يجعل الاستثمار ممكناً<sup>575</sup>.

بدي في نموذج هارود - دومار أنهما كانا يريدان الإجابة على السؤال التالي: متى يكون الاقتصاد القومي قادراً على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟، وتوصلاً إلى إجابة مفادها أن معدل الادخار القومي يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة (الفعالة)، ومنه يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض والمعدات وعرض العمل، وبالتالي يمكن للنمو أن يستمر دون أن يظهر نقص في العمل أو فائض فيه<sup>576</sup>.

وجهت انتقادات لهذا النموذج، ومن بينها نذكر:

- فرضية عدم تدخل الحكومة هي فرضية لا تلائم الدول النامية، لأن سياسة الدولة المالية تعمل على تحقيق نمو جيد وفعلي<sup>577</sup>.
- الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأجل فرضية مرفوضة من قبل نظرية النمو الجديدة.
- اصطدام النموذج مع أوضاع الدول النامية باعتبارها تملك معدلات ادخار ضعيفة، ونقص في التجهيزات وعوامل الإنتاج مع ارتفاع معدلات البطالة، باعتبار رأس المال والادخار أهم عنصرين للنمو الاقتصادي<sup>578</sup>.

### نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

فشلت النظرية النيو كلاسيكية في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وحقيقة بالاستناد للنظرية التقليدية لا توجد ميزات حقيقية تدفع باقتصادات الدول إلى أن تنمو عبر فترات ممتدة من الزمن.

خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين، حاول بعض الاقتصاديون تحديد المفهوم الأساسي للنمو الاقتصادي، والذي تجسد في نظريات جديدة دفعت مجموعة من الباحثين أمثال *(1988) lucas*، *(1986) romer*، *(1991) rebele* للبحث في ذلك<sup>579</sup>، من خلال تفسير وتطوير بعض الدراسات في مجال النمو، مع تطوير عنصري رأس المال البشري والبحث والتطوير، باعتبارها

<sup>575</sup> محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 93.

<sup>576</sup> روبرت صولو، نظرية النمو، مرجع سابق، ص 14.

<sup>577</sup> E. malinaud, théorie macro- économique, dunod, France, 1993, p325.

<sup>578</sup> إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 80.

<sup>579</sup> Robert j. barro، ترجمة: نادر ادريس التل، محددات النمو الاقتصادي - دراسة تجريبية عبر البلدان-، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 05.

محددتين أساسيين للنمو<sup>580</sup>، تجمع نماذجهم فرضية الغاء تناقص الغلة لعوامل الإنتاج بمعنى وجود غلة الحجم متزايدة، مع سيادة المنافسة غير التامة في السوق<sup>581</sup>.

تتميز النظرية الداخلية للنمو باعتبار النمو الاقتصادي متغير داخلي، واعتبار التقدم التقني محفز وفق عوامل اقتصادية يحددها النموذج، دعم هذا النموذج "مانكيو" و"ويل" وفق دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي الملاحظ في التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعل التركيز ينصب على أهمية رأس المال البشري وفق الاهتمام لتراكم رأس المال<sup>582</sup>.

### تميزت النظرية الجديدة للنمو بالأفكار التالية<sup>583</sup>:

- إدراج التقدم التقني على أنه متغير داخلي يتحدد وفق النموذج، والذي ينتج تأثيرات خارجية موجبة قادرة على تمكين وتوطيد النمو الاقتصادي.

- ثبات عوائد عوامل الإنتاج.

كما سبق الذكر أن من بين العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، رأس المال البشري العامل الذي عرفه "لوكاس" على أنه تلك المعارف والمهارات والقدرات الفنية للأفراد والتي تعمل على رفع كفاءة قوة العمل، بمعنى أن هذا العامل هو مخزون للمعرفة، كما اهتم بالأليات الاقتصادية التي يتراكم من خلالها رأس المال البشري، والذي ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في إطار نظرية رأس المال البشري<sup>584</sup>.

أما رومر فانصب اهتمامه حول تراكم رأس مال المعرفة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، إضافة إلى العمل بالممارسة والتطبيق<sup>585</sup>.

إن الزيادات الكائنة في الدخل القومي الإجمالي يجب ألا تسند إلى تكييفات قصيرة الأجل في خزائن رأس المال والعمل، وإنما تكون على نحو شاسع والتي توصف بـ "بواقى سولو" *solow residuals*، بحيث هذه البواقى تكون مسؤولة عن 50% من النمو التاريخي في الدول الرأسمالية.

<sup>580</sup>. Robert j.Barro, les facteurs de la croissance économique, une analyse transversable par pays, economica, Paris, 2002, p 09.

<sup>581</sup>. Frédéric Teulon, [2010], « Croissance, Crises, et Développement », 9e Édition, PUF, Paris, P 114.

<sup>582</sup>. مدوح عوض الخطيب، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، الكويت، 2009، ص 05.

<sup>583</sup>. La Documentation Française, « Dynamique et Régulation la Croissance », Comprendre l'Economie, Vol 1, CAHIERS Français, opcit. 345, P. 79

<sup>584</sup>. شريفى إبراهيم، دور رأسمال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد الثامن، 2012، ص 34.

<sup>585</sup>. أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 95.

ورغم الإصلاحات في حرية السوق والتجارة فإن دول نامية حققت نمو من قليل إلى أن يكاد منعدم وفشلت في جذب استثمارات أجنبية وتوقيف رؤوس الأموال المحلية من التسرب نحو الخارج، هذا الأمر ساعد في توفير القوة الدافعة لتطوير نظرية النمو الجديدة أو الداخلية<sup>586</sup>.

رغم ما جادت به النظرية الداخلية للنمو من نماذج خدمت الاقتصاديين إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، نعددها في النقاط التالية:

- تعتمد على فرضيات نيوكلاسيكية غير ملائمة للبلدان النامية<sup>587</sup>.
- هناك العديد من المحركات الأساسية للنمو لم تذكرها النظرية، كالتنظيم باعتباره محرك أساسي في المدى القصير والطويل.
- إن تزايد العائد والوفورات الخارجية لا يعتبران كعنصرين مهمين لإحداث نمو نابع من الداخل.
- رغم اهتمام هذه النظرية بالتقدم التقني إلا أن هناك مجموعة من البلدان تجد صعوبات في إنتاج تكنولوجيا جديدة.
- أن ما أولته هذه النظرية من اهتمام لعامل رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الدول التي لم تنمه<sup>588</sup>.

## نموذج لوكاس: 1988

اعتمد لوكاس على عنصر رأس المال البشري  $h$ ، والذي أعطى تراكمه العلاقة التالية<sup>589</sup>:

$$\dot{h} = \beta (1 - \mu) h$$

حيث أن:

$\mu$ : الزمن المخصص للعمل.

$(1 - \mu)$ : الزمن المخصص للحصول على المعارف

$\beta$ : فعالية رأس المال البشري ضمن عملية إنتاج المعرفة.

ومنه:

<sup>586</sup> محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 100، 99.

<sup>587</sup> M.todaro , economic development, seventh edition, addison wesley, 2000, p102.

<sup>588</sup> حاكمي بوحفص، النمو الاقتصادي دراسة نظرية، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة يومي 10-09 أفريل 2013، ص 20.

<sup>589</sup> Guellec DOMINIQUE, PIERRE Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance, Paris, 2003, p. 51

$$= \frac{h'}{h} \beta (1-\mu)$$

ولدينا دالة الإنتاج وفق كوب دوغلاص كالتالي:

$$Y = (K^\beta (hL)^{1-\beta})$$

من خلال لوكاس، فإن ديناميكية تراكم مخزون رأس المال الذي ينتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي.

### نموذج رومر: 1986

يندرج نموذج رومر تحت نماذج النمو الداخلية ذات الوفورات الخارجية، هذا الأخير يعتبر كنوع من أنواع نماذج النمو، والذي يتميز بمجموعة من **الفرضيات**<sup>590</sup>:

- يتوقف التقدم التكنولوجي على عوامل من داخل النظام الاقتصادي.
  - المنافسة التامة.
  - يتضاعف الإنتاج إذا تضاعفت جميع المدخلات كرأس المال المادي أو البشري أو العمل.
- جسد رومر فكرته من خلال مقالين، درسا التناقضات الناتجة عن فرضية صولو، والذي حدد أن التغير التكنولوجي متغير خارجي، باعتباره اكتشاف علمي، وهذا ما يعطيها صبغة سلعة اقتصادية، كما أنها تعتبر ملكية عامة لاستخدامها من قبل مجموعة من الأشخاص<sup>591</sup>.

اعتمد رومر على ثلاث أنواع من القطاعات في المجال الاقتصادي، هي<sup>592</sup>:

- قطاع البحث المعتمد على رأس المال البشري، الرصيد القائم من المعرفة وتصميمات السلع.
- قطاع السلع الوسيطة يعتمد على التصميمات المخرجة من قطاع البحث وكذا ما ادخر من انتاج.

<sup>590</sup>. اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص136، 137.

<sup>591</sup>. Regarde :

Paul M. Romer, Increasing Returns and Long-Run Growth, Journal of Political Economy, October 1986, p1001-1037.

Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Tome 98, Annexes N° 5, 1990, p102-171.

<sup>592</sup>. Ahmed ZAKANE, Dépenses Publiques Productives, Croissance A Long Terme Et Politique Economique, Essai D'Analyse Econométrique Appliquée Au Cas De L'Algérie, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université D'Alger, 2003. p. 66-68

- قطاع انتاج السلع النهائية المعتمد على رأس المال البشري وعامل العمل والسلع المعمرة لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.
- اعتمد رومر على نموذجين، "نموذج النمو مع التعلم من خلال الممارسة"، والثاني "نموذج النمو مع البحث والتطوير".

### 1. نموذج النمو مع التعلم من خلال الممارسة:

اعتمد رومر هذا النموذج عام 1986 والذي أكد أن النمو الاقتصادي يلم كل من الادخار، الاستثمار وتراكم رأس المال، والذي اعتمد فيه أن انتاجية العمل تتحسن من خلال التعليم عن طريق الممارسة مع نشر المعرفة<sup>593</sup>.

استند هذا النموذج على الفرضيات التالية<sup>594</sup>:

- تستعمل جميع عوامل الإنتاج في انتاج السلع، وتعطى دالة الإنتاج:  $Y = K^b (A'L)^{1-b} / 0 < b < 1$
- دالة التقدم التقني ضمن هذا النموذج تتمثل في:  $A' = BK^\beta / B > 0, \beta > 0$
- عدم وجود اهتلاك، مخزون رأس المال ليس عامل ثابت، معدل الادخار متغير ثابت وخارجي، وفق المعادلة:

$$\Delta k = s.Y$$

- معدل القوى العاملة متغير خارجي معادلته:  $\Delta L = n$

عرض النموذج<sup>595</sup>:

تعطى المعادلة الديناميكية لمخزون رأس المال بالعلاقة التالية:

$$\Delta K = B^{1-b} K^b K^{\beta(1-b)} L^{1-b}$$

إن رأس المال هو العامل الذي يتحكم من خلاله في تطور الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الاقتصاد تعتمد قواه على المعلمة  $\beta$ ، فإذا كانت  $\beta > 1$  فإن النمو طويل المدى مرتبط بمعدل النمو السكاني  $n$ ، أما إذا كانت  $\beta < 1$  فإنه يخلق نمو متفجر. bb5.

### 2. نموذج النمو مع البحث والتطوير:

<sup>593</sup>. David Begg, StanLey Fischer, Rudiger Dornbusch, [2002], « Macro économie, (Adaptation Francaise: Bernad Bernier, Henri-Luis Védie, DUNOD, Paris, France, P. 301.

<sup>594</sup>. Alexandre Nshue M. Mokime, [2012], « Modelés de Croissance Economiques », Kinshasa, P32.

<sup>595</sup>. ibid, pp 32,33.

والذي اعتمده رومر عام 1990، واعتبر من بين أوائل المهتمين بالتقدم التقني، حيث ربط بين النمو والابتكارات، هذه الأخيرة تعمل على تحسين العمل الذي يعتبر كعنصر مهم في النمو الاقتصادي<sup>596</sup>، حيث قام النموذج على الفرضيات التالية<sup>597</sup>:

- يستعمل جزء من العمالة النشطة ( $a_L$ ) وجزء من مخزون رأس المال ( $a_K$ ) في عملية البحث والتطوير.

- ادراج كل من رصيد رأس المال ورصيد كمية العمل في قطاع السلع وفق المعادلتين التاليتين:

$$[1-(a_K)K] \text{ رصيد رأس المال} \quad [1-(a_L)L] \text{ رصيد كمية العمل.}$$

- لا وجود للاهتلاك، معدل الادخار ثابت وخارجي، مخزون رأس المال متغير غير ثابت، تتحقق العلاقة التالية:

$$\Delta k = s \cdot Y \dots \dots \dots **$$

- النمو الديمغرافي متغير خارجي ذو القيمة n يعطى بالعلاقة التالية:  $\Delta L = nL$ .

- لدينا دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاس تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = [(1-a_K)K]^b [A(1-a_L)L]^{1-b} / 0 < b < 1 \dots \dots *$$

بمعنى أن عوائد رأس المال ثابتة هي واليد العاملة، وفي حين مضاعفة عوامل الإنتاج سوف تتضاعف كمية السلع المنتجة.

- تعرف دالة الإنتاج وفق المعادلة الآتية:  $\theta > 0, \beta > 0, B > 0$   $\Delta A = B (a_K K)^\beta (a_L L)^\theta A^\theta$

حيث:  $\theta$ : أثر الرصيد الحالي في المعرفة على نجاح عنصر البحث والتطوير.

### عرض النموذج:

تشكل نموذج رومر من خلال تعويض المعادلة (\*) في المعادلة (\*\*) على النحو التالي<sup>598</sup>:

$$\Delta k = s(1-a_K)^b (1-a_L)^{1-b} K^b [AL]^{1-b}$$

تقسم المعادلة على (K)، ونفترض  $[C_K = (1-a_K)^b (1-a_L)^{1-b}]$  لتتوصل على مخزون رأس المال<sup>599</sup>:

$$g_K = \frac{\Delta K}{K} = C_K \left[ \frac{AL}{K} \right]^{1-b}$$

<sup>596</sup>. Jean-Olivier Hairault, [2004], « La croissance : Théories et Régularités empiriques », Ed. Economica, P. 73

<sup>597</sup>. Alexandre Nshue Mbo Mokime, Op.Cit, PP. 30-31

<sup>598</sup>. Philippe Aghion, Peter Howitt, [2009], « The Economics of Growth », The MIT PRESS, Cambridge, England, P. 295.

<sup>599</sup>. Alexandre Nshue Mbo Mokime, Op.Cit, P. 31.

حيث:  $g_K$  هي تطورات النمو، والتي تعتمد على النسبة  $\frac{AL}{K}$ ، والذي يعطى من خلال:  $(g_A + n - g_K)$

من خلال النموذج الرياضي أعلاه، يتوضح أن معدل نمو المعرفة يتحدد من خلال المعلمات  $(\beta, \gamma, \theta)$ ، بمعنى أن التقدم التقني هو متغير داخلي وليس خارجي يتحدد داخل النموذج، أما عن حصة رأس المال  $(a_K)$  وحصة العمل  $(a_L)$  ومعدل الادخار  $(s)$  متغيرات لا تساهم في النمو طويل المدى.

### نموذج بارو 1990 robert barro:

يعتبر بارو من بين الاقتصاديين المنتمين للنظرية الداخلية للنمو الاقتصادي، حيث ساهم في ادخال دور رأس المال العام، وبين في مقاله الذي كان عام 1990 أن الانفاق العام هو مصدر للنمو الاقتصادي، والذي يمول المنشآت القاعدية التي تعمل على رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، كما أنه ركز على أهمية البنية التحتية الذي يعمل على تحسين إنتاجية المؤسسات<sup>600</sup>.

قام النموذج على الفرضيات التالية<sup>601</sup>:

- توازن الميزانية مع فرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت وفق المعادلة التالية:

$$G = T = \tau.Y$$

- تعظيم دالة الرفاهية لدى المجتمع عبر الزمن.

- ادخار جزء من الدخل، فتعطي دالة تراكم رأس المال على النحو التالي:

$$k^* = s(a - \tau)Y - \delta K$$

حيث:  $\delta$ : معدل اهتلاك تراكم رأس المال المادي.

- يندرج النموذج ضمن دالة *cobb-douglas* وفق المعادلة:

$$Y = AK^a L^{1-a} G^{1-a} \dots\dots 1$$

### بناء النموذج:

اعتبر نموذج بارو على النحو التالي:

لدينا إنتاجية رأس المال الموافقة للانفاق الحكومي  $G$  تعطى كالتالي:

<sup>600</sup>. Tasasa Jean- Paul, [2012], « Derivation du Modèle Basique de Barro : Approche par l'optimisation dynamique non stochastique », One Pager Laréq, vol. 1, num. 005, PP. 24- 25

<sup>601</sup>. أشواق بن قدور، تبور النظام للمالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص98.

$$\frac{Y}{K} = AL^{1-a} \left(\frac{G}{K}\right)^{1-a}$$

عند تطور الانفاق الحكومي ورأس المال بنفس المعدل فإن النسبة  $\frac{G}{K}$  تكون ثابتة مع إنتاجية رأس المال  $\frac{Y}{K}$

ومع العلم أن  $G = \tau \cdot Y$  فإن دخل المتعاملين الاقتصاديين المتاح هو:  $y \cdot (1 - \tau)$

نستبدل  $G$  بـ  $\tau \cdot Y$  في دالة الإنتاج (1) نجد:

$$Y = A^{\frac{1}{a}} \tau^{\frac{1-a}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} K$$

ومنه دالة تراكم رأس المال تصبح كالتالي:

$$g_k = \frac{K^*}{K} = s(1 - \tau) \tau^{\frac{1-a}{a}} A^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} - \delta$$

من خلال هذه المعادلة يتبين أن الدولة تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقتين:

- الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال من الضريبة  $(1-\tau)$
- الأثر الإيجابي لنفقات الحكومة  $\tau^{\frac{1-a}{a}}$  ، الأمر الذي يسمح لمعدل النمو أن يكون متغير داخلي على المدى الطويل.

خرج بارو بمجموعة من النتائج، نستخلصها فيما يلي<sup>602</sup>:

- وجد بارو أنه يوجد مستوى أعلى من التوازن للإنفاق العام في الأسواق التنافسية، يكون من خلال تساوي النفقات مع مقدار مساهمتها في الإنتاج، حيث يكون الخصم من الاستهلاك مرتفعاً جداً، ولا يعوض من خلال النمو الاقتصادي مستقبلاً.
- إن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع رأس المال العام، وبالتالي نمو الإيرادات الخاصة ومنه ارتفاع معدلات النمو، أما ذلك الارتفاع الزائد يثبط نشاط القطاع الخاص وبالتالي انخفاض في معدلات النمو.

### نموذج ريبيلو AK 1991:

يندرج هذا النموذج ضمن نظريات النمو الداخلية التي عاكست روبرت صولو في أفكاره وفرضياته، على غرار نماذج النظرية الداخلية وخصائصها، لذا سوف نفسر في فرضياته ونموذجه، وبني هذا النموذج على فرضيات<sup>603</sup>:

<sup>602</sup>. اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص154، 155.

<sup>603</sup>. Jean-Paul Kimbambu, Tsasa Vangu, [2013], « Modèles Macroéconomiques : Théories de la croissance endogène », Laboratoire d'Analyse- Recherche en Économie Quantitative (Lareq), P. 9.

- يتكون الاقتصاد من قطاع العائلات والمؤسسات.

- دالة الإنتاج في هذا النموذج تكون على الشكل:

$$y = f(K, L) = \min\{AK, BL\}$$

حيث  $A$  و  $B$  هما معاملان ثابتان وموجبان، تتميز هذه الدالة بحجم غلة ثابتة التي تؤكد أن الإنتاج متناسب مع رأس المال  $a=1$ .

- ثبات عدد السكان بمعنى:  $n = \frac{L^*}{L} = 0$

- ثبات الإنتاجية الحدية بمعنى  $\frac{\partial Y}{\partial K} = A$

- الادخار متغير خارجي.

- اهتلاك رأس المال بمعدل  $\delta$

عرض النموذج<sup>604</sup>:

لدينا دالة الإنتاج تعطى:

$$Y = (AK)^a (BL)^{1-a}$$

وبما أن  $a=1$  نجد:

$$Y = (AK)^1 (BL)^{1-1} \Rightarrow y = (AK)^1 (BL)^0 \Rightarrow Y = (AK)^1 \Rightarrow Y = AK$$

أما معادلة تراكم رأس المال فهي كالتالي:

$$K^* = sY - \delta K \Rightarrow K^* = s.AK - \delta.K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = s.A - \delta$$

وبما أن نموذج  $AK$  يتميز بمردودات ثابتة في تراكم رأس المال، بمعنى الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تتساوى مع القيمة

القبليّة والبعديّة بقيمة  $A$ ، حيث:

$$Y = \frac{Y^*}{Y} = \frac{K^*}{K} = s.A - \delta$$

Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Économique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, France, 1996, p44-47.

<sup>604</sup> . REGRY N. MANKIW, Macroéconomie, Adaptation française JANE HOUARD, 3 ème édition, de boeck Paris, France, 2003, p264.

من خلال هذه المعادلة يتوضح أن الزيادة في معدل الادخار  $s$  أو معامل التقدم التكنولوجي  $A$  تعمل على زيادة النمو الاقتصادي، أما زيادة معامل اهتلاك رأس المال تعمل على تخفيض النمو الاقتصادي، بمعنى يعتمد الناتج المحلي على معطيات خارجية.

تعرضت هذه النظرية كغيرها من النظريات لانتقادات عديدة نوضحها في النقاط التالية:

- ارتكزت هذه النظرية على عوامل مفسرة لا تلقى تحقيقاً في الدول النامية، كضعف البنية الأساسية، الكفاءة ضعيفة، معدلات الادخار منخفضة، البطالة، أسواق السلع ورأس المال ضعيفة، كل هذه العواقب تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي، ومنه محدودية هذه النظرية عند الدول النامية<sup>605</sup>.
- لم تشر هذه النظرية لعدة عوامل مؤثرة أخرى كالتنظيم لاعتباره المحرك الأساسي على المدى المتوسط والطويل.
- هجرة العمالة تنتج عن السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية<sup>606</sup>.

### 4.3. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي

تعتمد السياسة المالية على أدواتها المتمثلة في الإيرادات والضرائب والنفقات العامة، أما السياسة النقدية فيمثلها المعروض النقدي ومعدل الفائدة، هذه الأدوات هي التي تعكس أثر السياستين على مسار النمو الاقتصادي، لذا جاء العديد من الاقتصاديين بعدة نماذج سعياً منهم لتبيان هذا الأثر، سنتطرق من خلال هذا المطلب لأخذ بعض النماذج التي فسرت أثر السياستين على النمو الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر.

#### 1.4.3. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

عندما نقول السياسة المالية نقول الدولة وما تقوم به من سياسات، فقد كان دور الدولة عبر سنين مضت يقتصر على توفير الأمن فقط، في حين توسعها عبر عدة حقوب مضت، ففي عهد النظرية الداخلية للنمو توصلت إلى أن للدولة أهمية كبيرة في تحقيق النمو في الأجل الطويل، من خلال الاستثمار في المشاريع، البحث والتطوير، ودعم التكنولوجيا، فقد أظهر الاقتصادي "رومر" أن تراكم رأس المال المادي يتسبب في خلق نمو اقتصادي من خلال التطور التكنولوجي التي تسعى الدولة لتحديثه، أما "بارو" ربط النمو الاقتصادي بالموارد الوطنية التي تقتطع من طرف الدولة لتخصص للنفقات الاستثمارية والإنتاجية<sup>607</sup>.

<sup>605</sup> محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص157.

<sup>606</sup> حاكمي بوحفص، النمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، ملتقى دولي حول: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة خنشلة، يومي 09، 10 أفريل 2013.

<sup>607</sup> Pierre-yves hénin, pierre rale, les nouvelles théories de la croissance, revue économique perspectives et réflexions stratégiques, n 44, 1993, p79.

وعند التحدث عن الدول النامية، نتحدث عن التدخل الشاسع للدولة في شؤون اقتصاد بلدها خاصة علاقة النمو الاقتصادي مع الطلب الكلي، فالنمو الاقتصادي يتطلب ارتفاع الطلب إلى المدى الذي يسمح باستعمال الطاقة الإنتاجية استعمالاً كاملاً، لذا تعمل الحكومة في هذه الحالة على تحديد سياسات تعمل على خلق الطلب الفعال الذي يسمح باحتواء هذه الطاقة الإنتاجية الكاملة في المدى القصير، أما الدول المتقدمة فتقوم بخلق قوة أخرى تعمل على تجديد الطاقة الإنتاجية، وتنمو هذه الأخيرة اعتماداً على العديد من المؤشرات كالتعليم، البحث والتطوير والموارد الطبيعية<sup>608</sup>.

سنتطرق لأخذ مثال عن النماذج المفسرة لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وهو نموذج بارو.

### نموذج بارو:

باعتبار السياسة المالية تتجسد في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة (الضرائب)، سنتطرق إلى تأثير كليهما على النمو الاقتصادي:

#### 1. تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي<sup>609</sup>:

ركز Barro في نموذجه عن الضرائب كمصدر وحيد للإيرادات العامة، بحيث فصل بين الضرائب على الدخل والضرائب الجزافية ليتسنى له معرفة من المؤثر الأحسن على النمو الاقتصادي، كما اعتمد في نموذجه على الفرضيات التالية:

- النمو الديمغرافي ليس موجود بمعنى  $n=0$ .
- اهتلاك الاستثمار ليس موجود بمعنى  $\delta = 0$ .
- عدم وجود التطور في التقدم التقني أي  $\sigma = 0$ .
- سوق المنافسة حاد.
- تعمل الدولة على شراء سلع منتجة من القطاع الخاص.

<sup>608</sup>. والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1968، ص420، 421.

<sup>609</sup>.

Philippe Aghion, Peter Howitt, Loc. opcit, p50, p51.

Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, Public Finance in models of Economic Growth, the Review of Economic Studies, Volume 59, Issue 4, Oct 1992, p647-648.

Barry W. Ickes, Endogenous Growth Models, Department of Economics Penn state University, University Park, 1996, p24-25

Philippe Darreau, avant-propos de Christian Bordes, Croissance et politique économique, De Boeck & Larcier s.a., 1re édition, DeBoeck Université, Bruxelles, Belgique, p90-98.

كما سبق وذكرنا أن بارو ميز بين الضرائب على الدخل والضرائب الجزافية، وفيما يلي سنفصل في النموذجين:

### الضرائب على الدخل $\tau$ :

وفق دالة كوب دوغلاس، تعطى دالة الإنتاج وفق ما يلي عند ادخال العامل التقني:

$$y = A \cdot K^{1-a} \cdot g^a$$

حيث:  $g = \tau y$  ومنه:

$$\begin{aligned} y &= A \cdot K^{1-a} \cdot (\tau y)^a \Rightarrow y = A \cdot K^{1-a} \cdot \tau^a \cdot y^a \Rightarrow \frac{y}{y^a} = A \cdot K^{1-a} \cdot \tau^a \Rightarrow y^{1-a} \\ &= A \cdot K^{1-a} \cdot \tau^a = K \cdot A^{\frac{1}{1-a}} \cdot \tau^{\frac{a}{1-a}} \end{aligned}$$

وبما أن المستهلك يهدف إلى تعظيم المنفعة بمعنى  $\max/c$  وفق العلاقة:

$$W = \int_0^{\infty} e^{-pt} \cdot \frac{c^{1-\varepsilon} - 1}{1-\varepsilon} \cdot dt$$

وفق قيد تراكم رأس المال التالي:

$$k = (1 - \tau)f(k) - c$$

ومنه يتحقق معدل النمو كالتالي:

$$y = \frac{1}{\varepsilon} [(1 - \tau)Pmk - \rho]$$

إن معدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة يرتكز على التطور الحدي لرأس المال، باعتبارها دالة نسبة لـ  $\frac{g}{y}$  والتي تعبر عن مدى تدخل

الدولة في الاقتصاد، حيث:  $pmk = \frac{\partial y}{\partial k} = A^{\frac{1}{1-a}} \cdot \tau^{\frac{a}{1-a}}$

$$\Rightarrow pmk = A^{\frac{1}{1-a}} \cdot \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{a}{1-a}}$$

ومنه يكتب معدل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$y = \frac{1}{\varepsilon} \left[ (1 - \tau) A^{\frac{1}{1-a}} \cdot \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{a}{1-a}} - \rho \right]$$

وفق المعادلة أعلاه يتبين أن الدولة تؤثر على النمو الاقتصادي وفق جانبيين، تأثير سلبي عند زيادة نسبة الضرائب  $\tau$ ، وتأثير إيجابي عند زيادة النفقات العامة  $\frac{g}{y}$  التي تعمل على رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال.

### الضرائب الجزافية $\tau^L$ :

كما سبق الذكر أن المستهلك يسعى دوما لتعظيم ربحه وفق ما يلي:

$$W = \int_0^{\infty} e^{-pt} \cdot \frac{c^{1-\varepsilon} - 1}{1-\varepsilon} \cdot dt$$

ضمن القيد التالي:

$$k = f(k) - c - \tau^L$$

حيث أن الضرائب الجزافية تعطى بالعلاقة التالية:  $\tau^L = g$ ، ومنه معادلة النمو الاقتصادي تتحقق كالتالي:

$$y^L = \frac{1}{\varepsilon} \left[ (1-a)A^{1-a} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{a}{1-a}} - \rho \right]$$

إن الارتفاع في معدل الانفاق العام تعمل على رفع إنتاجية رأس المال ومنه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

في حالة ما إذا كان حجم القطاع العام صغير ومحدود، فإن الضريبة على الدخل تعمل على تحفيز الاستثمار، مثل الضرائب الجزافية، غير أن هذه الأخيرة تحقق معدلات نمو أقل مقارنة بسابقتها (الضريبة على الدخل).

أما إذا كان حجم القطاع العام كبير فإن توافد الأفراد على الاستثمار يقل، لأن الضريبة على الدخل تعمل على تقليل عزيمة الأفراد، أما الضريبة الجزافية فتعمل عكس ذلك، وهذا يعني أن استعانة الدولة بالضريبة على الدخل تساعد في تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة وأحسن من اعتمادها على الضريبة الجزافية.

## 2. تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي:

يوجد نوعان من النفقات التي تنفقها الدولة على المستهلك، النفقات المنتجة  $g$  الممولة بالضريبة على العائد  $\tau_g$ ، والتي تؤثر على دالة الإنتاج، والنفقات غير المنتجة  $h$  الممولة بـ  $\tau_h$  والتي تؤثر على الاستهلاك، حيث أن النفقات غير المنتجة تعمل على رفع معدلات الضريبة على عاتق المستهلكين<sup>610</sup>.

<sup>610</sup> . Philippe Darreau, avant-propos de Christian Bordes, Loc. Cit, p101-101

على العموم، لا أحد يخفى عنه أن دول الدولة (السياسة المالية) تطورت كثيرا عبر الأزمنة بتطور النظريات الاقتصادية، فلم تعد تلك الهيكل المؤسساتي المسؤول عن تحقيق وتوفير الأمن والأمان لشعوبها، بل توسع ليصل إلى تدخلها ودعمها للنشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية، يكون هذا التدخل من خلال التحكم في نفقاتها وإيراداتها.

وهذا لتحقيق الطلب الكافي لإحصاء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد واستعمالها على المدى القصير في الدول النامية، أما الدول المتقدمة لا تتوقف عند الطلب الفعال وإنما تسعى لخلق قوى جديدة لتجدد الطاقة الإنتاجية الخاصة بها، بالإضافة إلى التأثير على الميل الحدي للإدخار الذي يؤثر على معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد، وما يساعد على تقوية الطاقة الإنتاجية حسب رومر مجال التعليم، البحث والتطوير، الصحة والموارد الطبيعية<sup>611</sup>.

### 2.4.3. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

عندما نتحدث عن السياسة النقدية لا مجال للنقاش أنه سندرج النقود، باعتبارها وسيلة لقياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي،

ركز 1965 tobin من خلال نموده على تأثير مستوى النشاط الاقتصادي بالنقود من خلال تعديل محفظة العائلات، واعتبر النقود أصل مالي، وتقوم الدولة بتوليد النقود لأجل تمويل النفقات الحكومية غير المنتجة، أما سيدروسكي 1967 أظهر أن النقود حيادية بمعنى أن ليس لها أثر على تطور الناتج الداخلي الخام، ومنه معدل النمو يتحقق من خلال معدل نمو السكان<sup>612</sup>.

بعدهما جاء العديد من الاقتصاديين ودرسوا تأثير النقود على النمو الاقتصادي، فكل ورأيه والنتيجة التي خرج بها، وفيما يلي سنرى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال نموذج ريبيلو AK.

### النقود ضمن نموذج AK<sup>613</sup>:

يستند هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- تعطى دالة الإنتاج على النحو:  $y = f(k) = A.K$

- تولد السلطة النقدية النقود وتوزعها على المتعاملين الخواص، حسب المعادلة التالية:

<sup>611</sup>. والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص420، 421.

<sup>612</sup>. Bernard eric, développement financiere, politique monétaire et croissance économique université d'orléans, France, 2000, p6.

<sup>613</sup>. Philippe Darreau, avant- propos de Christian Bordes, Loc. Cit, p119-124.

$$\tau = m + (n + \pi)m$$

- تزيد الكتلة النقدية بقيمة ثابتة  $\mu$ ، أما نمو السكان ثابت  $n=0$ .

- رصيد الفرد من النقود هو  $m = \frac{M}{P.L}$ .

- منفعة المستهلك تعطى:

$$u(c_t) = \frac{c^{1-\varepsilon} - 1}{1 - \varepsilon}$$

مع افتراض أن  $\varepsilon > 1$

- افتراض أن كل فرد خاضع لقيود المعاملات النقدية (CTM)، حيث أن رصيدهم الفردي من النقود يسمح لهم بتمويل جزء

$P_C$  من النفقات الاستهلاكية  $C$ ، وجزء  $P_I$  من النفقات الاستثمارية  $I$ ، على النحو التالي:

$$m = P_C \cdot C + P_I \cdot I$$

حيث:  $P_I > 0$ ،  $P_C < 1$

- إن تعظيم المنفعة يتحقق وفق المعادلة التالية:

$$\max W_b = \int_0^{\infty} u(C_t) \cdot e^{-pt} dt$$

ويتضمن ثلاث قيود:

- الموارد المستغلة:  $C + k + m + \pi m = AK + \tau$

- المعاملات النقدية:  $m = P_C \cdot C + P_I \cdot I$

- تراكم رأس المال:  $K = I$

لدينا في الحالة النظامية معدل نمو المتغيرات الحقيقية يتساوى مع معدل التضخم في الأجل الطويل، بمعنى:

$$\pi = \mu - \gamma \text{ حيث } \gamma = \frac{m'}{m} = \mu - \pi \text{ و } \gamma = \frac{c'}{c} = \frac{k'}{k} = \frac{y'}{y}$$

ولدينا أيضاً كل من المتغير  $m$  و  $k$ ، و  $I$  و  $C$  اللذان يعتبران متغيران للمراقبة، لتحديد تراكم رأس المال والطلب على النقود وفق طريقة

هاملتون:

$$H = e^{-pt}[u(c) + \lambda_k(I) + \lambda_m(f(k) + \tau - C - I - \pi m) + \lambda(m - p(C + I))]$$

حيث  $\lambda_k$ ،  $\lambda_m$  هي مضاعف لاغرانج المشترك مع CTM

من خلال ما سبق نميز بين حالتين:

- لا تربط النمو الاقتصادي والتضخم أية علاقة في حالة ما إن كان CTM ينطوي على نفقات استهلاكية، وتكون النقود هنا حيادية، وأن ارتفاع حجم الكتلة النقدية يعمل على ارتفاع التضخم وتكلفة الاستهلاك.
- عند انطواء CTM على النفقات الاستثمارية، فإن التضخم المتسبب في ارتفاع معدل الكتلة النقدية يعمل على رفع التكلفة الحقيقية لرأس المال، وفي هذه الحالة يتضح دور السياسة النقدية وتأثيرها العكسي في النمو الاقتصادي عبر تراكم رأس المال.

هناك العديد من النماذج الرياضية بينت أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، إلا أننا أخذنا كأمثلة نموذج بارو في تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، والذي بين أي من الضريبتين على الدخل والضريبة الجزافية أمثل في تحقيق النمو، إضافة إلى النفقات المنتجة وغير المنتجة التي تعمل على تحقيق النمو، أما أثر النقود عليه، فأخذنا كمثال نموذج AK والذي سبق ودرسناه كنموذج داخلي من نماذج النمو، والذي اعتمد على قيد المعاملات النقدية CTM في تحقيق النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

لعل أنه من بين أقوى الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة لأي دولة كانت سواء متقدمة أو نامية، تحقيق انتعاش في اقتصادها، فموضوع النمو الاقتصادي يتطلب من الدول أن تخطط لمسارها الاقتصادي بدقة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح كهاجس أمام الدول النامية، والتي تسعى جاهدة لتحقيقه أمام كل ما يعترض طريقها من مصاعب سواء اقتصادية كمعاناتها الدائمة وتخبطها في جو الركود الاقتصادي، أو اجتماعية كزيادة معدلات البطالة والفقر، أو سياسية كما يحدث في بعض الدول العربية التي تعاني الربيع العربي، إضافة إلى صراعها الدائم للالتحاق بالركب الحضاري في ظل العولمة وتسارع التكنولوجيات الفائقة مع مرور الزمن.

لذا وجب على هذه الدول انعاش اقتصادها وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تخرجها من دائرة المشكلات التي تصب في مختلف المجالات، ولا يكون هذا إلا من خلال انتهاج الدولة لسياسات لعل أبرزها السياسة المالية والنقدية، باعتبار السياسة المالية تقوم على التحكم في معدل الضرائب ودرجة الانفاق العام، أما السياسة النقدية فيتحكم البنك المركزي من خلال أدواتها في معدل الفائدة وسعر الصرف وكذا مراقبة الائتمان للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية، وتحقيق هذه الأهداف بدقة واحكام أكثر إذا عملت السياستين بخطة متناسقة يشتركان فيها الدولة والبنك المركزي بوضع الأهداف والترتيب للوصول إليها دون تضارب بينهما، وسنقوم بتلخيص أهم النقاط المستنتجة في هذا الفصل النظري:

- تركز الدولة على سياستين لتحقيق أهدافها الاقتصادية العامة وهما السياسة المالية والنقدية.
- تعتبر السياسة النقدية تلك السياسة التي تهتم بالشؤون النقدية للبلاد، تقع تحت سلطة البنك المركزي الذي يجب أن يكون متمتعاً بالاستقلالية التامة لتكون القرارات المصدرة تصب في تحقيق أهدافه المسطرة ولا تتضارب معها، فتقوم السلطات النقدية بالتحكم في المعروض النقدي فتمتصه من التداول أو تزيده، ويكون هذا حسب ما تقتضيه الظروف السائدة من تضخم أو انكماش، عبر عدة أدوات غير مباشرة كدخوله للسوق المفتوحة كمشتري أو بائع، تخفيض أو زيادة معدل إعادة الخصم أو الاحتياطي الاجباري، أو التأثير يكون عبر أدوات مباشرة كالإفئاع الأدي.
- أما السياسة المالية فتتحكم فيها السلطات المالية من خلال تقليص الضرائب أو زيادة الانفاق، وهذا كذلك حسب الحالة الاقتصادية في الوطن للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، فإن كانت الدولة تعيش حالة من الركود، ستقوم برفع الانفاق العام أو تقليص المعدلات الضريبية، وتقوم بالعكس إن عاشت الدولة فترة من التضخم.
- تضاربت الأفكار الاقتصادية حول أهمية كل من السياستين المالية والنقدية، فكانت الهيمنة للسياسة النقدية في عهد الفكر الكلاسيكي على حساب السياسة المالية، إلا أن هذه الأخيرة استعادت سيادتها من خلال الأزمة العالمية في بداية الثلاثينات "أزمة الكساد الكبير"، والتي كان الفضل في تحليل حثيثاتها للاقتصادي "جون مينارد كينز"، والذي بفضل تخلص العالم آنذاك من لعنة الكساد، واستعادت السياسة المالية هيمنتها.

- رغم فضل "كينز" فيما أحدثه في عهده، إلا أن الاقتصاد لم يسلم من تتابع الأزمات إذا أنه لم يفلح في تحليل التضخم الذي وقع، ومن خلال هذه الأزمة والتي تمكن فيها الاقتصادي "فريدمان" من التخلص منها، عاودت السياسة النقدية خطف شعلة الأولوية.
- إن تعاقب النظريات الاقتصادية عبر عدة اقتصاديين فسروا ما حدث من أزمات اقتصادية، أوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا تصارع بين السياستين لأن كلاهما تعملان على تحقيق نفس الأهداف النهائية للاقتصاد، ومنه برز مفهوم التنسيق بين السياستين، وأكد أنه لو عملت السياستين معا لحققنا أحسن النتائج من خلال مزيج مناسب وترتيبات وضوابط لتحقيق الأفضل.
- ظهر أن هناك عدة نقاط تشابه بين السياسة المالية والنقدية تغطيان على نقاط الاختلاف بينهما، باعتبار كلا السياستين تؤثران على الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي، وتؤثر كل سياسة على الأخرى من خلال أدواتها بطرق مباشرة وغير مباشرة، فتتأثر السياسة النقدية بالمالية من خلال تأثير وسائل إدارة الدين العام على أسعار الفائدة، وتتأثر السياسة المالية بالنقدية من خلال تمويل البنك المركزي للعجز الموازي من خلال رفع معدلات الدين العام والانفاق العام.
- تأكدت فعالية عمل السياستين معا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال نماذج توازن الاقتصاد الكلي ضمن منحنى "هيكس-هانسن" **IS-LM**، والذي يعنى بالتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في اقتصاد مغلق، حيث أكد الاقتصاديون على وجود أربع توليفات للمزج بين السياستين، سياسة نقدية ومالية توسعيتين، سياسة نقدية توسعية ومالية تقييدية، سياسة نقدية انكماشية ومالية متوسعة وسياستين مالية ونقدية تقييديتين.
- إضافة إلى نموذج "ماندل-فليمينغ" **IS-LM-BP** والذي أضاف عنصر ميزان المدفوعات ليدرس التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق الخارجي في ظل اقتصاد مفتوح، والذي حدد التوازن في ظل سعر صرف ثابت ومرن، ففي ظل سعر صرف ثابت تكون السياسة المالية فعالة من خلال حركة رؤوس الأموال الأجنبية، أما السياسة النقدية فتكون غير فعالة بالقدر الكافي الذي يعيد التوازن مهما كانت قيمة حركة رؤوس الأموال، أما في حالة سعر صرف مرن وحركة تامة لرؤوس الأموال تكون السياسة المالية منعدمة الفعالية، وفي حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال تكون فعاليتها كبيرة، وتقل هذه الفعالية كلما زادت حركة رؤوس الأموال، أما السياسة النقدية تكون فعالة مهما كانت درجة رؤوس الأموال وقابليتها للحركة، إلا أنها تكون أكثر فعالية كلما زادت حركة رؤوس الأموال.
- تعددت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي تبحث في أثر السياسة المالية والنقدية على هذا المؤشر، فعلى سبيل المثال "نموذج بارو" الذي بحث في أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، والذي قسم الضرائب إلى ضرائب على الدخل وأخرى جزافية- هذه الأخيرة أقل تأثيرا من سابقتها-، والذي خلص إلى أن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي وفق جانبين،

تأثير سلبي عند زيادة نسبة الضرائب، وتأثير إيجابي عند زيادة النفقات العامة والتي تعمل على رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومنه معدل النمو الاقتصادي.

- أما السياسة النقدية فدرسنا أثرها من خلال "نموذج ريبيلو **AK**" والذي اعتمد على قيد المعاملات النقدية "CTM" في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول أثر السياسة المالية والنقدية على

النمو الاقتصادي

## الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.

## تمهيد:

هناك العديد من الدراسات التي سبقتنا في موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، إلا أنه هناك من درس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ومن درس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، كل على حدى، وكذا الجامع بين السياستين ليعرف من السياسة المهيمنة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول التنسيق وأثر التفاعل بين السياستين، وماهي النتائج المتحصل عليها في حالة المزج بينهما، كما تمتاز كل دراسة عن سابقتها بمعلومات إضافية أو إضافات تحليلية راجعة لإضافة ما قد غفل عنه سابقه أو إلى حدث أو واقعة مهمة حدثت في الأعوام التي أضافتها الدراسة، وأخرى قياسية تزيد من قيمة الدراسة، لذا ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى جزء يجمع موضوع السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وجزء آخر يدرس السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، أما الجزء الأخير فيضم السياستين معا لدراسة أثرهما وفعالتهما على النمو الاقتصادي، وكذا التنسيق بينهما.

سوف نستعرض الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع حسب عامل الزمن وفق ما يلي:

## 1. الدراسات الخاصة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها المرسومة، عن طريق التحكم في أدائها المالية كتقليص نسبة الضرائب أو التوسيع في حجم الانفاق الكلي حسب ما تقتضيه ضرورة الحالة الاقتصادية للبلد، وسنعرض فيما يلي المواضيع التي وجهت دراساتها في معرفة أثر السياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره أحد الأضلع الأساسية والرئيسية للأهداف الاقتصادية الكلية، والتي وجب على الدولة تحقيق معدلات مقبولة منه للتخلص من قيد الفقر والمستوى المعيشي المتدني، ومن شبح البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية.

## 1. دراسة (Sergio Rebelo and William Easterly, 1993) حول:

**Fiscal policy and economic growth**

وصفت هذه الورقة النظاميات التجريبية المتعلقة بمتغيرات السياسة المالية ومستوى التطور ومعدل النمو، باستخدام البيانات التاريخية والمقطعية الحديثة وسلسلة الاستثمار العام المنشأة حديثاً، خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباط قوي بين مستوى التنمية والهيكل المالي حيث تعتمد البلدان الفقيرة بشكل كبير على ضرائب التجارة الدولية في حين أن ضرائب الدخل مهمة فقط في الاقتصادات المتقدمة، كما تتأثر السياسة المالية بنطاق الاقتصاد الذي يقاس بعدد سكانها، إضافة إلى أن الاستثمار في النقل والاتصالات يرتبط باستمرار بالنمو.<sup>614</sup>

## 2. أحمد حسين الهيتي وفاطمة إبراهيم خلف (2009)، حول: أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد

**السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970-2003**

سعت الدراسة إلى البحث في أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كل من السعودية والأردن خلال الفترة 1970-2003 مستعينة بنموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR في تحليل الأثر، فخلصت الدراسة إلى أنه في الأردن ثبت وجود علاقة سببية بين كل من الإيراد العام والانفاق العمومي، وزيادة هذا الأخير في تحسين الحياة السكانية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، أما في الاقتصاد السعودي فإن زيادة الإيرادات العامة تعمل على زيادة الانفاق بنسبة ضئيلة جداً وهذا ما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.<sup>615</sup>

<sup>614</sup>. William Easterly, Sergio Rebelo, Fiscal policy and economic growth, Journal of Monetary Economics, 32 1993, 417-458.

<sup>615</sup>. أحمد حسين الهيتي، فاطمة إبراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970-2003، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 04، العدد 01، 2009، ص 44-11.

## 3. دراسة (HUSSIN ABDULLAH and MUZAFAR SHAH HABIBULLAH,

(2009 حول:

**AN INVESTIGATION ON TRADE OPENNESS, FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA: USING AN ARDL BOUNDS TESTING APPROACH.**

بحثت هذه الدراسة في آثار الانفتاح التجاري والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2003 باستخدام نهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) واختبار الحدود على النحو الذي اقترحه Pesaran وآخرون، أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري والسياسة المالية عموماً لهما آثار إيجابية قوية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال هذه الفترة<sup>616</sup>.

## 4. دراسة عبد الرحيم شبيبي، محمد بن بوزيان ومحمد شكوري (2010) حول: الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة

المالية في الجزائر: دراسة قياسية.

طرحت هذه الورقة البحثية موضوع الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية في الجزائر ودرسته من خلال دراسة قياسية والاستعانة بنماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR وفق بيانات سنوية من 1965 إلى 2007، حيث خلصت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الانفاق العام ستؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير والذي يصبح سلبياً على المدى المتوسط والطويل، أما تأثير هذه الصدمة على معدل التضخم والفائدة فهو إيجابي، أما عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيوجد تأثير إيجابي على الاستهلاك وسالب على الاستثمار الخاص، مما يدل على أن السياسة الانفاقية التي اتبعتها السلطات المالية في الجزائر تأخذ اتجاهها كينزيا، من جهة أخرى حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات ستؤثر بالإيجاب على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فتولد هذه الصدمة نوعاً من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير والبعيد. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية ومعنوية في المدى القصير فقط، بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل، أما عن استجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص، نستنتج مما سبق أن السياسات المالية

<sup>616</sup> HUSSIN ABDULLAH and MUZAFAR SHAH HABIBULLAH, AN INVESTIGATION ON TRADE OPENNESS, FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA: USING AN ARDL BOUNDS TESTING APPROACH, International Journal of Management Studies (IJMS), 16(2), 177-197.

التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة<sup>617</sup>.

5. دراسة (shahid ali and naved ahmed, 2010)، حول:

### **The effects of fiscal policy on economic growth : empirical evidences based on time series data from pakistan.**

بحثت هذه الدراسة في فعالية السياسة المالية وأثرها على أنشطة الاقتصاد الكلي في باكستان خلال الفترة 1972-2008، تم إجراء عمليات محاكاة ديناميكية لمراقبة رد فعل الصدمات الهيكلية والسياسية غير المتوقعة باستخدام نموذج الانحدار التلقائي للتأخر في التوزيع (ARDL)، فوجدت الدراسة أن العجز المالي الكلي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل<sup>618</sup>.

6. دراسة (Leonel Muinelo-Gallo and Oriol Roca-Sagalés, 2012) حول:

### **Joint determinants of fiscal policy, income inequality and economic growth, Economic Modelling.**

حللت هذه الورقة العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي من خلال السياسة المالية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تقدير نظامين من المعادلات الهيكلية مع مكونات الخطأ التي من خلالها يحدد عدم المساواة في الدخل الإجمالي نتائج مختلفة للسياسة المالية، مما يؤثر لاحقاً على تطور النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل الصافي، فأظهرت النتائج التجريبية التي تم الحصول عليها باستخدام بيانات لوحة غير متوازنة من 21 دولة ذات الدخل المرتفع OCDE خلال الفترة 1972-2006، تشير إلى أن عدم المساواة في الدخل الإجمالي هو محدد مهم لنتائج السياسة المالية، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي النفقات التوزيعية والضرائب المباشرة إلى تخفيضات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي عدم المساواة في الدخل مما يعكس المقايضة المعيارية بين الكفاءة والإنصاف المرتبطة ببعض تدابير السياسة المالية، وبالتالي إن أنسب إستراتيجية للسياسة المالية في سياق ضبط أوضاع المالية العامة هي خفض الإنفاق غير الموزع، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الحد من عدم المساواة في الدخل<sup>619</sup>.

<sup>617</sup> عبد الرحيم شبي، محمد بن بوزيان ومحمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة قياسية، منتدى البحوث الاقتصادية economic research forum، العدد536، 2010، مصر.

<sup>618</sup> shahid ali and naved ahmed, The effects of fiscal policy on economic growth : empirical evidences based on time series data from pakistan, The Pakistan Development Review, vol49, num 04, pp497-512.

<sup>619</sup> Leonel Muinelo-Gallo, Oriol Roca-Sagalés, Joint determinants of fiscal policy, income inequality and economic growth, Economic Modelling, Vol 30, 2013, P 814-824.

7. دراسة خاطر طارق ومفتاح صالح (2014)، حول التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

سلطت الدراسة الضوء على موضوع التطور المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة التحليلية إلى أنه لتفعيل التنمية الاقتصادية لابد من وجود قطاع مالي متحرر وفعال إلا أنه لازال الجدل قائم حول اتجاه هذه العلاقة، أما الجزائر فتشهد مؤشرات التطور المالي فيها تحسنا طفيفا لكنه يبقى غير كافي مما يستدعي زيادة تأهيل وتطوير هيكل هذا النظام<sup>620</sup>.

8. فريد جواد كاظم الدليمي وباسم خميس عبيد (2014) حول: تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة 2003-2010

عملت الدراسة على تحليل تأثير السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي العراقي خلال الفترة 2003-2010، حيث أن انتهاج السلطات العراقية لمجموعة من الإصلاحات انطلاقا من 2003 أثرت سلبا على السياسة المالية للدولة في تحقيقها للاستقرار والنمو، ورفع معدل الانفاق العام بسبب فشل البرامج الانفاقية المتبعة<sup>621</sup>.

9. دراسة (Sidi Mohamed و Mohamed Benbouziane، Abderrahim Chibi, 2014) حول (Chekouri)

## THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESS CYCLE : AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA.

عملت هذه الدراسة على تقدير آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي MSVAR، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وصغير للإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى القصير خلال دورة الأعمال من ركود وازدهار، إلا أن تأثير الانفاق أقوى من تأثير الإيرادات العامة في فترات الركود، كما أن تأثير السياسة المالية المتشددة على الاقتصاد تكون أحسن من السياسة المالية التوسعية بتفاعل السلطات المالية مع وجهة نظر كينز باعتبارها تزيد النفقات والإيرادات في حالات الازدهار والعكس في الركود<sup>622</sup>.

<sup>620</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 141-160.

<sup>621</sup> فريد جواد كاظم الدليمي، باسم خميس عبيد، تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة 2003-2010، economics researches، الحجم 20، العدد 75، 2014، ص 309-331.

<sup>622</sup> Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane, Sidi Mohamed Chekouri, THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESS CYCLE : AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA, Working Paper 845, October 2014, Egypt, p3-36.

## 10. دراسة (Mohamed Khariss and Atman DKHISSI, 2015) حول

**Les effets de seuil de la politique budgétaire et croissance économique Cas du Maroc**

قامت الورقة البحثية بدراسة آثار عتبة السياسة المالية على النمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة 1962 – 2016 باستخدام نموذج 'عتبة الانحدار'، فتوصلت إلى أن المغرب أطلق سياسة لضبط الأوضاع المالية في البلد، يهدف هذا الضبط إلى السماح باستعادة التوازن والسيطرة على عجز الميزانية العامة إلا أنه يهدد بأن يأتي بنتائج عكسية ويضر بالنمو الاقتصادي، والهدف ليس اقتراح النسب المثلى للديون والعجز في الميزانية، ولكن لإظهار أهمية وضع قاعدة موازنة مرنة تأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المغربي<sup>623</sup>.

## 11. دراسة (Sabiha TOUAMI and Brahim BOUYACOUB, 2016) حول

**La politique budgétaire et la croissance économique en Algérie Analyse économétrique 1999–2014.**

جاءت هذه الدراسة لتصف شكل الارتباط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي مع تحليل تأثيرها عليه بالاعتماد على نموذج VAR خلال الفترة 1999–2014، فتوصلت نتائجها إلى أن السياسة المالية تلعب دورًا مهمًا في تحديد تباين النمو في الجزائر، مما أدى إلى استنتاج أن مساهمة نفقات الموازنة في تباين النمو الاقتصادي متواضعة، تخصص هذه النفقات للاستهلاك فهي نفقات غير إنتاجية، مما يفسر ضعف مساهمة سياسة الميزانية في النمو الاقتصادي في الجزائر<sup>624</sup>.

## 12. دراسة همتان موراود وبن يحيى نسيم (2016)، حول: أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2013).

سعت هذه الدراسة إلى دراسة صدمات السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1970–2013) بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك و دوال الاستجابة المبنية على نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، حيث دلت النتائج على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، و بينت دوال الاستجابة الأثر الإيجابي الذي تُحدثه الصدمة في الإنفاق العمومي و

<sup>623</sup>. Atman DKHISSI, Mohamed Khariss, Les effets de seuil de la politique budgétaire et croissance économique – Cas du Maroc–, 2015

<sup>624</sup>. Brahim BOUYACOUB, Sabiha TOUAMI, La politique budgétaire et la croissance économique en Algérie Analyse économétrique 1999–2014, Les Cahiers du MECAS, N°12, Juin2016, p64–76.

الايادات العمومية على الناتج الحقيقي في المدى القصير و المتوسط و لكن بمضاعف صغير جدا، وهذا ما يعني أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العمومي لم يكن لها أي أثر في تحسین معدلات النمو<sup>625</sup>.

### 13. دراسة (Siham MATALLAH، Amal MATALLAH، 2017) حول

#### Does fiscal policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria.

هدفت هذه الورقة إلى التحقيق في تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح خطأ المتجه (VECM)، بينت النتائج أن كلاً من الضرائب غير المباشرة والنفقات الجارية الإنتاجية لها تأثير إيجابي كبير وطويل الأجل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن الضرائب المباشرة والنفقات الرأسمالية وغير المنتجة المتكررة تؤثر سلباً وبشكل كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال ما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي المستدام يحتاج لتدابير سياسية جادة وحاسمة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وعدم الاتكال على قطاع المحروقات<sup>626</sup>.

### 14. دراسة جهيدة العياطي (2017)، حول تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين

#### أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري.

قامت الدراسة بتحليل أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية معتمدة على أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية OLS خلال الفترة 1970-2014، فخلصت الدراسة إلى أن للإنفاق العام والايادات الكلية تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الناتج الداخلي الإجمالي، أما الضرائب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة فلها تأثير سالب على الناتج، كما عاجلت الدراسة تطور السياسة المالية خلال الفترة 1967-2014 والتي وضحت السياسة التوسعية المنتهجة من خلال زيادة النفقات العامة<sup>627</sup>.

### 15. دراسة بختة سعيدي (2018)، حول تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015.

قامت الورقة البحثية بتحليل مسار السياسة المالية وأدواتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2015، فنتجت الدراسة إلى أنه باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على أسعار البترول بالدرجة الأولى وبقوة فإن اقتصادها يكون حتما متذبذبا حسب أسعار النفط في السوق العالمي، إضافة إلى هيمنة الإيرادات البترولية على الهيكل الضريبي، أما بالنسبة للنفقات العامة تقلصت

<sup>625</sup> . تهمان موراو وبن يحي نسيمة، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2013)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 13، العدد 02، 2016، ص 152-162.

<sup>626</sup> . Amal MATALLAH، Siham MATALLAH، Does fiscal policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria, Theoretical and Applied Economics, 3(612), 2017, p 125-146.

<sup>627</sup> . جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 153-164.

نسبته بكمية قليلة استنادا على السياسة المالية الصارمة المنتهجة من قبل الدولة بعد إصلاحات صندوق النقد الدولي، وإلى غاية 2014 عرف النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا في معدلاته.<sup>628</sup>

### 16. دراسة عبد القادر فار (2018)، حول أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال 2000 آفاق 2020.

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر المتأني من خلال تطبيق السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم) خلال فترة الدراسة، قامت الدراسة بتحليل مسار السياسة المالية، كما أنها درست قياسيا الأثر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، فتوصلت إلى أن الجزائر اعتمدت في برامجها التنموية على زيادة الانفاق الحكومي لتحسين هذه المؤشرات، أما قياسيا فخلصت الدراسة إلى ضعف تأثير أدوات السياسة المالية لتحسين هذه المؤشرات، ووجب على السلطات تهيئة الجو المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة<sup>629</sup>.

### 17. دراسة رزاي سعاد (2018) حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015).

سعت الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول في الجزائر باعتبارها دولة تعتمد على الإيرادات الريعية بالدرجة الأولى، هذه الإيرادات تعمل على سد الثغرات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، إلا أن الأزمة النفطية كانت بمثابة الصدمة التي وجب أن تعيد للسياسة الاقتصادية هيبتها بفك التبعية النفطية والتخلص منها، باعتبار تقلبات أسعار النفط هي بمثابة تحدي يواجه الدول الريعية ومنها الجزائر والذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي الوطني باعتباره يرى النفط المصل الذي يغذيه وينعش اقتصاده<sup>630</sup>.

### 18. دراسة اسماعيل عماني (2018) حول: أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي

قامت هذه الدراسة بتحليل التقلبات الدورية للسياسة المالية كاستجابة لتقلبات أسعار النفط الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي بالجزائر خلا الفترة 1970-2014، وللوصول إلى الأثر استعملت طريقة العزوم المعممة GMM مطبقة على دالة ردت فعل السياسة المالية باستعمال بيانات سنوية، فخلصت الدراسة إلى كون السياسة المالية في الجزائر دورية ووجود استجابة معتدلة لتقلبات الإيرادات

<sup>628</sup>. بختة سعدي، تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد 13، 2018، ص 41-61.

<sup>629</sup>. عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال 2000 آفاق 2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، 2018، ص 1-301.

<sup>630</sup>. رزاي سعاد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015)، LE MANAGER، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 198-217.

النفطية الناجمة عن تقلبات الاسعار الدولية، لكن السلطات المالية تقوم بعكس هذه التقلبات على نفقات الاستثمار فقط، وهذه ما يعكس ضعف أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر<sup>631</sup>.

### 19. دراسة (Branimir Kalaš, Vera Mirović, Nada Milenković, 2018) حول

#### THE RELATIONSHIP BETWEEN TAXES AND ECONOMIC GROWTH : EVIDENCE FROM SERBIA AND CROATIA.

قدمت هذه الدراسة تحليلاً تجريبياً للضرائب والنمو الاقتصادي في صربيا وكرواتيا في الفترة 2007-2016، لتحديد تأثير النماذج الضريبية على النمو الاقتصادي وعلاقتها، أعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، في حين أن ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، ومساهمات الضمان الاجتماعي متغيرات مستقلة، خلصت الدراسة من خلال نموذج الأثر العشوائي أن ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، ومساهمات الضمان الاجتماعي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، في حين تؤثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي. ومع ذلك، فإن ضريبة القيمة المضافة فقط من لها تأثير هام وإحصائي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، حيث تساهم كل زيادة في الإيرادات من هذه الضريبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الملاحظة<sup>632</sup>.

### 20. دراسة (Dladla, Khumbuzile and Khobai, Hlalefang, 2018) حول

#### The impact of Taxation on Economic Growth in South Africa.

سعت هذه الورقة في البحث عن تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، باستخدام البيانات السنوية للبلد خلال الفترة 1981 – 2016 بالاعتماد على طريقة ARDL، حيث أكدت النتائج التجريبية أن هناك علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، كما تشمل نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي والتجارة والانفتاح ورأس المال والضرائب كلها متكاملة فيما بينها، والسياسة المالية مهمة لفرض النمو الاقتصادي المستدام في جنوب إفريقيا<sup>633</sup>.

### 21. دراسة (Bongumusa Prince Makhoba and all, 2019) حول:

#### Assessing the impact of fiscal policy on economic growth in South Africa

<sup>631</sup>. اسماعيل عماني، أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 92-102.

<sup>632</sup>. Branimir Kalaš, Vera Mirović, Nada Milenković, THE RELATIONSHIP BETWEEN TAXES AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM SERBIA AND CROATIA, The European Journal of Applied Economics, 15(2), 17-28.

<sup>633</sup>. Dladla, K., and Khobai, H, The impact of taxation on economic growth in South Africa, MPRA Paper, No. 86219, 2018.

حللت الدراسة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة 1960-2017، باستخدام نهج Johansen VECM لفحص العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، بينت النتائج التجريبية أن الإيرادات الحكومية وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على المدى الطويل على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، في حين أن الإنفاق الحكومي والدين العام لهما علاقة سلبية طويلة الأمد مع النمو الاقتصادي، إلا أن الإنفاق الحكومي ينمو بوتيرة أعلى من الإيرادات<sup>634</sup>.

## 22. دراسة آيت قاسي عزو رضوان وبن زيدان الحاج (2019) حول نمو الحماية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف

النمو الاقتصادي -دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات-.

حاول البحث أن يضع الحماية العادية محل الحماية البتروولية من خلال إعادة تصميم نظام جبائي واحداث بعض التعديلات على الضرائب السائدة، واستحداث أخرى جديدة كالضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، ومنه قام البحث بتحليل هاتين الضريبتين خلال 1992-2016، ليتوصل إلى أن الإصلاح الضريبي ساهم في زيادة مردودية الحماية العادية، إلا أنها بعيدة جدا عن احلالها محل الحماية البتروولية رغم كل ما وفرته الدولة من إصلاحات<sup>635</sup>.

## 23. دراسة (Rachid TOUMACHE and Talal OMRANI, 2020) حول

### Évolution de la politique budgétaire et son impact sur la croissance économique en Algérie (1963-2014)

تعتبر السياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهميتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ومدى قدرتها على تمويل الاقتصاد الوطني، فبعد أن كانت تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة والإنتاج في ظل نظام التخطيط المركزي، أصبحت تقييدية في ظل نظام السوق، ففي فترة التكيف الهيكلي (1989-1998) حققت السياسة المالية التقييدية استقرارا اقتصاديا كبيرا، غير أن انتهاج سياسة مالية توسعية خلال زيادة الإيرادات النفطية منذ عام 1999 وطد بشكل كبير الاستقرار المالي الكلي، كما ساعد على تحسين معدلات النمو الاقتصادي والذي رجع ارتفاعه إلى المداخيل البتروولية، إلا أنه برزت هشاشة السياسة المالية وضعفها أمام الصدمات الخارجية والمالية، وهذا راجع لتبعيتها النفطية والتي تتغير معدلاته بصفة دائمة في سوق النفط العالمي<sup>636</sup>.

<sup>634</sup> . Bongumusa Prince Makhoba and all, Assessing the impact of fiscal policy on economic growth in South Africa, african Journal of Business and Economic Research, vol14, num01, 2019.

<sup>635</sup> . آيت قاسي عزو رضوان، بن زيدان الحاج، نمو الحماية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي -دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد03، 2019، ص376-395.

<sup>636</sup> . Talal OMRANI, Rachid TOUMACHE, Évolution de la politique budgétaire et son impact sur la croissance économique en Algérie (1963-2014)، مجلة دراسات اقتصادية، vol 10, num01,2020, p464-476.

## 24. دراسة هاني محمد سليم هواري وأحمد فوزي حامد (2021) حول أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان.

بحثت الدراسة في درجة تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي باليابان، والتي تعتبر نموذج للدولة الناجحة في استخدامها لأدوات السياسة المالية للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، فتوصلت الدراسة التحليلية إلى أن اليابان حققت أعلى متوسط في قيمة الايراد العام خلال الفترة (2001-2015)، ولاستمرار تقدمها الاقتصادي قامت برفع عوائدها الضريبية لبناء بنية متينة في القطاع الخاص، إضافة إلى تحقيقها لأكبر معدل أنفاق عام خلال نفس الفترة التي اعتبرت بمثابة فترة انتعاش حققت فيها الدولة اليابانية الكثير من الإنجازات، أما الجانب القياسي للدراسة فاعتمدت البيانات من 1981-2015 وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، فخرجت بنتيجة مفادها أن الانفاق العام هم أحد أهم العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي، أما الايراد العام فتأثيره ضعيف على النمو الاقتصادي الياباني<sup>637</sup>.

## 25. دراسة سعود الحميدي سعود جلال وآخرون (2021)، حول: أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك خلال الفترة 2000-2017، فتوصلت هذه الدراسة التحليلية إلى وجود تأثير على النمو الاقتصادي من قبل الإيرادات العامة، النفقات العامة طرديا، أما صافي الموازنة العامة فتجمعها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي<sup>638</sup>.

## 26. دراسة خالد بن جلول وبعلي حمزة (2021) حول: أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018

سعت الدراسة إلى تحليل الصدمات التي تحدث في السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وهذا باستخدام بنماذج تصحيح الخطأ Ecm، وقد تم تقدير النموذج في المدى والطويل والقصير بالإضافة إلى تحليل الصدمات ودوال الاستجابة وكذلك تحليل تباين خطأ التنبؤ، فأظهرت نتائج الدراسة ضعف متغيرات السياسة المالية عموما في التأثير على النمو الاقتصادي أي أنها تمارس أثر كينزي ضعيف وغير مهم ويتلاشى في الأجل الطويل، إلا أنه عند مقارنة أثر كل من الانفاق الحكومي والايادات الحكومية فإن الإيرادات الحكومية كان لها ال أثر الأكبر<sup>639</sup>.

<sup>637</sup> هاني محمد سليم هواري، أحمد فوزي حامد، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، Agricultural Economics and Social Science، المجلد48، العدد02، 2021، مصر، ص541-550.

<sup>638</sup> سعود الحميدي سعود جلال وآخرون، أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، المجلد02، العدد01، 2021، ص644-668.

<sup>639</sup> خالد بن جلول، بعلي حمزة، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد04، 2021، ص64-81.

27. دراسة (SAHED ABDELKADER and HASSAINE ASMA, 2021) حول

### The effect of fiscal policy on economic growth: The Case of Algeria- during the period 1980-2018

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 بالاعتماد على نموذج ARDL، وجدت النتائج أن كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، إلا أن الإنفاق يستمر تأثيره الإيجابي على المدى الطويل على النمو الاقتصادي عكس الإيرادات العامة التي تصبح ذات علاقة سلبية، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فتأثيرها سلبي على المدى القصير، لكنها لا تستمر في التأثير على المدى الطويل وكذا الدين العام والعجز المالي يأتزان سلبيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل<sup>640</sup>.

28. دراسة سعود الحميدي سعود جلال، محمد عبد الحفيظ محمد السمان وحسن موسى رضوان (2021) حول: أثر مكونات

السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر.

سعت هذه الورقة البحثية لمعرفة أي من بين مكونات السياسة المالية الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي، وفق دراسة تحليلية لمكونات السياسة المالية من إيرادات عامة، نفقات عامة ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2019، ودراسة قياسية لقياس أثر هذه المكونات على النمو الاقتصادي باستعمال طريقة المربعات الصغرى خلال نفس فترة الدراسة، فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كل من النفقات والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن المكون الذي له أكبر تأثير على النمو الاقتصادي هو الإيرادات العامة<sup>641</sup>.

29. دراسة (Sikiru Jimoh Babalola and Umaru Aminu, 2021) حول:

### Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria

بحثت الدراسة في تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالاستعانة بالبيانات السنوية التي تغطي 1977 – 2009 ومن خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، فقد تم فحص جذور الوحدة من السلسلة باستخدام تقنية ديكي فولر المعزز وبعد ذلك تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج Engle-Granger تم تقدير نماذج تصحيح الخطأ لرعاية ديناميكيات

<sup>640</sup>. HASSAINE ASMA, SAHED ABDELKADER, The effect of fiscal policy on economic growth: The Case of Algeria- during the period 1980-2018, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, N° 01, January 2021, p290-300.

<sup>641</sup>. سعود الحميدي سعود جلال، محمد عبد الحفيظ محمد السمان، حسن موسى رضوان، أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 669-687.

المدى القصير، وبشكل عام تشير النتائج إلى أن الإنفاق الإنتاجي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة التغطية وأن هناك علاقة طويلة المدى بينهما كما أكدته اختبار التكامل المشترك.<sup>642</sup>

30. أسماء قرفي، رقية بوحضير (2021) حول: أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول

مجلس التعاون الخليجي العربي.

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية العادية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة 1990-2019 وفق طريقة PANEL-ARDL، فأخذت اجمالي الناتج المحلي على أنه متغير تابع، والجباية العادية متغير مفسر أساسي، فتوصلت الدراسة إلى أن تراجع أسعار النفط يؤثر سلبا على دول العينة، الأمر الذي أدى بهذه الدول للإصلاح في الهيكل الجبائي الخاص بما لديمومة الإيرادات العامة، ومنه تحصيل إيرادات إضافية تعمل على استمرار النفقات العامة، وانعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.<sup>643</sup>

31. دراسة (Jayce Farmer, Zohreh Bang Tavakoli, Shuktika Chatterjee, 2022)

حول:

### Impact of Fiscal Policy on Economic Growth under the Contributions of Level of External Debt in Developing Countries

بحثت هذه الدراسة في تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ذات مستويات الديون الخارجية المختلفة خلال الفترة 2007-2019، تشير النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن البلدان ذات مستوى الدين الخارجي المنخفض والسياسات المالية المناسبة والمؤسسات ذات النوعية الجيدة هي وحدها التي يمكنها الحصول على الكمية والنوعية المناسبة من المستثمرين الأجانب مما يساعد على النمو الاقتصادي، وتحتاج هذه البلدان ذات المستوى العالي من الديون الخارجية إلى تجنب استخدام سياستها المالية في تحفيز نموها الاقتصادي، فهي بحاجة إلى تحسين معاييرها المؤسسية الأخرى.<sup>644</sup>

<sup>642</sup>. Sikiru Jimoh Babalola, Umaru Aminu , Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria, International Journal of Business and Social Science, Vol 02, No 17, 2021, p244-249.

<sup>643</sup>. أسماء قرفي، رقية بوحضير، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي -دراسة قياسية باستعمال نموذج PANEL-ARDL خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 67-86.

<sup>644</sup>. Jayce Farmer, Zohreh Bang Tavakoli, Shuktika Chatterjee, Impact of Fiscal Policy on Economic Growth under the Contributions of Level of External Debt in Developing Countries, International Journal of Humanities and Social Sciences, Vol 16, No 02, 2022, pp15-19.

32. دراسة دخلي عبد الرحمان وحميدي يوسف (2022) حول أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 1990-2018.

هدفت الورقة البحثية إلى قياس أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي واستهدافه في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، من خلال استعمال نموذج ARDL لتفسير الأثر، حيث استنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الجباية البترولية في المدى القصير والطويل والنمو الاقتصادي، أما الجباية العادية فلها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل<sup>645</sup>.

## 2. الدراسات الخاصة بالسياسة النقدية

إن السلطات النقدية تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر أداة اصلاح المنظومة الاقتصادية للقضاء على مشكلات عويصة كالتمدد والبطالة، إلا أن فاعليتها تعتمد على بنية هيكلية اقتصادية متينة تقف على درجة تطوره وعلاقاته، والتي تعتمد في هذه العملية على مؤشرات وأدوات نقدية للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والتي تنتقل آثارها عبر قنوات لتحقيق الأهداف النهائية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا سنقوم بعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي ربطت بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر ومجموعة من دول أخرى.

### 1. دراسة (Girijasankar Mallik and Anis Chowdhury 2001) حول

## INFLATION AND ECONOMIC GROWTH : EVIDENCE FROM FOUR SOUTH ASIAN COUNTRIES

سعت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي لأربع دول في جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا)، وفق نماذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1966-1997، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في جميع البلدان الأربعة، مع وجود ردود فعل كبيرة بين التضخم والنمو الاقتصادي، مع اعتبار التضخم المعتدل مفيد للنمو، لكن النمو الاقتصادي الأسرع يغذي التضخم مرة أخرى<sup>646</sup>.

<sup>645</sup> دخلي عبد الرحمان، حميدي يوسف، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الابداع، جامعة سعد دحلب البليدة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 164-177.

<sup>646</sup> Girijasankar Mallik and Anis Chowdhury, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM FOUR SOUTH ASIAN COUNTRIES, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 8, No. 1, June 2001, p123-135.

2. دراسة (Manouchehr Nouri and Ahmad Jafari Samimi, 2011)، حول:

### The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Iran

درست هذه الورقة البحثية العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في إيران باعتماد أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة من 1974 إلى 2008، خلصت الدراسة لوجود علاقة إيجابية ومهمة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في إيران<sup>647</sup>.

3. دراسة (Xiaoqing Eleanor Xu and Tao Chen, 2012) حول:

### The effect of monetary policy on real estate price growth in China

بجنت هذه الورقة في تأثير متغيرات السياسة النقدية الرئيسية كمعدل القروض المصرفية طويلة الأجل، ونمو المعروض النقدي، ومؤشر سياسة ائتمان الرهن العقاري، حول ديناميكيات نمو أسعار العقارات في الصين خلال الفترة (الربع الأول من 1998- الربع الأخير من 2009)، تظهر النتائج التجريبية باستمرار أن السياسة النقدية التوسعية تميل إلى تسريع النمو اللاحق لأسعار المنازل، بينما تميل السياسة النقدية التقييدية إلى إبطاء النمو اللاحق لأسعار المنازل، تشير هذه النتائج إلى أن إجراءات السياسة النقدية الصينية هي القوى الدافعة الرئيسية وراء تغيير نمو أسعار العقارات في الصين، كما يميل سوق الأسهم الصاعد إلى تسريع النمو اللاحق لأسعار المنازل<sup>648</sup>.

4. دراسة (Mariam A. Agboluaje and Adegbenmi B.O Onakoya, Ismail O. Fasanya, 2013) حول

### DOES MONETARY POLICY INFLUENCE ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA ?

سعت هذه الدراسة للبحث في تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1975-2010 وهذا بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية، واكتشاف آثار الصدمات العشوائية لكل من المتغيرات الداخلية باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM، فأظهرت الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، واعتبار معدل التضخم وسعر الصرف والاحتياطي الخارجي من

<sup>647</sup>. Manouchehr Nouri and Ahmad Jafari Samimi, The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Iran, Middle-East Journal of Scientific Research, vol 9, num 06, 2011, pp740-743.

<sup>648</sup>. Xiaoqing Eleanor Xu, Tao Chen, The effect of monetary policy on real estate price growth in China, Pacific Basin Finance Journal, 2012, 62-77.

بين أهم الأدوات للسياسة النقدية التي تدفع النمو في نيجيريا ، ولهذا وجب بإنشاء أسواق سندات حكومية أولية وثانوية يمكنها أيضاً زيادة كفاءة السياسة النقدية وتقليل حاجة الحكومة للاعتماد على البنك المركزي للتمويل المباشر<sup>649</sup>.

#### 5. دراسة (Makhetha-Kosi Palesa ، Chipote Precious, 2014) حول

### Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa.

هدفت الدراسة للبحث في الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة 2000-2010 باستعمال اختبارات جذر الوحدة لديكي فيلر وفيليبس بيرون المعززة لاختبار الثبات في السلسلة الزمنية، أظهرت الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن عرض النقود وسعر إعادة الشراء وسعر الصرف أعتبرت أدوات نقدية غير مهمة تدفع النمو في جنوب إفريقيا بنسبة قليلة عكس معدل التضخم، بينما يكون التضخم كبيراً، وعليه يجب على الدولة استخدام السياسات النقدية لخلق مناخ استثماري ملائم يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام<sup>650</sup>.

#### 6. دراسة (Corazon K. Kamaan, 2014) حول

### The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Kenya

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في كينيا، حيث أشارت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة إلى أن صدمة السياسة النقدية للانحراف المعياري التي يفرزها البنك المركزي لها تأثير سلبي وغير مهم على الناتج في الشهرين الأولين، ثم تصبح إيجابية وغير مهمة في الأشهر الأربعة المقبلة، ومع ذلك، فإن صدمة الانحراف المعياري لمعدل التضخم بين البنوك إيجابية وذات مغزى خلال الشهرين ونصف الشهر الأولين، يستمر التأثير في كونه إيجابياً ولكنه ضئيل حتى الشهر السادس، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بالسياسة النقدي المتبعة من طرف الدولة الكينية لعدم فعاليتها، الأمر الذي انجر عنه من مشاكل اقتصادية أهمها التضخم الاقتصادي<sup>651</sup>.

#### 7. دراسة (Bouchetara Mehdi و Bendahmane Med Amin, 2015) حول

<sup>649</sup>. Ismail O. Fasanya, Adegbelemi B.O Onakoya, Mariam A. Agboluaje, DOES MONETARY POLICY INFLUENCE ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA ? , Asian Economic and Financial Review , 3(5), 2013, p 635-646.

<sup>650</sup>. Chipote Precious, Makhetha-Kosi Palesa, Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Vol 5 No 15, 2014, Rome-Italy, p 76-84.

<sup>651</sup>. Corazon K. Kamaan, The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, Vol. 3, No.8, Apr 2014, p11-24.

**L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie**

ركزت هذه الورقة البحثية على تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي، فلوحظ أن العلاقة بين الاثنين موجودة من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى على بيانات الجزائر من 1990 إلى 2012، أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال متغير المعروض النقدي، كما أن التضخم في الجزائر غير موات على المدى القصير والطويل للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يولد خسائر للاقتصاد، من ناحية أخرى، السياسة النقدية وعائدات الهيدروكربونات من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، لكن تأثير عائدات الهيدروكربونات أهم من السياسة النقدية وهذا أمر منطقي لأن الجزائر بلد ريعي بامتياز<sup>652</sup>.

**8. دراسة (Jean Pierre Allegreta, Mohamed Tahar Benkhodja, 2015) حول****External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria).**

درست الورقة البحثية التأثير الديناميكي للصدمات الخارجية على اقتصاد تصدير النفط، وفق نموذج DSGE وفق مميزات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010، حيث قامت بتحليل وظائف الاستجابة الاندفاعية للصدمات الخارجية وفقاً للقواعد النقدية البديلة، استنتجت الدراسة أن القاعدة النقدية الأساسية للتضخم تسمح بتحقيق الاستقرار بشكل أفضل في كل من الناتج والتضخم، كما يبدو أيضاً أن هذه القاعدة هي أفضل طريقة لتحسين الرفاهية الاجتماعية<sup>653</sup>.

**9. دراسة نادية العقون (2016) حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1990-2011.**

أبرزت الدراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال دراسة تحليلية والتي قامت بتتبع حركة النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام الحقيقي ومقارنتها بحجم الكتلة النقدية (المعروض النقدي بمفهومه الواسع) من الفترة الممتدة من 1990 إلى 2011، والتي توصلت إلى أن التغيرات الطارئة على النمو الاقتصادي غير متناسبة مع تغيرات المعروض النقدي، إلا أن الدولة الجزائرية حققت معدلات نمو من خلال حركة أسعار النفط وقطاع المحروقات<sup>654</sup>.

<sup>652</sup>. Bendahmane Med Amin, Bouchetara Mehdi, L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie, Revue finance et marchés, vol02, num01, 2015, p53-64.

<sup>653</sup>. Allegret, J. P, Benkhodja, M. T External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria). Journal of Policy Modeling, 2015, 37(4), 652-667.

<sup>654</sup>. نادية العقون، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد06، العدد01، جوان 2016، ص400-417.

### 10. دراسة حوحو فطوم وعيساوي سهام (2016) حول تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى OLS، فاعتمدت الدراسة على نموذجين، النموذج الأول المرتكز على متغير الكتلة النقدية الممثل للسياسة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي، أما النموذج الثاني فتضمن متغيرين مستقلين الكتلة النقدية وسعر الفائدة أما الناتج المحلي الإجمالي فاعتبر متغيراً تابعاً، فتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الثاني كان أكثر ملائمة في تبيان الأثر الإيجابي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي<sup>655</sup>.

### 11. دراسة (Aftab Anwar, 2016، Abdul Qayyum Mohsin و Abdul Saboor) حول

#### Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan : Evaluation and Analysis

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير السياسة النقدية على اقتصاد باكستان في ضوء النظرة النقدية والكييفية، من خلال استخدام تقنية المربعات الصغرى العادية لتقييم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة التي تغطي الفصل الأول من سنة 1972 إلى الفصل الأخير من سنة 2011، خلصت الدراسة إلى أنه عند اتباع سياسة نقدية انكماشية لا يتحفز النمو الاقتصادي، كما تم استنتاج أن السلطات النقدية الباكستانية لا تستطيع التحكم في تغيرات عرض النقود على الرغم من قدرتها على التأثير في مثل هذه التغيرات<sup>656</sup>.

### 12. دراسة مداني حسبية (2016) حول: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ardl).

سعت هذه الورقة البحثية إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2015، بالاعتماد على نموذج ARDL لتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل، حيث تم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، والعرض النقدي ومعدل إعادة الخصم كممثلين للسياسة النقدية، فتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبياً على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن لهذا الأثر أن يصبح أكثر فعالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد الاستقلالية للبنك المركزي في قيادة السياسة النقدية، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي وضرورة تعزيز آليات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية<sup>657</sup>.

<sup>655</sup> حوحو فطوم، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، جوان 2016، ص 114-129.

<sup>656</sup> Aftab Anwar, Abdul Qayyum Mohsin, Abdul Saboor, Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan: Evaluation and Analysis, Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS), Vol 36, No 1, 2016, p 131-140.

<sup>657</sup> مداني حسبية، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ardl)، دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2016، ص 312-327.

13. دراسة عبد الكريم وإبراهيم بوعقوب (2017)، حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر- خلال الفترة 1990-2014.

سعت الدراسة إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى غاية 2014 بالاعتماد على نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، والتي خلصت إلى أنه في المدى القصير تعتبر القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف ذات مساهمة ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي إلا أن تأثيرهما يزداد على المدى المتوسط والطويل<sup>658</sup>.

14. دراسة (Nicholas M. Odhiambo و Enock Nyorekwa Twinoburyo, 2018) حول

### Monetary Policy and Economic Growth: A Review of International Literature

هدفت هذه الورقة إلى القراءة في الأدبيات الموجودة، النظرية والتجريبية، حول العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فإن العلاقة بين الاثنين لا تزال غير حاسمة، تطرقت الورقة إلى التطور النظري للعلاقة والنتائج التجريبية الحديثة ذات الصلة، بشكل عام، إن غالبية النتائج تدعم ملاءمة السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة ماليًا لاستقلالية بنوكها المركزية إلى حد ما، تميل العلاقة إلى أن تكون أضعف في الاقتصادات النامية التي تعاني من ضعف هيكلية وأسواق مالية متخلفة ومنتجة بشكل ضعيف في الأسواق العالمية، إلا أنه لا تخفى أهمية السياسة النقدية بالنسبة للنمو على المدى القصير والمدى الطويل على الرغم من العلاقة الغامضة السائدة<sup>659</sup>.

15. دراسة (Ergin Akalpler and Dilgash Duhok, 2018)، حول:

### Does monetary policy affect economic growth: evidence from Malaysia

سعت الورقة إلى التحقيق في العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي على ضوء الاقتصاد النامي، مع التركيز بشكل رئيسي على ماليزيا، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيتم الاستقصاء في العلاقة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي في ماليزيا<sup>660</sup>.

16. دراسة (UFOEZE, Lawrence Olisaemeka, 2018) حول

<sup>658</sup>. عبد الكريم بوعقوب، إبراهيم بوعقوب، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر- خلال الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ص 215-224.

<sup>659</sup>. Enock Nyorekwa Twinoburyo, Nicholas M. Odhiambo, Monetary Policy and Economic Growth: A Review of International Literature, Journal of Central Banking Theory and Practice, Vol. 7, no 2, 2018, p123-137.

<sup>660</sup>. Ergin Akalpler and Dilgash Duhok, Does monetary policy affect economic growth: evidence from Malaysia, Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol 34, num 01, 2018 , pp02-20.

## Effect Of Monetary Policy On Economic Growth In Nigeria: An Empirical Investigation.

تناولت الدراسة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة 1986-2016، باستخدام تقنية OLS، حيث اعتمدت الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مقابل متغيرات السياسة النقدية التفسيرية (معدل السياسة النقدية، عرض النقود، سعر الصرف، سعر الإقراض والاستثمار)، أظهرت الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، إضافة إلى أن معدل السياسة النقدية ومعدل الفائدة والاستثمار ليس لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، أما المعروض النقدي له تأثير إيجابي كبير على النمو، وسعر الصرف له تأثير سلبي كبير على الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام، تفسر السياسة النقدية 98% من التغيرات في النمو الاقتصادي في نيجيريا<sup>661</sup>.

17. دراسة (Alekhina, V., and Yoshino, N, 2018) حول

## Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy.

بحثت الورقة البحثية في العلاقة المتبادلة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لإحدى الدول المصدرة للنفط وأسعار النفط العالمية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة 1993-2016، توصلت النتائج إلى أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المصدرة للنفط، معدل التضخم، مؤشر أسعار المستهلكين، سعر الفائدة وسعر الصرف، قد تؤثر الزيادة في أسعار النفط بشكل مستمر وإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقلل من تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ومعدل الفائدة، وتؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف المحلي<sup>662</sup>.

18. دراسة (Moheddine Younsi and Amine Nafla, 2019) حول:

## Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries.

بحثت هذه الورقة في العلاقة بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في 40 دولة متطورة ونامية باستخدام بيانات لوحة سنوية خلال الفترة 1993-2015، تم تركيب نماذج انحدار بيانات لوحة التأثيرات الثابتة والعشوائية لتحديد تأثير الاستقرار

<sup>661</sup> . UFOEZE, Lawrence Olisaemeka, Effect Of Monetary Policy On Economic Growth In Nigeria: An Empirical Investigation, Annals of Spiru Haret University, Economic Series, Universitatea Spiru Haret, vol. 9(1), 2018, p 123-140.

<sup>662</sup> . Victoria Alekhina, Naoyuki Yoshino, IMPACT OF WORLD OIL PRICES ON AN ENERGY EXPORTING ECONOMY INCLUDING MONETARY POLICY, ADBI Working Paper Series, No. 828, March 2018.

المالي والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، تشير نتائجنا إلى أن الانفتاح التجاري وانفتاح حسابات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي بدرجة عالية في الدول المتقدمة، إضافة إلى تأثير إيجابي وهام للبحث والتطوير على التنمية المالية وكذلك النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، كما تؤثر الأزمات المالية والاحتياطات السائلة للبنوك والقروض المصرفية المتعثرة سلبيًا على الاستقرار المالي والتنمية المالية، فضلاً عن النمو الاقتصادي. يرقى هذا التأثير بشكل أساسي إلى حساسية وهشاشة النظام المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، يستمر التضخم في التأثير على النمو الاقتصادي بطريقة سلبية. تؤكد النتائج الرئيسية تكامل وأهمية المتغيرات الحقيقية والمالية والنقدية وصلابة البنك، وتأثيرها الكبير على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية<sup>663</sup>.

### 19. دراسة جهاد صبحي القطيط (2020) حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018).

قامت الدراسة بتحليل السياسة النقدية والوقوف عند مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي السعودي بالاستعانة بالسلاسل الزمنية والتكامل المشترك لقياس الأثر خلال فترة الدراسة، فتوصلت إلى أن السياسة النقدية لها تأثير معنوي بنسبة عالية على النمو الاقتصادي على المدى القصير والذي يبدأ بالاضمحلال والتلاشي مع مرور الزمن إلى المدى البعيد<sup>664</sup>.

### 20. دراسة رميسة كلاش، الهام نايلي وموسى بونويرة (2020) حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 2018، استعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL لدراسة الأثر على المستوى القصير والطويل، حيث خلصت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل التضخم وهذا في المدى الطويل، في حين وجود علاقة عكسية طويلة المدى بين معدل إعادة الخصم والمعروض النقدي بمفهومه الواسع والنمو الاقتصادي، أما في المدى القصير فهناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم<sup>665</sup>.

### 21. دراسة فاطمة الزهراء سكر (2020)، حول أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي -حالة الجزائر- خلال الفترة 1980-2016.

<sup>663</sup> . Moheddine Younsi , Amine Nafla, Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries, Journal of the Knowledge Economy, vol 10, 2019, p238-260.

<sup>664</sup> . جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 03، 2020، ص 01-20.

<sup>665</sup> . رميسة كلاش، الهام نايلي، موسى بونويرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 273-288.

سعت الدراسة إلى تفصي أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الجزائري من 1980 إلى 2016، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR على المعروض النقدي بالمفهوم الواسع، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما قامت الدراسة بتحليل المسار النقدي للسياسة النقدية خلال فترة الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية بدأت تقوم بدورها عند تحول الاقتصاد من الاشتراكي إلى الرأسمالي، وأصبح التأثير الإيجابي للمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الذي يفسر حجم النشاط الاقتصادي، ومنه تأثير السياسة النقدية على حجم النشاط الاقتصادي<sup>666</sup>

## 22. دراسة مسغوني سهام وبلعباس رابح (2020) حول: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط -دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية -

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، تضم ست دول وهي الجزائر والمغرب، تونس ومصر، العربية السعودية والأردن، وهذا باستعمال نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلاسل بيانات سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمعروض النقدي لهذه الدول وتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2017، توصلت النتائج إلى أن السياسة النقدية تؤثر طردياً على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، إلا أن فعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي يختلف حسب طبيعة اقتصاد البلد، فالسياسة النقدية فعالة في الدول العربية الغير ، بينما تقل شدة تأثيرها في الدول النفطية، كما أن أسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية محل الدراسة ما عدا على الاقتصاد التونسي أين يتأثر النمو الاقتصادي سلباً بأسعار النفط<sup>667</sup>.

## 23. دراسة (Tafajul Hossain and Biswajit Maitra, 2020) حول:

### Monetary Policy, Trade Openness and Economic Growth in India Under Monetary-targeting and Multiple-indicator Approach Regimes.

قامت هذه الورقة البحثية في البحث حول دور السياسة النقدية والانفتاح التجاري في زيادة الدخل في الهند لنظام الاستهداف النقدي ونظام النهج متعدد المؤشرات للسياسة النقدية، حيث قيم تأثير الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف والانفتاح التجاري على الدخل)، إضافة إلى هذا تم دراسة كيفية استجابة سعر الفائدة للأدوات النقدية والدخل والانفتاح التجاري، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير للعرض النقدي الواسع على المجال القصير والطويل، إلى جانب التأثير

<sup>666</sup> فاطمة الزهراء سكر، أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي -حالة الجزائر- خلال الفترة (1980-2016)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 01، عدد خاص، أبريل 2020، 99-127.

<sup>667</sup> مسغوني سهام وبلعباس رابح، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط -دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 262-275.

السلي طويل المدى لسعر الفائدة الحقيقي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في اختلافات الدخل، ومن جهة أخرى يساهم الانفتاح التجاري في زيادة الدخل على المدى القصير، إلا أن تأثيره على المدى الطويل سلبى<sup>668</sup>.

24. دراسة (Tilak Singh Mahara, 2020) حول

### Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country.

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير النقود على النمو الاقتصادي في النيبال خلال الفترة 1976-2019، بالاعتماد على طريقة ARDL لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فتوصلت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين عرض النقود والنمو الاقتصادي الحقيقي في النيبال، وأن زيادة المعروض النقدي يساعد على زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي<sup>669</sup>.

25. دراسة عباس خديجة وقشام إسماعيل (2021)، حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع

### الإشارة لحالة الجزائر بالاعتماد على panel data analysis للفترة: 2018-1980.

سعت الدراسة إلى دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في أربع دول عربية وهي: المغرب، تونس، مصر والأردن من 1980 إلى 2018 باستخدام بيانات بانل التي تسهل عملية دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، كما قامت بتحديد المعروض النقدي بمفهومه الواسع كمحدد للسياسة النقدية والذي كان له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج (باعتباره محدد للنمو الاقتصادي) في دول عينة الدراسة<sup>670</sup>.

26. دراسة بالعرق عزالدين وسعودي عبد الصمد (2021)، حول: أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

هدفت هذه الورقة البحثية إلى اختبار مدى فعالية أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ولمعرفة هذا تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية المبطة (ARDL)، وقد تم التوصل إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العرض النقدي وأداة سعر إعادة الخصم مع معدل النمو الاقتصادي، وتبين من معلمات تصحيح الخطأ أن

<sup>668</sup> . Tafajul Hossain, Biswajit Maitra, Monetary policy, trade openness and economic growth in India under monetary-targeting and multiple-indicator approach regimes. Arthaniti, Journal of Economic Theory and Practice, 19(1), 2020, 108-124.

<sup>669</sup> . Tilak Singh Mahara, Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country, Quest Journal of Management and Social Sciences Volume 2 Issue 1, 2020, p 132-153.

<sup>670</sup> . عباس خديجة، قشام إسماعيل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر بالاعتماد على panel data analysis للفترة: 1980-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 155-177.

هناك تأثير سلبي لعرض النقد بالمعنى الواسع ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وإيجابي وذو دلالة إحصائية وموجبة في الأجل القصير<sup>671</sup>.

**27. دراسة نادية نجار محمد حسن (2021)، حول أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي بالسودان في الفترة 1999-2017.**

هدفت الورقة البحثية إلى استقصاء أثر السياسة النقدية المنتهجة في السودان على الاستقرار الاقتصادي الكلي بالتطرق إلى تأثير متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية وسعر صرف الجنيه السوداني على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري، وهذا بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ومعدل النمو ومعدل البطالة، وعلاقة عكسية بين كل من الكتلة النقدية وسعر صرف الجنيه السوداني ومعدل التضخم والميزان التجاري<sup>672</sup>.

**28. دراسة بورديم فاطمة الزهراء وبوصالح سفيان (2021) حول: دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)**

هدفت الورقة البحثية إلى تحديد تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، وهذا بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي، باستعمال مؤشر إجمالي الناتج الداخلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي، وعرض النقد الموسع وسعر الصرف ممثلين للسياسة النقدية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال سعر الصرف بينما لم يظهر عرض النقد الموسع أي تأثير، وهو ما أثبتته اختبار السببية لجرانجر والذي بين وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين كل من إجمالي الناتج وسعر الصرف، وقد كان النمو الاقتصادي في المدى القصير ضئيلا نوعا ما وتزايد في المدى المتوسط والطويل<sup>673</sup>.

**29. دراسة (Madjida MEHERHERA and Mustapha BOUCHAMA, 2021) حول:**

### **The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019)**

<sup>671</sup> . بالعرق عزالدين وسعودي عبد الصمد، أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة الواحات، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص

<sup>672</sup> . نادية نجار محمد حسن، أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي بالسودان في الفترة 1999-2017، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 03، مارس 2021، ص 269-300.

<sup>673</sup> . بورديم فاطمة الزهراء وبوصالح سفيان، دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 83-101.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2019)، استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي للتمكن من معرفة فاعلية النقد وأدوات السياسة في تحقيق الاستقرار النقدي وامتصاص فائض السيولة وتحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر وتحليل تأثير السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على متغيرات الاستقرار النقدي المتمثلة في معامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم، فخلصت الدراسة إلى أنه لم تكن أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر قادرة على امتصاص السيولة الزائدة والمعروض النقدي المرتفع بشكل جيد خلال فترة الدراسة بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد، الأمر الذي لم يجعل معامل الاستقرار النقدي مستقرًا عند المستويات المطلوبة، فسجلت فجوات تضخمية وأحياناً فجوات انكماشية، ولكن معظم السنوات كانت بما فجوة تضخمية، كما شهد معدل التضخم تقلبات واضحة خلال فترة الدراسة، بمقارنتها بمعدل التضخم المستهدف من قبل بنك الجزائر في سياسته النقدية، فهذه الأخيرة لم تكن فعالة في الحفاظ على استقرار التضخم بالمعدل المستهدف<sup>674</sup>.

**30. دراسة Meghlaoui Amina , Soukeur Fatima Zohra , Zerroukhi Feyrouz (2021)، حول:**

### **The Impact Of Monetary Policy On Economic Growth In Algeria During The Period (1990–2018): An Ardl Bounds Test Approach**

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 1990-2018 في الجزائر، حيث أظهر تطبيق نموذج ARDL أن هناك علاقة طويلة الأمد بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أن تأثير معدل الخصم على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر أعلى من تأثير سعر الفائدة الحقيقي وعرض النقود، كما أن البنك المركزي الجزائري يحتاج إلى إعادة النظر في تطبيق السياسة النقدية لتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال استخدام الأداة الأكثر فاعلية، مثل سعر الفائدة وسعر الصرف بدلاً من مجرد زيادة المعروض النقدي لتجنب التأثير السلبي للتضخم المفرط من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل<sup>675</sup>.

**31. دراسة عيفة بوزيان، رديف مصطفى وعامري رضوان (2022)، حول: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول Mena- دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2019)**

عملت هذه الورقة على تحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA، تطرقت من جانب تحليلي بين دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات خلال الفترة (2000-2020)، ومن جانب آخر قياسي انتهجت مناهج بانل لتحديد أثر

<sup>674</sup>. Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHAMA, The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000–2019), vol07, num01, 2021, p853–867.

<sup>675</sup>. Meghlaoui Amina, Soukeur Fatima Zohra, Zerroukhi Feyrouz, The Impact Of Monetary Policy On Economic Growth In Algeria During The Period (1990–2018): An Ardl Bounds Test Approach, مجلة رؤى اقتصادية, Vol 11, Num 02, 2021, Pp 113–123

بعض متغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع) على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019)، توصلت الدراسة بتحليلها لمسار السياسة النقدية في دول MENA أثناء أزمة 2008 وأزمة النفط 2014 وصولاً إلى أزمة كورونا نهاية 2019 بأن السياسة النقدية تلعب دور كبير في معالجة الاختلالات باستخدام مختلف أدواتها وقنواتها وبالتالي تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي، أما قياسياً فخلصت الدراسة لوجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي بينما بينت وجود علاقة عكسية وسلبية لسعر الصرف والنمو الاقتصادي<sup>676</sup>.

32. دراسة (Rini Dwi Astuti and Didit Welly Udjiyanto, 2022)، حول:

### THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND INTERNATIONAL TRADE ON ECONOMIC GROWTH AND INFLATION IN ASEAN-4 COUNTRIES.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتضخم في أربع دول من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند، باستخدام تحليل بيانات اللوحة والانحدار الذاتي المتجه، تظهر نتائج الاستجابة الاندفاعية أن السياسة النقدية مع أداة سياسة سعر الفائدة تضر بالنمو الاقتصادي على المدى القصير وهي إيجابية على المدى الطويل، أما على المدى القصير، فقد أدت السياسة النقدية التوسعية إلى تسريع النمو الاقتصادي بشكل فعال، والعكس صحيح، وتؤثر التجارة الدولية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول الآسيان 4 على المدى القصير والعكس بالعكس على المدى الطويل<sup>677</sup>.

### 3. الدراسات الخاصة بأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.

من بين أهم أنواع السياسات الاقتصادية نجد السياستين المالية والنقدية اللتان تؤثران على سوقي الإنتاج والنقد، كما يوجد توافق وانسجام بين الإجراءات المتخذة من قبل السلطتين المالية والنقدية بما يخدم أهدافهما ومن أبرزها تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ويمكن تحقيق فعالية أكبر من تلك التي تحققها كل سياسة لوحدها، وفيما يلي نطرح مجموعة مختلفة من الدراسات السابقة التي عملت على البحث في أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، وأخرى حققت في المرح والتسيق بين السياستين والآثار المترتبة عن ذلك.

<sup>676</sup>. عيفة بوزيان، رديف مصطفى وعامري رضوان، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول Mena- دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 72-90.

<sup>677</sup>. Rini Dwi Astuti and Didit Welly Udjiyanto , THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND INTERNATIONAL TRADE ON ECONOMIC GROWTH AND INFLATION IN ASEAN-4 COUNTRIES, signifikan jurnal , vol11, num01, 2022, pp175-190.

## 1. دراسة (Charles Enoch و Tomás J.T. Baliño, 1998) حول

**Coordination of Monetary and Fiscal Policies.**

حللت هذه الورقة قضايا التنسيق والتفاعل بين السياسة المالية والنقدية بناءً على مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتجارب الدولة من منظور مؤسسي وتشغيلي، ففي الآونة الأخيرة ركزت السلطات النقدية بشكل متزايد على تنفيذ السياسات لضمان استقرار الأسعار وتعزيز استقلالية البنك المركزي وفي الوقت نفسه سمح تطوير السوق لمديري الدين العام بالتركيز بشكل أكبر على تقليل التكاليف في الشأن المالي لأجل تحسين الأداء الاقتصادي العام والمحافظة عليه على المدى الطويل، توصلت الدراسة إلى أنه سيكون من الضروري الوصول إلى درجة وثيقة من التنسيق بين السلطات النقدية والمالية من خلال تحقيق تنسيق فعال للسياسات الذي سيضمن لصانعي السياسات أنهم سيحققون أهدافهم المعلنة بأكثر الطرق كفاءة، ولن يكون التنسيق الفعال للسياسات النقدية والمالية ممكنًا إلا إذا تم مراعاة الحاجة إلى استدامة السياسات ومصداقيتها، كما يعتمد المزيج الخاص من السياستين التي سيتم تبنيها في أي بلد على ترتيب الصرف المعمول به، بشكل عام سيكون دور السياسة النقدية أكبر كلما كان سعر الصرف أكثر مرونة، على الرغم من أن الخصائص الهيكلية للاقتصاد والاستدامة المتصورة للسياسات النقدية والمالية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل مزيج السياسة الأمثل<sup>678</sup>.

## 2. دراسة (Sulaiman D Mohammad and al, 2009) حول

**An Empirical Investigation between Money Supply, Government Expenditure, output & Prices: the Pakistan Evidence.**

إن من تهدف إليه هذه الورقة هو معرفة العلاقة طويلة المدى بين الكتلة النقدية M2 والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1977-2007، فانتهجت اختبار اندماج جوهانسون المشترك لاكتشاف الارتباط طويل المدى واختبار سببية جرانجر لاكتشاف السببية الثنائية والأحادية الجانب، فأظهرت النتائج أن الإنفاق العام والتضخم يرتبطان سلباً بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل بينما يؤثر M2 بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والسبب وراء الارتباط السلبي بين الإنفاق العام والتضخم والنمو الاقتصادي هو أن معظم الإنفاق العام هو عدم التنمية ويعود التضخم إلى صدمة العرض المعاكسة (تضخم دفع التكلفة) في حالة باكستان<sup>679</sup>.

## 3. دراسة (Anvar Khosravi and Mohammad Sharif Karimi, 2009) حول

<sup>678</sup>. Tomás J.T. Baliño , Charles Enoch, Coordination of Monetary and Fiscal Policies, IMF Working Paper, March 1998, p 1-48.

<sup>679</sup> . S. Khurram Arslan Wasti, Irfan Lal, Adnan Hussain, An Empirical Investigation between Money Supply, Government Expenditure, output & Prices: the Pakistan Evidence, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, (17), 2009, p60-68.

## To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal Policy and Economic Growth in Iran: Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration.

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر كل من أدوات السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1960-2006، بالاعتماد على اختبار ARDL، حيث أشارت النتائج إلى أن تأثير سعر الصرف والتضخم على النمو كان سلبياً، أما الإنفاق الحكومي فله تأثير إيجابي كبير على النمو، بمعنى تأثير السياسة المالية معنوي وموجب أما السياسة النقدية فلا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي الإيراني<sup>680</sup>.

4. دراسة (Syed Tehseen Jawaid, 2011، Faisal Sultan Qadri وNasir Ali)، حول

## Monetary-Fiscal-Trade Policy and Economic Growth in Pakistan : Time Series Empirical Investigation.

بحثت هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير السياسة النقدية والمالية والتجارية على النمو الاقتصادي في باكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 1981 إلى 2009، وضح نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ وجود علاقة إيجابية كبيرة على المدى الطويل والقصير بين السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في باكستان، أما السياسة التجارية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي لا على المدى القصير ولا المدى الطويل<sup>681</sup>.

5. دراسة محمد بلعدي (2012)، حول واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011.

سعت الدراسة إلى البحث عن مدى مسؤولية العجز الموازي في ارتفاع المعروض النقدي والتضخم في الجزائر، شهد هذا العجز في ميزانية الدولة تزايداً سنة بعد سنة من 2001 إلى 2011 سببه ارتفاع النفقات العامة، كما أثر هذا العجز على علاقة الدولة بالبنك المركزي، حيث هيمنت السلطات المالية على قرارات السلطة النقدية باعتبار أن الأصول الخارجية بمنحها البنك المركزي لتمويل العجز في ميزانية الدولة، إضافة إلى تعارض أهداف السياستين النقدية والمالية، باعتبار هذه الأخيرة تسعى لزيادة الانفاق العام في حين السياسة

<sup>680</sup> . Anvar Khosravi, Mohammad Sharif Karimi, To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal Policy and Economic Growth in Iran: Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration, American Journal of Applied Sciences, 7(3), 2010 , p 415-419.

<sup>681</sup> . Syed Tehseen Jawaid, Faisal Sultan Qadri, Nasir Ali, Monetary-Fiscal-Trade Policy and Economic Growth in Pakistan : Time Series Empirical Investigation, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 1, No 3, 2011, p133-138.

النقدية تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، الأمر الذي سمح بتولد فائض تضخمي في الطلب الاستهلاكي تلازم مع ضعف الجهاز الإنتاجي<sup>682</sup>.

6. دراسة (biljana rakiél and tamara radenović, 2013) حول:

### The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في صربيا من 2003 إلى 2012 بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك وتحليل الانحدار للسلاسل الزمنية وفق بيانات ربع سنوية، حيث أشارت النتائج إلى أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا من المالية على النمو الاقتصادي الصربي<sup>683</sup>.

7. دراسة (Patrick Enu and Emmanuel Dodzi K. Havi, 2014) حول

### The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent ?

سعت الدراسة لتبيان الأهمية النسبية لكل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الغاني من 1980 إلى 2012، مع تحديد أي من هاتين السياستين هي الأكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى، خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الغاني، كذلك السياسة المالية أثرت بشكل إيجابي إلا أن السياسة النقدية أكثر قوة في تعزيز النمو في غانا<sup>684</sup>.

8. دراسة عماد حسنين الصعيدي وبديعة فهد العتيبي (2015) حول دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012).

أرادت الدراسة التوصل إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية والنقدية للتأثير على النمو الاقتصادي في السعودية، اعتمدت الدراسة على السلاسل الزمنية كأسلوب خلال فترة الدراسة بالارتكاز على المعروض النقدي ومعدل الفائدة كمحددتين للسياسة النقدية، والانفاق الحكومي كمحدد للسياسة المالية، فكانت النتيجة وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من متغيرات السياسة المالية والنقدية

<sup>682</sup>. محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01 جوان 2012، ص 261-297.

<sup>683</sup>. biljana rakiél and tamara radenović, The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia, Industrija, Vol.41, No.2, 2013, p 103-122

<sup>684</sup>. Emmanuel Dodzi K. Havi, Patrick Enu, The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent?, International Journal of Empirical Finance, Vol. 3, No. 2, 2014, p 61-75.

والنمو الاقتصادي، إلا أن فعالية السياسة المالية بتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي كانت أكبر من تأثير السياسة النقدية الممثلة بعرض النقود<sup>685</sup>.

**9. دراسة محمد كريم قروف (2015)، حول أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014.**

سعت الأطروحة إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، والتي انتهجت منهج تحليلي لدراسة مسار السياسات المالية والنقدية والتجارية خلال فترة الدراسة، وأسلوب قياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، والتي خرجت بأن هناك تأثير معنوي للسياسات على النمو من خلال أدواتهم، فالسياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال المعروض النقدي، والسياسة التجارية من خلال حجم الصادرات الكلية، أما السياسة المالية فلها تأثير سلبي من خلال تأثير النفقات العامة على نمو حجم الناتج، بمعنى أن السياسة النقدية والتجارية كانتا فعاليتين للتأثير على النشاط الاقتصادي عكس السياسة المالية<sup>686</sup>.

**10. دراسة بودخدخ كريم (2015)، حول اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض -دراسة حالة الجزائر- 2001، 2014.**

عملت الأطروحة على تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 وهي السنة التي قررت فيها الجزائر أن توجه سياستها الاقتصادية لدعم الطلب الكلي من خلال برامج الانفاق التي وضعتها، والتي كان لها أثر إيجابي في انعاش النشاط الاقتصادي خاصة بعد فترة التسعينات التي شهدت تأزم الوضع الاقتصادي من خلال العشرية السوداء، إلا أن استمرارية دعم الطلب الكلي جعل النشاط الاقتصادي تابعا للقطاع العام، وهناك وجب على الدولة الجزائرية إقرار إصلاحات هيكلية ومؤسسية، وهذا ما توصلت إليه الدراسة، بالإضافة إلى القيود التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من خلال جانب العرض تعمل على إعاقه الجهاز الإنتاجي المحلي ومنه التأثير السلبي على مسار الازدهار في المدى الطويل، لذا طرحت مجموعة من الإصلاحات على سوقي السلع والخدمات وسوق النقد، مع تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا، وهذا لكسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين<sup>687</sup>.

**11. دراسة (Emmanuel Falade, 2015) and Benjamin Ayodele Olanipekun (Foloruns) حول**

<sup>685</sup>. عماد حسنين الصعدي، بديعة فهد العتيبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، 2015، ص 27-52.

<sup>686</sup>. محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: تحليل اقتصادي، أطروحة دكتوراه، 2015، ص 01-410.

<sup>687</sup>. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض -دراسة حالة الجزائر- 2001، 2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 1-343.

## Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria

فحصت الورقة الفعالية النسبية لأدوات السياسة المالية والنقدية على استدامة النمو الاقتصادي في نيجيريا من أجل تحديد المزيج المناسب لكلا السياستين، بالارتكاز على آلية تصحيح الخطأ باستخدام البيانات السنوية للفترة 1970-2013، كشفت نتائج أن جميع المتغيرات المالية والنقدية للفائدة مرتبطة بسلسلة النمو الاقتصادي في الدولة، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أن المالية والنقدية سياستان مكملتان لبعضهما البعض<sup>688</sup>.

12. دراسة (Şen Hüseyin and Kaya Ayşe , 2015) حول:

### The relative effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on growth: what does long-run SVAR model tell us?

بينت هذه الدراسة الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في تركيا من خلال تطبيق نموذج الانحدار التلقائي المتجه الهيكلي (SVAR) على البيانات ربع السنوية خلال الفترة 2001: الربع الأول - 2014: الربع الثاني، تظهر النتائج التجريبية لهذه الورقة أن كلاً من السياسات النقدية والمالية لها تأثيرات كبيرة على النمو، إلا أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في تحفيز النمو، من خلال سعر الفائدة "متغير السياسة النقدية" فهي الأداة الأكثر فاعلية في التأثير على النمو، يليها عجز الميزانية - متغير السياسة المالية - المتغير الثاني المهم بعد سعر الفائدة، كما تشير الدراسة إلى أنه ينبغي استخدامهما بشكل مشترك ولكن بطريقة فعالة<sup>689</sup>.

13. دراسة بن عناية جلول وبوكريطة خديجة (2017)، حول أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ للفترة 1980-2014.

سعت الدراسة إلى تحديد أهمية السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مع تحديد السياسة الأكثر فعالية في تحديد معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، من خلال الاعتماد على نموذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكلا السياستين على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه ثبت فعالية السياسة المالية أكثر من فعالية السياسة النقدية من خلال التأثير الإيجابي من قبل الانفاق الحكومي ومعدل الضرائب، أما السياسة النقدية

<sup>688</sup>. Olanipekun Emmanuel Falade, Benjamin Ayodele Folorunso, Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria, American Journal of Economics , 5(6), 2015, p 587-594.

<sup>689</sup>. Şen Hüseyin , Kaya Ayşe, The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Growth: What Does Long-run SVAR Model Tell Us?, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper, No 65903, posted 4. August 2015.

فثبت تأثيرها على المدى الطويل من خلال تأثير أداة سعر الصرف على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي يمثل النمو الاقتصادي<sup>690</sup>.

#### 14. دراسة بلقاسم لطيفة وعياش زبير (2017)، حول مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، 2000-2015.

قامت الورقة البحثية بدراسة فعالية السياسة النقدية والمالية ومساهمة كل من السياستين في التأثير على النشاط الاقتصادي، كما سلطت الضوء على التنسيق بين السياستين من خلال وضع السلطات لتدابير تحد من التضارب بين أهداف السياستين، فمن خلال تحليل مسارهما خلال فترة الدراسة تبين أن برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر لم تؤثر إيجابا على نمو إجمالي الناتج المحلي نظرا لضعف الاقتصاد الجزائري وكذا تزامن البرامج التكميلية مع الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري، بمعنى محدودية تأثير البرامج التنموية على النشاط الاقتصادي، توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين السياسة المالية والنقدية والنشاط الاقتصادي، وهذا راجع إلى تحسن الإيرادات البترولية خاصة<sup>691</sup>.

#### 15. دراسة يسعد عبد الرحمان (2017)، حول كفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-luis خلال الفترة 1990-2015.

درست هذه الورقة البحثية أثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وفق نموذج سانت لويس خلال الفترة المحددة بين 1990 و 2015، والذي استنتج من خلالها وجود علاقة موجبة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي على المدى القصير، والذي يتناقض تدريجيا على المدى البعيد، عكس السياسة المالية التي يبدأ تأثيرها ضعيفا على مدى السنة الأولى ثم سلبيا في السنة الثانية مما يوضح عدم فعالية السياسة المالية في الجزائر، إضافة إلى عدم تحقق التنسيق بين السياستين والتي أثبتتها السببية لجرانجر<sup>692</sup>.

#### 16. دراسة (Najia Saqib and Priyanka Aggarwal, 2017) حول:

### Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in an Emerging Economy.

بحثت هذه الدراسة في التأثير المقارن للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في باكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 1984 إلى 2014، حيث تشير نتيجة التكامل المشترك إلى أن كلا من السياسة النقدية والمالية لهما تأثير هام

<sup>690</sup>. بن عناية جلول، بوكريطة خديجة، أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ للفترة (1980-2014)، مجلة الاقتصاد التطبيقي والاحصاء، المجلد 14، العدد 01، ص 42-53.

<sup>691</sup>. بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، 2000-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 257-275.

<sup>692</sup>. يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-luis خلال الفترة 1990-2015، مجلة المعيار، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 381-390.

وإيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية في باكستان، كما يمكن أن يكون دور السياسة المالية أكثر فاعلية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال القضاء على الفساد وتسرب الموارد والاستخدام غير الملائم لها<sup>693</sup>.

### 17. دراسة رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم (2018) كاظم حول أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي 1980-2016-.

سعت الدراسة إلى تبيان الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية بالنسبة للنمو الاقتصادي في العراق مع تحديد أي سياسة أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي، فاعتمدت دراسة تحليلية من خلال تحليل مسار السياستين خلال فترة الدراسة، والتي توصلت من خلالها إلى أن السياسة التوسعية التي انتهجتها السلطات العراقية ولدت ضغوط تضخمية على الاقتصاد العراقي مما انعكس سلباً على الأسعار، وزيادة العروض النقدي أدت إلى انهيار الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، إضافة إلى الهيمنة المالية-النفطية التي لم تسمح للبنك المركزي من اتخاذ قراراته بكل استقلالية، من جهة أخرى اعتمدت الدراسة على الجانب القياسي من خلال استخدام اختبار VAR خلال فترة الدراسة، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أن لكلا السياستين تأثير إيجابي على النمو إلا أن تأثير السياسة النقدية كان أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي<sup>694</sup>.

### 18. دراسة شليق عبد الجليل (2018)، حول التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر -.

ناقشت الأطروحة موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ومفاد هذا التنسيق في صياغة سياسة متلائمة تعمل على تحقيق الأهداف المخططة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال استخدام نموذج VAR خلال الفترة (1980-2014)، إضافة إلى دراسة تحليلية درست مسار السياستين من 1990 إلى 2014، توصلت الدراسة إلى فشل السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي في البلد خلال معظم سنوات الدراسة لغياب الترتيبات المؤسساتية بين السلطات النقدية والمالية، فغياب التنسيق بين السياستين وهيمنة كل سياسة ضد الأخرى أدى إلى تراجع ضبط السياستين للاختلالات الاقتصادية مع المحافظة على سلسلة اللاتوازن في الاقتصاد الجزائري<sup>695</sup>.

### 19. دراسة ليلي وحكيمة حللمي (2018)، حول تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001-2017.

<sup>693</sup>. Najia Saqib , Priyanka Aggarwal, Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in an Emerging Economy, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol 15 , Num 4 , 2017, p457-462.

<sup>694</sup>. رجاء عزيز بندر، إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي 1980-2016-، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، عدد خاص، 2018، ص 01-28.

<sup>695</sup>. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 01-298.

بحث الدراسة في التغييرات التي طرأت على السياسة المالية والنقدية للدول الريعية والتي تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول، وتغيير مسارها التوسعي بالانكماشية خلال فترة الدراسة، من خلال التطرق إلى أهم الوسائل المعتمدة من قبل السياسيين قبل الأزمة البترولية لعام 2014 وبعدها، فالسياسة المالية انتقلت من سياسة تعتمد على التوسع في الانفاق إلى ترشيد النفقات العامة لعدم قدرة الإيرادات على تغطية العجز الموازي، أما السياسة النقدية فقد توجهت إلى التمويل التقليدي (التمويل بالعجز)، وتعديل الاحتياطي القانوني عامي 2017 و2018 على التوالي، إضافة إلى ضرورة المزج بين السياستين وفق ما يخدم أدواتهما ويجعلهما يحققان النتائج المرغوبة دون التعارض بين مساريهما وأهدافهما وتوفير الأطر القانونية للتصدي للأزمات المالية في حالة وقوعها<sup>696</sup>.

## 20. دراسة حسن بوعمره ودحمان بن عبد الفتاح (2018)، حول أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2016.

سعت الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في خمس دول عربية ريعية وهي: الجزائر، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة والبحرين، اعتمادا على نماذج بانل الساكن لقياس أثر متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في المعروض النقدي وسعر الصرف، ومحددات السياسة المالية المتمثلة في الانفاق العام ورصيد الميزانية العامة للدولة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين رصيد الميزانية العامة للدولة والنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية بين سعر صرف العملات المحلية ومعدل النمو، أما المعروض النقدي والانفاق العام فلم يكن لهما أي تأثير معنوي على النمو في هذه الدول، إضافة إلى فعالية السياسة المالية تكون أكبر من فعالية السياسة النقدية وهذا راجع إلى أن أغلبية دول العينة لا تملك أسواق مالية متطورة، إضافة إلى اعتمادها على الإيرادات البترولية كمصدر أساسي لتمويل نفقاتها العامة<sup>697</sup>.

## 21. دراسة (Ekere Daniel وUbi-Abai Itoro, 2018) حول

### Fiscal Policy, Monetary Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa

حللت الدراسة آثار السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من 47 اقتصادًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من عام 1996 إلى عام 2016، باستخدام التحليل الوصفي، وتقنيات الاقتصاد القياسي GMM، أظهرت النتائج

<sup>696</sup>. ليلي حليمي، حكيمة حليمي، تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001-2017، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 29-42.

<sup>697</sup>. حسن بوعمره، دحمان بن عبد الفتاح، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2016، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 19-31.

أن السياسات المالية والنقدية أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المنطقة الفرعية. علاوة على ذلك، فإن للسياسة المالية المالية تأثير أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>698</sup>.

## 22. دراسة (J. Lisý, 2018) حول:

### The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy

إن البحث عن سياسة مالية ونقدية فعالة كأداة للتخفيف من التقلبات الدورية، ومقارنة وتقييم الأساليب المختلفة للتطبيق الفعال لأدوات السياسة المالية والنقدية وإمكانية تطبيقها العملي، هي الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة التحليلية، والتي توصلت إلى استنتاج مفاده أن تنفيذ السياسة النقدية يؤدي إلى تخصيص أكثر فعالية لموارد الإنتاج كما في حالة التوسع المالي، ومن الواضح أنه مستقبلاً سيكون هناك جدل حول ما إذا كان سبب التقلبات الدورية هو تنفيذ السياسة الاقتصادية بشكل غير صحيح أو فشل المؤسسات الاقتصادية والسياسية<sup>699</sup>.

## 23. دراسة صوان أسماء (2019)، حول فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية

### باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1990-2018.

قامت الدراسة بتحليل وقياس تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، والتي توصلت إلى ضعف السياسة المالية والنقدية في الأجل القصير والطويل، باعتبار هيكل الاقتصاد الجزائري ضعيف إلى حد ما كما أنه يركز بنسبة كبيرة على مدخولات النفط وهذا ما يعبر عن سياسة غير رشيدة، أما ضعف السياسة النقدية عاد لعدم استقلالية البنك المركزي عن السلطات المالية<sup>700</sup>.

## 24. دراسة بوسيكى حليلة وعيساني العارم (2019)، حول أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي - دراسة

### قياسية لحالة الجزائر 2000-2018.

حاولت الدراسة إبراز دور كل من السياسة المالية والنقدية في تأثيرهما على النمو الاقتصادي الجزائري استناداً إلى الفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2000، إلى غاية الفصل الأخير لسنة 2018 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث توصل هذا الاختبار إلى أن الصدمات غير المتوقعة التي قد تحدث على مستوى المعروض النقدي يكون لها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي، كذلك

<sup>698</sup>. Ubi-Abai Itoro Praise, Daniel Ekere Jacob, Fiscal Policy, Monetary Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Munich Personal RePEc Archive, 27 December 2018,

<sup>699</sup>. J. Lisý, The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy, RUDN Journal of Economics, Vol 26, No 3, 2018, p 439—446.

<sup>700</sup>. صوان أسماء، فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1990-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 325-354.

حدوث صدمة غير متوقعة على مستوى الانفاق العام تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي لكن بمعدل ضعيف، والذي يفسر اتباع السلطات الجزائرية لسياسة مالية كينزية لم تحفز النمو خلال هذه الفترة، إضافة إلى أن معظم النشاطات الاستثمارية التي أطلقتها الدولة لم تعط نتائجها بعد وتبدأ بالظهور على المدى البعيد<sup>701</sup>.

## 25. دراسة (Bissar Abdelmoutaleb and Mustpha Djaballah, 2020) حول

### Analysis of interactions between fiscal and monetary policy in Algeria

سعت الورقة البحثية لتحليل التفاعلات بين السياستين المالية والنقدية وقد توصلت إلى أن كلا السياستان تؤثران على بعضهما البعض من خلال مجموعة من القنوات، فالسياسة الجبائية تؤثر على السياسة النقدية من خلال الرفع من معدلات الانفاق على المدى القصير والذي يعمل على تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل فتشجع نمو الاقتصاد، إضافة إلى تأثيرها على التضخم، من جهة أخرى تؤثر السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال معدلات الفائدة، كما تعمل على تمويل العجز الموازي<sup>702</sup>.

## 26. دراسة أحمد العيش وبوزيد السايح (2020)، حول الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على النمو

### الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 -دراسة قياسية-.

سعت الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الجزائري باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والمعروض النقدي، أما النمو الاقتصادي والانفاق العام فتجمعهما علاقة عكسية، إضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي لاتزال الدولة تنتهجها بزيادة النفقات العامة تعمل على تزايد فجوة العجز في الميزانية العامة وتناميها، الأمر الذي يؤثر سلبا على أداء السياسة النقدية فيزيد نمو القاعدة النقدية فتنشأ ضغوط تضخمية زيادة على تقييد البنك المركزي فيصبح غير كفاء في التحكم في مستوى الأسعار ومنه تتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الوطن<sup>703</sup>.

## 27. دراسة Walid Mensi and al (2020) حول

### Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition models.

<sup>701</sup>. بوسيكى حليلة، عيساني العارم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2018، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 287-313.

<sup>702</sup>. Mustpha Djaballah, Bissar Abdelmoutaleb, Analysis of interactions between fiscal and monetary policy in Algeria, Economic and Management Research Journal, Vol:14, N° 03(dupe), 2020, p 73-86.

<sup>703</sup>. أحمد العيش وبوزيد السايح، الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 -دراسة قياسية-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 10-27.

بحثت هذه الدراسة في العلاقة غير الخطية بين تطوير الصيرفة الإسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية والنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، فقد أدرجت الدراسة عينة من 16 دولة إسلامية من دول المينا خلال الفترة 1994-2014، باستخدام الانحدار الكمي على بيانات البانل، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية غير خطية بين تنمية الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، أما العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي فهي علاقة غير متكافئة وتعتمد على النظام، ويكون للاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاج النفط والتضخم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خلال حالة التنمية المالية العادية، أما مؤشر رأس المال البشري والتعليم وسيادة القانون فتأثيرهم ضعيل بغض النظر عن النظام السائد<sup>704</sup>.

### 28. دراسة بلقيوس عبد القادر، جعفر هي محمد وفردى حماد (2021)، حول التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من السياسة المالية والنقدية على التضخم من خلال نمذجة عملية التنسيق باستخدام نموذج ARDL، فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفاق العام والتضخم، وعلاقة طردية بين هذا الأخير والمعروض النقدي، إلا أن عامل التنسيق بين السياستين لا يزال ضعيفا في الجزائر، ويرجع هذا الضعف لعدم وجود الترتيبات المؤسساتية اللازمة لتحقيق التنسيق، كما نجن أن السلطات المالية كثيرا من الأحيان ما تتدخل في سياسة وقرارات السلطات النقدية مما تسلب استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته، وبالإضافة إلى السياسة التوسعية التي تغذي الفجوات التضخمية<sup>705</sup>.

### 29. دراسة بن يشو فتحي (2021) حول فعالية السياسة النقدية والمالية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1970-2017.

هدفت الدراسة إلى تحديد فعالية السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري وفق دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمتغيرات السياسة المالية (الانفاق العام، الضرائب) والسياسة النقدية (معدل التضخم والكتلة النقدية) على النمو الاقتصادي، إلا أن سعر الصرف ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى أن السياسة المالية لها تأثير أقوى من السياسة النقدية على المدى الطويل على النمو الاقتصادي، عكس السياسة النقدية التي لها تأثير أقوى من المالية على المدى القصير لسهولة تكيفها مع الأوضاع الاقتصادية، ومنه فإن تأثير كلا السياستين معنوي ومكمل للآخر<sup>706</sup>.

<sup>704</sup> . Walid Mensi, Shawkat Hammoudeh, Aviral Kumar Tiwari, Khamis Hamed Al-Yahyaee, Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth: Evidence from panel smooth transition models , Economic Systems, 44(1), March 2020, <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100739>

<sup>705</sup> . بلقيوس عبد القادر، جعفر هي محمد، وفردى حماد، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2021، ص 196-212.

<sup>706</sup> . بن يشو فتحي، فعالية السياسة النقدية والمالية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01 مكرر، أبريل 2021، ص 206-222.

30.دراسة (Abderrahim CHIBI, Sidi Mohamed CHEKOURI, 2021) and (Mohamed BENBOUZIANE) حول

### INTERACTION BETWEEN MONETARY AND FISCAL POLICY IN ALGERIA : AN APPLICATION OF A MODEL WITH MARKOVIAN REGIME SWITCHING

هدفت هذه الورقة إلى تحليل التفاعل الديناميكي بين السياسات النقدية والمالية في الجزائر للفترة 1963-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه الهيكلي لتوضيح العلاقة بين السياستين، توصلت النتائج إلى وجود سياسة مالية غير ريكاردية في الجزائر (صحة النظرية المالية لمستوى الأسعار)، إضافة إلى تحليل التفاعلات بين السياستين من خلال تطبيق نموذج الدولة والفضاء مع تبديل ماركوف لتقدير المعلمات المتغيرة للوقت للعلاقة، تشير النتائج إلى أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر قد تفاعلت بطريقة عكسية خلال معظم فترات العينة، لذا وجب على السلطة المالية أن تكون نشطة بينما يكون للسلطة النقدية سلوكًا سلبيًا يحدد مستويات الدين للأسعار التي تحددها السياسة المالية<sup>707</sup>.

وفيما يلي سوف نقوم بتلخيص وتصنيف الدراسات السابقة الذكر في الجدول التالي:

#### الجدول 09: تصنيف الدراسات السابقة.

المؤلف	المكان-الزمان	عنوان الدراسة وطريقة التقدير	النتائج
<b>William Easterly and Sergio Rebelo (1993)</b>	/	Fiscal policy and economic growth البيانات التاريخية والمقطعية الحديثة وسلسلة الاستثمار العام	ارتباط قوي بين مستوى التنمية والهيكلي المالي تأثر السياسة المالية بنطاق الاقتصاد الذي يقاس بعدد سكانها، إضافة إلى أن الاستثمار في النقل والاتصالات يرتبط باستمرار بالنمو
أحمد حسين الهبتي وفاطمة إبراهيم خلف (2009)	2003-1970 الأردن	أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني/	وجود علاقة سببية بين كل من الايراد العام والانفاق العمومي، وزيادة هذا الأخير في تحسين

<sup>707</sup>. Abderrahim CHIBI, Sidi Mohamed CHEKOURI, Mohamed BENBOUZIANE, INTERACTION BETWEEN MONETARY AND FISCAL POLICY IN ALGERIA : AN APPLICATION OF A MODEL WITH MARKOVIAN REGIME SWITCHING, Les Cahiers du Cread, Vol. 37, n° 01, 2021, p173-210.

<p>الحياة السكانية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، أما في الاقتصاد السعودي فإن زيادة الإيرادات العامة تعمل على زيادة الانفاق بنسبة ضئيلة جدا وهذا ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي</p>	<p>نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR</p>		
<p>النتائج أن الانفتاح التجاري والسياسة المالية عموماً لهما آثار إيجابية قوية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال هذه الفترة.</p>	<p>AN INVESTIGATION ON TRADE OPENNESS, FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA: USING AN ARDL BOUNDS TESTING APPROACH.</p>	<p>1970-2003 MALAYSIA</p>	<p><b>HUSSIN ABDULLAH, MUZAFAR SHAH HABIBULLAH (2009)</b></p>
<p>إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الانفاق العام ستؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير والذي يصبح سلبيا على المدى المتوسط والطويل، أما تأثيرها على معدل التضخم والفائدة فهي إيجابية. أما عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيوجد تأثير إيجابي على الاستهلاك وسالب</p>	<p>الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية في الجزائر: دراسة قياسية SVAR</p>	<p>1965 إلى 2007 الجزائر</p>	<p>عبد الرحيم شبيبي، محمد بن بوزيان ومحمد شكوري (2010)</p>

على الاستثمار الخاص، مما يدل على أن السياسة الانفاقية التي اتبعتها السلطات المالية في الجزائر تأخذ اتجاهها كينزيا			
إن العجز المالي الكلي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل	The effects of fiscal policy on economic growth : empirical evidences based on time series data from pakistan/.ARDL	2008-1972 باكستان	<b>shahid ali and naved ahmed(2010)</b>
تؤدي النفقات التوزيعية والضرائب المباشرة إلى تخفيضات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي عدم المساواة في الدخل مما يعكس المقايضة المعيارية بين الكفاءة والإنصاف المرتبطة ببعض تدابير السياسة المالية.	Joint determinants of fiscal policy, income inequality and economic growth	21 دولة ذات الدخل المرتفع OCDE 2006-1972	<b>Leonel MuineloGallo and Oriol Roca-Sagalés (2012)</b>
تشهد مؤشرات التطور المالي تحسنا طفيفا لكنه يبقى غير كافي مما يستدعي زيادة تأهيل وتطوير هيكل هذا النظام	التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الجزائر بالجزائر دراسة تحليلية	1990-2013. الجزائر	<b>خاطر طارق ومفتاح صالح (2014)</b>
إن انتهاج السلطات العراقية لمجموعة من الإصلاحات انطلاقا من 2003 أثرت سلبا على السياسة المالية للدولة في تحقيقها للاستقرار والنمو، ورفع معدل الانفاق العام بسبب فشل البرامج الانفاقية المتبعة	تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية	2003-2010 الاقتصاد العراقي	<b>فريد جواد كاظم الدليمي وباسم خميس عبيد (2014)</b>

<p>وجود تأثير إيجابي وصغير للإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى القصير خلال دورة الأعمال من ركود وازدهار، إلا أن تأثير الانفاق أقوى من تأثير الإيرادات العامة في فترات الركود، كما أن تأثير السياسة المالية المتشددة على الاقتصاد أحسن التوسعية بتفاعل السلطات المالية.</p>	<p>THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESS CYCLE: AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA</p>	<p>الاقتصاد الجزائري</p>	<p><b>Abderrahim Chibi ، Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri. (2014)</b></p>
<p>إن المغرب أطلق سياسة لضبط الأوضاع المالية في البلد، يهدف من خلاله السماح باستعادة التوازن والسيطرة على عجز الميزانية العامة إلا أنه يهدد بأن يأتي بنتائج عكسية ويضر بالنمو الاقتصادي.</p>	<p>Les effets de seuil de la politique budgétaire et croissance économique Cas du Maroc نموذج 'عتبة الانحدار'</p>	<p>2016 – 1962 المغرب</p>	<p><b>Atman DKHISSI and Mohamed Khariss(2015)</b></p>
<p>إن السياسة المالية تلعب دورًا مهمًا في تحديد تباين النمو في الجزائر، مما أدى إلى استنتاج أن مساهمة نفقات الموازنة في تباين النمو الاقتصادي متواضعة، تخصص هذه النفقات للاستهلاك فهي نفقات غير إنتاجية، مما يفسر ضعف مساهمة سياسة الميزانية في النمو الاقتصادي في الجزائر</p>	<p>La politique budgétaire et la croissance économique en Algérie Analyse économétrique VAR</p>	<p>1999-2014 الجزائر</p>	<p><b>Brahim BOUYACOUB and Sabiha TOUAMI(2016)</b></p>
<p>عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، والسياسة المالية ذات الطابع الكينزي</p>	<p>أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بالاعتماد على منهجية</p>	<p>2013-1970 الجزائر</p>	<p>تنتان موراو وبن يحي نسيمه (2016)</p>

<p>المنتهجة من قبل الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العمومي لم يكن لها أي أثر في تحسين معدلات النمو</p>	<p>التكامل المشترك ودوال الاستجابة المبنية على نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)</p>		
<p>إن كل من الضرائب غير المباشرة والنفقات الجارية الإنتاجية لها تأثير إيجابي كبير وطويل الأجل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن الضرائب المباشرة والنفقات الرأسمالية وغير المنتجة المتكررة تؤثر سلباً وبشكل كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل</p>	<p>Does fiscal policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria VECM</p>	<p>2015-1970 الجزائر</p>	<p><b>Amal MATALLAH ، Siham MATALLAH(2017)</b></p>
<p>إن للإنفاق العام والايادات الكلية تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الناتج الداخلي الإجمالي، أما الضرائب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة فلها تأثير سالب على الناتج</p>	<p>تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري/ OLS</p>	<p>2014-1970 الجزائر</p>	<p>جهيدة العياطي 2017</p>
<p>هيمنة الإيرادات البترولية على الهيكل الضريبي، وتقلص النفقات العامة بكمية قليلة استنادا على السياسة المالية الصارمة المنتهجة من قبل الدولة بعد إصلاحات صندوق النقد الدولي، وإلى غاية 2014 عرف النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا في معدلاته</p>	<p>تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية</p>	<p>.2015-1990 الجزائر</p>	<p>بختة سعدي (2018)</p>

<p>ضعف تأثير أدوات السياسة المالية لتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.</p>	<p>أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر/ VAR</p>	<p>2000 آفاق 2020 الجزائر</p>	<p>عبد القادر فار (2018)</p>
<p>اعتبرت تقلبات أسعار النفط بمثابة تحدي يواجه الدول الريفية ومنها الجزائر والذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي الوطني باعتباره يرى النفط المصل الذي يغذيه وينعش اقتصاده</p>	<p>أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط</p>	<p>2015-2000</p>	<p>رزاي سعاد (2018)</p>
<p>وجود استجابة معتدلة لتقلبات الإيرادات النفطية الناجمة عن تقلبات الاسعار الدولية، لكن السلطات المالية تقوم بعكس هذه التقلبات على نفقات الاستثمار فقط، وهذه ما يعكس ضعف أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر</p>	<p>أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي طريقة العزوم المعممة GMM</p>	<p>2014-1970 الاقتصاد الجزائري</p>	<p>اسماعيل عماني (2018)</p>
<p>أن ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، ومساهمات الضمان الاجتماعي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، في حين تؤثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي. ومع ذلك، فإن ضريبة القيمة المضافة فقط من لها تأثير هام وإحصائي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان</p>	<p>THE RELATIONSHIP BETWEEN TAXES AND ECONOMIC GROWTH نموذج الأثر العشوائي</p>	<p>2007-2016 Serbia, Croatia</p>	<p><b>Branimir Kalaš, Vera Mirović, Nada Milenković (2018)</b></p>

<p>هناك علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، كما تشمل نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي والتجارة والانفتاح ورأس المال والضرائب كلها متكاملة فيما بينها، والسياسة المالية مهمة لفرض النمو الاقتصادي المستدام في جنوب إفريقيا</p>	<p>The impact of Taxation on EconomicGrowth/ ARDL</p>	<p>.South Africa 1981-2016</p>	<p><b>Dladla, Khumbuzile and Khobai, Hlalefang (2018)</b></p>
<p>إن الإيرادات الحكومية وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على المدى الطويل على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، في حين أن الإنفاق الحكومي والدين العام لهما علاقة سلبية طويلة الأمد مع النمو الاقتصادي، إلا أن الإنفاق الحكومي ينمو بوتيرة أعلى من الإيرادات</p>	<p>Assessing the impact of fiscal policy on economic growth Johansen VECM منهج</p>	<p>2017-1960 جنوب افريقيا</p>	<p><b>Bongumusa Prince Makhoba and all (2019)</b></p>
<p>أن الإصلاح الضريبي ساهم في زيادة مردودية الجباية العادية، إلا أنها بعيدة جدا عن احلالها محل الجباية البترولية رغم كل ما وفرته الدولة من إصلاحات</p>	<p>نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي -دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات</p>	<p>2016-1992 الجزائر</p>	<p>أيت قاسي عزو رضوان وبن زيدان الحاج (2019).</p>
<p>برزت هشاشة السياسة المالية وضعفها أمام الصدمات الخارجية والمالية، وهذا راجع لتبعيتها النفطية والتي تتغير معدلاته بصفة دائمة في سوق النفط العالمي</p>	<p>Évolution de la politique budgétaire et son impact sur la croissance économique en Algérie</p>	<p>1963-2014 الجزائر</p>	<p><b>Talal OMRANI Rachid TOUMACHE2020</b></p>

دراسة تحليلية			
إن الانفاق العام هم أحد أهم العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي، أما الإيراد العام فتأثيره ضعيف على النمو الاقتصادي الياباني	أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان. OLS	دراسة تحليلية 2001-2015 قياسية 1981-2015	هاني محمد سليم هواري وأحمد فوزي حامد (2021)
وجود تأثير على النمو الاقتصادي من قبل الإيرادات العامة، النفقات العامة طرديا، أما صافي الموازنة العامة فتجمعها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي	أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	2000-2017 الجزائر	سعود الحميدي سعود جلال وآخرون (2021)
ضعف متغيرات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي ويتلاشى في الأجل الطويل	أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر نماذج تصحيح الخطأ Ecm،	1990-2018 الجزائر	خالد بن جلول وبعلي حمزة (2021)
أن كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، إلا أن الانفاق يستمر تأثيره الإيجابي على المدى الطويل على النمو الاقتصادي عكس الإيرادات العامة التي تصبح ذات علاقة سلبية، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فتأثيرها سلبي على المدى القصير، لكنها لا تستمر في التأثير على المدى الطويل وكذا الدين العام والعجز المالي	The effect of fiscal policy on economic growth: The Case of Algeria ARDL	1980-2018 الجزائر	<b>HASSAINE ASMA and SAHED ABDELKADER (2021)</b>

يأثران سلبيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل			
وجود علاقة معنوية بين كل من النفقات والايادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي، إلا أن المكون الذي له أكبر تأثير على النمو الاقتصادي هو الإيرادات العامة	أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر OLS	2019-2000 مصر	سعود الحميدي سعود جلال، محمد عبد الحفيظ محمد السمان وحسن موسي رضوان (2021)
أن الإنفاق الإنتاجي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة التغطية وهناك علاقة طويلة المدى بينهما	Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria OLS	2009 – 1977 نيجيريا	<b>Sikiru Jimoh Babalola and Umaru Aminu (2021)</b>
أن تراجع أسعار النفط يؤثر سلبا على دول العينة، الأمر الذي أدى بهذه الدول للإصلاح في الهيكل الجبائي الخاص بما لديمومة الإيرادات العامة، ومنه تحصيل إيرادات إضافية تعمل على استمرار النفقات العامة، وانعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي	: أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي. PANEL-ARDL	2019-1990 دول مجلس التعاون الخليجي العربي	أسماء قرفي، رقية بوحضبر 2021
تحتاج البلدان ذات المستوى العالي من الديون الخارجية إلى تجنب استخدام سياستها المالية في تحفيز نموها الاقتصادي	Impact of Fiscal Policy on Economic Growth under the Contributions of Level of External Debt	Developing Countries 2019-2007	<b>Jayce Farmer, Zohreh Bang Tavakoli, Shuktika Chatterjee(2022)</b>

<p>وجود علاقة إيجابية بين الجباية البترولية في المدى القصير والطويل والنمو الاقتصادي، أما الجباية العادية فلها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل.</p>	<p>أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي. ARDL</p>	<p>2018-1990 الجزائر</p>	<p>دخلي عبد الرحمان وحميدي يوسف (2022)</p>
<p>وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في جميع البلدان الأربعة، مع وجود ردود فعل كبيرة بين التضخم والنمو الاقتصادي، مع اعتبار التضخم المعتدل مفيد للنمو، لكن النمو الاقتصادي الأسرع يغذي التضخم مرة أخرى</p>	<p>INFLATION AND ECONOMIC GROWTH : EVIDENCE FROM FOUR SOUTH ASIAN COUNTRIES نماذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء</p>	<p>1966-1997 حول دول في جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا)</p>	<p><b>Girijasankar Mallik and Anis Chowdhury (2001)</b></p>
<p>وجود علاقة إيجابية ومهمة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في إيران</p>	<p>The Impact of Monetary Policy on Economic Growth أسلوب المربعات الصغرى العادية</p>	<p>1974 إلى 2008 إيران</p>	<p><b>Manouchehr Nouri and Ahmad Jafari Samimi 2011</b></p>
<p>إن إجراءات السياسة النقدية الصينية هي القوى الدافعة الرئيسية وراء تغيير نمو أسعار العقارات في الصين.</p>	<p>The effect of monetary policy on real estate price growth in China</p>	<p>الربع الأول من 1998 - الربع الأخير من 2009 الصين</p>	<p><b>Xiaoqing Eleanor Xu and Tao Chen (2012)</b></p>
<p>وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، واعتبار معدل التضخم وسعر الصرف والاحتياطي الخارجي من بين أهم الأدوات للسياسة النقدية التي تدفع النمو في نيجيريا</p>	<p>DOES MONETARY POLICY INFLUENCE ECONOMIC</p>	<p>2010-1975 نيجيريا</p>	<p><b>Ismail O. Fasanya ، Adegbemi B.O Onakoya Mariam A. Agboluaje and (2013)</b></p>

	GROWTH IN NIGERIA ?. ECM		
إن عرض النقود وسعر إعادة الشراء وسعر الصرف اعتبرت أدوات نقدية غير مهمة تدفع النمو في جنوب إفريقيا بنسبة قليلة عكس معدل التضخم.	Impact of Monetary Policy on Economic Growth OLS	2010-2000 .South Africa	<b>Chipote Precious ، Makhetha-Kosi Palesa(2014)</b>
إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بالسياسة النقدية المتبعة من طرف الدولة الكينية لعدم فعاليتها، الأمر الذي انجر عنه من مشاكل اقتصادية اهمها التضخم الاقتصادي	The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Kenya	كينيا	<b>Corazon K Kamaan(2014)</b>
أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال متغير المعروض النقدي، كما أن التضخم في الجزائر غير موات على المدى القصير والطويل للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يولد خسائر للاقتصاد.	L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie OLS	1990 إلى 2012 الجزائر	<b>Bendahman Med Amin and Bouchetara Mehdi (2015)</b>
أن القاعدة النقدية الأساسية للتضخم تسمح بتحقيق الاستقرار بشكل أفضل في كل من الناتج والتضخم، كما يبدو أيضًا أن هذه القاعدة هي أفضل طريقة لتحسين الرفاهية الاجتماعية	External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria). DSGE	2010-1990 الجزائر	<b>Jean Pierre Allegreta, Mohamed Tahar Benkhodja (2015)</b>

نادية العقون (2016)	1990-2011. الجزائر	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية	إن التغيرات الطارئة على النمو الاقتصادي غير متناسبة مع تغيرات المعروض النقدي، إلا أن الدولة الجزائرية حققت معدلات نمو من خلال حركة أسعار النفط
حوحو فطوم وعيساوي سهام (2016)	2000-2014 الجزائر	تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر OLS	إن كل من الكتلة النقدية ومعدل الفائدة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي
<b>Aftab Anwar ، Abdul Qayyum Mohsin و Abdul Saboor(2016)</b>	الفصل الأول من سنة 1972 إلى الفصل الأخير من سنة 2011 باكستان	Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan : Evaluation and Analysis OLS	عند اتباع سياسة نقدية انكماشية لا يتحفز النمو الاقتصادي، كما أن السلطات النقدية الباكستانية لا تستطيع التحكم في تغيرات عرض النقود
مداني حسبية (2016)	1980 - 2015 الجزائر	قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ardl)	إن للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر
عبد الكريم وإبراهيم بوعقوب (2017)	1990 - 2014 الجزائر	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي VAR	في المدى القصير تعتبر القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف ذات مساهمة ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي إلا أن تأثيرهما يزداد على المدى المتوسط والطويل
<b>Enock Nyorekwa Twinoburyo and Nicholas M. Odhiambo(2018)</b>	/	Monetary Policy and Economic Growth: A Review of	إن الاقتصادات النامية التي تعاني من ضعف هيكلية وأسواق مالية متخلفة ومندمجة بشكل ضعيف في الأسواق

<p>العالمية، إلا أنه لا تخفى أهمية السياسة النقدية بالنسبة للنمو على المدى القصير والمدى الطويل</p>	<p>International Literature</p>		
<p>وجود علاقة موجبة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي في ماليزيا</p>	<p>Does monetary policy affect economic growth: evidence from Malaysia طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية</p>	<p>ماليزيا</p>	<p><b>Ergin Akalpler and Dilgash Duhok (2018)</b></p>
<p>وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، إضافة إلى أن معدل السياسة النقدية ومعدل الفائدة والاستثمار ليس لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، أما المعروض النقدي له تأثير إيجابي كبير على النمو، وسعر الصرف له تأثير سلبي كبير على الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام، تفسر السياسة النقدية 98% من التغيرات في النمو الاقتصادي في نيجيريا</p>	<p>Effect Of Monetary Policy On Economic Growth In Nigeria: An Empirical Investigation OLS</p>	<p>1986-2016 nigeria</p>	<p><b>UFOEZE, Lawrence Olisaemeka (2018)</b></p>
<p>إن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المصدرة للنفط، معدل التضخم، مؤشر أسعار المستهلكين، سعر الفائدة وسعر الصرف، قد تؤثر</p>	<p>impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. VAR</p>	<p>2016-1993</p>	<p><b>Alekhina, V., and Yoshino, N. (2018)</b></p>

<p>الزيادة في أسعار النفط بشكل مستمر وإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتقلل من تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ومعدل الفائدة ، وتؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف المحلي .</p>			
<p>تكاملاً وأهمية المتغيرات الحقيقية والمالية والنقدية وصلابة البنك، وتأثيرها الكبير على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية</p>	<p>Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries بيانات لوحة التأثيرات الثابتة والعشوائية</p>	<p>40 دولة متطورة ونامية 2015-1993</p>	<p><b>Moheddine Younsi and Amine Nafla (2019)</b></p>
<p>إن السياسة النقدية لها تأثير معنوي بنسبة عالية على النمو الاقتصادي على المدى القصير والذي يبدأ بالاضمحلال والتلاشي مع مرور الزمن إلى المدى البعيد</p>	<p>أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي OLS</p>	<p>2018-2001</p>	<p>جهاد صبحي القطيط (2020)</p>
<p>وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل التضخم وهذا في المدى الطويل، في حين وجود علاقة عكسية طويلة المدى بين معدل إعادة الخصم والمعروض النقدي بمفهومه الواسع والنمو</p>	<p>أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ARDL</p>	<p>2018-1974 الجزائر</p>	<p>رميسة كلاش، الهام نايلي وموسى بونويرة (2020)</p>

<p>الاقتصادي، أما في المدى القصير فهناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم</p>			
<p>إن السياسة النقدية بدأت تقوم بدورها عند تحول الاقتصاد من الاشتراكي إلى الرأسمالي، وأصبح التأثير الإيجابي للمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الذي يفسر حجم النشاط الاقتصادي، ومنه تأثير السياسة النقدية على حجم النشاط الاقتصادي</p>	<p>أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي VAR</p>	<p>1980-2016. الجزائر</p>	<p>فاطمة الزهراء سكر (2020)</p>
<p>السياسة النقدية فعالة في الدول العربية الغير نفطية، بينما تقل شدة تأثيرها في الدول النفطية، كما أن أسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية محل الدراسة ما عدا على الاقتصاد التونسي أين يتأثر النمو الاقتصادي سلبا بأسعار النفط</p>	<p>أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data</p>	<p>مجموعة من الدول العربية 1990-2017</p>	<p>دراسة مسعودي سهام وبلعباس رباح (2020)</p>
<p>وجود تأثير إيجابي كبير للعرض النقدي الواسع على المجال القصير والطويل، إلى جانب التأثير السلبي طويل المدى</p>	<p>Monetary policy, trade openness and economic growth in India under</p>	<p>India</p>	<p><b>Hossain, T., and Maitra, B(2020) .</b></p>

<p>لسعر الفائدة الحقيقي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في اختلافات الدخل، ومن جهة أخرى يساهم الانفتاح التجاري في زيادة الدخل على المدى القصير، إلا أن تأثيره على المدى الطويل سلبي</p>	<p>monetary-targeting and multiple-indicator approach regimes.</p>		
<p>وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين عرض النقود والنمو الاقتصادي الحقيقي في النيبال، وأن زيادة المعروض النقدي يساعد على زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي</p>	<p>Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country .ARDL</p>	<p>1976-2019 النيبال</p>	<p><b>Tilak Singh Mahara (2020)</b></p>
<p>باعتبار المعروض النقدي محدد للسياسة النقدية له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج في دول عينة الدراسة</p>	<p>أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر panel data analysis</p>	<p>1980-2018. أربع دول عربية وهي: المغرب، تونس، مصر والأردن</p>	<p><b>عباس خديجة وقشام إسماعيل (2021)</b></p>
<p>عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العرض النقدي وأداة سعر إعادة الخصم مع معدل النمو الاقتصادي، وتبين من معلمات تصحيح الخطأ أن هناك تأثير سلبي لعرض النقد بالمعنى الواسع ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وإيجابي وذو دلالة إحصائية وموجبة في الأجل القصير</p>	<p>أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية المبطة (ARDL)</p>	<p>(1990-2019) الجزائر</p>	<p><b>بالعرق عزالدين وسعودي عبد الصمد (2021)</b></p>

<p>وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ومعدل النمو ومعدل البطالة، وعلاقة عكسية بين كل من الكتلة النقدية وسعر صرف الجنيه السوداني ومعدل التضخم والميزان التجاري</p>	<p>أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي بالسودان OLS</p>	<p>2017-1999 السودان</p>	<p>نادية نجار محمد حسن (2021)</p>
<p>أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال سعر الصرف بينما لم يظهر عرض النقد الموسع أي تأثير، وقد كان النمو الاقتصادي في المدى القصير ضئيلاً نوعاً ما وتزايد في المدى المتوسط والطويل</p>	<p>دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر نموذج شعاع الانحدار الذاتي</p>	<p>2018-1980 الجزائر</p>	<p>بورديم فاطمة الزهراء وبوصالح سفيان (2021)</p>
<p>لم تكن أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر قادرة على امتصاص السيولة الزائدة والمعروض النقدي المرتفع بشكل جيد خلال فترة الدراسة بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد، الأمر الذي لم يجعل معامل الاستقرار النقدي مستقرًا عند المستويات المطلوبة، فسجلت فجوات تضخمية وأحياناً فجوات انكماشية، كما شهد معدل التضخم تقلبات واضحة خلال فترة الدراسة، بمقارنتها بمعدل التضخم</p>	<p>The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria</p>	<p>2000-2019 الجزائر</p>	<p><b>Madjida MEHERHERA and Mustapha BOUCHAMA (2021)</b></p>

المستهدف من قبل بنك الجزائر في سياسته النقدية.			
تأثير معدل الخصم على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر أعلى من تأثير سعر الفائدة الحقيقي وعرض النقود	The Impact Of Monetary Policy On Economic Growth In Algeria Ardl Bounds Test Approach	1990-2018 الجزائر	Meghlaoui Amina , Soukeur Fatima Zohra , Zerroukhi Feyrouz(2021)
وجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي بينما يثبت وجود علاقة عكسية وسلبية لسعر الصرف والنمو الاقتصادي	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول Mena مناهج بانل	جانب تحليلي 2000-2020 جانب قياسي 1990-2019	عيفة بوزيان، رديف مصطفى وعامري رضوان (2022)
السياسة النقدية مع أداة سياسة سعر الفائدة تضر بالنمو الاقتصادي على المدى القصير وهي إيجابية على المدى الطويل، أما على المدى القصير، فقد أدت السياسة النقدية التوسعية إلى تسريع النمو الاقتصادي بشكل فعال ، والعكس صحيح، وتؤثر التجارة الدولية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول الآسيان 4 على المدى القصير	THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND INTERNATIONAL TRADE ON ECONOMIC GROWTH AND INFLATION تحليل بيانات اللوحة والانحدار الذاتي المتجه	ASEAN-4 COUNTRIES إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند	Rini Dwi Astuti and Didit Welly Udjipto(2022)
من الضروري التنسيق بين السلطات النقدية والمالية، ولن يكون التنسيق الفعال إلا إذا تم مراعاة الحاجة إلى استدامة	Coordination of Monetary and Fiscal Policies	/	Tomás J. T. Baliño and Charles Enoch (1998)

<p>السياسات ومصادقيتها، كما يعتمد المزيج الخاص من السياستين على ترتيب الصرف المعمول به، بشكل عام سيكون دور السياسة النقدية أكبر كلما كان سعر الصرف أكثر مرونة</p>			
<p>أن الإنفاق العام والتضخم يرتبطان سلبيًا بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل بينما يؤثر M2 بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والسبب وراء الارتباط السلبي بين الإنفاق العام والتضخم والنمو الاقتصادي هو أن معظم الإنفاق العام هو عدم التنمية ويعود التضخم إلى صدمة العرض المعاكسة (تضخم دفع التكلفة) في حالة باكستان</p>	<p>An Empirical Investigation between Money Supply, Government Expenditure, output &amp; Prices: the Pakistan Evidence اختبار اندماج جوهانسون المشترك.</p>	<p>2007-1977 باكستان</p>	<p><b>Sulaiman D Mohammad and al (2009)</b></p>
<p>إن تأثير كل من سعر الصرف والتضخم على معدل النمو كان سلبيًا، أما الانفاق العام فله تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، بمعنى تأثير السياسة المالية معنوي وموجب أما السياسة النقدية فلا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي الإيراني</p>	<p>To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal Policy and Economic Growth in Iran: ARDL</p>	<p>إيران 2006-1960</p>	<p><b>Anvar Khosravi , Mohammad Sharif Karimi. (2010)</b></p>
<p>وجود علاقة إيجابية كبيرة على المدى الطويل والقصير بين السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي، إلا أن السياسة</p>	<p>Monetary-Fiscal-Trade Policy and Economic Growth in Pakistan : Time</p>	<p>باكستان 2009-1981</p>	<p><b>Syed Tehseen Jawaid , Faisal Sultan Qadri, Nasir Ali(2011)</b></p>

النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في باكستان، أما السياسة التجارية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي لا على المدى القصير ولا المدى الطويل	Series Empirical Investigation		
شهد هذا العجز في ميزانية الدولة تزايداً خلال فترة الدراسة، بسبب ارتفاع النفقات العامة وأثر على علاقة الدولة بالبنك المركزي، حيث هيمنت السلطات المالية على قرارات السلطة النقدية باعتبار أن الأصول الخارجية بمنحها البنك المركزي لتمويل العجز في ميزانية الدولة	واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر	2001-2011. الجزائر	محمد بلعيدي (2012)
أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من المالية على النمو الاقتصادي الصربي	The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia على اختبار التكامل المشترك وتحليل الانحدار للسلاسل الزمنية	الاقتصاد الصربي 2003-2012	biljana rakiél and tamara radenović (2013)
أن السياسة النقدية تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الغاني، كذلك السياسة المالية أثرت بشكل إيجابي على الاقتصاد الغاني إلا أن السياسة النقدية أكثر قوة في تعزيز النمو في غانا	The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent ? OLS	الاقتصاد الغاني 1980-2012	Emmanuel Dodzi K. Havi, Patrick Enu(2014)
وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من متغيرات السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، إلا	دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	الاقتصاد السعودي 1986-2012	عماد حسنين الصعيدي وبديعة فهد العتيبي (2015)

أن فعالية السياسة المالية بتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي كانت أكبر من تأثير السياسة النقدية الممثلة بعرض النقود	أسلوب السلاسل الزمنية		
إن السياسة النقدية والتجارية كانتا فعاليتين للتأثير على النشاط الاقتصادي عكس السياسة المالية	أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر OLS	1999-2014. الجزائر	دراسة محمد كريم قروف (2015)
أن استمرارية دعم الطلب الكلي جعل النشاط الاقتصادي تابعا للقطاع العام، وهناك وجب على الدولة الجزائرية إقرار إصلاحات هيكلية ومؤسسية على سوقي السلع والخدمات وسوق النقد، مع تطوير البنى التحتية للتكنولوجيا	اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض	دراسة حالة الجزائر 2001، 2014	بودخدخ كريم (2015)
إن جميع المتغيرات المالية والنقدية مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الدولة، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أن المالية والنقدية سياستان مكملتان لبعضهما البعض	Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria آلية تصحيح الخطأ	1970-2013 نيجيريا	<b>Olanipekun Emmanuel Falade and Benjamin Ayodele Folorunso(2015)</b>
إن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في تحفيز النمو، من خلال سعر الفائدة	The relative effectiveness of and Fiscal Monetary	2001: الربع الأول - 2014: الربع الثاني تركيا	<b>Şen Hüseyin and Kaya Ayşe(2015)</b>

<p>"متغير السياسة النقدية" فهي الأداة الأكثر فاعلية في التأثير على النمو، يليها عجز الميزانية "متغير السياسة المالية"</p>	<p>Policies on growth: long-run what does SVAR model tell us?</p>		
<p>ثبت فعالية السياسة المالية أكثر من فعالية السياسة النقدية من خلال التأثير الإيجابي من قبل الانفاق الحكومي ومعدل الضرائب، أما السياسة النقدية فثبت تأثيرها على المدى الطويل من خلال تأثير أداة سعر الصرف على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام</p>	<p>أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ</p>	<p>1980-2014. الجزائر</p>	<p>بن عناية جلول وبوكريطة خديجة (2017)</p>
<p>لوجود علاقة طردية بين السياسة المالية والنقدية والنشاط الاقتصادي، وهذا راجع إلى تحسن الإيرادات البترولية خاصة</p>	<p>مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي</p>	<p>حالة الجزائر 2000-2015.</p>	<p>بلقاسم لطيفة وعياش زبير (2017)</p>
<p>وجود علاقة موجبة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي على المدى القصير، والذي يتناقض تدريجيا على المدى البعيد، عكس السياسة المالية التي يبدأ تأثيرها ضعيفا على مدى السنة الأولى ثم سلبيا في السنة الثانية مما يوضح عدم فعالية السياسة المالية في الجزائر</p>	<p>كفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر نموذج سانت لويس St-luis</p>	<p>1990-2015. الجزائر</p>	<p>يسعد عبد الرحمان (2017)</p>
<p>إن السياسة النقدية تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية في باكستان</p>	<p>Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in</p>	<p>الاقتصاد الباكستاني 2014-1984</p>	<p>Najia Saqib and Priyanka Aggarwal (2017)</p>

	an Emerging Economy		
إن السياسة التوسعية التي انتهجتها السلطات العراقية ولدت ضغوط تضخمية على الاقتصاد العراقي مما انعكس سلبا على الأسعار، وزيادة المعروض النقدي أدت إلى انهيار الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، إضافة إلى الهيمنة المالية-النفطية التي لم تسمح للبنك المركزي من اتخاذ قراراته بكل استقلالية إن تأثير السياسة النقدية كان أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي	أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي VAR	الاقتصاد العراقي 2016-1980	رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم (2018) كاظم
فشل السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي في البلد خلال معظم سنوات الدراسة لغياب الترتيبات المؤسساتية بين السلطات النقدية والمالية.	التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر VAR	الاقتصاد الجزائري 2014-1980	شليق عبد الجليل (2018)
انتقلت السياسة المالية من توسعية إلى الاعتماد على ترشيد النفقات، أما السياسة النقدية فقد توجهت إلى التمويل التقليدي (التمويل بالعجز)، وتعديل الاحتياطي القانوني عامي 2017 و2018 على التوالي	تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول	2017-2001. الجزائر	ليلي وحكيمة حليمي (2018)

<p>فعالية السياسة المالية تكون أكبر من فعالية السياسة النقدية وهذا راجع إلى أن أغلبية دول العينة لا تملك أسواق مالية متطورة، إضافة إلى اعتمادها على الإيرادات البترولية كمصدر أساسي لتمويل نفقاتها العامة</p>	<p>أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية نماذج بانل الساكن</p>	<p>1995-2016. الجزائر، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة والبحرين</p>	<p>حسن بوعمرة ودحمان بن عبد الفتاح (2018)</p>
<p>إن للسياسة المالية تأثير أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى</p>	<p>Fiscal Policy Monetary Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa التحليل الوصفي، وتقنيات الاقتصاد القياسي GMM</p>	<p>1996-2016 47 اقتصاداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى</p>	<p>Ubi-Abai Itoro and Ekere Daniel(2018)</p>
<p>إن تنفيذ السياسة النقدية يؤدي إلى تخصيص أكثر فعالية لموارد الإنتاج كما في حالة التوسع المالي</p>	<p>The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy دراسة تحليلية</p>	<p>/</p>	<p>J. Lisý(2018)</p>
<p>إلى ضعف السياسة المالية والنقدية في الأجل القصير والطويل، باعتبار هيكل الاقتصاد الجزائري يرتكز بنسبة كبيرة على مدخولات النفط، أما ضعف السياسة النقدية عاد لعدم استقلالية البنك المركزي عن السلطة المالية</p>	<p>فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر منهجية ARDL</p>	<p>1990-2018. الجزائر</p>	<p>صوان أسماء 2019</p>

<p>اتبعت السلطات الجزائرية سياسة مالية كينزية لم تحفز النمو خلال فترة الدراسة.</p>	<p>أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي نموذج تصحيح الخطأ</p>	<p>2000-2018. الجزائر</p>	<p>بوسيكى حليلة وعيساني العارم (2019)</p>
<p>إن كلا السياستان تؤثران على بعضهما البعض من خلال مجموعة من القنوات، فالسياسة الجبائية تؤثر على السياسة النقدية من خلال الرفع من معدلات الانفاق على المدى القصير، من جهة أخرى تؤثر السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال معدلات الفائدة، وتعمل على تمويل العجز الموازني</p>	<p>Analysis of interactions between fiscal and monetary policy in Algeria</p>	<p>الجزائر</p>	<p><b>Mustpha Djaballah and Bissar Abdelmoutaleb</b> (2020)</p>
<p>وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والمعروض النقدي، أما النمو الاقتصادي والانفاق العام فتجمعهما علاقة عكسية، مع استمرار اتباع الدولة لسياسة مالية توسعية، فزيادة النفقات العامة تعمل على تزايد فجوة العجز في الميزانية العامة وتناميها، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء السياسة النقدية فيزيد نمو القاعدة النقدية فتتسبب ضغوط تضخمية زيادة على تقييد البنك المركزي فيصبح غير كفء في التحكم في مستوى الأسعار</p>	<p>الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر VAR</p>	<p>1980-2017 الجزائر</p>	<p>أحمد العيش وبوزيد السايح (2020)</p>

<p>ومنه تتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الوطن</p>			
<p>وجود علاقة إيجابية غير خطية بين تنمية الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، أما العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي فهي علاقة غير متكافئة وتعتمد على النظام، ويكون للاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاج النفط والتضخم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خلال حالة التنمية المالية العادية، أما مؤشر رأس المال البشري والتعليم وسيادة القانون فتأثيرهم ضئيل بغض النظر عن النظام السائد</p>	<p>Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition .models الانحدار الكمي على بيانات البانل</p>	<p>16 دولة إسلامية من دول المينا خلال الفترة 2014-1994</p>	<p>Walid Mensi and al (2020)</p>
<p>إن عامل التنسيق بين السياستين لا يزال ضعيفا في الجزائر، ويرجع هذا الضعف لعدم وجود الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنسيق، إضافة إلى تدخل السياسة المالية في قرارات البنك المركزي.</p>	<p>التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم ARDL</p>	<p>1990-2018. الجزائر</p>	<p>بلقيوس عبد القادر، جعفر هني محمد وفردي حماد (2021)</p>
<p>إن السياسة المالية لها تأثير أقوى من السياسة النقدية على المدى الطويل على النمو الاقتصادي، عكس السياسة النقدية التي لها تأثير أقوى من المالية على المدى القصير لسهولة تكيفها مع الأوضاع الاقتصادية</p>	<p>فعالية السياسة النقدية والمالية في الجزائر طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء</p>	<p>1970-2017. الجزائر</p>	<p>بن يشو فتحي (2021)</p>

<p>تشير النتائج إلى أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر قد تفاعلت بطريقة عكسية خلال معظم فترات العينة، لذا وجب على السلطة المالية أن تكون نشطة بينما يكون للسلطة النقدية سلوكا سلبيا يحدد مستويات الدين للأسعار التي تحددها السياسة المالية</p>	<p>INTERACTION BETWEEN MONETARY AND FISCAL POLICY IN ALGERIA: AN APPLICATION OF A MODEL WITH MARKOVIAN REGIME SWITCHING</p> <p>نموذج الانحدار الذاتي المتجه الهيكلي</p>	<p>2017-1963 الجزائر</p>	<p><b>Abderrahim CHIBI ،Sidi Mohamed CHEKOURI ، Mohamed BENBOUZIANE (2021)</b></p>
---	---	------------------------------	--

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الدراسات السابقة.

## خلاصة الفصل الثاني:

لا يختلف اثنان في مجال البحث الاقتصادي أنه قد تعددت الدراسات وبكثرة التي درست موضوع تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي وأخرى بحثت عن أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وهناك من ربط بين الدراستين ودرس تأثير كلاهما على النمو في آن واحد ليتسنى له معرفة السياسة الأكثر فعالية والقدرة على تحقيق النمو بدرجات عالية تسمح بالهناء الاقتصادي.

أجمعت جل الدراسات أن الجزائر باعتبارها بلد ريعي بامتياز فهي بذلك تعتمد على الإيرادات البترولية بالدرجة الأولى وبنسبة كبيرة جدا في تمويل نفقاتها، إلا أن الدراسات التي سبقتنا في موضوعنا والتي بين أيدينا تضاربت في نتائجها وانقسمت لمجموعتين من حيث أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي:

- فمجموعة خلصت إلى أن السياسة المالية تكون ذات نسبة أكبر من السياسة النقدية في التأثير على النمو، والسياسة المالية تؤدي ثمارها على المدى القصير أما السياسة النقدية فتتضح ملامح تأثيرها على النمو على المدى الطويل، ومن بين الدول التي أجريت عليها الدراسة وتوصلت إلى هذه النتائج نجد السعودية، مجموعة من دول صحراء افريقيا ومجموعة من الدول العربية ومن بينها الجزائر.

- إلا أنه نجد الجزائر كذلك من بين الدول التي تمت عليها الدراسة وخرجت بنتائج معاكسة، بمعنى تأثير السياسة النقدية يكون أكبر من السياسة المالية على النمو الاقتصادي، إضافة إلى صربيا، غانا، تركيا، باكستان والعراق كدول وقعت عليهم الدراسة.

نستنتج من خلال دراستنا للدراسات السابقة وتحليلها أن هناك تضارب في النتائج بالنسبة للجزائر، البلد الذي سوف نجري عليه دراستنا التحليلية والقياسية، فهناك من خلص إلى أن السياسة النقدية أكثر فعالية وتأثيرا على النمو الاقتصادي، وهناك من توصل إلى أن أدوات السياسة المالية هي التي تؤثر بصفة أكثر فعالية من السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

إلا أنه لم يكن هناك اختلاف من حيث العلاقة الإيجابية التي تربط السياستين المالية والنقدية بالنمو الاقتصادي، رغم عدم وصول عامل التنسيق بين السياستين إلى مستواه المرغوب في تحقيق أهداف وغايات المزج بين السياستين في إعطاء فعالية وتأثير أكبر على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية أحسن من عمل كل سياسة على حدى في الجزائر.

سمح لنا تحليل الدراسات السابقة بلمس ثغرة أدبية فيها، إذ أنه لم يتم استخدام الأسلوب المعلمي واللامعلمي في الجانب التجريبي، وكإطراء للدراسات السابقة وكإضافة جديدة اتخذنا اتجاهها معاكسا من حيث الجانب القياسي باعتمادنا على النموذج المعلمي واللامعلمي خلال الفترة 1990-2019، حيث يفيد هذا الأخير من التحليل في التوصل لنتائج قياسية أكثر دقة تفيد في تحليل مدى تأثير النمو الاقتصادي بكل من السياسة المالية والنقدية في المستويات المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة لهذه الأدوات، إذ يختلف تأثير أدوات السياسة النقدية والمالية في مستوياتها على النمو الاقتصادي، مما يساعد في الوصول لنتائج أكثر دقة فيما يفيد أي المستويات

ناجعة في تعزيز النمو الاقتصادي، وقد تعذر علينا قياس السنة الأخيرة "2020" لتذبذب البيانات، وكذا ما شهده العالم من تغييرات كثيرة جراء وباء "كورونا" الذي ضرب العالم صحيا وسياسيا واقتصاديا، وتداعياته حسب المنظمة العالمية للصحة التي خلقت مجموعة من الانكماشات في كثير من الدول حسب تصريح صندوق النقد الدولي<sup>708</sup>.

<sup>708</sup>. صندوق النقد الدولي، الاغلاق العام الكبير، آفاق الاقتصاد العالمي واشنطن، أبريل 2020.

الفصل الثالث:

أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على

النمو الاقتصادي في الجزائر

-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019-

الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال  
الفترة 1990-2019.

تمهيد:

رهنّت الجزائر - باعتبارها دولة ريعية- وضعها الاقتصادي بالوضعية التي يكون فيها سوق النفط العالمي، فالمتعارف عليه أن الدولة الجزائرية خلال فترة السبعينات كانت تعيش فترة لا بأس بها من البهجة المالية إلى أن اصطدمت بأزمة النفط لعام 1986، والتي كانت كفيلة بأن تعيد الدولة فيها ترتيب أوراقها الاقتصادية وعدم الاتكاء بصورة وحيدة ومنفردة على أسعار البترول التي بينت أنها متذبذبة فقد ترتفع تارة، وتنهار تارات أخرى.

وهنا وضعت الدولة خارطة طريق أخرى بعد اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وبدأ التغيير من التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق الحر، وكذا سن قوانين منظمة للاقتصاد والبنوك أهمها قانون النقد والقرض في 1990، الذي جاء بالجديد وسمح للبنك المركزي بأن يأخذ استقلالته، إلى أن انتعشت أسعار النفط من جديد في بدايات 2000، أين وجب على الدولة وضع مخططات جديدة مع توخي الحذر لتقوم بدعم النمو الاقتصادي في كل مرة، إلى غاية 2015، أين انتهجت الدولة طريقا آخر مجسدا في سياسة التقشف إلى غاية عام 2019 وما شهده هذا الأخير من تغييرات ضربت كل القطاعات على حد سواء جراء وباء كورونا.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق لتحليل أدوات كل من السياسة المالية والنقدية خلال فترة الدراسة من 1990-2019، وربطها بالنمو الاقتصادي واستنتاج العلاقة بينهما، ليتم قياس هذا الأثر واختباره احصائيا عن طريق الأسلوب المعلمي وفق طريقة العزوم المعممة GMM، والأسلوب اللامعلمي من خلال الانحدار الكمي بالاعتماد على برنامج EVIEWS10.

## 1. تحليل تطور متغيرات السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019.

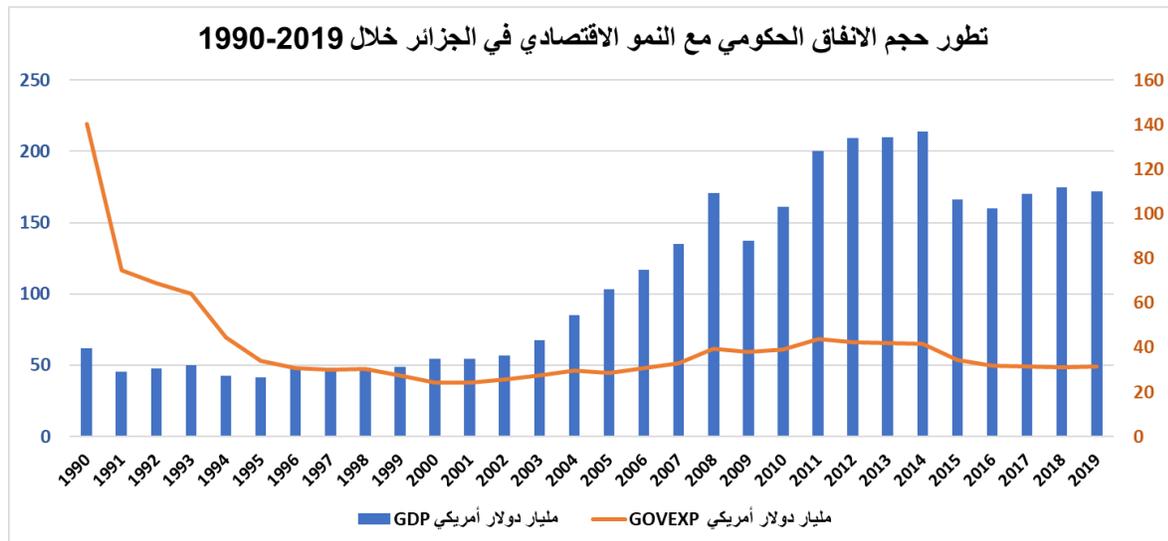
تمهيد:

استنادا على الدراسات السابقة التي خصصنا لها فصلا كاملا لتحليلها ودراسة حيثياتها، ووفقا للنظرية الاقتصادية العامة، فقد وقفت الدراسة على أدوات معينة من أدوات السياسة المالية والنقدية، فقد ارتكزنا على الانفاق العام والجباية العادية خارج نطاق المحروقات على أنهما متغيرين مفسرين للسياسة المالية، أما المتغيرات المستقلة للسياسة النقدية فقد اعتمدنا على كل من الكتلة النقدية، سعر الصرف والتضخم، وقمنا بتحليل تطور هذه المتغيرات مع النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990-2019، ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمع هذه المتغيرات مع النمو الاقتصادي والذي عبر عنه من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

### 1.1. تطور متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

#### 1.1.1. تطور حجم الانفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019

الشكل 26: تطور حجم الانفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

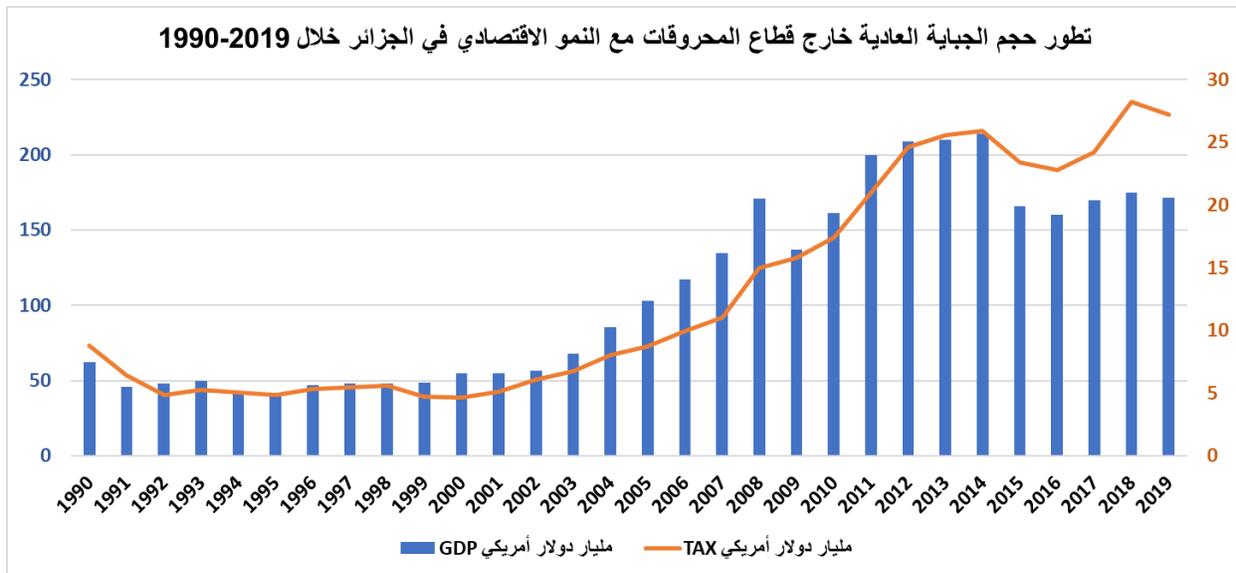
## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

### الفترة 1990-2019.

نلاحظ من خلال الشكل 26 أن النمو الاقتصادي عرف ارتفاعا ملحوظا جنبا إلى جنب مع تطور حجم الانفاق الحكومي في الجزائر بداية من سنة 2000 التي تحسنت فيها إيرادات الدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول وصولا لسنة 2015، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي سائر هذا الانخفاض الإنفاق الحكومي الذي ظل شبه ثابت في الموازنة العامة لغاية 2019، وبالتالي يظهر على العموم أن النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي يرتبطان بعلاقة طردية، لكن في السنوات الأخيرة من 2017، ارتفع النمو الاقتصادي وظل الانفاق الحكومي شبه ثابت، مما يستوجب قياس واستكشاف أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للفصل إن كان الانفاق الحكومي كأحد متغيرات السياسة المالية يحفز النمو الاقتصادي في الجزائر.

### 2.1.1 تطور حجم الجباية العادية خارج قطاع المحروقات مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019

الشكل 27: تطور حجم الجباية العادية خارج قطاع المحروقات مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 27 أن النمو الاقتصادي ارتبط في تغيراته ارتباطا وثيقا جنبا إلى جنب مع تطور حجم الجباية العادية بداية من سنة 1992 إلى غاية 2019، كما يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة من 2015، انخفض النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار البترول فانخفض معه حجم الجباية العادية، وفي سنة 2017 عاد النمو الاقتصادي في الارتفاع فارتفع معه حجم الجباية العادية التي هي أحد أهم أدوات السياسة المالية، وبالتالي يظهر جليا أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي يحدد أي سياسة مالية تنتهجها الحكومة، ففي سنة الإيرادات البترولية المرتفعة التي تشكل أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 90 %

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

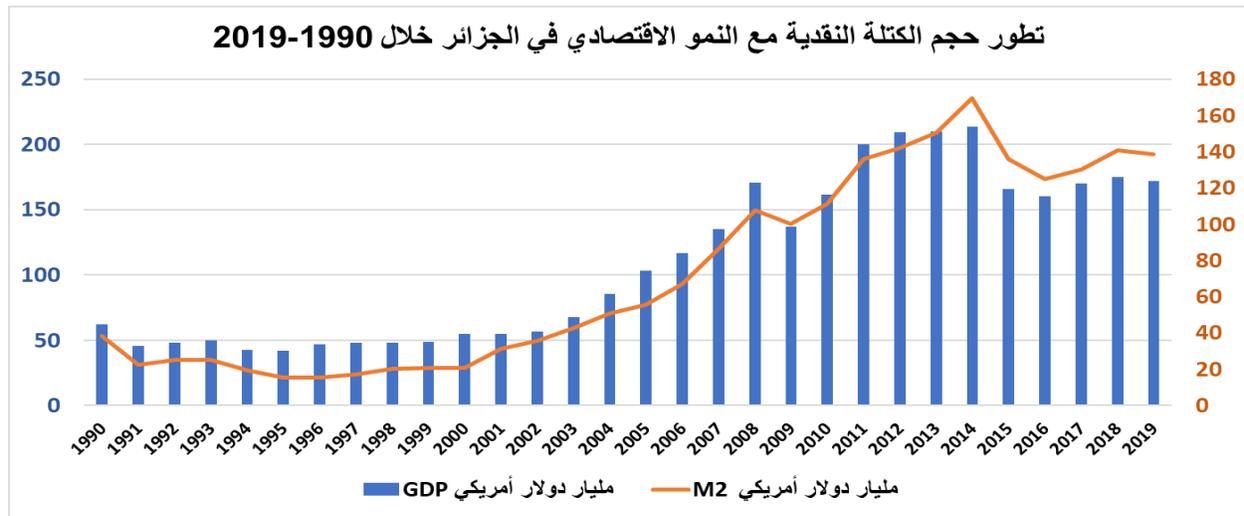
### الفترة 1990-2019.

<sup>709</sup>، فإن الحكومة الجزائرية ترفع من نسب الضرائب المفروضة، وبالتالي يثار تساؤل إن كانت الجباية العادية المفروضة تحسن النمو الاقتصادي نظرا لهذا الارتباط الطردي مع النمو الاقتصادي، مما يستوجب قياس واستكشاف أثر الجباية العادية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي للفصل إن كانت الجباية العادية كأحد متغيرات السياسة المالية تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 2.1. تطور متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

### 1.2.1. تطور حجم الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019

الشكل 28: تطور حجم الكتلة النقدية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 28 أن النمو الاقتصادي ارتبط في تغيراته ارتباطا وثيقا جنبا إلى جنب مع تطور حجم الكتلة النقدية بداية من سنة 1991 إلى غاية 2019، كما يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة من 2015، انخفض النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار البترول فانخفضت معه حجم الكتلة النقدية، وفي سنة 2017 عاد النمو الاقتصادي في الارتفاع فارتفع معه حجم الكتلة النقدية التي هي أحد أهم أدوات السياسة النقدية، وبالتالي يظهر جليا أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي يحدد أي سياسة نقدية ينتهجها بنك الجزائر المركزي، ففي السنة التي ترتفع فيها الإيرادات البترولية والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

<sup>709</sup>. أنظر:

آيت قاسي عزو رضوان، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي—دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، 5(3)، 2020، 376-395.

حنان بن عاتق، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة دراسات جبائية، 2(2)، 2013، ص491-515.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

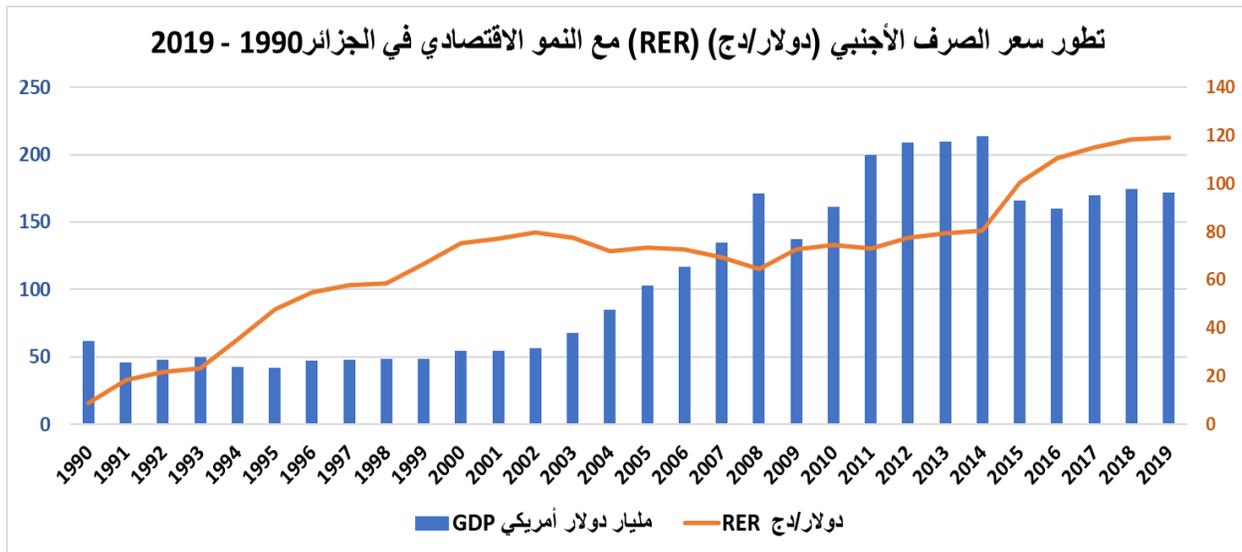
### الفترة 1990-2019.

بأكثر من 90%<sup>710</sup> ، فإن البنك المركزي يحفز من العرض النقدي، وبالتالي يثار تساؤل إن كانت الكتلة النقدية المرتفعة تحسن النمو الاقتصادي نظرا لهذا الارتباط الطردي مع النمو الاقتصادي، مما يستوجب قياس واستكشاف أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي للفصل إن كانت الكتلة النقدية كأحد متغيرات السياسة النقدية تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### 2.2.1. تطور سعر الصرف الأجنبي (دولار/دج) (RER) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

2019-1990

الشكل 29: تطور سعر الصرف الأجنبي (دولار/دج) (RER) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2019-1990



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 29 أن النمو الاقتصادي ارتبط في تغيراته ارتباطا عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي الفعلي بداية من سنة 1993 إلى غاية 2019 ، كما يلاحظ بداية من سنة 2014، انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار البترول فارتفعت معه أسعار الصرف الأجنبي ، مما يدل على تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر الذي يعتمد على تصدير المحروقات والتي ترتبط في تسعيرها مباشرة بقاعدة البترول/دولار ، حيث أن انخفاض أسعار البترول منذ 2015 خلق تراجعا كبيرا في حجم الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن الإيرادات البترولية تشكل أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 90%<sup>711</sup> ، وبذلك لا يوجد سياسة تنويع في صادرات البلد التي تؤدي الى استنتاج أن الطلب على العملة المحلية في السوق الدولية ضعيف جدا ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة

<sup>710</sup>. نفس المرجع.

<sup>711</sup>. نفس المرجع.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

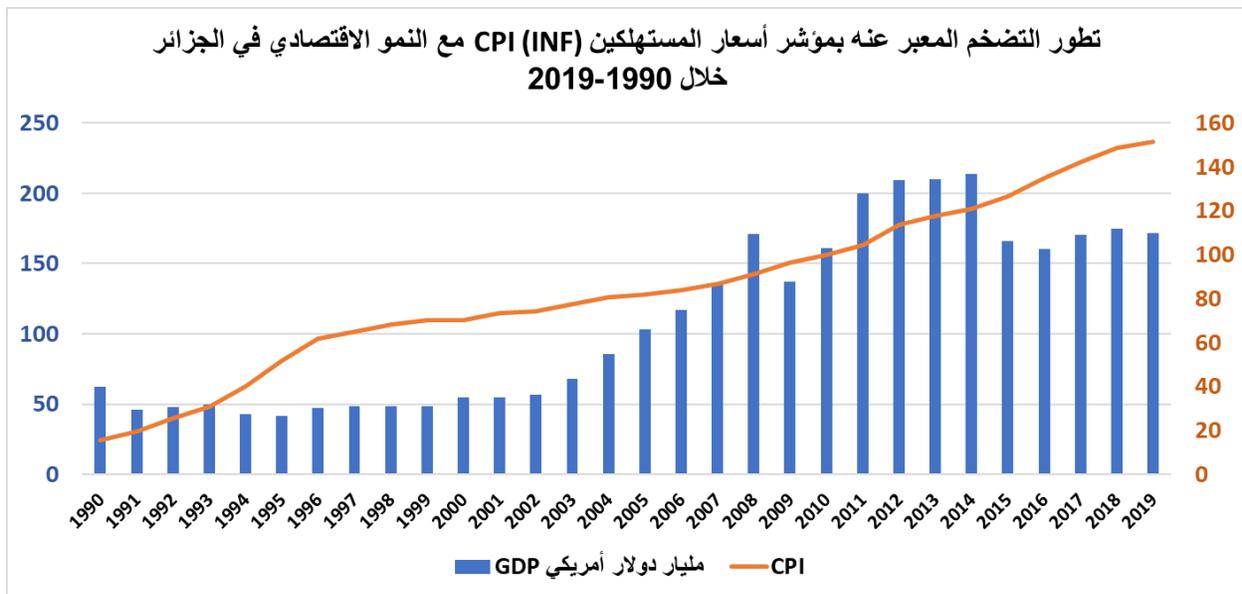
الفترة 1990-2019.

العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي فتراجع نسب النمو الاقتصادي في الجزائر تساير ارتفاعا في أسعار الصرف الأجنبي التي تعتبر أحد المتغيرات المستهدفة في السياسة النقدية، مما يستدعي تدخل البنك المركزي لاعتماد سياسات تحفيز العملة المحلية من خلال شراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بغرض ضبط مستويات التضخم وكبحها والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي يثار تساؤل إن كانت أسعار الصرف الأجنبي قد أثرت على النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يستدعي قياس واستكشاف أثر هذا الأثر الذي يظهر سالبا على النمو الاقتصادي.

### 3.2.1. تطور التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين (CPI) (INF) مع النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال 1990-2019.

الشكل 30: تطور التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) (INF) مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2019.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 30 أن النمو الاقتصادي ارتبط في تغيراته ارتباطا وثيقا جنبا إلى جنب مع تطور مؤشر أسعار المستهلك الممثل الحقيقي لمعدلات التضخم بداية من سنة 1991 إلى غاية 2019 ، كما يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة من 2015، انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار البترول فانخفض معه مؤشر أسعار المستهلك ، وفي سنة 2017 عاد النمو الاقتصادي في الارتفاع فارتفع معه التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك أكثر الذي هو أحد أهم أدوات السياسة النقدية المستهدفة، وبالتالي يظهر جليا أن السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر المركزي في كبح معدلات التضخم غير فعالة، وبالتالي يثار تساؤل إن كان

التضخم له أثر سلبي على النمو الاقتصادي أم لا وذلك نظرا لهذا الارتباط الطردي مع النمو الاقتصادي، مما يستوجب قياس واستكشاف أثر التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك على النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 2. النمذجة القياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

### تمهيد:

تعتبر أدوات السياسة المالية والنقدية أدوات محللة للاقتصاد الكلي، واستنادا للدراسة التحليلية لأدوات كل من السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الجباية العادية خارج نطاق المحروقات)، والسياسة النقدية (الكتلة النقدية، سعر الصرف والتضخم)، إضافة إلى لجوء الدراسة إلى أخذ مجموعة من المتغيرات المتحكممة لتجنب المشاكل الإحصائية في عملية النمذجة، وهي الانفتاح التجاري للتعبير عن القطاع الخارجي، أسعار البترول للتعبير عن إيرادات البترول، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي المعبر عن الاستثمار، وجب قياس أثر هذه الأدوات رياضيا باستعمال نماذج قياسية، وما قد اعتمده دراستنا الأسلوب المعلمي واللامعلمي باستعمال برنامج EVIEWS10، فاستنادا للدراسات السابقة تم اعتماد طريقة العزوم المعممة GMM ضمن الأسلوب المعلمي، وطريقة الانحدار الكمي ضمن الأسلوب اللامعلمي باعتماد طريقة المحاكاة 1000 مرة لصغر العينة المتكونة من 30 سنة، إضافة إلى أن الأسلوب اللامعلمي يسمح لنا بالتوصل إلى نتائج أكثر دقة من خلال قياس أثر أدوات السياستين عند مستويات مختلفة (منخفضة، متوسطة ومرتفعة)، والتمكن من ضبط أي مستوى من هذه المتغيرات يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ليحفزه.

### 1.2. عينة الدراسة والبيانات والنموذج:

استخدمت هذه الدراسة بيانات السياسة المالية والنقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر، وذلك للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 (1990 - 2019)، كما أنه تعذر علينا إدراج سنة 2020 ضمن قاعدة البيانات لما شهده العالم الاقتصادي من انكسارات حسب ما صرح به صندوق النقد الدولي، كما أنه تم استخلاص بيانات السياسة المالية من قاعدة البنك العالمي ووزارة المالية الجزائرية، أما بيانات السياسة النقدية فقد تم استخلاصها من قاعدة البنك العالمي وبنك الجزائر المركزي، في حين أن بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتبقية قد تم استخراجها من قاعدة البنك العالمي.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019.

### 1.1.2. متغيرات الدراسة:

#### المتغير التابع:

#### النمو الاقتصادي

تماشياً مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، تم التعبير عن النمو الاقتصادي خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP)<sup>712</sup>. وبالتالي استخدمت هذه الدراسة الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الجزائر كمتغير تابع للنمو الاقتصادي.

#### المتغيرات المستقلة:

#### - مؤشرات السياسة المالية:

#### الإنفاق الحكومي:

تماشياً مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي<sup>713</sup>، تم استخدام متغير الإنفاق الحكومي (GDP) كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية المتعلقة بجانب الإنفاق.

<sup>712</sup>. Regarde :

Abata, M. A., Kehinde, J. S., and Bolarinwa, S. A. Fiscal/monetary policy and economic growth in Nigeria : A theoretical exploration. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 1(5), 2012,75.

Adefeso, H. A., and Mobolaji, H. I. The fiscal-monetary policy and economic growth in Nigeria: Further empirical evidence. Pakistan Journal of Social Sciences, 7(2), 2010, 137-142.

Chigbu, E. E., and Njoku, M. The impact of Monetary and Fiscal policies on Nigerian economic growth: 1990-2010. European Journal of Business and Management, 5(2), 2013, 13-24.

Chugunov, I., Pasichnyi, M., Koroviy, V., Kaneva, T., and Nikitishin, A. Fiscal and Monetary Policy of Economic Development. European Journal of Sustainable Development, 10(1), 2021, 42-42.

Havi, E. D. K., and Enu, P. The effect of fiscal policy and monetary policy on Ghana's economic growth: Which policy is more potent. International Journal of Empirical Finance, 3(2), 2014, 61-75.

<sup>713</sup>. Regarde :

Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries. The Manchester School, 75(5),2007, 533-556.

الجباية الضريبية العادية TAX:

تماشياً مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي<sup>714</sup>، تم استخدام حجم الجباية الضريبية كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية المتعلقة بجانب الإيرادات، بما أن الجزائر دولة نفطية، حيث تغطي جباية المحروقات نسبة كبيرة تتعدى إلى 90% حسب ما أفاد به "آيت قاسي عزو رضوان، تم استخدام متغير حجم الجباية العادية خارج المحروقات كأحد أهم متغيرات السياسة المالية في الجزائر<sup>715</sup>.

- مؤشرات السياسة النقدية (أدوات السياسة النقدية):

الكتلة النقدية M2 :

تم استخدام حجم الكتلة النقدية (M2) كأحد أهم أدوات السياسة النقدية تماشياً مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي<sup>716</sup>.

Cooray, A. Government expenditure, governance and economic growth. *Comparative Economic Studies*, 51(3), 2009, 401-418.

<sup>714</sup>. Regarde :

Kalaš, B., Mirović, V., and Milenković, N. The relationship between taxes and economic growth: Evidence from Serbia and Croatia. *The European Journal of Applied Economics*, 15(2), 2018, 17-28.

Ocran, M. K. (2011). Fiscal policy and economic growth in South Africa. *Journal of Economic Studies*.

<sup>715</sup>. أنظر:

آيت قاسي عزو رضوان، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي—دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مرجع سابق، 2020، 376-395.

حنان بن عاتق، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-، مرجع سابق، 2013، ص 491-515.

قرني أسماء، بوحضر رقية، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي - دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel-ardl خلال الفترة 1990-2019، التكامل الاقتصادي، 9(2)، 2021، 67-86.

قرني أسماء، بوحضر رقية، مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1990-2019. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 6(1)، 2021، 245-269.

<sup>716</sup>. Regarde :

Apere, T. O., and Karimo, T. M. Monetary policy effectiveness, output growth and inflation in Nigeria. *International Journal of Economics, Finance and Management*, 3(6), 2014.

Fasanya, I. O., Onakoya, A. B., and Agboluaje, M. A. Does monetary policy influence economic growth in Nigeria? *Asian Economic and Financial Review*, 3(5), 2013, 635-646.

Ufoeze, L. O., Odimgbe, S. O., Ezeabalisi, V. N., and Alajekwu, U. B. Effect of monetary policy on economic growth in Nigeria: An empirical investigation. *Annals of Spiru Haret University, Economic Series*, 9(1), 2018, 123-140.

سعر الصرف الفعلي RER:

تماشيا مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي<sup>717</sup>، تم استخدام سعر الصرف الحقيقي (RER) (دولار/دج) كأداة للسياسة النقدية.

التضخم INF:

تماشيا مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي<sup>718</sup>، تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) كعامل معبر عن التضخم الذي يعتبر أحد أدوات السياسة النقدية.

- متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغيرات متحكممة:

لتجنب مشكلة التحيز في النمذجة القياسية بسبب إهمال أثر متغيرات الاقتصاد الكلي، تم تضمين متغيرات أخرى في النموذج المقدر لإظهار الآثار المحتملة لمحددات أخرى للنمو الاقتصادي والتي تم استخدامها بناءً على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي. حيث تم استخدام:

مؤشر أسعار البترول (OIL) للتعبير عن إيرادات البترول حسب الدراسات التي هي في نفس الموضوع<sup>719</sup>، والتي تمثل جزء كبير من حجم الإيراد الاقتصادي للجزائر حسب قرني أسماء وبوحضير رقية.

<sup>717</sup> . regarge :

Falade, O. E., and Folorunso, B. A). Fiscal and monetary policy instruments and economic growth sustainability in Nigeria. American Journal of Economics, 5(6), 2015, 587-594.

Frenkel, R., and Taylor, L). Real exchange rate, monetary policy and employment: Economic development in a garden of forking paths. Beyond Inflation Targeting: Assessing the Impacts and Policy Alternatives, Cheltenham, E. Elgar, 2009, 28-43.

Gul, H., Mughal, K., and Rahim, S. Linkage between monetary instruments and economic growth. Universal Journal of Management and Social Sciences, 2(5), 2012, 69-76.

<sup>718</sup> . regarde :

Ufoeze, L. O., Odimgbe, S. O., Ezeabalisi, V. N., and Alajekwu, U. B. Effect of monetary policy on economic growth in Nigeria: An empirical investigation, ibid.

Khabo, V., and Harmse, C. The impact of monetary policy on the economic growth of a small and open economy: The case of South Africa: economics. South African Journal of Economic and Management Sciences, 8(3), 2005, 348-362.

Precious, C., and Makhetha-Kosi, P. Impact of monetary policy on economic growth: A case study of South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(15), 2014, 76.

<sup>719</sup> Regarde :

الانفتاح التجاري (TRADE) للتعبير عن القطاع الخارجي وذلك تماشياً مع الدراسات السابقة<sup>720</sup>.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) كبديل يعبر عن حجم الاستثمار تماشياً مع الدراسات السابقة<sup>721</sup>.

### 2.1.2. النموذج القياسي.

وفق ما سبق، فإن النموذج العام لدراسة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر هو كما يلي:

Allegret, J. P., and Benkhodja, M. T. External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria). Journal of Policy Modeling, 37(4), 2015, 652-667

Difiglio, C. (2014). Oil, economic growth and strategic petroleum stocks. Energy Strategy Reviews, 5, 48-58.

Filis, G., and Chatziantoniou, I. Financial and monetary policy responses to oil price shocks: Evidence from oil-importing and oil-exporting countries. Review of Quantitative Finance and Accounting, 42(4), 2014, 709-729.

قرني أسماء، بوحضر رقية، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي - دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel-ardl خلال الفترة 1990-2019، مرجع سابق.

<sup>720</sup> . Regarde :

Abdullah, H., and Habibullah, M. S. An investigation on trade openness, fiscal policy and economic growth in Malaysia: Using an ARDL bounds testing approach. International Journal of Management Studies (IJMS), 16(2), 2009, 177-197.

Hossain, T., and Maitra, B. Monetary policy, trade openness and economic growth in India under monetary-targeting and multiple-indicator approach regimes. Arthaniti: Journal of Economic Theory and Practice, 19(1), 2020, 108-124.

Jawaid, S. T., Qadri, F. S., and Ali, N. Monetary-fiscal-trade policy and economic growth in Pakistan : Time series empirical investigation. International Journal of Economics and Financial Issues, 1(3), 2011, 133-138.

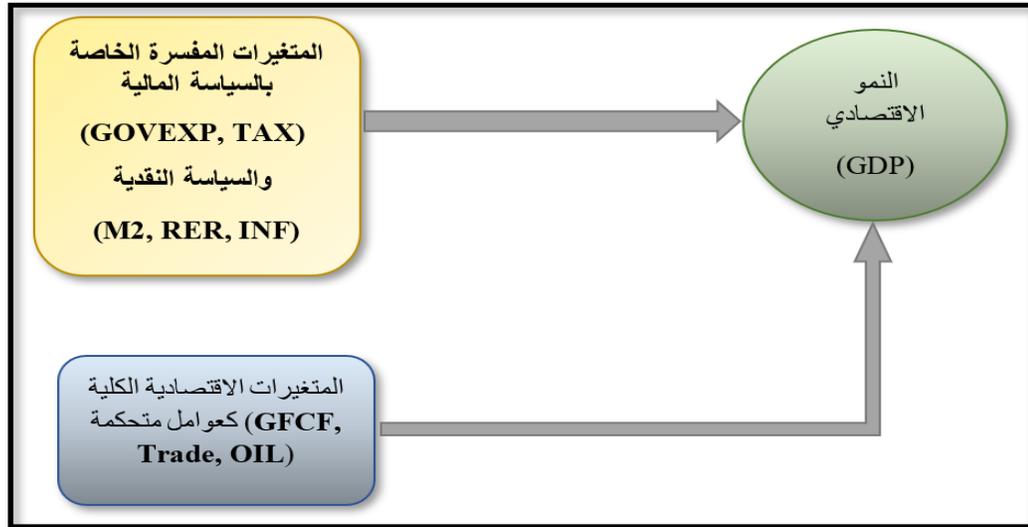
<sup>721</sup> . Regarde :

Daniela, V. A., Liliana, D., and Gabriela, D. INVESTMENTS, ECONOMIC GROWTH AND EMPLOYMENT : VAR METHOD FOR ROMANIA. Studies in Business & Economics, 14(2), 2019.

ILUGBUSI, S. B. MACROECONOMIC POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA. Adekunle Ajasin University Journal of Financial & Social Issues, 3(1), 2017, 177-190.

Ismaila, M., and Imoughele, L. E. Macroeconomic determinants of economic growth in Nigeria: A co-integration approach. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 4(1), 2015, 34-46.

الشكل 31: ملخص الدراسة القياسية لنمذجة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحثة

$$GDP = GOVEXP + TAX + M2 + RER + INF + OIL + GFCF + TRADE$$

(1)

حيث:

المتغير التابع: GDP.

المتغيرات المفسرة المتعلقة بالسياسة المالية: GOVEXP, TAX.

المتغيرات المفسرة المتعلقة بالسياسة النقدية: M2, RER, INF.

المتغيرات المتحكم: OIL, GFCF, TRADE.

### 3.1.2. تحليل وصفي لبيانات الدراسة

بعد تحديد متغيرات النموذج وبناءه، وكمرحلة أولية لابد القيام بها، مجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية، وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

الجدول 10: ملخص إحصائي للمتغيرات التجريبية

المتغيرات	<i>GDP</i>	<i>GO</i>	<i>TAX</i>	<i>INF</i>	<i>M2</i>	<i>RER</i>	<i>OIL</i>	<i>TRA</i>	<i>GFC</i>
		<i>VEX</i>						<i>DE</i>	<i>F</i>
		<i>P</i>							
الوسط	1.10	4.05	1.29E	84.19	7.32E	69.185	47.93	0.593	3.57E
الحسابي	E+11	E+10	+10	906	+10	64	637	285	+10
المنوال	9.43	3.22	8.78E	81.26	5.31E	72.792	40.27	0.592	2.18E
	E+10	E+10	+09	819	+10	65	267	006	+10
أعلى قيمة	2.14	1.40	2.83E	151.3	1.70E	119.15	105.0	0.766	7.87E
	E+11	E+11	+10	617	+11	96	096	845	+10
أصغر قيمة	4.18	2.42	4.64E	15.51	1.55E	8.9575	13.06	0.449	1.11E
	E+10	E+10	+09	936	+10	08	444	228	+10
الانحراف	6.26	2.26	8.61E	37.37	5.27E	28.176	30.95	0.088	2.57E
المعياري	E+10	E+10	+09	939	+10	31	837	180	+10
الملاحظات	30	30	30	30	30	30	30	30	30

المصدر: ملخص إحصائي وصفي من إعداد المؤلف.

يوضح الجدول أعلاه أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990-2019 هو 110 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي خلال فترة الدراسة 214 مليار دولار أمريكي، في حين أن أضعف مستوى للناتج المحلي الإجمالي بلغ 41.8 مليار دولار أمريكي، كما أوضح أن متوسط متغيرات السياسة النقدية بدءاً بالكتلة النقدية خلال فترة الدراسة قد بلغ 73.2 مليار دولار. في حين أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للدينار الجزائري بلغ 69.18 دينار جزائري بين أعلى قيمة وصل إليها بلغت 119.15 دينار جزائري لكل دولار أمريكي من بعد أدنى قيمة بلغت 8.95 دينار جزائري لكل دولار أمريكي مما يدل على ارتفاع حاد في فقدان قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي خلال فترة 30 سنة، كما أوضح أن متوسط التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين بلغ 84.19 دولار أمريكي، فيما يخص متوسط متغيرات السياسة المالية خلال الفترة

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

المدرسة، فقد بين أن متوسط الانفاق الحكومي بلغ 40.5 مليار دولار أمريكي، في حين أن متوسط الجباية خارج قطاع المحروقات بلغ 12.9 مليار دولار أمريكي.

### 2.2. الفرضيات والنتائج المتوقعة

استنادًا إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا، والفرضيات التي قامت عليها دراستنا (فرضية البحث الأولى: السياسة المالية في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي، أما فرضية البحث الثانية فهي تنص على أن السياسة النقدية في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي). لذلك، يلخص الجدول 2 هذا الارتباط المتوقع بين مؤشرات السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي استنادًا للنتائج القياسية للدراسات السابقة في نفس موضوع البحث، حيث يتم شرح كل متغير مستخدم وإشارة ارتباطه بالنمو الاقتصادي.

جدول رقم 11: العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة

الدراسات السابقة المتبعة	الإشارة المتوقعة	وصف العلاقة	المتغيرات	
(Agu et al., 2015 ; Bose et al., 2007; Dudzevičiūtė et al., 2018; Saad and Kalakech, 2009)	الانفاق الحكومي له تأثير موجب على النمو الاقتصادي. (+)	يرتبط الانفاق الحكومي ارتباطا موجبا مع النمو الاقتصادي.	إجمالي الإنفاق الحكومي GOVEXP	متغيرات السياسة المالية
((Afonso and Jalles, 2014; Baiardi, Profeta, Puglisi, and Scabrosetti, 2019; Baskaran and Feld, 2013; Dladla and Khobai, 2018; Miller and Russek, 1997; Padovano and Galli,	الجبائية الضريبية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (-)	تشير الكثير من الدراسات القياسية السابقة لوجود ارتباط سالبا بين الجباية الضريبية والنمو الاقتصادي.	الجبائية الضريبية الحكومية خارج جبائية المحروقات TAX	

<p>2001; Rodríguez-Pose and Krøijer, 2009; Yang, 2016; Zhang and Zou, 1998)</p>				
<p>(Mahara, 2020; Muhammad, Wasti, Hussain, and Lal, 2009; Ogunmuyiwa and Ekone, 2010; ( Tadesse and Melaku, 2019; Tule, Ogundele, and Apinran, 2018; Twinoburyo and Odhiambo, 2018)</p>	<p>الكتلة النقدية لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي. (+)</p>	<p>تشير الكثير من الدراسات القياسية السابقة لوجود ارتباط موجب بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي. حيث أن نمو الكتلة النقدية دليل على تطور النظام المالي الذي يحفز على النمو الاقتصادي.</p>	<p>الكتلة النقدية <b>M2</b></p>	<p>متغيرات السياسة النقدية</p>
<p>((Adeniran, Yusuf, and Adeyemi, 2014; Khosravi and Karimi, 2010, 2010; Ufoeze et al., 2018)</p>	<p>سعر الصرف المرتفع له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (-)</p>	<p>تشير الكثير من الدراسات القياسية السابقة لوجود ارتباط سالب بين سعر الصرف الفعلي والنمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع سعر</p>	<p>سعر الصرف الفعلي <b>RER</b></p>	

		<p>الصرف الحقيقي فقدت العملة المحلية قيمتها وبالتالي تراجع في القوة الشرائية الذي يؤدي إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي.</p>	
<p>(Anidiobu, Okolie, and Oleka, 2018; Bawa and Abdullahi, 2012; Gatawa, Abdulgafar, and Olarinde, 2017; Ledhem, 2020; Mallik and Chowdhury, 2001; Xiao, 2009)</p>	<p>التضخم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (+)</p>	<p>يعد التضخم أحد عوامل السياسة النقدية المستهدفة . وقد تم قياس التضخم بمؤشر أسعار المستهلكين. للتضخم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو انعكاس لنمو اقتصادي قوي بسبب ارتفاع معدل الاستثمارات التي تولد التضخم مع ارتفاع تكاليف المعيشة والأجور والعوائد المرتفعة.</p>	<p>التضخم INF</p>
<p>((Ibrahim and Alagidede, 2018;</p>	<p>التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي</p>	<p>حسب النظرية الكلاسيكية في علم</p>	

Iqbal and Nawaz, 2009; Khosravi and Karimi, 2010; Mishchenko, Naumenkova, Mishchenko, and Ivanov, 2018)	(-)	الاقتصاد، فإن التضخم يضعف النمو الاقتصادي، لأنه لا يدعم وتيرة النمو الاقتصادي بل يعرقه.		
(Alekhina and Yoshino, 2018; Erdoğan, Yıldırım, and Gedikli, 2020; Kim, Hammoudeh, Hyun, and Gupta, 2017; Nasir, Al-Emadi, Shahbaz, and Hammoudeh, 2019)	أسعار البترول المتزايدة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. (+)	تشير الكثير من الدراسات القياسية السابقة لوجود ارتباط موجب بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول.	أسعار البترول <b>OIL</b>	متغيرات الاقتصاد الكلي المتحركة
(M. M. Alam and Murad, 2020; Asteriou and Spanos, 2019; Hye, Wizarat, and Lau, 2016; Keho, 2017; Pan, Uddin, Han, and Pan, 2019;	الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. (+)	يرتبط مؤشر الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي بشكل إيجابي. علاوة على ذلك، فإن الانفتاح التجاري المتزايد يحفز تراكم رأس المال في المناطق ذات الدخل	الانفتاح التجاري <b>TRADE</b>	

Rasoulinezhad and Saboori, 2018)		المرتفع، والنمو الاقتصادي، والتقدم المالي.	
((K. J. Alam and Sumon, 2020; Dladla and Khobai, 2018; Rahman, Saidi, and Mbarek, 2020; Wang and Zhang, 2021)	الانفتاح التجاري له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (-)	يرتبط مؤشر الانفتاح التجاري ارتباطاً سلبياً بالنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.	
((Ali, 2015; Belloumi and Alshehry, 2018; Dladla and Khobai, 2018; Erdoğ an et al., 2020; Faridi, Mehmood, Azam, and Taqi, 2019; Petrović-Ran\ djelović, Mitić, Zdravković, Cvetanović, and Cvetanović, 2020; SIREGAR and WIDJANARKO, 2022)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. (+)	لقد تم اعتماد معامل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كمقياس للاستثمار والذي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.	الاستثمار <b>GFCF</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج مراجعة الدراسات السابقة

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وإثبات اختيار متغيرات البحث لكل من أدوات السياسة النقدية والمالية، فإن فرضيات

البحث الفرعية كالتالي:

من الفرضية الأولى للبحث: *H1*

الفرضية الفرعية: *Sub.H1*

- تعزز أداة الانفاق الحكومي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 - 2019

الفرضية الفرعية: *Sub.H2*

- تعزز أداة الجباية الضريبية الحكومية خارج قطاع المحروقات من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 - 2019.

من الفرضية الثانية للبحث *H2*:

الفرضية الفرعية: *Sub.H3*

- تعزز ضبط أداة الكتلة النقدية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 - 2019.

الفرضية الفرعية: *Sub.H4*

- تعزز أداة ضبط سعر الصرف الأجنبي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 - 2019.

الفرضية الفرعية: *Sub.H5*

- تعزز أداة ضبط التضخم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 - 2019.

والتي سوف تثبت صحتها من عدمها خلال الدراسة القياسية.

### 3.2. النمذجة القياسية واختبار الفرضيات والنتائج:

#### 1.3.2. الدراسة المعلمية

#### 1.1.3.2. منهجية العزوم المعممة *GMM*:

لقد أفاد كل من *Andrews and hall*<sup>722</sup> أن من بين أفضل نماذج الانحدار الحصينة والتي تتجاوز المشاكل القياسية التي

تتمثل في مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء عبر الزمن والتي تحد من إعطاء نتائج تقدير سليمة خالية

<sup>722</sup> . Regarde :

Andrews, D. W. Consistent moment selection procedures for generalized method of moments estimation.

Econometrica, 67(3), 1999, 543-563.

من التحيز هي نموذج الانحدار بطريقة العزوم المعممة GMM، وبالتالي: وفقاً لـ Andrews and hall، فإن نموذج GMM هو:

$$Y = \mathbf{x}'\alpha + \varepsilon \quad \forall \quad E(\varepsilon|\mathbf{s}) = 0 \quad (2)$$

In which:

بحيث:

$\alpha$  هو شعاع للمعاملات،  $Y$  و  $\varepsilon$  متغيرات عشوائية،  $\mathbf{X} = (\mathbf{x}_1, \dots, \mathbf{x}_k)'$  هو عمود شعاع للمتغيرات الداخلة في الانحدار حيث يعبر عنها بـ  $\mathbf{k}$ ، أما  $\mathbf{s} = (\mathbf{s}_1, \dots, \mathbf{s}_j)'$  فهو عمود شعاع للأدوات المعبر عنها بـ  $\mathbf{j}$ ، حيث  $\mathbf{j} \geq \mathbf{k}$ . يتم استخدام  $\mathbf{X}$  و  $\mathbf{Y}$  و  $\mathbf{S}$  للدلالة على مصفوفات  $\mathbf{N}$  من الملاحظات لـ  $\mathbf{X}$  و  $\mathbf{Y}$  و  $\mathbf{S}$ ، مع العلم أن:

$$\mathbf{E} = \mathbf{Y} - \mathbf{X}\alpha$$

بتقدير  $\hat{\alpha}$ ، فإن البواقي هي:

$$\hat{\mathbf{E}} = (\hat{e}_1, \dots, \hat{e}_N)' = \mathbf{Y} - \mathbf{X}\hat{\alpha} .$$

(3)

في طريقة مقدر العزوم المعممة GMM، فإن حساب مقدر هذه الطريقة يستند إلى دالة محددة بشكل تربيعي موجب. بافتراض أن  $\mathbf{A}$  هي المصفوفة الممثلة لهذا الشكل التربيعي. فمعادلة الحساب هي كالتالي:

$$\|\mathbf{E}_N(\mathbf{s}\varepsilon)\|_A = \left\| \frac{1}{N} \mathbf{s}' \hat{\mathbf{E}} \right\| \equiv N \left( \frac{1}{N} \mathbf{s}' \hat{\mathbf{E}} \right)' A \left( \frac{1}{N} \mathbf{s}' \hat{\mathbf{E}} \right) = \frac{1}{N} \hat{\mathbf{E}}' \mathbf{s}_A \mathbf{s}' \hat{\mathbf{E}}$$

(4)

ولاشتقاق مقدر طريقة العزوم المعممة GMM المشار إليه، ولنحدده باسم  $\hat{\alpha}_A$ ، فإن حل هذا المشكل هو بمعادلة التدرية

التالية:

$$\hat{\alpha}_A = \operatorname{argmin}_{\hat{\alpha}} \|s' \hat{E}\|_A$$

وحل هذه المعادلة هو:

$$0 = d/(d\hat{\alpha}) \|s' \hat{E}\|_A$$

امتداد هذا المشتق بقانون السلسلة هو كالتالي حسب:

$$0 = \frac{d}{d\hat{\alpha}} \|s' \hat{E}\|_A = \frac{d}{d\hat{E}} \|s' \hat{E}\|_A \frac{d\hat{E}}{d\hat{\alpha}} = \frac{d}{d\hat{E}} \left\{ \frac{1}{N} \hat{E}' (SAS') \right\} \frac{d(Y-X\hat{\alpha})}{d\hat{\alpha}} = \frac{2}{N} \hat{E}' SAS' (-X) \quad (5)$$

الخطوة الأخيرة هي بتعريف المصفوفة ب  $A = d \frac{Ab}{db}$  ، حيث  $b$  عمود شعاع، و  $A$  مصفوفة التماثل، وبإسقاط العامل  $2/N$  ومنقول مصفوفته نحصل على :

$$\begin{aligned} 0 &= \hat{E} SAS' X = (Y - X\hat{\alpha}_A)' SAS' X = Y' SAS' X - \hat{\alpha}' X' SAS' X \\ &\Rightarrow X' SAS' X \hat{\alpha}_A = X' SAS' Y \\ &\Rightarrow \hat{\alpha}_A = (X' SAS' X)^{-1} X' SAS' Y \end{aligned} \quad (6)$$

هذا هو مقدر GMM محدد بواسطة  $A$  ، وخطي في  $Y$  ، حيث  $A$  تمثل الأوزان.

وبذلك، فإن النموذج القياسي المعلمي لدراستنا هو:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \alpha_i F_{it} + \beta_i M_{it} + \gamma_i C_{it} + \xi_{it} \quad (7)$$

حيث:

المتغير التابع  $Y_{it}$  لدولة  $i$  خلال زمن  $t$ . أما  $\alpha_0$  فهو المعلمة المقدرة للثابت،  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  و  $\gamma_i$  هي معلمات للمتغيرات المستقلة. في حين أن  $F_{it}$  فهو مصفوفة متغيرات السياسة المالية المفسرة للنمو الاقتصادي (GOVEXP, TAX) خلال زمن  $t$ ،  $M_{it}$  يعبر عن كل مصفوفة متغيرات السياسة النقدية المفسرة للنمو الاقتصادي (M2, RER, INF) خلال زمن  $t$ ، أما  $C_{it}$  فهي مصفوفة متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة أيضا لنمو الاقتصادي (GFCF, TRADE, OIL) والتي تتحكم في النموذج لتفادي التحيز في النتائج المقدرة. أما  $\xi_{it}$  فهو الخطأ العشوائي.

2.1.3.2. مناقشة نتائج التقدير:

جدول 12: مخرجات طريقة التقدير GMM.

<b>Method: Generalized Method of Moments</b>				
<b>Number of observations = 30</b>				
<b>Dependant variable: GDP</b>				
<b>J-statistic = 80.83657</b>				
<b>Prob (J-stat = 0.0000)</b>				
<b>R<sup>2</sup> = 99.71%</b>				
<b>Variable</b>	<b>Coef.</b>	<b>Std. Err.</b>	<b>t-Stat</b>	<b>Prob</b>
<b>GOVEXP</b>	0.088642	0.064476	1.374810	0.1837
<b>TAX</b>	-0.327042	1.146006	-0.285376	0.7782
<b>M2</b>	0.487668	0.157965	3.087195	0.0056**
<b>RER</b>	-3.30E+08	2.63E+08	-1.252925	0.2240
<b>INF</b>	5.10E+08	2.61E+08	1.954327	0.0641
<b>TRADE</b>	-6.37E+08	2.99E+10	-0.021284	0.9832
<b>GFCF</b>	0.355363	0.464750	0.764633	0.4530
<b>OIL</b>	7.36E+08	1.04E+08	7.056438	0.0000**
<b>C</b>	7.07E+09	1.57E+10	0.450676	0.6568

● ملاحظة: \* معنوي إحصائيا عند مستوى 0.05، \*\* معنوي إحصائيا عند مستوى 0.01.

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول 12 أن القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة تمثل 99.71%، مما يدل على صحة نمذجة النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن النمو الاقتصادي تفسره ظواهر أخرى خارجية بنسبة 0.29%. فيما يخص صلاحية التقدير في نموذج GMM، فإن الجدول 3 يظهر أن القيمة الاحتمالية لإحصاءة J ووردت معنوية إحصائيا 1% مما يدل على صحة النموذج المقدر وفقاً ل Andrews and hall

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

يبين الجدول 12، أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب بما يتماشى مع نتائج الباحثين<sup>723</sup>، لكن هذا الأثر يبتعد عن المعنوية الإحصائية عند 10% وعند 5% (القيمة الاحتمالية لـ GOVEXP هي 0.1837 أكبر من 0.05)، وهذا مفاده أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر غير كافية في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H1 المتمثلة في أن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي كسياسة مالية ناجعة. وبالتالي، فإن الحكومة الجزائرية غير ناجحة في توجيه إنفاق حكومي فعال في تحفيز الناتج المحلي في الجزائر وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يبين الجدول 12، أن أثر الجباية العادية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي سالب لكن غير معنوي إحصائياً عند 5% (القيمة الاحتمالية لـ TAX هي 0.7782 أكبر من 0.05) وهذا مفاده أن سياسة الجباية في الجزائر غير محفزة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H2 المتمثلة في أن الجباية العادية كسياسة مالية تعزز النمو الاقتصادي، حيث أن الضرائب المفروضة على الاستثمارات غير محفزة للمستثمرين والمنتجين، وبالتالي تقلل من الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي بما يتماشى مع نتائج الباحثين<sup>724</sup>.

<sup>723</sup> . Regarde :

Abderrahim Chibi ,Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri (2014), THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESS CYCLE: AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA , ibid.

Agu, S. U., Okwo, I. M., Ugwunta, O. D., and Idike, A. Fiscal policy and economic growth in Nigeria : Emphasis on various components of public expenditure. Sage Open, 5(4), 2015, 2158244015610171.

Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries, ibid, 2007.

Dudzevičiūtė, G., Šimelytė, A., and Liučvaitienė, A. Government expenditure and economic growth in the European Union countries. International Journal of Social Economics, 2018.

اسماعيل عماني، أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 92-102.

<sup>724</sup> . Regarde :

Dladla, K., and Khobai, H. The impact of taxation on economic growth in South Africa, 2018.

Afonso, A., and Jalles, J. T. Fiscal composition and long-term growth. Applied Economics, 46(3),2014, 349-358.

Baiardi, D., Profeta, P., Puglisi, R., and Scabrosetti, S. Tax policy and economic growth: Does it really matter?

International Tax and Public Finance, 26(2), 2019, 282-316.

دخلي عبد الرحمان، حميدي يوسف، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الابداع، جامعة سعد دحلب البليدة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 164-177.

بما أن الفرضيتين الثانويتين للفرضية H1 (مفادها أن السياسة المالية في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي) مرفوضتين، فإننا نرفض فرضية البحث الرئيسية الأولى H1. والتالي، فالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة غير ناجعة في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يوضح الجدول 12 أن الكتلة النقدية المعبرة عن العرض النقدي لها أثر موجب ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند 1% (القيمة الاحتمالية ل M2 هي 0.0056 أصغر من 0.01)، وبالتالي فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي فعالة في تعزيز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط الكتلة النقدية المعروضة، وهذا يتماشى ونتائج الباحثين حول فعالية الكتلة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي<sup>725</sup>. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانوية Sub.H3 المتمثلة في أن الكتلة النقدية (العرض النقدي) يعزز النمو الاقتصادي كسياسة نقدية ناجعة. وبالتالي، فإن بنك الجزائر المركزي ناجح في ضبط الكتلة النقدية المتداولة والتي تحفز الناتج المحلي في الجزائر دون التسبب في التضخم أو الانكماش وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يبين الجدول 12 أن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي له أثر سالب وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند 5% (القيمة الاحتمالية ل RER هي 0.2240 أكبر من 0.05)، وبالتالي فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي غير فعالة في تعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي عدم تحفيز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط معدلات سعر الصرف الأجنبي، وهذا يتماشى ونتائج الباحثين حول نتيجة أن سعر الصرف المرتفع يضعف الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إضعاف النمو الاقتصادي (Adeniran, Yusuf, and Adeyemi, 2014; Khosravi and Karimi, 2010, 2010; Ufoeze et al., 2018). وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H4 المتمثلة في أن السياسة النقدية في استهداف سعر الصرف الأجنبي تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي، فإن بنك الجزائر المركزي لم ينجح في ضبط سعر الصرف الأجنبي الحقيقي والذي يحفز الناتج المحلي في الجزائر من خلال دعم وتيرة الإنتاج المحلي بسبب الرفع من قيمة العملة المحلية.

<sup>725</sup> . Regarde :

Mahara, T. S. (2020). Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country.

Muhammad, S. D., Wasti, S. K. A., Hussain, A., and Lal, I. (2009). An empirical investigation between money supply government expenditure, output & prices: The Pakistan evidence. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, (17), 60

Twinoburyo, E. N., and Odhiambo, N. M. (2018). Monetary policy and economic growth: A review of international literature. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 7(2), 123-137.

كما يوضح الجدول 12 أن التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك له أثر موجب ولكن دون معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي عند 5% (القيمة الاحتمالية ل INF هي 0.0641 أكبر من 0.05)، وبالتالي فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي غير فعالة في استهداف التضخم وتقليله نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية، فالتضخم في هذه الحالة التي يكون ذو أثر إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي يعود في هذه الحالة إلى أنه انعكاس لنمو اقتصادي متزايد بسبب ارتفاع معدل الاستثمارات التي تولد التضخم مع ارتفاع تكاليف المعيشة والأجور والعوائد المرتفعة، بحيث يظهر التضخم أثرا إيجابيا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حسب دراسات الباحثين<sup>726</sup>، كاستنتاج، فإن هذا الأثر يعود إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، حيث أن هذا التضخم يرجع أيضا إلى عوامل أخرى خارجة عن السياسة النقدية للبنك المركزي كفتح الاستيراد على المنتجات الأجنبية في السوق المحلية وكذا ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في الجزائر. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانوية 5Sub.H المتمثلة في أن السياسة النقدية من طرف البنك المركزي ناجحة في استهداف تقليل معدلات التضخم لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

بما أن الفرضيتين الثانويتين (subH3,subH5) للفرضية H2 (مفادها أن السياسة النقدية في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي) مقبولتين فإننا نقبل فرضية البحث الرئيسية الثانية H2، وبالتالي إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة ناجحة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التحكم في مؤشر المعروض النقدي واستهداف التضخم.

فيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتحكممة في النمو الاقتصادي، فقد ورد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سالبا لكن غير معنوي إحصائيا (القيمة الاحتمالية ل TRADE هي 0.9832 أكبر من 0.05) بما يتماشى ونتائج الباحثين الذين درسوا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ووجدوه سالبا<sup>727</sup>، حيث يرتبط الانفتاح التجاري ارتباطا سالبا مع الدول ذات الدخل الضعيف حسب الدراسات السابقة.

<sup>726</sup> . Regarde :

Anidiobu, G. A., Okolie, P. I., and Oleka, D. C. (2018). Analysis of inflation and its effect on economic growth in Nigeria. *Journal of Economics and Finance*, 9(1), 28–36.

Bawa, S., and Abdullahi, I. S. (2012). Threshold effect of inflation on economic growth in Nigeria. *CBN Journal of Applied Statistics*, 3(1), 43–63

Mallik, G., and Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: Evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123–135.

<sup>727</sup> . Regarde :

Alam, K. J., and Sumon, K. K. (2020). Causal relationship between trade openness and economic growth: A panel data analysis of Asian countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(1), 118.

Dladla, K., and Khobai, H. (2018). The impact of taxation on economic growth in South Africa.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

أما الاستثمار والممثل بمتغير معامل رأس المال المتراكم على النمو الاقتصادي، فقد ورد أثره موجبا بما يتماشى ونتائج الباحثين<sup>728</sup>، لكن هذا الأثر ورد غير معنوي إحصائيا عند 5% (القيمة الاحتمالية لـ GFCF هي 0.4530 أكبر من 0.05)، وهذا يدل على أن الاستثمار في الجزائر غير كافي ليساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، فبنية الاستثمار في الجزائر هشة في شتى القطاعات الحيوية المعززة للنمو الاقتصادي كالقطاع الصناعي والفلاحي وقطاع السياحة.

أما أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي فقد ورد موجبا ومعنوي إحصائيا عند 1% (القيمة الاحتمالية لـ OIL هي 0.000 أصغر من 0.01) بما يتماشى ونتائج الباحثين الذين درسوا أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي<sup>729</sup>، حيث يرجع هذا الأثر الموجب والقوي إحصائيا إلى أن إيرادات المحروقات تمثل جزء كبير من حجم الإيراد الاقتصادي للجزائر حسب قريفي وبوخصير بنسبة تتعدى إلى 95% فما فوق، فافتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، لذلك فالمحروقات هي أكبر متحكم في النمو الاقتصادي، والذي يحدده بالسقوط أو الارتفاع أكثر من استهداف السياسة النقدية والمالية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

فيما يخص أثر الثابت على النمو الاقتصادي، فقد ورد بأثر إيجابي لكن دون معنوية إحصائية (القيمة الاحتمالية لـ C هي 0.6568 أكبر من 0.05) وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي في نموذجنا القياسي لا يتأثر بمتغيرات اقتصادية أخرى خارجية بسبب إدراج الكثير من المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة تفسير 99.71%، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي في نموذج التقدير تفسره ظواهر أخرى خارجية بنسبة 0.29%.

---

Wang, Q., and Zhang, F. (2021). The effects of trade openness on decoupling carbon emissions from economic growth—evidence from 182 countries. *Journal of Cleaner Production*, 279, 123838.

<sup>728</sup> . Regarde :

Ali, G. (2015). Gross fixed capital formation & economic growth of Pakistan. *Journal of Research in Humanities, Arts and Literature Applied*, 1(2), 21–30.

Dladla, K., and Khobai, H. (2018). The impact of taxation on economic growth in South Africa.

Faridi, M. Z., Mehmood, K. A., Azam, A., and Taqi, M. (2019). Fiscal decentralization and economic growth in South Asian countries. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 13(2), 529–546.

<sup>729</sup> . Regarde :

Alekhina, V., and Yoshino, N. (2018). Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. *ADBI Working paper*.

Kim, W. J., Hammoudeh, S., Hyun, J. S., and Gupta, R. (2017). Oil price shocks and China's economy: Reactions of the monetary policy to oil price shocks. *Energy Economics*, 62, 61–69.

Nasir, M. A., Al-Emadi, A. A., Shahbaz, M., and Hammoudeh, S. (2019). Importance of oil shocks and the GCC macroeconomy: A structural VAR analysis. *Resources Policy*, 61, 166–179.

الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال  
الفترة 1990-2019.

3.1.3.2. تشخيص صلاحية نموذج التقدير:

جدول 13: اختبار هان - هانسن<sup>730</sup> للكشف عن صلاحية المتغيرات الآلية المستخدمة في النموذج (Han-

(Hausman Test for Weak Instruments Test

الفرضية	العدمية:	عدم	وجود	مشكلة	انعدام	الصلاحية	الكلية	للمتغيرات	الآنية
<b>All Instruments are weak</b>									
					<b>Prob&gt; J</b>				
<b>F (2,1)</b>									
24.21665					4.731598				

المصدر: مخرجات برنامج EViews10.

يبين الجدول 13 أن الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود مشكلة انعدام الصلاحية الكلية للمتغيرات الآنية لا يمكن رفضها بقيمة احتمالية غير معنوية إحصائيا عند 5% ( $0.05 < 4.731$ )، وبالتالي حسب هان - هانسن، فالنموذج المقدر GMM صالح للعمل بنتائجه المقدر.

2.3.2. الدراسة اللامعلمية:

1.2.3.2. منهجية الانحدار الكمي:

سيرا على أثر الدراسات التي اعتمدت المقاربة اللامعلمية للانحدار الكمي في مجال الدراسات القياسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قام منسي وآخرون<sup>731</sup> بدراسة العلاقة بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي مع عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية باستخدام الانحدار الكمي على بيانات البانل. أما عبد الرزاق<sup>732</sup> فقد درس محددات الربحية المصرفية الإسلامية مع متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة

<sup>730</sup> . Hausman, J., Stock, J. H., and Yogo, M. (2005). Asymptotic properties of the Hahn-Hausman test for weak-instruments. *Economics Letters*, 89(3), 333-342.

بختة سعدي، تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد 13، 2018، ص 41-61.

<sup>731</sup> . Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., and Al-Yahyaee, K. H. (2020). Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries : Evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems*, 44(1), 100739. <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100739>

<sup>732</sup> . Abdel-Razzaq, A. (2018). The determinants of Islamic banking profitability (Thesis, [Penrith, N.S.W.] : Western Sydney University). [Penrith, N.S.W.] : Western Sydney University. Retrieved from

<https://trove.nla.gov.au/version/253787515>

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستخدام المقاربة غير المعلمية للانحدار الكمي بسبب متانة التقدير في الانحدار الكمي. في نفس السياق، تم استخدام المقاربة اللامعلمية للانحدار الكمي في مجال البنوك من طرف جيانغ وآخرون<sup>733</sup> حيث استخدموا الانحدار الكمي لتقدير الأثر بين احتياطي رؤوس الأموال المال والمخاطرة البنكية. وبالتالي، استخدمت هذه الدراسة الانحدار الكمي لتقدير تأثير متغيرات السياسة النقدية والمالية ومتغيرات اقتصادية كلية أخرى على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث طبقت هذه الدراسة الانحدار الكمي باستخدام تقنية البوتستراب (Bootstrap) من خلال محاكاة 1000 تكرار، حيث تنعدم مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation) في الانحدار الكمي مما يجعل التقدير جيدا وحصينا حسب ماشادو وسليفا<sup>734</sup> و ماشادو وآخرون<sup>735</sup>.

تم تقديم مقاربة الانحدار الكمي بواسطة كوينكر وباست<sup>736</sup>، حيث تم العمل بهذه المنهجية في العديد من التطبيقات العملية التي توفر تقديراً سليماً وحصيناً خالٍ من مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation) التي تظهر في المقاربات المعلمية والتي تعيق عملية التقدير والحصول على نتائج ذات كفاءة عالية، وذلك لأن هذه المقاربة هي طريقة لا معلمية تستخدم عندما تكون للمتغيرات المستهدفة تأثيرات متنوعة على التوزيع الشرطي للمتغير التابع وهذا ما أكدته كل من ميلو وبيريلي<sup>737</sup>، ماشادو وسليفا (Machado and Silva, 2013)، و ماشادو وآخرون Machado (et al., 2019).

حسب كوينكر وباست (Koenker and Bassett, 1978)، فإن الانحدار الكمي يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الشرطي

$\tau$  الكمي للمتغير التابع  $Y_i$  والمتغير المفسر  $X_i$  حسب المعادلة التالية:

$$Q_{\tau}(Y_i|X_i) = X_i' \beta_{\tau} \quad (8)$$

حيث يتم تقييم شعاع القيد للقيمة  $\tau$  بين التوزيع الشرطي من خلال:

<sup>733</sup> . Jiang, H., Zhang, J., and Sun, C. (2019). How does capital buffer affect bank risk-taking? New evidence from China using quantile regression. *China Economic Review*, 60, 1–33. <https://doi.org/10.1016/j.chieco.2019.04.008>

<sup>734</sup> . Machado, J. A., and Silva, J. (2013). Quantile regression and heteroskedasticity. Unpublished Manuscript, Department of Economics, University of Essex, Available At.

<sup>735</sup> . Machado, J. a. F., Parente, P. M. D. C., and Silva, J. M. C. S. (2019). QREG2: Stata module to perform quantile regression with robust and clustered standard errors. Boston: Boston College Department of Economics. Retrieved from <https://ideas.repec.org/c/boc/bocode/s457369.html>

<sup>736</sup> . Koenker, R., and Bassett, G. (1978). Regression Quantiles. *Econometrica*, 46(1), 33–50. JSTOR. <https://doi.org/10.2307/1913643>

<sup>737</sup> . Mello, M., and Perrelli, R. (2003). Growth equations: A quantile regression exploration. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 43(4), 643–667. [https://doi.org/10.1016/S1062-9769\(03\)00043-7](https://doi.org/10.1016/S1062-9769(03)00043-7)

$$\hat{\beta}_{\tau} = \arg \min \sum_{i=1}^N \rho_{\tau}(Y_i - X_i' \beta) , \quad 0 \leq \tau \leq 1 \quad (9)$$

ويتم تعريف دالة التوزيع الكمي ( $\rho_{\tau}$ ) على النحو التالي:

$$\rho_{\tau}(u) = (\tau - 1)u , \quad u < 0 \quad (10)$$

$$\rho_{\tau}(u) = \tau u , \quad u \geq 0 \quad (11)$$

توضح المعادلة (9) أن طريقة الانحدار الكمي تسمح بعدم تجانس القيد بقيم متنوعة ل  $\tau$  في المجال  $[0,1]$  حيث تمثل الحد الأدنى لمجموع الانحرافات الموزونة للكميات ابتداء من 0 وصولاً إلى 1، مما يسمح لنا بالحصول على صورة كاملة للرابطة بين متغير خارجي (متغير مستقل) ومتغير داخلي (متغير تابع) على أي كمية في المجال  $[0,1]$  من المعادلة (10) و (11). علاوة على ذلك، فإن طريقة الانحدار الكمي قوية بالنسبة للقيم المتطرفة والتوزيعات المتطرفة لأنها يمكن أن تعدل الوزن على الكميات من خلال وظيفة التوزيع الكمي، فبخلاف انحدار OLS، لا يقتصر الانحدار الكمي على مصطلح الخطأ القياسي (Standard Error Term)، وبالتالي تنعدم مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation)، وهذا ما أكده جيانغ وآخرون (Jiang, Zhang and Sun, 2019) ومشادو وآخرون (Machado et al., 2019).

وفقاً لهان<sup>738</sup>، وفنغ وآخرون<sup>739</sup> ونيكيتينا وآخرون<sup>740</sup>، فإنه عندما تكون العينة في النموذج التجريبي الذي يستخدم الانحدار الكمي صغيرة، فمن الأفضل استخدام تقنية البوتستراب كأسلوب فعال لإعادة توسيع العينة بشكل رصين للحصول على نتائج تقديرية دقيقة. وبالتالي، نظراً لأن عينة هذه الدراسة تحتوي على عينة من 30 ملاحظة، فقد طبقت هذه الدراسة الانحدار الكمي باستخدام تقنية البوتستراب (bootstrap) بمحاكاة كررت 1000 مرة عند 0.25 و 0.5 و 0.75 لتحديد تأثير مختلف مستويات متغيرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر على المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي (GDP).

<sup>738</sup>. Hahn, J. (1995). Bootstrapping Quantile Regression Estimators. *Econometric Theory*, 11(1), 105–121. JSTOR. Retrieved from JSTOR.

<sup>739</sup>. Feng, X., He, X., and Hu, J. (2011). Wild bootstrap for quantile regression. *Biometrika*, 98(4), 995–999. <https://doi.org/10.1093/biomet/asr052>

<sup>740</sup>. Nikitina, L., Paidi, R., and Furuoka, F. (2019). Using bootstrapped quantile regression analysis for small sample research in applied linguistics: Some methodological considerations. *PLOS ONE*, 14(1), 1–19.

<https://doi.org/10.1371/journal.pone.0210668>

إذن معادلة النموذج القياسي حسب نموذج التقدير الكمي quantile regression كالتالي:

$$GDP_t =$$

$$\alpha_\tau + \alpha_{\tau 1} GOVEXP_t + \alpha_{\tau 2} TAX_t + \alpha_{\tau 3} M2_t + \alpha_{\tau 4} RER_t + \alpha_{\tau 5} INF_t + \alpha_{\tau 1} TRADE_t + \alpha_{\tau 1} GFCF_t + \alpha_{\tau 1} OIL_t$$

,  $\tau \in (0,1)$  (12)

حيث:

$\alpha_\tau$  هو الثابت، و  $\alpha_{\tau 1}$  و  $\alpha_{\tau 2}$  و  $\alpha_{\tau 3}$  و  $\alpha_{\tau 4}$  و  $\alpha_{\tau 5}$  هي معاملات الانحدار.  $\tau$  هو مجال الكميات المحصور بين 0 و 1.

المتغير التابع: النمو الاقتصادي (GDP)

المتغيرات المفسرة المتعلقة بالسياسة المالية: GOVEXP, TAX.

المتغيرات المفسرة المتعلقة بالسياسة النقدية: M2, RER, INF.

المتغيرات المتحكممة: OIL, GFCF, TRADE.

لقد تم إجراء الانحدار الكمي عند مقدار منخفض قدره 0.25 حيث يعكس الكمية المنخفضة من المتغير الاقتصادي المدروس، وعند الكمية الوسطية 0.5، وعند القيمة الأعلى 0.75 التي تعكس كمية مرتفعة من المتغير الاقتصادي. أي ان الانحدار الكمي سيجرى في ثلاث مستويات من كميات المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في المستويات المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة.

جدول 14: تأثير مختلف كميات المتغيرات الاقتصادية (0.25، 0.50، 0.75) على النمو الاقتصادي في الجزائر

Quantile regression (0.25; 0.5; 0.75)

Number of observations = 30

Optimal Estimated equation tau ( $\tau$ ) = 0.5

with  $R^2 = 95.79\%$

Quasi-LR statistic = 569.3774

Prob (Quasi-LR

stat) = 0.000

Variables	Quantile	Coefficient	Stand. Err.	t-Stat	Prob
GOVEXP	0.25	0.090137	0.028394	3.174442	0.0046**
	0.50	0.076137	0.104607	0.727842	0.4747
	0.75	0.186099	0.118803	1.566450	0.1322
TAX	0.25	-0.574538	0.303376	-1.893811	0.0721

الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

	0.50	-0.710275	0.947593	-0.749557	0.4618
	0.75	0.278220	0.722613	0.385019	0.7041
<i>M2</i>	0.25	0.598534	0.086356	6.930990	0.0000**
	0.50	0.639542	0.194536	3.287528	0.0035**
	0.75	0.551399	0.208488	2.644754	0.0152*
<i>RER</i>	0.25	-5.04E+08	1.17E+08	-4.307320	0.0003**
	0.50	-5.54E+08	2.40E+08	-2.309622	0.0312*
	0.75	-1.75E+08	2.70E+08	-0.647242	0.5245
<i>INF</i>	0.25	7.03E+08	1.01E+08	6.957129	0.0000**
	0.50	7.23E+08	2.52E+08	2.872686	0.0091**
	0.75	4.74E+08	2.99E+08	1.585976	0.1277
<i>TRADE</i>	0.25	-1.99E+10	1.05E+10	-1.888186	0.0729
	0.50	-7.43E+09	2.53E+10	-0.293915	0.7717
	0.75	-7.78E+09	2.65E+10	-0.293110	0.7723
<i>GFCF</i>	0.25	-0.035863	0.207413	-0.172909	0.8644
	0.50	0.084916	0.459798	0.184680	0.8553
	0.75	0.036889	0.404194	0.091265	0.9281
<i>OIL</i>	0.25	8.34E+08	72306176	11.53419	0.0000**
	0.50	7.03E+08	1.34E+08	5.240276	0.0000**
	0.75	7.36E+08	93590536	7.862292	0.0000**
<i>C</i>	0.25	1.62E+10	4.12E+09	3.939585	0.0008*
	0.50	1.29E+10	1.43E+10	0.904504	0.3760
	0.75	1.04E+09	1.80E+10	0.057986	0.9543

ملاحظة: \* معنوي إحصائيا عند مستوى 0.05، \*\* معنوي إحصائيا عند مستوى 0.01.

المصدر: مخرجات الانحدار الكمي من إعداد الباحثة.

### 2.2.3.2. مناقشة وتفسير نتائج التقدير

استنادًا إلى الجدول 14، فإن أعلى قوة تفسيرية ( $R^2 = 95,79\%$ ) هي عند 0.50 انحدار كمي، حيث تظهر احتمالية Quasi-LR التي تعبر عن صلاحية النموذج المقدر أنها معنوية عند 1%. بدراسة تأثير متغيرات السياسة المالية، فعند كمية 0.25 ( $Q=25$ )، فقد ورد أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب ومعنوي إحصائيا بما يتماشى مع نتائج الباحثين (Agu (et al., 2015; Bose et al., 2007; Dudzevičiūtė et al., 2018; Saad and Kalakech, 2009)، عند 1% (القيمة الاحتمالية ل GOVEXP هي 0.0046 أصغر من 0.05) (انظر الشكل 14)، وهذا مفاده أن سياسة الإنفاق الحكومي في مستواها المنخفض في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانوية Sub.H1 المتمثلة في أن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي كسياسة مالية ناجعة لكن في حالة الانفاق المنخفض. وبالتالي، فإن الحكومة الجزائرية ناجحة في تحفيز الناتج المحلي في الجزائر وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال سياسة إنفاق حكومي منخفض فقط، وهذا مفاده أن السياسة الانكماشية في الإنفاق الحكومي تعزز النمو الاقتصادي. أما عند كمية 0.5 وهي الحالة الوسطية، فقد ورد أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب لكن غير معنوي إحصائيا عند 5% بما يتماشى مع نتائج التقدير المعلمي في نموذج GMM، (القيمة الاحتمالية ل GOVEXP هي 0.4747 أكبر من 0.05) (انظر الشكل 14)، وهذا مفاده أن سياسة الإنفاق الحكومي في مستواها المتوسط في الجزائر لا تعزز النمو الاقتصادي، وهذا ما يتماشى مع بعض الدراسات السابقة (talal omrani ; 2020i<sup>742</sup>) ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H1 المتمثلة في أن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي كسياسة مالية ناجعة عند المستوى الوسطي للإنفاق الحكومي، أما عند 0.75 عند المستوى المرتفع للإنفاق الحكومي، فقد ورد أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب لكن غير معنوي إحصائيا عند 5% بما يتماشى مع نتائج التقدير المعلمي في نموذج GMM، (القيمة الاحتمالية ل GOVEXP هي 0.1322 أكبر من 0.05) (انظر الشكل 14)، وهذا مفاده أن سياسة الإنفاق الحكومي في

<sup>741</sup> . regarde :

Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. (2007). Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries, *ibid*.

Agu, S. U., Okwo, I. M., Ugwunta, O. D., and Idike, A. (2015). Fiscal policy and economic growth in Nigeria: Emphasis on various components of public expenditure. *Sage Open*, 5(4), 2158244015610171

Dudzevičiūtė, G., Šimelytė, A., and Liučvaitienė, A. (2018). Government expenditure and economic growth in the European Union countries. *International Journal of Social Economics*.

Saad, W., and Kalakech, K. (2009). The nature of government expenditure and its impact on sustainable economic growth. *Middle Eastern Finance and Economics*, 1(4), 39–47.

<sup>742</sup> . Talal OMRANI, Rachid TOUMACHE, Évolution de la politique budgétaire et son impact sur la croissance économique en Algérie (1963–2014), *مجلة دراسات اقتصادية*, vol 10, num01,2020, p464–476

مستواها المرتفع في الجزائر لا تعزز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H1 المتمثلة في أن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي كسياسة مالية ناجعة عند المستوى المرتفع للإنفاق الحكومي.

كخلاصة، فالسياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي لا تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما أثر المتغير الثاني للسياسة المالية والمتمثل في الجباية العادية خارج قطاع المحروقات ، يبين الجدول 14 أن أثر الجباية العادية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في المستوى المنخفض (0.25) سالب لكن غير معنوي إحصائياً عند 5% عند كل مستوى كمية ، عند كل من 0.25، 0.5 و 0.75 (القيمة الاحتمالية ل TAX هي 0.7782 أكبر من 0.05 عند الكمية 0.25، القيمة الاحتمالية ل TAX هي 0.7782 أكبر من 0.05 عند الكمية 0.50، القيمة الاحتمالية ل TAX هي 0.7782 أكبر من 0.50 عند الكمية 0.25) (انظر الشكل 14) وهذا مفاده أن سياسة الجباية في الجزائر سواء عند تخفيض الضريبة أو رفعها غير محفزة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية Sub.H2 المتمثلة في أن الجباية العادية كسياسة مالية تعزز النمو الاقتصادي بما يتماشى ونتائج الدراسة العلمية، حيث أن الضرائب المفروضة على الاستثمارات غير محفزة للمستثمرين والمنتجين، وبالتالي تقلل من الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي بما يتماشى مع نتائج الباحثين (Afonso and Jalles, 2014; Baiardi, Profeta, Puglisi, and Scabrosetti, 2019; Dladla and Khobai, 2018; Baskaran and Feld, 2013; Miller and Russek, 1997; Padovano and Galli, 2001; Rodríguez-Pose and Krøijer, 2009; Yang, 2016; T. Zhang and Zou, 1998)<sup>743</sup>

بناء على نتائج التقدير اللامعلمي، فإننا نقبل الفرضية H1 (مفادها أن السياسة المالية في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي) فقط في حالة تبني سياسة انكماشية في الإنفاق الحكومي أي تخفيض الإنفاق الحكومي. ويتم رفض فرضية البحث الرئيسية الأولى H1. من خلال أن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة غير ناجعة في تعزيز النمو الاقتصادي في حالة رفع الإنفاق

<sup>743</sup> . regarde :

Baskaran, T., and Feld, L. P. (2013). Fiscal decentralization and economic growth in OECD countries: Is there a relationship? *Public Finance Review*, 41(4), 421–445.

Miller, S. M., and Russek, F. S. (1997). Fiscal structures and economic growth at the state and local level. *Public Finance Review*, 25(2), 213–237.

Padovano, F., and Galli, E. (2001). Tax rates and economic growth in the OECD countries. *Economic Inquiry*, 39(1), 44–57.

Rodríguez-Pose, A., and Krøijer, A. (2009). Fiscal decentralization and economic growth in Central and Eastern Europe. *Growth and Change*, 40(3), 387–417.

Yang, Z. (2016). Tax reform, fiscal decentralization, and regional economic growth: New evidence from China. *Economic Modelling*, 59, 520–528.

الحكومي الذي هو موجه للدعم الاجتماعي عادة والذي لا يعطي قيمة مضافة اقتصادية في تحفيز الاستثمارات، أيضا لا يتم تعزيز النمو الاقتصادي في أي حالة للسياسة الجبائية سواء في تخفيض أو رفع الضريبة.

فيما يخص أثر متغيرات السياسة النقدية ، يوضح الجدول 14 أن الكتلة النقدية المعبرة عن العرض النقدي لها أثر موجب ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند المستوى المنخفض 0.25، المستوى المتوسط 0.5، والمستوى المرتفع 0.75 بما يتفق مع نتائج التقدير المعلمي (القيمة الاحتمالية ل M2 هي 0.0000 أصغر من 0.01 عند الكمية 0.25، القيمة الاحتمالية ل M2 هي 0.0035 أصغر من 0.01 عند الكمية 0.50، القيمة الاحتمالية ل M2 هي 0.0152 أصغر من 0.05 عند الكمية 0.75) (انظر الشكل 14)، وبالتالي فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي فعالة في تعزيز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط الكتلة النقدية المعروضة في كل مستوى سواء بالتخفيض أو الرفع، وهذا يتماشى ونتائج الباحثين حول فعالية الكتلة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي ( ; ; Mahara, 2020; Muhammad, Wasti, Hussain, and Lal, 2009 ; Twinoburyo and Odhiambo, 2018) بالإضافة إلى ( Ogunmuyiwa and Ekone, 2010 ; Tadesse and Melaku, 2019; Tule, Ogundele, and Apinran, 2018)<sup>744</sup>، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانية Sub.H3 المتمثلة في أن الكتلة النقدية (العرض النقدي) يعزز النمو الاقتصادي كسياسة نقدية ناجعة. وبالتالي، فإن بنك الجزائر المركزي ناجح في ضبط الكتلة النقدية المتداولة بتخفيضها أو رفعها، والتي تحفز الناتج المحلي في الجزائر دون التسبب في التضخم أو الانكماش وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

744 . regarde :

Tadesse, T., and Melaku, T. (2019). Analysis of the Relative Impact of Monetary and Fiscal Policies on Economic Growth in Ethiopia, Using ARDL Approach to Co-integration: Which Policy Is More Potent? Copernican Journal of Finance & Accounting, 8(2), 87-115.

Ogunmuyiwa, M. S., and Ekone, A. F. (2010). Money supply-economic growth nexus in Nigeria. Journal of Social Sciences, 22(3), 199-204.

Tule, M. K., Ogundele, O. S., and Apinran, M. O. (2018). Efficacy of monetary policy instruments on economic growth: Evidence from Nigeria. Asian Economic and Financial Review, 8(10), 1239-1256.

حوحو فطوم، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، جوان 2016، ص 114-129.

عباس خديجة، قشام إسماعيل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر بالاعتماد على panel data analysis للفترة: 1980-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 155-177.

Tilak Singh Mahara, Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country, Quest Journal of Management and Social Sciences Volume 2 Issue 1, 2020, p 132-153.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

كما يوضح الجدول 14 أن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي له أثر سالب و معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند الكمية المنخفضة 0.25 والوسطية 0.50 (القيمة الاحتمالية ل RER هي 0.003 أصغر من 0.05 عند 0.25، و القيمة الاحتمالية ل RER هي 0.0312 أصغر من 0.05 عند 0.50) (انظر الشكل 14)، وهذا مفاده أن سعر الصرف سواء في مستواه المنخفض وفي مستواه الوسطي ليس بالكافي في فتح شهية الاستثمار المحلي بل ويضعف من تكوين رؤوس الأموال وبالتالي يضعف من الناتج المحلي الإجمالي، كما ورد أن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي له أثر سالب وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند الكمية المرتفعة 0.75 بما يتماشى ونتائج التقدير المعلمي (القيمة الاحتمالية ل RER هي 0.2240 أكبر من 0.05). كنتيجة، فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي غير فعالة في تعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي عدم تحفيز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط معدلات سعر الصرف الأجنبي، وهذا يتماشى ونتائج الباحثين حول نتيجة أن سعر الصرف المرتفع يضعف الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إضعاف النمو الاقتصادي (Adeniran, Yusuf, and Adeyemi, 2014; Sub.H4 (Khosravi and Karimi, 2010; Ufoeze et al., 2018).<sup>745</sup> وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانوية المتتمثلة في أن السياسة النقدية في استهداف سعر الصرف الأجنبي تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي، فإن بنك الجزائر المركزي لم ينجح في ضبط سعر الصرف الأجنبي الحقيقي والذي يحفز الناتج المحلي في الجزائر، كما أن استقرار سعر الصرف الأجنبي يرجع لعوامل أخرى خارج سياسة البنك المركزي في استقراره كالصادرات والإنتاج المحلي المرتفع، حيث أن كثرة الصادرات تؤدي إلى الطلب على العملة المحلية في السوق الدولية وبذلك ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبذلك يتم دعم وتيرة الإنتاج المحلي بسبب الرفع من قيمة العملة المحلية.

كما يوضح الجدول 14 أن التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك له أثر موجب و معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي عند الكمية المنخفضة 0.25 والوسطية 0.50 (القيمة الاحتمالية ل INF هي 0.000 أصغر من 0.01 عند 0.25، و القيمة

<sup>745</sup> . regarde ;

Ufoeze, L. O., Odimgbe, S. O., Ezeabalisi, V. N., and Alajekwu, U. B. (2018). Effect of monetary policy on economic growth in Nigeria: An empirical investigation, *ibid*.

Khosravi, A., and Karimi, M. S. (2010). To investigation the relationship between monetary, fiscal policy and economic growth in Iran: Autoregressive distributed lag approach to cointegration. *American Journal of Applied Sciences*, 7(3), 415.

Adeniran, J. O., Yusuf, S. A., and Adeyemi, O. A. (2014). The impact of exchange rate fluctuation on the Nigerian economic growth: An empirical investigation. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(8), 224.

عيفة بوزيان، رديف مصطفى وعامري رضوان، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول Mena -دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 72-90.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

الاحتمالية لـ INF هي 0.0091 أصغر من 0.01 عند 0.50)، وله أثر موجب ولكن دون معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي عند الكمية المرتفعة 0.75 (القيمة الاحتمالية لـ INF هي 0.0641 أكبر من 0.05) (انظر الشكل 14)، وبالتالي فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي فعالة في استهداف التضخم في وتقليله في حالته المنخفضة والوسطية، فالتضخم في هذه الحالة التي يكون ذو أثر إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي يعود في هذه الحالة إلى أنه انعكاس لنمو اقتصادي متزايد بسبب ارتفاع معدل الاستثمارات التي تولد التضخم مع ارتفاع تكاليف المعيشة والأجور والعوائد المرتفعة، بحيث يظهر التضخم أثرا إيجابيا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حسب دراسات الباحثين (Anidiobu, Okolie, and Oleka, 2018; Bawa and Abdullahi, 2001; Mallik and Chowdhury, 2001; Gatawa, Abdulgafar, and Olarinde, 2017; 2012). أما في المستوى المرتفع للتضخم، فله أثر موجب ولكن دون معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي عند الكمية المرتفعة 0.75 (القيمة الاحتمالية لـ INF هي 0.0641 أكبر من 0.05) (انظر الشكل 14)، وكاستنتاج، فإن التضخم المرتفع لا يحفز النمو الاقتصادي في الجزائر بما يتماشى ونتائج التقدير المعلمي، حيث أن هذا التضخم يرجع أيضا إلى عوامل أخرى خارجة عن السياسة النقدية للبنك المركزي كفتح الاستيراد على المنتجات الأجنبية في السوق المحلية وكذا ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في الجزائر. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانوية Sub.H5 المتمثلة في أن السياسة النقدية من طرف البنك المركزي ناجحة في استهداف معدلات التضخم لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر في حالة التضخم المنخفض، أما في حالته المرتفعة، فلا يمكن قبول هذه الفرضية.

بناء على نتائج التقدير اللامعلمي، فإننا نقبل الفرضية H2 التي مفادها أن أدوات السياسة النقدية تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر محققة من خلال تبني أداة الكتلة النقدية M2، وتقييد معدلات التضخم، ويتم رفض فرضية البحث الرئيسية الأولى H2 من خلال أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة غير ناجحة في تعزيز النمو الاقتصادي في حالة معدلات مرتفعة من التضخم والذي يرجع إلى عوامل أخرى خارجة عن السياسة النقدية للبنك المركزي كفتح الاستيراد على المنتجات الأجنبية في السوق المحلية وكذا ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في الجزائر، أيضا لا يتم تعزيز النمو الاقتصادي عند استهداف أسعار الصرف سواء في تخفيض أو رفع قيمته.

فيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتحركة في النمو الاقتصادي، فقد ورد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سلبا لكن غير معنوي إحصائيا عند المستوى المنخفض 0.25، 0.5 المتوسط، 0.75 المرتفع بما يتوافق ونتائج التقدير المعلمي (القيمة الاحتمالية لـ TRADE هي 0.0729 أكبر من عند 0.05 عند 0.25، القيمة الاحتمالية لـ TRADE هي 0.7717 أكبر من عند 0.05 عند 0.50، القيمة الاحتمالية لـ TRADE هي 0.7723 أكبر من عند 0.05 عند 0.75) (انظر الشكل 14)، بما يتماشى ونتائج الباحثين الذين درسوا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ووجدوه سلبا (K. J. Alam

(and Sumon, 2020; Dladla and Khobai, 2018; Wang and Zhang, 2021)، حيث يرتبط الانفتاح

التجاري ارتباطا سلبا مع الدول ذات الدخل الضعيف حسب الدراسات السابقة.

أما الاستثمار والممثل بمتغير معامل رأس المال المتراكم على النمو الاقتصادي، فقد ورد أثره موجبا بما يوافق نتائج التقدير المعلمي ونتائج الباحثين عند المستوى المتوسط 0.50 والمرتفع 0.75، وبما يتماشى ونتائج الباحثين ( Ali, 2015; Dladla and Belloumi and ) إضافة إلى ( Khobai, 2018 ; Faridi, Mehmood, Azam, and Taqi, 2019 ) Alshehry, 2018;; Erdoğan et al., 2020;; Petrović-Ranđjelović, Mitić, Zdravković, SIREGAR and WIDJANARKO, 2022<sup>746</sup>، لكن هذا الأثر ورد غير معنوي إحصائيا عند 5% (القيمة الاحتمالية لـ GFCF هي 0.8553 أكبر من 0.05 عند 0.50، القيمة الاحتمالية لـ GFCF هي 0.9281 أكبر من 0.05 عند 0.75) (انظر الشكل 14)، وهذا يدل على أن الاستثمار في الجزائر هشة في شتى القطاعات الحيوية المعززة للنمو الاقتصادي كالقطاع الصناعي والفلاحي وقطاع السياحة، أما في المستوى المنخفض 0.25، فقد ورد الأثر سلبا لكن دون معنوية إحصائية عند 5% (القيمة الاحتمالية لـ GFCF هي 0.8644 أكبر من 0.05 عند 0.25، القيمة الاحتمالية لـ GFCF هي 0.9281 أكبر من 0.05 عند 0.75) (انظر الشكل 14)، وهذا يدل على أن الاستثمار المعبر عنه بمعامل تكوين رأس المال في حالته المنخفضة جدا له ارتباط سالب مع النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي فقد ورد موجبا ومعنوي إحصائيا عند 1% سواء في المستوى المنخفض لأسعار البترول عند 0.25 أو المتوسط 0.50 أو المرتفع 0.75 (القيمة الاحتمالية لـ OIL هي 0.000 أصغر من 0.01 عند 0.25، القيمة الاحتمالية لـ OIL هي 0.000 أصغر من 0.01 عند 0.50، القيمة الاحتمالية لـ OIL هي 0.000 أصغر من 0.01 عند 0.75) (انظر الشكل 14) بما يوافق نتائج التقدير المعلمي، وبما يتماشى ونتائج الباحثين الذين درسوا أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي ( Alekhina and Yoshino, 2018; Erdoğan, Yıldırım<sup>747</sup>, and Gedikli, 2020; )

<sup>746</sup> . regarde :

Belloumi, M., and Alshehry, A. (2018). The impacts of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *Economies*, 6(1), 18.

Erdoğan, S., Yıldırım, D. Ç., and Gedikli, A. (2020). Natural resource abundance, financial development and economic growth: An investigation on Next-11 countries. *Resources Policy*, 65, 101559.

SIREGAR, A. P., and WIDJANARKO, N. P. A. (2022). The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Evidence from Agricultural Countries. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 9(3), 23–31.

<sup>747</sup> . Erdoğan, S., Yıldırım, D. Ç., and Gedikli, A. (2020). Natural resource abundance, financial development and economic growth: An investigation on Next-11 countries, *ibid*.

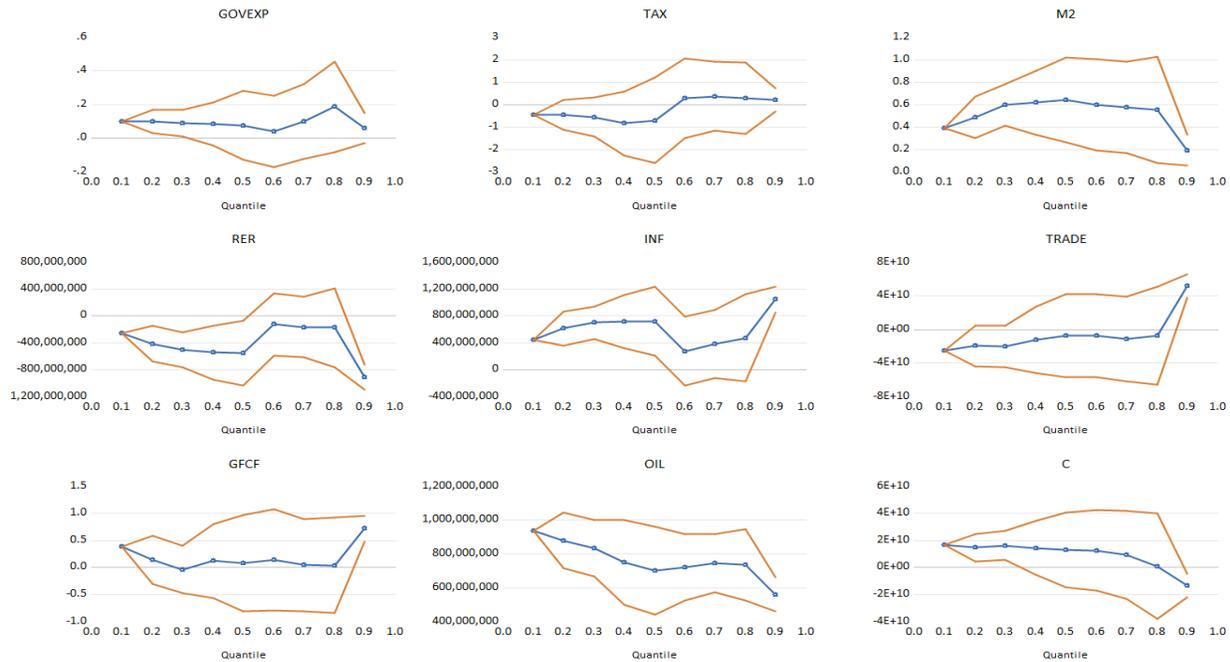
## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

W. J. Kim, Hammoudeh, Hyun, and Gupta, 2017; Nasir, Al-Emadi, Shahbaz, and Hammoudeh, 2019) ، حيث يرجع هذا الأثر الموجب والقوي إحصائيا إلى أن إيرادات المحروقات تمثل جزء كبير من حجم الايراد الاقتصادي للجزائر حسب (قرني أسماء وبوخصير، 2020) بنسبة تتعدى إلى 95% فما فوق، فاققتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، لذلك فالمحروقات هي أكبر متحكم في النمو الاقتصادي، والذي يحدده بالسقوط أو الارتفاع أكثر من استهداف السياسة النقدية والمالية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

فيما يخص أثر الثابت على النمو الاقتصادي، فقد ورد بأثر إيجابي لكن دون معنوية إحصائية عند المستويات المتوسطة 0.50 والمرتفعة 0.75 للمتغيرات الأخرى خارج النموذج المقدر (القيمة الاحتمالية ل C هي 0.3760 أكبر من 0.05 عند 0.50، القيمة الاحتمالية ل C هي 0.9543 أكبر من 0.05 عند 0.75) ، (انظر الشكل 14) ، وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي في نموذجنا القياسي لا يتأثر بمتغيرات اقتصادية أخرى خارجية بسبب إدراج الكثير من المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة تفسير 95.79%، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي في نموذج التقدير تفسره ظواهر أخرى خارجية بنسبة 4.21% عند المستويات المنخفضة 0.25 للمتغيرات الاقتصادية الأخرى خارج التقدير (القيمة الاحتمالية ل C هي 0.008 أصغر من 0.01 عند 0.25).

الشكل 31: تأثير مختلف كميات المتغيرات المفسرة (0.75، 0.50، 0.25) على النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: مخرجات الانحدار الكمي باستخدام برنامج EViews10.

الجدول 15: اختبارات صلاحية النموذج المقدر:

*Slope equality examination*

الفرضية العدمية: عدم معنوية تساوي ميل الانحدار

*Null Hypothesis: Slope Equality is identical*

Test summary	Chi <sup>2</sup> Stat	Chi <sup>2</sup> D.F.	Prob
Wald Test	39.42230	16	0.0009

*Stability Reset test of Ramsey*

اختبار الكشف عن خطأ في المواصفات

الفرضية العدمية: افتراضات النموذج صحيحة، فإن تقديرات المعلمات فعالة وغير متحيزة

*Null Hypothesis: No misspecification in the model*

Test summary	Value	D.F.	Prob
QLR L-statistic	3.7145	1	0.0539

*Symmetric quantile assessment*

الفرضية العدمية: انعدام مشكلة تناظر الكميات

*Null hypothesis: No asymmetry in quantiles*

Test summary	Chi <sup>2</sup> Statistic	Chi <sup>2</sup> D.F.	Prob
Wald test	5.566959	9	0.7824

*Restriction details over quantiles*

Quantiles	Variable	Restricted Value	Chi <sup>2</sup> Statistic	Prob
0.25,	GOVEXP	0.123962	0.212061	0.5588
0.75	TAX	1.124231	1.805078	0.5334
	M2	-0.129152	0.377043	0.7319
	RER	4.29E+08	4.77E+08	0.3678
	INF	-2.70E+08	4.97E+08	0.5863

TRADE	-1.28E+10	4.83E+10	0.7911
GFCF	-0.168806	0.870119	0.8462
OIL	1.64E+08	2.58E+08	0.5241
C	-8.57E+09	2.74E+10	0.7546

المصدر: من إعداد الباحثة.

### 3.2.3.2. تشخيص صلاحية نموذج التقدير اللامعلمي:

يبين الجدول 15، أن اختبار معنوية تساوي ميل الانحدار لكوينكر وباست (Koenker and Bassett, 1982) هو معنوي إحصائياً عند 1% (القيمة الاحتمالية هي 0.0009 أصغر من 0.01)، وبالتالي فإن ميل الانحدار متساوي بين مختلف الكميات التي أجري عليها التقدير 0.25، 0.50 و 0.75. أما اختبار الكشف عن خطأ في المواصفات، فقد أظهر أن افتراضات النموذج صحيحة، فإن تقديرات المعلمات فعالة وغير متحيزة حسب Ramsey (1969) (القيمة الاحتمالية هي 0.0539 أكبر من 0.05). وأخيراً، فاختبار انعدام مشكلة تناظر الكميات لـ (Newey and Powell, 1987) أظهر أن النموذج المقدر خال من هذه المشكلة. كنتيجة، فحسب ما أوصى به (J. a. F. Machado, Parente, and Silva, 2019) من اختبارات، فإن النموذج المقدر المتمثل في الانحدار الكمي خال من المشاكل القياسية وصالح للعمل بنتائجه المقدره دون تحيز.

الخلاصة:

إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو الاستكشاف القياسي فيما إذا كانت أدوات السياستين المالية والنقدية تؤثر على النمو الاقتصادي بالطريقة التي يتحفظ بها هذا الأخير خلال الفترة 1990-2019 في الجزائر، ولتأكيد ما توصلت إليه الدراسة التحليلية لهذا الأثر، واعتمادا على الأسلوب المعلمي من خلال طريقة العزوم المعممة GMM، وكذا الأسلوب اللامعلمي وفق طريقة الانحدار الكمي، حيث خلصت الدراسة التحليلية والدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية:

- وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والانفاق العام خلال فترة الدراسة، إلا أنه عام 2017 ارتفع النمو الاقتصادي دون ارتفاع محسوس للانفاق العام.
- ترتبط الجباية العادية خارج نطاق المحروقات ارتباطا طرديا مع النمو الاقتصادي، الأمر الذي لامسناه نتيجة الدراسة التحليلية، فعند انخفاض معدلات النمو خلال 2015 صاحبه انخفاض الجباية، وعند ارتفاع معدلات النمو في 2017 أدى إلى رفع معدلات الجباية خارج المحروقات.
- يرتبط النمو الاقتصادي في تغيراته مع سعر الصرف الأجنبي الفعلي ارتباطا عكسيا، فعند انخفاض أسعار البترول عام 2014 تراجعت معدلات النمو، فارتفعت جرائها أسعار الصرف الأجنبية، الأمر الذي بين تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر، لعدم وجود سياسة تنويع في صادرات البلد، ومنه انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى نتيجة قلة الطلب عليه.
- من خلال تحليل مؤشر اسعار المستهلكين المعبر عن معدلات التضخم، ظهر جليا أن السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي غير فعالة في كبح معدلات التضخم، رغم العلاقة الموجبة بين مؤشر أسعار المستهلكين والنمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة القياسية:

## الفصل الثالث: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال

الفترة 1990-2019.

بعد أن تم تحليل مؤشرات السياستين المالية والنقدية وطبيعة العلاقة بينها والنمو الاقتصادي، تم اللجوء إلى الدراسة القياسية لقياس واكتشاف أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفيما يلي أهم النتائج التي خرج بها الجانب القياسي:

- إن سياسة الإنفاق الحكومي في مستواها المنخفض (عند 0.25 حسب الدراسة اللامعلمية) في الجزائر تعزز النمو الاقتصادي، أما عند اتباع الدولة لسياسة مالية توسعية فهي بذلك لا تحفز معدلات النمو الاقتصادي.
- نجحت الحكومة الجزائرية في تحفيز الناتج المحلي في الجزائر وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال سياسة إنفاق حكومي منخفض فقط، وهذا مفاده أن السياسة الانكماشية في الإنفاق الحكومي تعزز النمو الاقتصادي، أما في حالته المتوسطة والمرتفعة حسب نتائج اختبار الانحدار الكمي، أي عند 0.5 وهي الحالة الوسطية، وكذا 0.75 فقد ظهر أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب لكن غير معنوي إحصائياً عند 5% بما يتماشى مع نتائج التقدير المعلمي في نموذج GMM، وهذا مفاده أن سياسة الإنفاق الحكومي في مستواها المتوسط والمرتفع في الجزائر غير كافية لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تعتبر السياسة الجبائية في الجزائر غير محفزة للنمو الاقتصادي سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، فالضرائب التي تفرض على الاستثمارات لتحفيز المستثمرين، لا تعمل على التحفيز البتة، ومنه لا ترفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي.
- يمكن للسياسة المالية أن تعزز النمو الاقتصادي في حالة وحيدة حسب ما خلصت إليه نتائج الانحدار الكمي وهي تبني سياسة تقييدية من الإنفاق العام.
- ثبتت فعالية السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر المركزي في تعزيزها للناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط الكتلة النقدية المعروضة في كل مستوى سواء بالتخفيض أو الرفع.
- تبين أن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي له أثر سالب وغير معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي عند الكمية المرتفعة 0.75 بما يتماشى ونتائج التقدير المعلمي (سعر الصرف المرتفع يضعف الناتج المحلي ومنه النمو الاقتصادي)، وبالتالي نستنتج أن

السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي الجزائري لا تعمل على تعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي لا تحفز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط معدلات سعر الصرف الأجنبي.

- نجحت السياسة النقدية في استهداف التضخم وتقليله في حالته المنخفضة والوسطية، أما في مستوياته المرتفعة فوجد له أثر موجب ولكن دون معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي عند الكمية المرتفعة 0.75، ما يبين أنه لا يحفز النمو الاقتصادي في هذه الحالة.

- ورد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سالبا وغير معنوي إحصائيا عند المستوى المنخفض 0.25، 0.5 المتوسط، 0.75 المرتفع بما يتوافق ونتائج التقدير المعلمي، ويرتبط مؤشر الانفتاح التجاري ارتباطا سالبا مع الدول ذات الدخل الضعيف. مثل الاستثمار بمتغير معامل رأس المال المتراكم، والذي ورد أثره موجبا بما يوافق نتائج التقدير المعلمي عند المستوى المتوسط 0.50 والمرتفع 0.75، إلا أنه غير كافي ليساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

- كان أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي موجبا ومعنوي إحصائيا عند 1% سواء في المستوى المنخفض لأسعار البترول عند 0.25 أو المتوسط 0.50 أو المرتفع 0.75، النتيجة التي توافقت مع الدراسة المعلمية التي بينت كذلك وجود أثر موجب ومعنوي بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي، يرجع هذا الأثر الطردي والقوي إلى أن إيرادات المحروقات تمثل جزء كبير من حجم الإيراد الاقتصادي للجزائر بنسبة تتعدى 95% فما فوق، فاقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

يعتبر موضوع قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي جال فيها العديد من الباحثين قبل دراستنا، باعتبار الموضوع مرن يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البلد سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وحتى السياسية، ولأن أي دولة تقاس اقتصاديا من نمط السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومدى تحقيقها لأهداف محورية كتحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم.

حاولت دراستنا التعمق في الموضوع والتوسع فيه من الناحية النظرية والتطبيقية، للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، واثبات صحة الفرضيات أو تفنيدها، حيث استعرضنا في الجانب النظري مفاهيم حول السياسة المالية والنقدية وتعريفهما في الفكر الاقتصادي ومعرفة مكانتهما لدى المنهج الكلاسيكي تم المدرسة الكينزية فالتيار النقدي، ومعرفة أهميتهما عند كل تيار فكري، كل حسب توجهاته ومبادئه، فالسياسة المالية تعبر عن الإجراءات التي تنتهجها هيئات الدولة من خلال التحكم في حجم إيراداتها ونفقاتها لتحقيق التوازن الداخلي، والتي أخذت مسارا مغايرا بعد مجيء الاقتصادي كينز الذي أولاه اهتماما كبيرا بعد أن همشت من قبل الكلاسيك، والتي أصبحت تؤثر على الطلب الكلي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفق أدوات هذه السياسة، والمتمثلة في الانفاق العام، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

أما السياسة النقدية التي كانت مهيمنة في عهد الفكر الكلاسيكي والنقدي، تعبر عن تلك العمليات والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي ليحقق الاستقرار في الأسعار ويحافظ على قيمة العملة الوطنية، ويحد من التضخم ويجفز النمو الاقتصادي في البلد من خلال أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة كمعدل إعادة الخصم ومعدل الائتمان، إلا أن زمن الاعتماد على سياسة واحدة دون الأخرى قد ولى، وتبين من خلال عدة دراسات أنه لتحقيق الدولة أهدافها المرجوة دون الاخلال بالأهداف المتبقية وجب عليها التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتفادي التضارب بين أهدافهما الفرعية، هذا المفهوم الذي يسعى لجمع سلطتين تحت سقف هدف واحد وتشاور وتخطيط موحد لتحقيق غايات السياسة الاقتصادية العامة، كما تبين وجود نقاط تشابه بين السياستين تغطيان على نقاط

الاختلاف بينهما، وتأكدت فعالية عملهما معا في تحقيق مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية، وتحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي.

استعرضت الدراسة وحللت آثار السياسة المالية والنقدية ضمن نماذج توازن الاقتصاد الكلي، انطلاقا من نموذج هيكس-هانسن (IS-LM)، والذي يدرس توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في اقتصاد مغلق، والذي وجد أربع حالات للدمج بين السياستين، سياسة مالية توسعية مع نقدية تقييدية تعمل على انعاش الطلب الكلي والعمالة، لكنها تلحق ضررا بالاستثمار ومنه النمو على المدى الطويل، سياسة مالية انكماشية ونقدية موسعة تعمل على رفع الاستثمار، إلا أنه لا يغطي حجم الانخفاض في الانفاق العام فينخفض الدخل، سياسة مالية ونقدية توسعية، أو سياسة نقدية ومالية تقييدية، ليأتي بعده ماندل وفليمينغ، واللذان أدخلتا ميزان المدفوعات ليدرسا التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق الخارجي في ظل اقتصاد مفتوح IS-LM-BP، والذي تتحدد فيه فعالية السياسة المالية والنقدية من خلال حركة رؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت والمرن، ففي حالة سعر الصرف الثابت ومن خلال حركة رؤوس الأموال الأجنبية تكون السياسة المالية فعالة، أما السياسة النقدية في ظل هذا النظام غير فعالة بالقدر الكافي الذي يعيد التوازن مهما كانت حركة رؤوس الأموال، أما في ظل سعر صرف مرن وحالة حركة تامة لرؤوس الأموال تكون السياسة المالية ذات فعالية معدومة أما في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال فتكون ذات فعالية كبيرة، وتقل هذه الفعالية كلما زادت حركة رؤوس الأموال، والسياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن تكون فعالة مهما كانت حركة رؤوس الأموال، إلا أنها تكون فعالة بزيادة كلما زادت حركة رؤوس الأموال.

عرض البحث مؤشر النمو الاقتصادي باعتبار الدراسة قائمة على قياس أثر أدوات كل من السياسة المالية والنقدية عليه، وباعتباره مصطلح قديم منذ عصور، وأول من بدأ غمار البحث حول هذا المؤشر التجاريون أمثال ويليام بيتي w.petty، جون لوك j.lock، وجان باتيست كولبر j.b.colber، الذين طرحوا نظريتهم في المسكوك من الذهب والفضة، فاعتقدوا أنه يجب تحقيق ميزان تجاري رابح لبناء مخزون من الذهب والفضة، من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على أسعار وحصص ما يتم استيراده، فيقوم النقد الناتج بتخفيض معدلات الفائدة، وتخفيض الاستثمار الداخلي، مما يسمح برفع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق معدلات جيدة من النمو، ليأتي الكلاسيك أمثال آدم سميث، ريكاردو، والذين ركزوا على عنصر العمل وتراكم رأس المال، أما مالتوس فعمل على عنصر النمو الديموغرافي واعتبره مثبطا للنمو، حيث استلزم الحاق هذه النظريات بنماذج رياضية تقيس النمو الاقتصادي، وهنا ظهرت نماذج أخرى ركزت على جانب الابتكار والتقدم التقني، حيث ركز النيوكلاسيك أمثال harrod et domar، ramsey، solow، على دور كل من التقدم التكنولوجي وانتاجية العمل في تحقيق معدل نمو مستدام، واعتبروا أن نمو السكان واندثار رأس المال يؤثران بصفة مباشرة على حركة النمو، و شومبيتر الذي اهتم بالعوامل التنظيمية، فقد أعطى للتنظيم والابتكار مركز الصدارة، إلى أن جاءت نظريات اهتمت بعوامل داخلية سميت بـ"نظرية النمو الداخلية" التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي، مثل هذه المدرسة كل من romer و rebeo، حيث اهتمت برأس المال البشري، الاستقرار السياسي والاستثمار في البنى التحتية والبحث والتطوير، ودور هذه العوامل في

التأثير على النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المحددات والمؤشرات خلقت فارقا بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، لافتقار هذه الأخيرة لتلك المؤشرات.

وبتعدد النظريات والنماذج التي بحثت في أثر السياسة المالية والنقدية على مؤشر النمو الاقتصادي، ودرجة العلاقة بينهما، خصصت الدراسة جزء يدرس هذا الأثر نظريا من خلال نماذج النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال "نموذج بارو" الذي بحث في أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، والذي قسم الضرائب إلى ضرائب على الدخل وأخرى جزافية- هذه الأخيرة أقل تأثيرا من سابقتها-، والذي خلص إلى أن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي وفق جانبين، تأثير سلبي عند زيادة نسبة الضرائب، وتأثير إيجابي عند زيادة النفقات العامة والتي تعمل على رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومنه معدل النمو الاقتصادي، أما السياسة النقدية فدرسنا أثرها من خلال "نموذج ريلو AK" والذي اعتمد على قيد المعاملات النقدية "CTM" في تحقيق النمو الاقتصادي.

ليأتي الفصل الثاني بالدراسات التي سبقتنا في هذا البحث، فهناك دراسات خصت بالدراسة السياسة المالية فقط وأثرها على النمو الاقتصادي، ودراسات أخرى حاولت قياس أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ودراسات أرادت الجمع بين السياستين لمعرفة من السياسة الأكثر فعالية في تأثيرها وتعزيزها للنمو الاقتصادي، مع دراسة آلية التنسيق بين السياستين لتحقيق الأهداف دون الاخلال بأهداف أخرى، إلا أننا وجدنا الجزائر ضمن قطبين من النتائج، قطب خلص إلى أن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية، وأخر استنتج أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية.

أما الفصل الأخير من الدراسة فقمنا بتحليل أدوات كل من السياسة المالية والنقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ضمن مساحة زمنية امتدت من 1990 إلى غاية 2019، بعد اختيار متغيرات البحث استنادا للدراسات السابقة، إضافة إلى قياس هذا الأثر المستنتج احصائيا وفق الأسلوب المعلمي بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM، والأسلوب اللامعلمي وفق طريقة الانحدار الكمي، والذي سمح لنا بالتوصل لنتائج قياسية أكثر دقة تفيد في تحليل مدى تأثير النمو الاقتصادي بكل من السياسة المالية والنقدية في المستويات المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة لهذه الأدوات، مما يساعد في الوصول لنتائج أكثر دقة فيما يفيد أي المستويات ناجعة في تعزيز النمو الاقتصادي، وقد خلصنا إلى حزمة من **النتائج** إثر الدراستين التحليلية والقياسية نلخصها في النقاط التالية:

- من خلال مخرجات الدراسة التحليلية تبين أن اقتصاد الدولة الجزائرية لا يزال تابعا لقطاع المحروقات، فكلما عاشت الجزائر رخاء ماليا كان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول وعائداته نتيجة التصدير، وإذا مرت بحنقة مالية إلا وكان البترول سببا في ذلك نتيجة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، وما أكدته الدراسة القياسية أن الحماية العادية خارج نطاق المحروقات كانت ضعيفة لتغطية احتياجات الدولة سواء عند تخفيض الضريبة أو رفعها، فهي لا تحفز النمو الاقتصادي، حيث أن

الضرائب المفروضة على الاستثمارات غير محفزة للمستثمرين والمنتجين، وبالتالي تقلل من الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي.

- إن الحكومة الجزائرية غير ناجحة في توجيه إنفاق حكومي فعال لتحفيز الناتج المحلي في الجزائر ومنه تعزيز النمو الاقتصادي، إلا في حالة وحيدة وهي تبني سياسة انكماشية للانفاق العام (إنفاق عام منخفض)، وهذا ما كشفتته نتائج اختبار الانحدار الكمي، التي وجدت معدلات الانفاق معنوية عند 0.25% فقط، دوناً عن المستوى المتوسط والطويل، حيث أن رفع الانفاق الحكومي يوجه للدعم الاجتماعي عادة والذي لا يعطي قيمة مضافة اقتصادية في تحفيز الاستثمارات.

- ومنه وكتيجة للدراسة فالسياسة المالية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال أدائها (الانفاق العام، الجباية العادية خارج نطاق المحروقات)، إلا في حالة وحيدة وهي انتهاج السلطات العامة لسياسة انفاقية انكماشية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى القائلة أن أدوات السياسة المالية تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-

### 2019، إلا في حالة واحدة ووحيدة وهي استعمال سياسة إنفاقية انكماشية.

- إن السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر المركزي غير فعالة في تعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي لا تحفز الناتج المحلي من خلال استهدافه بضبط معدلات سعر الصرف الأجنبي، فبنك الجزائر لم ينجح في ضبط معدلات الصرف الأجنبي الحقيقي والذي يدعم وتيرة الإنتاج المحلي.

- إن سعر الصرف الأجنبي يرجع لعوامل أخرى خارجة عن تصرف البنك المركزي في استقراره كالصادرات والإنتاج المحلي المرتفع، حيث كثرة الصادرات تؤدي إلى الطلب على العملة المحلية في السوق الدولية وبذلك ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبذلك يتم دعم وتيرة الإنتاج المحلي بسبب الرفع من قيمة العملة المحلية.

- حققت السياسة النقدية نجاحاً في استهدافها للتقليل من معدلات التضخم وضبطه لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، لكن في معدلاته المنخفضة فقط، حيث أن هذا التضخم يرجع إلى عوامل أخرى خارجة عن تصرف السياسة النقدية للبنك المركزي كفتح الاستيراد على المنتجات الأجنبية في السوق المحلية وكذا ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في الجزائر.

- ينتهج بنك الجزائر المركزي سياسة نقدية فعالة في تعزيز الناتج المحلي من خلال استهدافه لضبط الكتلة النقدية المعروضة دون احداث فجوات تضخمية أو انكماشية، وأيضاً من خلال كبح معدلات التضخم لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ومنه فالسياسة النقدية تحفز النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن أدوات السياسة النقدية تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال ضبط الكتلة النقدية ومعدلات التضخم.

- يرتبط الانفتاح التجاري ارتباطاً سالباً مع الدول ذات الدخل الضعيف حسب الدراسات السابقة.
- إن الاستثمار في الجزائر غير كافي ليساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، باعتبار بنيته هشة في شتى القطاعات الحيوية المعززة للنمو الاقتصادي كالقطاع الصناعي والفلاحي وقطاع السياحة.
- رغم أن السياسة المالية والنقدية تساهمان في تعزيز النمو الاقتصادي، كل منها وفق أدواتها المنتهجة، إلا أن قطاع المحروقات يأخذ حصة الأسد في هذه المساهمة، واقتصاديات البلد لا تزال مرهونة بأسعاره وتخضع لتذبذباته، ولم تتحرر بعد من سلطته، باعتبار أن إيراداته تمثل ما يفوق 90% من إيرادات الدولة.

### توصيات الدراسة:

- وفق ما رصدناه في الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وبعد توصلنا لمجموعة من النتائج السابقة الذكر، نورد مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:
- إن ما مرت عليه الجزائر من أزمات آخرها وباء كورونا الذي أغلق نوافذ البلدان على بعضها، أثبتت للجزائر استحالة ارتكازها بقوة على مصدر إيراد وحيد وهو قطاع المحروقات، لذا وجب على الدولة تنويع صادراتها خارج نطاق المحروقات، باعتبار أن ارتفاع أسعار البترول ستؤثر إيجاباً على المدى القصير، إلا أنها ستعود بالسلب على المدى الطويل.
  - على البنك المركزي ووزارة المالية التنسيق بينهما في تحديد الأهداف، باعتبارها يلعبان في ملعب واحد ويحققان غايات نهائية واحدة، فيختار البنك المركزي أدواته المناسبة لتنفيذ سياسته، دون أن يقرض الخزينة العمومية لتمويل عجزها، الأمر الذي يدعو إلى تطوير السوق المالي وتخفيف الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع، وكذا دون أن تتضارب أهدافه مع أهداف

السياسة المالية، وعلى هذه الأخيرة أيضا العمل على تحقيق مرادها باستعمال أدواتها بعيدا عن التدخل في قرارات السلطات النقدية، لاستدراك العيوب ودعم أسرع للنمو الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمار الداخلي وتحفيز المنتجين المحليين في كافة القطاعات للتحرر من التبعية البترولية ودعم الجهاز الإنتاجي.
- تكوين العنصر البشري بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات العصر.
- الاتجاه نحو رقمنة القطاعات ليسهل على المستثمرين وجميع المتعاملين مهما كانت صفتهم أخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق شيء من الدعم للدولة.
- استعمال التقنيات الحديثة التي تسهل العمليات على المتعاملين في السوق المالي والنقدي ومنه جذب عدد من المتدخلين.
- تحسين سبل الجباية العادية ودعم الطاقة الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي والعمل على القضاء على الفساد الإداري.
- ترشيد الانفاق العام والاكتفاء بالضروريات وإعادة النظر في قائمة المستوردات والعمل على دعم السواعد الداخلية للبلد.
- العمل على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص وتوفير الجو الملائم له ليخفف العبء على الدولة من خلال منح تسهيلات له من قبل الجهاز المصرفي، فيعمل على تنشيط الاقتصاد واثراء الإنتاج المحلي الأمر الذي يعمل على دعم النمو الاقتصادي.
- العمل على تحفيز انشاء المؤسسات الناشئة لما لها من أهمية في امتصاص البطالة، ومنه مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية.
- تطوير السوق المالي لتتوفر للدولة مصادر تمويل أخرى للعجز في موازنتها دون الافراط في الإقراض من البنك المركزي، الأمر الذي يقيد استقلاليتها، ومنه يحول دون التمتع بالانفراد في اتخاذ قرارات خاصة.

## قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000. أحمد إبراهيم علي، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، العراق، 2015 .
2. أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
3. أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
4. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، 1990.
5. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1973.
6. أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدورة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014.
7. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993.
8. أحمد عبد الحليم عبد الفتاح عويس، استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية: دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة
9. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق -، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2012.
10. أحمد عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
11. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
12. أحمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.
13. أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
14. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
15. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
16. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
17. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
18. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
19. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
20. أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014.
21. أنس البكري، وليد صائي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22. ايد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة - التحليل الاقتصادي الجزئي -، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2013.
23. إيد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، 2013
24. باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين -، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987
25. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
26. برنييه سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989
27. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009
28. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة للأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان
29. البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1995.
30. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
31. بوشهولز توز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
32. بول.أ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
33. التافه احمد أبو الفتوح، " نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998
34. تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2004.
35. توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ لمنشر، 2004.
36. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
37. جامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000
38. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
39. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002
40. جميل الزيدانين - السياسات في الجهاز المالي - دار وائل للنشر - عمان، 1999.
41. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي - بين النظرية والتطبيق العملي -، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
42. جهاد صبحي القطيط، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
43. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1983.
44. جورج ناهمانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة: صقر أحمد صقر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997.

45. جيمس جوارتيني، ريجار داستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص -، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
46. حازم محمود عيسى الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام، ط1، عالم الكتاب الحديث، أريد، الأردن، 2010.
47. حامد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1988.
48. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
49. حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.
50. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص122.
51. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
52. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
53. حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
54. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن.
55. حسن عوضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) -دراسة مقارنة-، ط1، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
56. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
57. الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015.
58. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
59. حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق -دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي-، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003، ص109، 110.
60. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
61. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
62. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
63. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 20.
64. خاصة لحالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1111.
65. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
66. خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2005.

67. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2006
68. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009
69. خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 1981
70. دردوري لحسن، لقلطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018
71. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
72. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار أمانة لمنشر والتوزيع، 2013.
73. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006 .
74. رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
75. رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006
76. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.
77. رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.
78. روبرت بارو، ترجمة: نادر ادريس التل، محددات النمو الاقتصادي - دراسة تجريبية عبر البلدان-، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
79. روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
80. روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2000.
81. روي مورسي، ترجمة: هشام متولي، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، الطبعة الثانية، الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1979.
82. رياض الشيخ، عمرو محي الدين، المالية العامة -دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي-، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974،
83. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
84. زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1978.
85. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971
86. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
87. زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، بيروت، 1994.
88. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
89. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
90. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.

91. سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، بحث رقم 43، جدة، المملكة العربية السعودية، 1997.
92. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
93. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
94. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية -مدخل تحليلي مقارنة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
95. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
96. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
97. سليمان بوسافة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
98. سماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية -نظريات، نماذج، استراتيجيات-، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،
99. سمير خوري، السياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998.
100. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، ط1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، 2015.
101. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
102. سمير محمود معتوق- النظرية والسياسات النقدية - الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1989.
103. سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1988.
104. سهيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، 2009.
105. سهيلة فريد نباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
106. سوزي عدلى ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
107. سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017.
108. سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، 1987.
109. سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
110. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
111. شريف إبراهيم، دور رأسمال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية في الفترة 1964-2010-، الأكاديمية للدراسات
112. شعبان فهمي عبد العزيز، جهاد صبحي القطيط، "مقدمة في النقود والمصارف مع دراسة عن المصارف الإسلامية"، دار بحجات للنشر والتوزيع، الرقازيق، 2007.
113. شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، العاصمة، الجزائر، 1997.

## قائمة المراجع

114. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.
115. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006
116. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
117. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد - نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية-، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
118. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008
119. ضياء ومجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
120. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
121. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006
122. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، دون سنة نشر.
123. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
124. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015.
125. العابدي ناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، الأردن، 2000
126. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1992.
127. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007.
128. عادل فليح العلي، طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
129. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
130. عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015. عبد
131. عبد الحكيم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
132. عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1992.
133. عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004
134. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

135. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1980.
136. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
137. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر، 1996.
138. عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة لجيمس جوارتيبي، ريجارد استروب، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
139. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
140. عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1973.
141. عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص03.
142. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصري، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
143. عبد الله وموفق الخميل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط 1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004.
144. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
145. عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
146. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
147. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2011.
148. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
149. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
150. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
151. عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
152. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972.
153. عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1998.
154. عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
155. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
156. عبيد على أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
157. عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

158. عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبدالمجيد، الهيمنة المالية للدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
159. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.
160. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994.
161. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع، العوائق وسبل النهوض-، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الكعبة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
162. علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
163. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
164. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
165. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
166. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
167. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
168. علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
169. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
170. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2000.
171. عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
172. عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
173. عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-، ط1، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.
174. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2006.
175. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
176. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.
177. فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

## قائمة المراجع

178. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
179. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل، النقود والائتمان، دار الحدائق، بيروت، لبنان، 1981.
180. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، 2013.
181. فريديريك م شرر، ترجمة أبو علي عثمة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثره بالتقدم التكنولوجي، الطبعة الأولى، مكتب العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.
182. فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
183. فيليب كرم، التحليل النقدي والتنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
184. كاظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
185. كاظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
186. كمال أمين الوصال، محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
187. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
188. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الحسينين، دمشق، 1997.
189. لحو بوخاري موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
190. لعمارة جمال، أساسيات الميزانية العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
191. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
192. ماجدة قنديل، حسابات ميزان المدفوعات، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.
193. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2007.
194. ماهر محمد عتلم، المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998.
195. مايكل ايدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
196. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
197. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الاقتصاد المالي - نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي -، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
198. محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

## قائمة المراجع

199. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
200. محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
201. محمد خالد المهاني، خالد الخطيب الحبشي: المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، 2000.
202. محمد خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
203. محمد خليل برعي، عبد الهادي سويقي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984.
204. محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 200.
205. محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
206. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978.
207. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعزز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
208. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الشارقة، الأردن، 2010.
209. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرة تحليلية قياسية-، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
210. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
211. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
212. محمد عبد السلام، محمد إبراهيم الشافعي، مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003.
213. محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
214. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظريتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
215. محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
216. محمد عبد الله شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى.
217. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999.
218. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2002.
219. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي -الأسس النظرية-، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
220. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

## قائمة المراجع

221. محمد مروان سليمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
222. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية، المفهوم-، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001.
223. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة للكتاب، 1999.
224. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
225. محمود حامد، الاقتصاد الكلي، دار حيمشرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
226. محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
227. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
228. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
229. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
230. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.
231. محمود فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
232. محمود محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك - النظريات والسياسات-، المكتبة العصرية، عمان، الأردن، 2010.
233. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
234. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
235. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 1999.
236. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
237. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985.
238. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
239. ناجي التوني، أدوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
240. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
241. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
242. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصاريف العربية، 1994.
243. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006.

## قائمة المراجع

244. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي - كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
245. نزار كاظم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي - ، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015.
246. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر.
247. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001
248. نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
249. .
250. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
251. هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.
252. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
253. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009
254. والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1968.
255. وحيد مهري عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
256. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011.
257. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
258. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
259. يوسف شباط، محمد الحلاق، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006.
260. يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1996.

### ❖ الرسائل والأطروحات:

1. عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2008.
2. منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، ماجستير اقتصاد جامعة London، أنظر الموقع: [www.mpra.ub.uni-muenchen.de](http://www.mpra.ub.uni-muenchen.de)، (MPRA) munich personal repec archive، نوفمبر 2010.

3. ولاء ذياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013.
- ❖ **الأبحاث والمجلات العلمية:**
1. أحمد أبو الفتوح الناقية، المدخل الكمي لألية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد-، مجلة أفاق الجديدة، مصر، أبريل 1995.
2. أحمد العيش وبوزيد السايح، الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 -دراسة قياسية-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 10-27.
3. أحمد حسين الهيتي، فاطمة إبراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للفترة 1970-2003، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 04، العدد 01، 2009، ص 11-44.
4. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أكتوبر 2017.
5. أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، 2012.
6. أسماء قربي، رقية بوحضير، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي -دراسة قياسية باستعمال نموذج PANEL-ARDL خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 67-86.
7. اسماعيل عماني، أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 92-102.
8. أيت قاسي عزو رضوان، بن زيدان الحاج، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي -دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019، ص 376-395.
9. بالعرق عزالدين وسعودي عبد الصمد، أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة الواحات، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص
10. بتول مطر، سعاد جواد، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2013.
11. بختة سعدي، تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد 13، 2018، ص 41-61.
12. بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، 2000-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 257-275.
13. بلقيوس عبد القادر، جعفر هني محمد، فردي حماد، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2021، ص 196-212.
14. بن عناية جلول، بوكريطة خديجة، أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ للفترة (1980-2014)، مجلة الاقتصاد التطبيقي والاحصاء، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص 42-53.

15. بن يشو فتحي، فعالية السياسة النقدية والمالية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، مكر، أبريل 2021، ص 206-222.
16. بقاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد 11
17. بودخدح كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر - 2001، 2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 1-343.
18. بورديم فاطمة الزهراء وبوصالح سفيان، دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 83-101.
19. بوسيكى حليلة، عيساني العارم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2018، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 287-313.
20. تشاندر اسكهار، السياسات المالية، برنامج الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك، 2007.
21. تهمان موراود وين يحي نسيمة، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2013)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 13، العدد 02، 2016، ص 152-162.
22. ثروت جاهان، كروس باباجورجيو، ماهي المدرسة النقدية؟ تركيزها على أهمية النقود اكتسب تأييدا طاعيا في سبعينات القرن الماضي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 01
23. جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 03، 2020، ص 01-20.
24. جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 153-164.
25. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: (الجزائر والمملكة العربية
26. حسن بوعمره، دحمان بن عبد الفتاح، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2016، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 19-31.
27. حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد العربي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006.
28. حنان بن عاتق، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة دراسات جبائية، 2 (2)، 2013، ص 491-515.
29. حوحو فطوم، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، جوان 2016، ص 114-129.
30. خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 141-160.

31. خالد بن جلول، بعلي حمزة، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، 2021، ص 64-81.
32. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية -الإشارة إلى التجربة العراقية-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011.
33. دخلي عبد الرحمان، حميدي يوسف، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الابداع، جامعة سعد دحلب البليدة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 164-177.
34. رجاء عزيز بندر، إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي 1980-2016-، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، عدد خاص، 2018، ص 01-28.
35. رزاي سعاد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015)، LE MANAGER، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 198-217.
36. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة -تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة-، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، العدد 22، 1997.
37. رميسة كلاش، الهام نايلي، موسى بونويوة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 273-288.
38. سعود الحميدي سعود جلال وآخرون، أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 644-668.
39. سعود الحميدي سعود جلال، محمد عبد الحفيظ محمد السمان، حسن موسى رضوان، أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 669-687.
40. سهر محمد معتوق، استقلالية البنك المركزي، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد 27، يناير-فبراير 2001.
41. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 01-298.
42. صوان أسماء، فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1990-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 325-354.
43. عباس خديجة، قشام إسماعيل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر بالاعتماد على panel data analysis للفترة: 1980-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 155-177.
44. عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، مصر، العدد 355، يناير 1974.
45. عبد الرحيم شبي، محمد بن بوزيان ومحمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة قياسية، منتدى البحوث الاقتصادية economic research forum، العدد 536، 2010، مصر.

46. عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال 2000 آفاق 2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، 2018، ص 1-301.
47. عبد الكريم بويعقوب، إبراهيم بويعقوب، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر- خلال الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ص 215-224.
48. عطية عز الدين، أحمد بيرش، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
49. عماد حسنين الصعيدي، بديعة فهد العتيبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، 2015، ص 27-52.
50. عيفة بوزيان، رديف مصطفى وعامري رضوان، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول Mena -دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 72-90.
51. فاطمة الزهراء سكر، أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي -حالة الجزائر- خلال الفترة (1980-2016)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 01، عدد خاص، أبريل 2020، ص 99-127.
52. فريد جواد كاظم الدليمي، باسم خميس عبيد، تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة 2003-2010، economics researches، الحجم 20، العدد 751، 2014، ص 309-331.
53. قربي أسماء، بوحضير رقية، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي - دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel-ardl خلال الفترة 1990-2019، التكامل الاقتصادي، (2)9، 2021، ص 67-86.
54. ليلي حليمي، حكيم حليمي، تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001-2017، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 29-42.
55. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني) السنة السابعة، 201.
56. محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال 2001-2011، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جوان 2012.
57. محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
58. محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: تحليل اقتصادي، أطروحة دكتوراه، 2015، ص 01-410.
59. مداني حسينية، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ardl)، دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2016، ص 312-327.
60. مسعودي علي، تيجاني محمد العيد، الموازنة الصفيرية (النشأة، المفهوم، المزايا والعيوب)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02.

## قائمة المراجع

61. مسغوني سهام وبلعباس رايح، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط -دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد02، 2020، ص262-275.
62. المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، العدد 02، البنك المركزي المصري.
63. ممدوح عوض الخطيب، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، الكويت، 2009.
64. نادية العقون، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد06، العدد01، جوان 2016، ص400-417.
65. نادية نجار محمد حسن، أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي بالسودان في الفترة 1999-2017، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد03، مارس 2021، ص269-300.
66. هاني محمد سليم هواري، أحمد فوزي حامد، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، Agricultural Economics and Social Science، المجلد48، العدد02، 2021، مصر، ص541-550.
67. هايل طشطوش، السياسة النقدية: الأهداف والغايات، الأدوار والآثار، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس، الكويت، 2012.
68. هدى دياب أحمد صالح، تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم، المجلد السادس، العدد17.
69. وافي ناجم، جليلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد02، جوان 2020.
70. ويليام هيليلت، كينث تايلر، ترجمة: حسن عبدالله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد، اقتصاد القرن الواحد والعشرين: آفاق اجتماعية لعالم متغير، الطبعة الأولى، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
71. يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويـس St-luis خلال الفترة 1990-2015، مجلة المعيار، المجلد08، العدد02، ديسمبر 2017، ص381-390.

### ❖ الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. حاكمي بوحفص، النمو الاقتصادي دراسة نظرية، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة يومي 10-09 أبريل 2013.
2. عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول: اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

### ❖ التقارير والقوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقانون المالية، المادة 24.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 06.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 11.

4. المجلس الوطني والاجتماعي حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العام السادس والعشرون، الجزائر، جويلية، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Ouvrages :**

1. A.N. Agrawal, Economic of development and planing , kunder lal, second edition, 1993.
2. Alexis Jacquemin et Autres, « Fondement de l'Economie », Edition Page Bleues Internationales, Algerie,2006.
3. andré chaineau, mécanisme et politique monétaire, presses universitaires de France, 1990.
4. Aristomène Varoudakis, « La Politique Macroéconomique », 1er Edition, DUNOD, Paris, France ,1993.
5. Barry W. Ickes, Endogenous Growth Models, Department of Economics Penn state University, University Park, 1996.
6. Bernad Bernier, Henri-Luis Védie, DUNOD, Paris, France, CAHIERS Français ,3em Edition, 2009.
7. Bernard eric, développement financiere, politique monétaire et croissance économique université d'orléans, France, 2000.
8. Chand, S.N. Public Finance, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India,2018.
9. Charles Jones, Introduction To Economic Growth 2nd Edition Chapter 2 The Solow Model, academia, Accelerating the world's research.
10. Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Business and Economy ,(NewYork; Macmillan Publishing Co) , 1977.
11. Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry, "Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris. 2001.
12. Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice, International Monetry Fund, Occasional paper 10, du SEUIL, France, 1993.
13. David Begg, StanLey Fischer, RudigerDornbusch,« Macroéconomie, (Adaptation Francaise, 2002.

14. David Findlay « Macroéconomie », 4eme Editions, Pearson, Paris, France, 2007.
15. Debraj Ray, Development Economics, New Jersey, Princeton University Press, 1998.
16. Dominick Salvatore ; " Development Economics " ; Schaum's Outline Series ; McGraw-Hill ; USA ; 1992.
17. Dominique Plihon: La monnaie et ses mécanisme, édition la Découvert, Paris, 2000.
18. E. malinaud, théorie macro- économique, dunod, France, 1993.
19. edgar owen, the future of freedman in the develoing world : economic devlopment and reform ( new york, pergamanpress , 1987.
20. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, New York, 1995.
21. faika el- refaie, the coordination monetary and fiscal policies in egypt in monetary policy and exchange rate regimes, options for the middle east, 5th book, the egyptian centre for economic studies (ECES), edited by ; eliana cardoso and ahmed galal, april ,2002
22. Frédéric mishkin, monnaie, banque et marchés financières, 7ème édition, pearson édition, France, 2004.
23. Frédéric Teulon, « Croissance, Crises, et Développement », 9e Édition, PUF, Paris, 2010.
24. Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 éditions, édition Dalloz, Paris, 1991.
25. Gregory N, Mankiw, Macroeconomie, 7eme edition, De Boeck, paris, 2010.
26. Guellec DOMINIQUE, PIERRE Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance, Paris, 2003
27. Iain begg, Running Economic and Monetary Union : The challenges of policy co-ordination in Europe : Government and money, the federal trust of
28. J. Paul Tsasa, « Rappel et Recueil D'exercices de Macro-économie de long terme », KINSHASA, 2010.
29. Jacques Muller et autres, " Manuel et Applications Économie", 4 ème édition, DUNOD, Paris, 2004
30. Jaques henry David, La politique monétaire, dunod, paris, 1983
31. Jean Arrous, Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris, France ,1999.

32. Jean- Olivier Hairault, » ANALYSE MACROECONOMIQUE », Editions La Découverte, Paris, France, 2000.
33. Jean pierre patat, monnaie, institutions financières et politique monétaire, 4ème Edition, Economica, France, 1987.
34. Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? , ed Dahleb, Alger, Algérie, 1994
35. Jean-Louis Besson, Monnaie et finance, O.P.U, Alger, 1993.
36. Jean-Olivier Hairault, [2004], « La croissance : Théories et Régularités empiriques », Ed. Economica
37. Jean-Paul Kimbambu, Tsasa Vangu, « Modèles Macroéconomiques : Théories de la croissance endogène », Laboratoire d'Analyse- Recherche en Économie Quantitative (Lareq), 2013.
38. Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963.
39. Johanson, Hary, Essays in Monetary Economics, 2nd ed, London, George Allen, 1964.
40. Josep G. Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004.
41. Katheline Schubert, macroéconomie, comportement et croissance, 2 ème édition, vuibert, France, 2000.
42. Leopold von Thadden Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt :some further
43. Lestre v. chandles, the economies of money and benking, 6eme Edition, new york, harper and row publishers, 1973.
44. Levine (Chars) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980
45. Levine Chars, Rubin Jrene, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, U.K, 1980
46. Lipsey (Richard G), Steiner (Peter O), piovis (Douglus D) : Economics, Harper & Row, Publishing, New York,
47. M.L. jhingan. The economics of developement and planing- vrinda publications (p) LTD.32 nd. Revised and enlarged edition,1999.

48. M.todaro , economic development, seventh edition, addison wesley, 2000.
49. Malcolm gills, economics of development, ww,netron and company, new york, london, 1983.
50. Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, dunod, Paris, 2003.
51. Michelle De Mourgues,"La Monnaie–Système Financière et Théorie Monétaire", 3ème édition, Economica, 1993
52. Michelle de Mourgues, « Macroéconomie Monétaire », ECONOMICA, Paris, France, 2000.
53. Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 éditions, Dalloz, Paris, France, 1984.
54. Monique Beziade, La monnaie, masson, paris, 1979.
55. Ocran, M. K, Fiscal policy and economic growth in South Africa. Journal of Economic Studies, 2011.
56. P. Chandra, Finance Sense, Tate McGraw–hill Publishing, Company Limited, 1994.
57. Patate Jean Pierre : monnaie, institutions financières et politique, monétaire, paris , 1987.
58. Paul M. Romer, Increasing Returns and Long–Run Growth, Journal of Political Economy, October 1986.
59. Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du monde de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1; Editions le harmattan ; Paris
60. Philip JAFFRE : Monnaie et Politiques monétaires, 4 éditions, economica, Paris, 1996.
61. Philip. A. klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973.
62. Philipe Darreau, avant– propos de Christian Bordes, Croissance et politique économique, De Boeck & Larcier s.a., 1re édition, DeBoeck Université, Bruxelles,Belgique.
63. Philippe Aghion, Peter Howitt, [2009], « The Economics of Growth», The MIT PRESS, Cambridge, England
64. Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit de l'anglais par Fabrice Mazerolle.

65. R.A Madgrave, Public finance in théory and praitice, Third édition, McGraw hill Tokyo, 1980.
66. R.P. Kent, Money and banking wenston INC, 6th ed, 1972.
67. REGRY N. MANKIW, Macroéconomie, Adaptation française JANE HOUARD, 3 ème édition, de boeck Paris, France, 2003.
68. Robert J. Gordon. Macroeconomics, Sixth edition, Harper Collins College Publishers, New York.
69. Robert j.Barro, les facteurs de la croissance économique, une analyse transversable par pays, economica.
70. Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Économique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience.
71. Stiglitz.J.E Principes d'Economie moderne ,2ème Edition, Edition Deboeck, paris,2000.
72. Ulrich Kohli, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles, belgique 1999.
73. William A, McEachern,Economics, college division, South-Western Publishing, cincinnati Ohio,1994.
74. William A. Allen," Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies", Bank of England, London, July 2004.

❖ **Périodiques, revue et études :**

1. Abata, M. A., Kehinde, J. S., and Bolarinwa, S. A. Fiscal/monetary policy and economic growth in Nigeria : A theoretical exploration. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 1(5), 2012,75.
2. Abdel-Razzaq, A. (2018). The determinants of Islamic banking profitability (Thesis, [Penrith, N.S.W.] : Western Sydney University). [Penrith, N.S.W.] : Western Sydney University. Retrieved from <https://trove.nla.gov.au/version/253787515>
3. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane, Sidi Mohamed Chekouri, THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY OVER THE BUSINESS CYCLE : AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN THE CASE OF ALGERIA, Working Paper 845, October 2014, Egypt, p3-36.
4. Abderrahim CHIBI, Sidi Mohamed CHEKOURI, Mohamed BENBOUZIANE, INTERACTION BETWEEN MONETARY AND FISCAL POLICY IN ALGERIA :

- AN APPLICATION OF A MODEL WITH MARKOVIAN REGIME SWITCHING, Les Cahiers du Cread, Vol. 37, n° 01, 2021, p173-210
5. Abderrahim Chibi, Sidi Mohamed Chekouri and all. (2019). The dynamics of fiscal policy in Algeria : sustainability and structural change. *Journal of economic structures*, 8(28) .
  6. Abdullah, H., and Habibullah, M. S. An investigation on trade openness, fiscal policy and economic growth in Malaysia: Using an ARDL bounds testing approach. *International Journal of Management Studies (IJMS)*, 16(2), 2009,177-197.
  7. Adefeso, H. A., and Mobolaji, H. I. The fiscal-monetary policy and economic growth in Nigeria: Further empirical evidence. *Pakistan Journal of Social Sciences*, 7(2), 2010, 137-142.
  8. Adeniran, J. O., Yusuf, S. A., and Adeyemi, O. A. (2014). The impact of exchange rate fluctuation on the Nigerian economic growth: An empirical investigation. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(8), 224.
  9. Afonso, A., and Jalles, J. T. Fiscal composition and long-term growth *Applied Economics*, 46(3),2014, 349-358.
  10. Aftab Anwar, Abdul Qayyum Mohsin, Abdul Saboor, Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan: Evaluation and Analysis, *Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)*, Vol 36, No 1, 2016, p 131-140
  11. Agu, S. U., Okwo, I. M., Ugwunta, O. D., and Idike, A. (2015). Fiscal policy and economic growth in Nigeria: Emphasis on various components of public expenditure. *Sage Open*, 5(4), 2158244015610171
  12. Ahmed ZAKANE, Dépenses Publiques Productives, Croissance A Long Terme Et Politique Economique, Essai D'Analyse Econométrique Appliquée Au Cas De L'Algérie, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université D'Alger, 2003.
  13. Akacemkada, et Selka Asma, La Politique Monétaire Avant et Après La Crise Financière et Economique Mondiale de 2008. *Revue des Sciences Humaines de l'université de Biskra*. No 18, 2015.
  14. Alam, K. J., and Sumon, K. K. (2020). Causal relationship between trade openness and economic growth: A panel data analysis of Asian countries *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(1), 118.
  15. Alekhina, V., and Yoshino, N. (2018). Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. *ADBI Working paper*.
  16. Alexandre Nshue Mbo Mokime, [2011], «Théories de la Croissance et des Fluctuations Economiques»,

17. Ali, G. (2015). Gross fixed capital formation & economic growth of Pakistan. *Journal of Research in Humanities, Arts and Literature Applied*, 1(2), 21–30.
18. Allegret, J. P., and Benkhodja, M. T. External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria). *Journal of Policy Modeling*, 37(4), 2015, 652–667
19. Amal MATALLAH, Siham MATALLAH, Does fiscal policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria, *Theoretical and Applied Economics*, 3(612), 2017, p 125–146. *économétrie 1999–2014, Les Cahiers du MECAS, N°12, Juin2016*, p64–76
20. American economic association, George Allen and Unwin LTD, 1955,
21. Andrews, D. W. Consistent moment selection procedures for generalized method of moments estimation. *Econometrica*, 67(3), 1999, 543–563.
22. Anidiobu, G. A., Okolie, P. I., and Oleka, D. C. (2018). Analysis of inflation and its effect on economic growth in Nigeria. *Journal of Economics and Finance*, 9(1), 28–36.
23. Anvar Khosravi, Mohammad Sharif Karimi, To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal Policy and Economic Growth in Iran: Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration, *American Journal of Applied Sciences*, 7(3), 2010 , p 415–419.
24. Apere, T. O., and Karimo, T. M. Monetary policy effectiveness, output growth and inflation in Nigeria. *International Journal of Economics, Finance and Management*, 3(6), 2014.
25. Atman DKHISSI, Mohamed Khariss, Les effets de seuil de la politique budgétaire et croissance économique - Cas du Maroc-, 2015
26. Bach (G.L) :Monrtary- Fiscal Policy reconsidered, Reading in fiscal policy, selected by A committe of the
27. Baiardi, D., Profeta, P., Puglisi, R., and Scabrosetti, S. Tax policy and economic growth: Does it really matter? *International Tax and Public Finance*, 26(2), 2019, 282–316.
28. Baskaran, T., and Feld, L. P. (2013). Fiscal decentralization and economic growth in OECD countries: Is there a relationship? *Public Finance Review*, 41(4), 421–445.
29. Bawa, S., and Abdullahi, I. S. (2012). Threshold effect of inflation on economic growth in Nigeria. *CBN Journal of Applied Statistics*, 3(1), 43–63
30. Belloumi, M., and Alshehry, A. (2018). The impacts of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *Economies*, 6(1), 18.
31. Ben S. Bernanke and Mark Gertler, Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission, *Journal of Economic Perspectives*-Volume 9, Number 4-Fall 1995
32. Benard laurens and enrique g de la piedra , coordination of monetary and fiscal policies , IMF working paper, Wp/98/25, international monetary fund, march 1998

33. Bendahmane Med Amin, Bouchetara Mehdi, L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie, *Revue finance et marchés*, vol02, num01, 2015, p53-64.
34. bernard laurens and enrique G, de la piedra ,Coordination of Monetary and Fiscal Policies, International Monetary Fund, Working Paper, No.25, March 1998
35. Bongumusa Prince Makhoba and all, Assessing the impact of fiscal policy on economic growth in South Africa, *african Journal of Business and Economic Research*, vol14, num01, 2019
36. Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries. *The Manchester School*, 75(5),2007, 533-556.
37. Brahim BOUYACOUB, Sabiha TOUAMI, La politique budgétaire et la croissance économique en Algérie Analyse
38. Branimir Kalaš, Vera Mirović, Nada Milenković, THE RELATIONSHIP BETWEEN TAXES AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM SERBIA AND CROATIA, *The European Journal of Applied Economics*, 15(2), 17-28.
39. Carl cattarelli , limiting central bank credit to the government -theory and practice-, international monetary fund, occasional paper, no 110, december 1993.
40. Chigbu, E. E., and Njoku, M. The impact of Monetary and Fiscal policies on Nigerian economic growth: 1990-2010. *European Journal of Business and Management*, 5(2), 2013, 13-24.
41. Chipote Precious , Makhetha-Kosi Palesa, Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa, *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol 5 No 15, Italy, July 2014.
42. Chipote Precious, Makhetha-Kosi Palesa, Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa, *Mediterranean Journal of Social Sciences MC SER Publishing*, Vol 5 No 15, 2014, Rome-Italy, p 76-84.
43. Chugunov, I., Pasichnyi, M., Koroviy, V., Kaneva, T., and Nikitishin, A. Fiscal and Monetary Policy of Economic Development. *European Journal of Sustainable Development*, 10(1), 2021, 42-42.
44. Cooray, A. Government expenditure, governance and economic growth. *Comparative Economic Studies*, 51(3), 2009,401-418
45. Corazon K. Kamaan, The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Kenya, *International Journal of Business and Commerce*, Vol. 3, No.8, Apr 2014, p11-24.
46. dahan and mami/ the fiscal effect of monetary policyu. International monetary fund -working paper N° 66 , 1998

47. Daniela, V. A., Liliana, D., and Gabriela, D. INVESTMENTS, ECONOMIC GROWTH AND EMPLOYMENT : VAR METHOD FOR ROMANIA. *Studies in Business & Economics*, 14(2), 2019.
48. Dennis Bonam and Jasper Lukkezen: Fiscal and monetary policy coordination, macroeconomic stability, and sovereign risk, TI 2014-006, Tinbergen Institute Discussion Paper, the graduate school and research institute in economics of Erasmus, University Rotterdam, the University of Amsterdam, 19/12/2013
49. Difiglio, C. (2014). Oil, economic growth and strategic petroleum stocks. *Energy Strategy Reviews*, 5, 48–58.
50. Dladla, K., and Khobai, H, The impact of taxation on economic growth in South Africa, MPRA Paper, No. 86219, 2018.
51. Dudzevičiūtė, G., Šimelytė, A., and Liučvaitienė, A. (2018). Government expenditure and economic growth in the European Union countries. *International Journal of Social Economics*
52. Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla, Causality between Government Expenditure and National Income: Evidence from Sudan, *Journal of Economic Cooperation and Development*, vol 34,n 4 (2013)
53. Emmanuel Dodzi K. Havi, Patrick Enu, The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent?, *International Journal of Empirical Finance*, Vol. 3, No. 2,
54. Enock Nyorekwa Twinoburyo, Nicholas M. Odhiambo, Monetary Policy and Economic Growth: A Review of International Literature, *Journal of Central Banking Theory and Practice*, Vol. 7, no 2, 2018, p123-137.
55. Erdoğan, S., Yıldırım, D. Ç., and Gedikli, A. (2020). Natural resource abundance, financial development and economic growth: An investigation on Next-11 countries. *Resources Policy*, 65, 101559
56. Ergin Akalpler and Dilgash Duhok, Does monetary policy affect economic growth: evidence from Malaysia, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol 34, num 01, 2018 , pp02-20.
57. Falade, O. E., and Folorunso, B. A). Fiscal and monetary policy instruments and economic growth sustainability in Nigeria. *American Journal of Economics*, 5(6), 2015, 587–594.
58. Faridi, M. Z., Mehmood, K. A., Azam, A., and Taqi, M. (2019). Fiscal decentralization and economic growth in South Asian countries. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 13(2), 529–546.

59. Fasanya, I. O., Onakoya, A. B., and Agboluaje, M. A .Does monetary policy influence economic growth in Nigeria? *Asian Economic and Financial Review*, 3(5), 2013, 635–646.
60. Feng, X., He, X., and Hu, J. (2011). Wild bootstrap for quantile regression *Biometrika*, 98(4), 995–999 <https://doi.org/10.1093/biomet/asr052>
61. Filis, G., and Chatziantoniou, I. Financial and monetary policy responses to oil price shocks: Evidence from oil-importing and oil-exporting countries. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 42(4), 2014, 709–729.
62. FM. Scherer, Schumpeter and Plausible Capitalism, *Journal of Economic Literature*, Tome 30, September 1992
63. Frederic.S.Mishkin, the transmission mechanism and the role of Asset prices in monetary policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2001, Working Paper 8617
64. Frenkel, R., and Taylor, L). Real exchange rate, monetary policy and employment: Economic development in a garden of forking paths. *Beyond Inflation Targeting: Assessing the Impacts and Policy Alternatives*, Cheltenham, E. Elgar, 2009, 28–43.
65. FROM FOUR SOUTH ASIAN COUNTRIES, *Asia-Pacific Development Journal*, Vol. 8, No. 1, June 2001 , p123–135.
66. Girijasankar Mallik and Anis Chowdhury, *INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE*
67. Growth: Which Policy Is More Potent?, *International Journal of Empirical Finance*, Vol. 3, No. 2, 2014.
68. Gul, H., Mughal, K., and Rahim, S. Linkage between monetary instruments and economic growth. *Universal Journal of Management and Social Sciences*, 2(5), 2012, 69–76
69. Hahn, J. (1995). Bootstrapping Quantile Regression Estimators, *Econometric Theory*, JSTOR. Retrieved from JSTOR 11(1), 105–121
70. Hall, A. R., Inoue, A., Jana, K., and Shin, C. Information in generalized method of moments estimation and entropy-based moment selection. *Journal of Econometrics*, 138(2), 2007, 488–512.
71. HASSAINE ASMA, SAHED ABDELKADER, The effect of fiscal policy on economic growth: The Case of Algeria- during the period 1980–2018, *Al-riyada for Business Economics Journal*, Vol 07, N° 01, January Sikiru Jimoh Babalola, Umaru Aminu , Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 02, No 17, 2021, 2021, p290–300
72. Hausman, J., Stock, J. H., and Yogo, M. (2005). Asymptotic properties of the Hahn–Hausman test for weak-instruments. *Economics Letters*, 89(3), 333–342.

73. Havi, E. D. K., and Enu, P. The effect of fiscal policy and monetary policy on Ghana's economic growth: Which policy is more potent. *International Journal of Empirical Finance*, 3(2), 2014, 61–75.
74. Hossain, T., and Maitra, B. Monetary policy, trade openness and economic growth in India under monetary-targeting and multiple-indicator approach regimes. *Arthaniti: Journal of Economic Theory and Practice*, 19(1), 2020, 108–124
75. Hugo frey jensen, the central banks role in debt and reserve management the danish experience in challenges to central banking from globalized financial systems, IMF Institue and Monetary Fiscal systems departement, 2003
76. HUSSIN ABDULLAH and MUZAFAR SHAH HABIBULLAH, AN INVESTIGATION ON TRADE OPENNESS, FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA: USING AN ARDL BOUNDS TESTING APPROACH, *International Journal of Management Studies (IJMS)*, 16(2), 177–197
77. ILUGBUSI, S. B. MACROECONOMIC POLICY AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA. *Adekunle Ajasin University Journal of Financial & Social Issues*, 3(1), 2017, 177–190.
78. Inge Kaul, Pedro Conceição, *The New Public Finance*, the united nation development programme, new york, 2006
79. Ismail O. Fasanya, Adegbemi B.O Onakoya, Mariam A. Agboluaje, DOES MONETARY POLICY INFLUENCE ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA ? , *Asian Economic and Financial Review* , 3(5), 2013, p 635–646.
80. J. Lisý, The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and cyclical development of the economy, *RUDN Journal of Economics*, 2018 Vol. 26 No. 3
81. James, M. Boughton, On the origins of the Fleming–Mundell Model, *IMF Staff*, Vol 50, N°01 (2003).
82. Jawaid, S. T., Qadri, F. S., and Ali, N. Monetary–fiscal–trade policy and economic growth in Pakistan : Time series empirical investigation. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 1(3), 2011, 133–138.
83. Jayce Farmer, Zohreh Bang Tavakoli, Shuktika Chatterjee, Impact of Fiscal Policy on Economic Growth under the Contributions of Level of External Debt in Developing Countries, *International Journal of Humanities and Social Sciences*, Vol 16, No 02, 2022, pp15–19
84. Jiang, H., Zhang, J., and Sun, C. (2019). How does capital buffer affect bank risk-taking? New evidence from China using quantile regression. *China Economic Review*, 60, 1–33. <https://doi.org/10.1016/j.chieco.2019.04.008>

85. John Dalton, Claudia Dziobek, Central Bank Losses and Experiences in Selected Countries, International Monetary Fund, Working Paper No. 72, April 2005
86. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975 Online at ;<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9825.pdf>
87. Jonathan S. Akuns And others: Monetary and Fiscal Policy Coordination, Understanding Monetary Policy Series NO 5; Central Bank of NIGERIA, May 2011.
88. Kalaš, B., Mirović, V., and Milenković, N. The relationship between taxes and economic growth: Evidence from Serbia and Croatia. *The European Journal of Applied Economics*, 15(2), 2018, 17–28.
89. Khabo, V., and Harmse, C. The impact of monetary policy on the economic growth of a small and open economy: The case of South Africa: economics. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 8(3), 2005, 348–362.
90. Khosravi, A., and Karimi, M. S. (2010). To investigation the relationship between monetary, fiscal policy and economic growth in Iran: Autoregressive distributed lag approach to cointegration. *American Journal of Applied Sciences*, 7(3), 415.
91. Kim, W. J., Hammoudeh, S., Hyun, J. S., and Gupta, R. (2017). Oil price shocks and China's economy: Reactions of the monetary policy to oil price shocks. *Energy Economics*, 62, 61–69.
92. Koenker, R., and Bassett, G. (1978). Regression Quantiles. *Econometrica*, 46(1), 33–50. JSTOR. <https://doi.org/10.2307/1913643>
93. La Documentation Française, » Dynamique et Régulation la Croissance », Comprendre l'Economie, Vol 1,
94. Leonel Muinelo-Gallo, Oriol Roca-Sagalés, Joint determinants of fiscal policy, income inequality and economic growth, *Economic Modelling*, Vol 30, 2013, P 814–824
95. Ludovic Comeau, Cadre Générale de la politique Monétaire, conférence sur la politique Monétaire face aux défis de la croissance, Karibe, Rétion-ville Haïti, Le 08 et 09 aout 2014
96. M., and Imoughele, L. E. Macroeconomic determinants of economic growth in Nigeria: A co-integration approach. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 4(1), 2015, 34–46
97. Machado, J. a. F., Parente, P. M. D. C., and Silva, J. M. C. S. (2019) QREG2: Stata module to perform quantile regression with robust and clustered standard errors. Boston: Boston College Department of Economics. Retrieved from <https://ideas.repec.org/c/boc/bocode/s457369.html>

98. Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHAMA, The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000–2019), vol07, num01, 2021, p853–867.
99. Mahara, T. S. (2020). Money supply–economic growth nexus: Evidence from a landlocked country.
100. Mallik, G., and Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: Evidence from four south Asian countries. *Asia–Pacific Development Journal*, 8(1), 123–135.
101. Manouchehr Nouri and Ahmad Jafari Samimi, The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Iran, *Middle–East Journal of Scientific Research*, vol 9, num 06, 2011, pp740–743.
102. Marc, Labonte, Monetary Policy and the Federal Reserve:Current Policy and Condition, Congressional Resserch Service, January, 2016, p3, accessible at <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL30354.pdf>
103. Maurice Obstfeld and Kenneth Rogoff, The Mirage of Fixed Exchange Rates, *Journal of Economic Perspectives*, Volume 9, Number 4, Fall 1995
104. Meghlaoui Amina, Soukeur Fatima Zohra, Zerroukhi Feyrouz, The Impact Of Monetary Policy On Economic Growth In Algeria During The Period (1990–2018): An Ardl Bounds Test Approach, *مجلة رؤى اقتصادية*, Vol 11, Num 02, 2021 , Pp 113–123
105. Mello, M., and Perrelli, R. (2003). Growth equations: A quantile regression exploration. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 43(4), 643–667. [https://doi.org/10.1016/S1062-9769\(03\)00043-7](https://doi.org/10.1016/S1062-9769(03)00043-7)
106. Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., and Al-Yahyaee, K. H. (2020) Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries : Evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems*, 44(1), 100739. <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100739>
107. Miller, S. M., and Russek, F. S. (1997). Fiscal structures and economic growth at the state and local level. *Public Finance Review*, 25(2), 213–237.
108. Moheddine Younsi , Amine Nafla, Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries, *Journal of the Knowledge Economy*, vol 10, 2019, p238–260
109. MOUFFOK Nacer-Eddine, Analyse de la conduite de la politique monétaire en Algérie en période d’excès de liquidité, *Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales*, Volume : 13 / N° : 20, 2020
110. Muhammad, S. D., Wasti, S. K. A., Hussain, A., and Lal, I. (2009). An empirical investigation between money supply government expenditure, output & prices: The

- Pakistan evidence. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, (17), 60
111. Murat Yıldızoglu, [2011], «Sources de la croissance économique», Université Bordeaux, France, vol.3.5
112. Mustpha Djaballah, Bissar Abdelmoutaleb, Analysis of interactions between fiscal and monetary policy in Algeria, *Economic and Management Research Journal*, Vol:14, N° 03(dupe), 2020, p 73-86
113. Najia Saqib , Priyanka Aggarwal, Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in an Emerging Economy, *International Journal of Applied Business and Economic Research*, Vol 15 , Num 4 , 2017, p457-462
114. Nasir, M. A., Al-Emadi, A. A., Shahbaz, M., and Hammoudeh, S. (2019). Importance of oil shocks and the GCC macroeconomy: A structural VAR analysis. *Resources Policy*, 61, 166–179.
115. Nikitina, L., Paidi, R., and Furuoka, F. (2019). Using bootstrapped quantile regression analysis for small sample research in applied linguistics: Some methodological considerations. *PLOS ONE*, 14(1), 1–19 <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0210668>
116. Ogunmuyiwa, M. S., and Ekone, A. F. (2010). Money supply–economic growth nexus in Nigeria. *Journal of Social Sciences*, 22(3), 199–204
117. Olanipekun Emmanuel Falade, Benjamin Ayodele Folorunso, Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria, *American Journal of Economics* , 5(6), 2015, p 587-594.
118. Padovano, F., and Galli, E. (2001). Tax rates and economic growth in the OECD countries. *Economic Inquiry*, 39(1), 44–57.
119. Patrick LÜNNEMANN & Thomas MATHÄ, MONETARY TRANSMISSION : EMPIRICAL EVIDENCE FROM LUXEMBOURG FIRM-LEVEL DATA, CAHIER D'ÉTUDES WORKING PAPER N° 5. Banque Centrale du Luxembourg, Octobre 2002. Le site [www.bcl.lu](http://www.bcl.lu)
120. Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, Tome 98, Annexes N° 5, 1990,
121. pawel marszalek, coordination of monetary and fiscal policy, the poznan university of economics, volume 3,number2, 2003
122. pierre-yves hénin, pierre rale, les nouvelles théories de la croissance, revue économique perspectives et réflexions stratigiques, n 44, 1993

123. Precious, C., and Makhetha-Kosi, P. Impact of monetary policy on economic growth: A case study of South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 5(15), 2014, 76
124. Rini Dwi Astuti and Didit Welly Udjiyanto , THE IMPACT OF MONETARY POLICY AND INTERNATIONAL TRADE ON ECONOMIC GROWTH AND INFLATION IN ASEAN-4 COUNTRIES, *signifikan jurnal* , vol11, num01, 2022, pp175-190.
125. Robert J. Barro, Xavier sala-I-Martin, Public Finance in models of Economic Growth, *the Review of Economic Studies*, Volume 59, Issue 4, Oct 1992.
126. Rodríguez-Pose, A., and Krøijer, A. (2009). Fiscal decentralization and economic growth in Central and Eastern Europe. *Growth and Change*, 40(3), 387-417.
127. Rudiger Dornbusch Expectations and Exchange Rate Dynamics, *The Journal of Political Economy*, Volume 84, issue 6, nov 2002
128. S. Khurram Arslan Wasti, Irfan Lal, Adnan Hussain, An Empirical Investigation between Money Supply, Government Expenditure, output & Prices: the Pakistan Evidence, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, (17), 2009, p60-68.
129. Saad, W., and Kalakech, K. (2009). The nature of government expenditure and its impact on sustainable economic growth. *Middle Eastern Finance and Economics*, 1(4), 39-47.
130. Şen Hüseyin , Kaya Ayşe, The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Growth: What Does Long-run SVAR Model Tell Us?, *Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper, No 65903*, posted 4. August 20152014, p 61-75nancial Issues, Vol 1, No 3, 2011, p133-138
131. shahid ali and naved ahmed, The effects of fiscal policy on economic growth : empirical evidences based on time series data from pakistan, *The Pakistan Development Review*, vol49, num 04, pp497-512.
132. SIREGAR, A. P., and WIDJANARKO, N. P. A. (2022). The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Evidence from Agricultural Countries. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 9(3), 23-31
133. sundarajan,V,and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, *IMF* , working paper N° 148, 1994.
134. Syed Tehseen Jawaid, Faisal Sultan Qadri, Nasir Ali, Monetary-Fiscal-Trade Policy and Economic Growth in Pakistan : Time Series Empirical Investigation, *International*

- Journal of Economics and Finance, Biljana Rakić and Tamara Radenović, The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia, *Industrija*, Vol.41, No.2, 2013, p 103–122
135. Tadesse, T., and Melaku, T. (2019). Analysis of the Relative Impact of Monetary and Fiscal Policies on Economic Growth in Ethiopia, Using ARDL Approach to Co-integration: Which Policy Is More Potent? *Copernican Journal of Finance & Accounting*, 8(2), 87–115.
136. Tafajul Hossain, Biswajit Maitra, Monetary policy, trade openness and economic growth in India under monetary-targeting and multiple-indicator approach regimes. *Arthaniti, Journal of Economic Theory and Practice*, 19(1), 2020, 108–124.
137. Talal OMRANI, Rachid TOUMACHE, Évolution de la politique budgétaire et son impact sur la croissance économique en Algérie (1963–2014), *مجلة دراسات اقتصادية*, vol 10, num01, 2020, p464–476.
138. Tasasa Jean- Paul, [2012], «Derivation du Modèle Basique de Barro: Approche par l'optimisation dynamique non stochastique», *One Pager Laréq*, vol. 1, num. 005,
139. Tilak Singh Mahara, Money supply-economic growth nexus: Evidence from a landlocked country, *Quest Journal of Management and Social Sciences* Volume 2 Issue 1, 2020, p 132–153
140. Tomás J.T. Baliño , Charles Enoch, Coordination of Monetary and Fiscal Policies, *IMF Working Paper*, March 1998, p 1–48.
141. Tule, M. K., Ogundele, O. S., and Apinran, M. O. (2018). Efficacy of monetary policy instruments on economic growth: Evidence from Nigeria. *Asian Economic and Financial Review*, 8(10), 1239–1256.
142. Twinoburyo, E. N., and Odhiambo, N. M. (2018). Monetary policy and economic growth: A review of international literature. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 7(2), 123–137
143. Ubi-Abai Itoro Praise, Daniel Ekere Jacob, Fiscal Policy, Monetary Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, *Munich Personal RePEc Archive*, 27 December 2018,
144. Ufoeze, L. O., Odimgbe, S. O., Ezeabalisi, V. N., and Alajekwu, U. B. Effect of monetary policy on economic growth in Nigeria: An empirical investigation. *Annals of Spiru Haret University, Economic Series*, 9(1), 2018, 123–140
145. Victoriia Alekhina, Naoyuki Yoshino, IMPACT OF WORLD OIL PRICES ON AN ENERGY EXPORTING ECONOMY INCLUDING MONETARY POLICY, *ADB Working Paper Series*, No. 828, March 2018.

146. Vittorio Campanelli, Le capital humain dans les politiques pour la croissance économique. *Revue Recherches Sociologiques*, vol. 36, no2/3, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005
147. Walid Mensi, Shawkat Hammoudeh, Aviral Kumar Tiwari, Khamis Hamed Al-Yahyaee, Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth: Evidence from panel smooth transition models , *Economic Systems*, 44(1), March 2020, <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100739>
148. Wang, Q., and Zhang, F. (2021). The effects of trade openness on decoupling carbon emissions from economic growth—evidence from 182 countries. *Journal of Cleaner Production*, 279, 123838
149. William Easterly, Sergio Rebelo, Fiscal policy and economic growth, *Journal of Monetary Economics*, 32 1993, 417–458
150. World Economic Outlook, The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained, International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001
151. Xiaoqing Eleanor Xu, Tao Chen, The effect of monetary policy on real estate price growth in China, *Pacific Basin Finance Journal*, 2012, 62–77.
152. Yang, Z. (2016). Tax reform, fiscal decentralization, and regional economic growth: New evidence from China. *Economic Modelling*, 59, 520–528.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 01: ملخص إحصائي للمتغيرات التجريبية.

Date: 04/25/22 Time: 10:16  
Sample: 1990 2019

	GDP	GOVEXP	TAX	M2	RER	INF	OIL	TRADE	GFCF
Mean	1.10E+11	4.05E+10	1.29E+10	7.32E+10	69.18564	84.19906	47.93637	0.593285	3.57E+10
Median	9.43E+10	3.22E+10	8.78E+09	5.31E+10	72.79265	81.26819	40.27267	0.592006	2.18E+10
Maximum	2.14E+11	1.40E+11	2.83E+10	1.70E+11	119.1596	151.3617	105.0096	0.766845	7.87E+10
Minimum	4.18E+10	2.42E+10	4.64E+09	1.55E+10	8.957508	15.51936	13.06444	0.449228	1.11E+10
Std. Dev.	6.26E+10	2.26E+10	8.61E+09	5.27E+10	28.17631	37.37939	30.95837	0.088180	2.57E+10
Skewness	0.319668	3.188548	0.580104	0.353119	-0.250940	0.002988	0.615436	0.147516	0.419186
Kurtosis	1.493837	14.05148	1.667069	1.498647	2.900702	2.332989	2.029552	1.958647	1.398312
Jarque-Bera	3.346598	203.5031	3.903485	3.441041	0.327179	0.556175	3.071017	1.464324	4.085340
Probability	0.187627	0.000000	0.142026	0.178973	0.849090	0.757231	0.215346	0.480868	0.129682
Sum	3.30E+12	1.22E+12	3.88E+11	2.20E+12	2075.569	2525.972	1438.091	17.79856	1.07E+12
Sum Sq. Dev.	1.14E+23	1.48E+22	2.15E+21	8.07E+22	23023.22	40519.35	27794.20	0.225498	1.91E+22
Observations	30	30	30	30	30	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 2: مخرجات طريقة التقدير GMM

Dependent Variable: GDP  
Method: Generalized Method of Moments  
Date: 04/25/22 Time: 09:11  
Sample: 1990 2019  
Included observations: 30  
Linear estimation with 1 weight update  
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)  
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix  
Instrument specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL  
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOVEXP	0.088642	0.064476	1.374810	0.1837
TAX	-0.327042	1.146006	-0.285376	0.7782
M2	0.487668	0.157965	3.087195	0.0056
RER	-3.30E+08	2.63E+08	-1.252925	0.2240
INF	5.10E+08	2.61E+08	1.954327	0.0641
TRADE	-6.37E+08	2.99E+10	-0.021284	0.9832
GFCF	0.355363	0.464750	0.764633	0.4530
OIL	7.36E+08	1.04E+08	7.056438	0.0000
C	7.07E+09	1.57E+10	0.450676	0.6568
R-squared	0.997106	Mean dependent var		1.10E+11
Adjusted R-squared	0.996003	S.D. dependent var		6.26E+10
S.E. of regression	3.96E+09	Sum squared resid		3.29E+20
Durbin-Watson stat	1.354222	J-statistic		4.731598
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)		0.029613

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 3: اختبار الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

Redundant Variable Test  
 Null hypothesis: GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OILs are jointly insignificant  
 Equation: BESTGMM  
 Specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL C  
 Instrument specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL  
 Redundant Variables: GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL

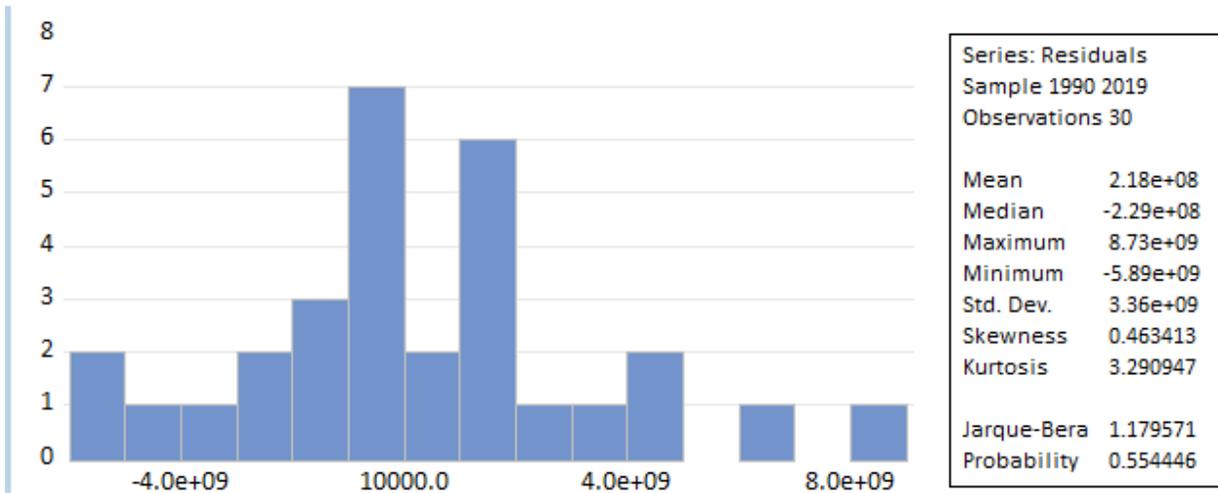
	Value	df	Probability
Difference in J-stats	55013.86	8	0.0000

J-statistic summary:

	Value
Restricted J-statistic	55018.59
Unrestricted J-statistic	4.731598

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 4: اختبار الكشف عن مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء (Normality test)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 5: مخرجات طريقة التقدير الكمي عند الكمية المثلى 0.5:

Dependent Variable: GDP  
 Method: Quantile Regression (Median)  
 Date: 04/18/22 Time: 06:01  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 30  
 Bootstrap Standard Errors & Covariance  
 Bootstrap method: MCMB-A, reps=1000, rng=kn, seed=1509644311  
 Sparsity method: Siddiqui using residuals  
 Bandwidth method: Hall-Sheather, bw=0.31268  
 Estimation successfully identifies unique optimal solution

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOVEXP	0.076137	0.101530	0.749899	0.4616
TAX	-0.710275	0.956523	-0.742559	0.4660
M2	0.639542	0.193603	3.303372	0.0034
RER	-5.54E+08	2.32E+08	-2.385514	0.0266
INF	7.23E+08	2.43E+08	2.981076	0.0071
TRADE	-7.43E+09	2.50E+10	-0.297048	0.7693
GFCF	0.084916	0.455149	0.186567	0.8538
OIL	7.03E+08	1.34E+08	5.238954	0.0000
C	1.29E+10	1.39E+10	0.927465	0.3642
Pseudo R-squared	0.957983	Mean dependent var	1.10E+11	
Adjusted R-squared	0.941976	S.D. dependent var	6.26E+10	
S.E. of regression	4.77E+09	Objective	3.57E+10	
Quantile dependent var	8.53E+10	Restr. objective	8.49E+11	
Sparsity	1.14E+10	Quasi-LR statistic	569.3774	
Prob(Quasi-LR stat)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 6: مخرجات طريقة التقدير الكمي عند الكميات 0.25 ، 0.5 ، 0.75:

Quantile Process Estimates  
 Equation: BEST\_QUANTILE\_1000  
 Specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL C  
 Estimated equation quantile tau = 0.5  
 Number of process quantiles: 4  
 Display all coefficients

	Quantile	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOVEXP	0.250	0.090137	0.028394	3.174442	0.0046
	0.500	0.076137	0.104607	0.727842	0.4747
	0.750	0.186099	0.118803	1.566450	0.1322
TAX	0.250	-0.574538	0.303376	-1.893811	0.0721
	0.500	-0.710275	0.947593	-0.749557	0.4618
	0.750	0.278220	0.722613	0.385019	0.7041
M2	0.250	0.598534	0.086356	6.930990	0.0000
	0.500	0.639542	0.194536	3.287528	0.0035
	0.750	0.551399	0.208488	2.644754	0.0152
RER	0.250	-5.04E+08	1.17E+08	-4.307320	0.0003
	0.500	-5.54E+08	2.40E+08	-2.309622	0.0312
	0.750	-1.75E+08	2.70E+08	-0.647242	0.5245
INF	0.250	7.03E+08	1.01E+08	6.957129	0.0000
	0.500	7.23E+08	2.52E+08	2.872686	0.0091
	0.750	4.74E+08	2.99E+08	1.585976	0.1277
TRADE	0.250	-1.99E+10	1.05E+10	-1.888186	0.0729
	0.500	-7.43E+09	2.53E+10	-0.293915	0.7717
	0.750	-7.78E+09	2.65E+10	-0.293110	0.7723
GFCF	0.250	-0.035863	0.207413	-0.172909	0.8644
	0.500	0.084916	0.459798	0.184680	0.8553
	0.750	0.036889	0.404194	0.091265	0.9281
OIL	0.250	8.34E+08	72306176	11.53419	0.0000
	0.500	7.03E+08	1.34E+08	5.240276	0.0000
	0.750	7.36E+08	93590536	7.862292	0.0000
C	0.250	1.62E+10	4.12E+09	3.939585	0.0008
	0.500	1.29E+10	1.43E+10	0.904504	0.3760
	0.750	1.04E+09	1.80E+10	0.057986	0.9543

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 7: اختبار معنوية تساوي ميل الانحدار :slope equality test

Quantile Slope Equality Test

Equation: BEST\_QUANTILE\_1000

Specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL C

Estimated equation quantile tau = 0.5

Number of test quantiles: 4

Test statistic compares all coefficients

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	39.42230	16	0.0009

Restriction Detail:  $b(\tau_h) - b(\tau_k) = 0$

Quantiles	Variable	Restr. Value	Std. Error	Prob.
0.25, 0.5	GOVEXP	0.014000	0.099852	0.8885
	TAX	0.135737	0.932784	0.8843
	M2	-0.041008	0.184962	0.8245
	RER	50097004	2.31E+08	0.8281
	INF	-20408367	2.45E+08	0.9336
	TRADE	-1.24E+10	2.42E+10	0.6082
	GFCF	-0.120779	0.453978	0.7902
	OIL	1.31E+08	1.22E+08	0.2829
0.5, 0.75	GOVEXP	-0.109962	0.140911	0.4352
	TAX	-0.988494	1.034543	0.3393
	M2	0.088144	0.246104	0.7202
	RER	-3.79E+08	3.18E+08	0.2327
	INF	2.50E+08	3.31E+08	0.4498
	TRADE	3.54E+08	3.11E+10	0.9909
	GFCF	0.048027	0.516792	0.9260
	OIL	-32959019	1.59E+08	0.8353

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10

**الملحق 8: اختبار انعدام مشكلة تناظر الكميات Symmetric Quantiles Test:**

Symmetric Quantiles Test  
Equation: BEST\_QUANTILE\_1000  
Specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL C  
Estimated equation quantile tau = 0.5  
Number of test quantiles: 4  
Test statistic compares all coefficients

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	5.609210	9	0.7783

Restriction Detail:  $b(\tau) + b(1-\tau) - 2*b(.5) = 0$

Quantiles	Variable	Restr. Value	Std. Error	Prob.
0.25, 0.75	GOVEXP	0.123962	0.212235	0.5592
	TAX	1.124231	1.803167	0.5330
	M2	-0.129152	0.378380	0.7329
	RER	4.29E+08	4.73E+08	0.3646
	INF	-2.70E+08	4.94E+08	0.5843
	TRADE	-1.28E+10	4.79E+10	0.7896
	GFCF	-0.168806	0.873010	0.8467
	OIL	1.64E+08	2.57E+08	0.5233
	C	-8.57E+09	2.74E+10	0.7541

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews10.

**الملحق 9: اختبار الكشف عن خطأ في المواصفات Ramsey Reset Test:**

Ramsey RESET Test  
Equation: BEST\_QUANTILE\_1000  
Specification: GDP GOVEXP TAX M2 RER INF TRADE GFCF OIL C  
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
QLR L-statistic	3.714561	1	0.0539
QLR Lambda-statistic	3.383117	1	0.0659

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews1

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. لتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة أدوات للسياسة المالية تتمثل في الانفاق العام، الجباية العادية خارج نطاق المحروقات، وأدوات للسياسة النقدية تتمثل في كل من الكتلة النقدية، سعر الصرف الفعلي والتضخم. ولتجنب مشكلة تحيز النتائج المقدره القياسية وإعطاء رصانة لها، تم تبني متغيرات أخرى متحركة في النمو الاقتصادي تتمثل في أسعار البترول المعبرة عن قطاع المحروقات، والانفتاح التجاري المعبر عن القطاع الخارجي، ومعامل تكوين رأس المال الثابت المعبر عن حجم الاستثمارات. على غرار الدراسات التي تناولت نفس هدف الدراسة، تستخدم هذه الدراسة أسلوباً معلميياً يستند على التقدير بطريقة العزوم المعممة، وأسلوباً لامعلميياً يستند على طريقة الانحدار الكمي. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال انتهاج سياسة إنفاق حكومي انكماشية. كما أن نتائج التقدير بينت أن تأثير السياسة النقدية هو الفعال في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال أداة الكتلة النقدية. كما أوضحت نتائج التقدير اللامعلمي أن أسعار الصرف أثرت سلباً على النمو الاقتصادي في المستويات المنخفضة لها والمتوسطة، مما يدل على ضرورة تحفيز السياسة النقدية لتعزيز قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما أظهرت نتائج التقدير اللامعلمي وجود أثر موجب للتضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين في حالته المنخفضة والوسطية، وبالتالي فإن السياسة النقدية فعالة في استهداف التضخم وكبحه في حالة منخفضة ومتوسطة تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية؛ السياسة المالية؛ النمو الاقتصادي؛ مقارنة معلمية ولا معلمية؛ الجزائر.

## Résumé :

Cette étude vise à mesurer l'impact de la politique budgétaire et monétaire sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1990-2019. Pour atteindre cet objectif, cette étude a utilisé des outils de politique budgétaire représentés dans les dépenses publiques, le total des impôts sur les revenus pétroliers et des outils de politique monétaire représentés dans chacun de la masse monétaire, du taux de change réel et de l'inflation. Afin d'éviter le problème de biais dans les résultats estimés et de leur donner de l'exactitude, d'autres variables de contrôle ont été adoptées, la croissance économique, représentée dans les prix du pétrole, qui reflète le secteur des hydrocarbures, l'ouverture commerciale, qui exprime le secteur extérieur, et la formation brute de capital fixe, qui exprime les niveaux d'investissements. Contrairement aux études précédentes qui traitaient du même objectif de l'étude, cette étude utilise une méthode paramétrique basée sur l'estimation par la méthode des moments généralisés, et une méthode non paramétrique basée sur la régression quantile. Les résultats de l'étude ont conclu qu'il y a un impact significatif de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie à travers l'adoption d'une politique restrictive des dépenses publiques. Les résultats ont également montré que l'impact de la politique monétaire est efficace pour stimuler la croissance économique à travers la masse monétaire. Les résultats de l'estimation non paramétrique ont également montré que les taux de change affectaient négativement la croissance économique à ses niveaux bas et moyen, ce qui indique la nécessité de stimuler la politique monétaire pour valoriser la monnaie locale par rapport aux devises étrangères. Les résultats de l'estimation non paramétrique ont également montré qu'il existe un effet positif de l'inflation exprimée par l'indice des prix à la consommation dans son état bas et moyen. Par conséquent, la politique monétaire est efficace pour cibler et freiner l'inflation dans un état bas et moyen qui stimule la croissance économique en Algérie.

**Mots clés :** Politique monétaire ; Politique fiscale ; Croissance économique ; Méthode paramétrique et non paramétrique ; Algérie.

## Abstract :

This study aims to measure the impact of both fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2019. To achieve this goal, this study used fiscal policy tools represented in public spending, total taxes out of oil revenues, and monetary policy tools represented in each of the money supply, real exchange rate and inflation. In order to avoid the problem of biasness in the estimated results and giving them accuracy, other control variables economic growth were adopted, represented in oil prices, which reflect the hydrocarbons sector, trade openness, which expresses the external sector, and the gross fixed capital formation, which expresses the levels of investments. Unlike previous studies that dealt with the same objective of the study, this study uses a parametric method based on estimation by the generalized moments method, and a non-parametric method based on the quantile regression. The results of the study concluded that there is a significant impact of fiscal policy on economic growth in Algeria through the adoption of contractionary government spending policy. The results also showed that the impact of monetary policy is effective in stimulating economic growth through the monetary mass. The results of the non-parametric estimation also showed that exchange rates negatively affected economic growth at its low and medium levels, which indicates the need to stimulate monetary policy to enhance the value of the local currency against foreign currencies. The results of the non-parametric estimation also showed that there is a positive effect of inflation expressed by the consumer price index in its low and medium condition. Therefore, monetary policy is effective in targeting and curbing inflation in a low and medium condition that stimulates economic growth in Algeria.

**Keywords:** Monetary policy; Fiscal policy; Economic growth; Parametric and Non-Parametric method; Algeria.